بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هَذِهِ دَعْوَتُنَا[1]

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عِمْرَانَ: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النِّسَاء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأَحْزَاب: ٧٠- ٧١].

(١) هذا نصُّ الرسالةِ المشروحة في هذا الكتاب بشكلٍ كاملٍ، ثم في ثنايا الشرح يُذكر كلُّ جزء منها مع شرحه؛ وإنما ذُكرت بهذا السياق هنا؛ حتى يقف عليها من لم يقرأها من قبل، وقوفًا كاملًا لا يتخلله الشرح، فيستقيم للقارئ الأصل والشرح. (ابن الكيال).

● **أَمَّا بَعْدُ:**

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

● **أَمَّا بَعْدُ:**

فَمِنْ خَصَائِصِ مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ دَعْوَةُ النَّاسِ إِلَى الِاجْتِمَاعِ وَالْأُلْفَةِ، وَنَبْذُ الِاخْتِلَافِ وَالْفُرْقَةِ بَيْنَ أَهْلِ التَّوْحِيدِ وَالسُّنَّةِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي أَشْهَرِ أَسْمَائِهِمْ، وَأَحَبِّهَا إِلَيْهِمْ؛ فَهُمْ: أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

وَقَدْ قَالَ لَهُمْ إِمَامُهُمْ وَقُدْوَتُهم ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا؛ فَيَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ**»(١).

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

وَقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ(٢) فِي شَرْحِ هَذَا الْحَدِيثِ الْجَلِيلِ: «أَمَّا

---

(١) أخرجه مسلم (١٧١٥)، وأحمد (٨٣٣٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرج نحوه البخاري (١٤٧٧، ٢٤٠٨، ٥٩٧٥، ٦٤٧٢، ٧٢٩٢)، ومسلم (٥٩٣) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٢) شرح مسلم للنووي (١٢/ ١١).

الِاعْتِصَامُ بِحَبْلِ اللَّهِ؛ فَهُوَ التَّمَسُّكُ بِعَهْدِهِ، وَهُوَ اتِّبَاعُ كِتَابِهِ الْعَزِيزِ وَحُدُودِهِ، والتَّأَدُّبُ بِأَدَبِهِ.

وَالْحَبْلُ يُطْلَقُ عَلَى الْعَهْدِ، وَعَلَى الْأَمَانِيِّ، وَعَلَى الوُصْلَةِ، وَعَلَى السَّبَبِ، وَأَصْلُهُ مِنَ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ الْحَبْلَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ؛ لِاسْتِمْسَاكِهِمْ بِالْحَبْلِ عِنْدَ شَدَائِدِ أُمُورِهِمْ، وَيُوصِلُونَ بِهَا الْمُتَفَرِّقَ؛ فَاسْتُعِيرَ اسْمُ الْحَبْلِ لِهَذِهِ الْأُمُورِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «**وَلَا تَفَرَّقُوا**» فَهُوَ أَمْرٌ بِلُزُومِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَتَآلُفِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ، وَهَذِهِ إِحْدَى قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ». اهـ

فَمِنْ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ هَذَا الْأَمْرُ بِلُزُومِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَهَذَا الْحَضُّ عَلَى تَآلُفِ الْمُسْلِمِينَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ، وَنَبْذِ الْفُرْقَةِ وَالْخِلَافِ بَيْنَهُمْ، وَالتَّعَاوُنِ بَيْنَهُمْ عَلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَإِقَامَةِ دِينِ اللَّهِ.

وَقَدْ نَهَى اللَّهُ - تَعَالَى - عَنِ الْفُرْقَةِ وَالِاخْتِلَافِ؛ فَقَالَ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٥-١٠٧].

قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «يَعْنِي بِذَلِكَ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - ﴿وَلَا تَكُونُوا۟﴾ يَا مَعْشَرَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴿كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟﴾ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴿وَٱخْتَلَفُوا۟﴾ فِي

دِينِ اللَّهِ وَأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ﴾ مِنْ حُجَجِ اللَّهِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَعَلِمُوا الْحَقَّ فِيهِ؛ فَتَعَمَّدُوا خِلَافَهُ، وَخَالَفُوا أَمْرَ اللَّهِ، وَنَقَضُوا عَهْدَهُ وَمِيثَاقَهُ جَرَاءَةً عَلَى اللَّهِ - جَلَّ وَعَلَا - ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ﴾ يَعْنِي: وَلِهَؤُلَاءِ الَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴿عَذَابٌ﴾ عِنْدَ اللَّهِ ﴿عَظِيمٌ﴾.

يَقُولُ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ- : فَلَا تَفَرَّقُوا يَا مَعْشَرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي دِينِكُمْ تَفَرُّقَ هَؤُلَاءِ فِي دِينِهِمْ، وَلَا تَفْعَلُوا فِعْلَهُمْ، وَتَسْتَنُّوا فِي دِينِكُمْ بِسُنَّتِهِمْ؛ فَيَكُونُ لَكُمْ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ الْعَظِيمِ مِثْلُ الَّذِي لَهُمْ». اهـ

وَأَمَّا قَوْلُهُ -جَلَّ وَعَلَا- : ﴿يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ﴾ فَقَدْ ذَكَرَ الْبَغَوِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّهُ قَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ فَقَالَ: «تَبْيَضُّ وُجُوهُ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَتَسْوَدُّ وُجُوهُ أَهْلِ الْبِدْعَةِ»(١).

وَمِنْ أَهَمِّ عَلَامَاتِ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالْأَهْوَاءِ: الْفُرْقَةُ الَّتِي نَبَّهَ إِلَيْهَا اللَّهُ عز وجل فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى- : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ رحمه الله: «الظَّاهِرُ أَنَّ الآيَةَ عَامَّةٌ فِي كُلِّ مَنْ فَارَقَ دِينَ اللَّهِ، وَكَانَ مُخَالِفًا لَهُ. فَإِنَّ اللَّهَ بَعَثَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ؛

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٣٩٥٠)، وذكره البغوي في تفسيره (٢/ ٨٧)، وابن كثير (٢/ ٩٢)، وغيرهم.
(٢) تفسير ابن كثير (٣/ ٣٧٧).

لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَشَرْعُهُ وَاحِدٌ لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، وَلَا افْتِرَاقَ فِيهِ.

فَمَنِ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَكَانُوا شِيَعًا - أَيْ فِرَقًا - كَأَهْلِ الْمِلَلِ وَالنِّحَلِ وَالأَهْوَاءِ وَالضَّلَالَاتِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - قَدْ بَرَّأَ رَسُولَهُ ﷺ مِمَّا هُمْ فِيهِ»[1]. اهـ

فَلَنَا هَاهُنَا قَوْلُهُ: «الظَّاهِرُ أَنَّ الآيَةَ عَامَّةٌ فِي كُلِّ مَنْ فَارَقَ دِينَ اللَّهِ، وَكَانَ مُخَالِفًا لَهُ، وَكَذَا قَوْلُهُ: «فِرَقًا - كَأَهْلِ الْمِلَلِ وَالنِّحَلِ وَالْأَهْوَاءِ وَالضَّلَالَاتِ» فَالْآيَةُ تَشْمَلُ هَؤُلَاءِ كُلَّهُمْ.

وَشِعَارُ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالْفُرْقَةِ أَنَّهُمْ يَفْتَرِقُونَ شِيَعًا وَأَحْزَابًا وَمِلَلًا، وَلَا يَسْتَقِيمُونَ عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ.

فَشِعَارُ أَهْلِ الْبِدَعِ: الْفُرْقَةُ؛ وَلِهَذَا وُصِفَتِ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ بِأَنَّهَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَهُمُ الْجُمْهُورُ الْأَكْبَرُ وَالسَّوَادُ الْأَعْظَمُ.

وَأَمَّا الْفِرَقُ الْبَاقِيَةُ فَإِنَّهُمْ أَهْلُ الشُّذُوذِ وَالتَّفَرُّقِ وَالْبِدَعِ وَالْأَهْوَاءِ وَالضَّلَالَاتِ، وَشِعَارُ هَذِهِ الْفِرَقِ مُفَارَقَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ.

وَقَدْ ذَكَرَ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الِاعْتِصَامِ»[2] أَهْلَ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ، وَبَيَّنَ أَنَّ لَهُمْ عَلَامَاتٍ يَتَمَيَّزُونَ بِهَا عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، ذَكَرَ مِنْهَا:

* **الْفُرْقَةَ**: الَّتِي نَبَّهَ عَلَيْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

---

(١) «الاعتصام» للشاطبي (١/ ٤٩٤- وما بعدها).

(٢) أخرجه أبو إسماعيل الأنصاري الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٨٢٦).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَاءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ﴾ [المائدة: ٦٤].

رَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «هِيَ الْجِدَالُ وَالْخُصُومَاتُ فِي الدِّينِ»(١).

وَكَذَا نَبَّهَ عَلَى تِلْكَ الْفُرْقَةِ قَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وَعِنْدَ مُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ» مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا؛ يَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا**»(٢).

وَهَذَا التَّفَرُّقُ هُوَ الَّذِي يُصَيِّرُ الْفِرْقَةَ الْوَاحِدَةَ فِرَقًا، وَالشِّيعَةَ الْمُنْفَرِدَةَ شِيَعًا.

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: صَارُوا فِرَقًا لِاتِّبَاعِ أَهْوَائِهِمْ، وَبِمُفَارَقَةِ الدِّينِ تَشَتَّتَتْ أَهْوَاؤُهُمْ؛ فَافْتَرَقُوا، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

قَالَ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: ثُمَّ بَرَّأَهُ اللَّهُ -تَعَالَى- مِنْهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

---

(١) تقدم تخريجه.

وَهُمْ أَصْحَابُ الْبِدَعِ، وَأَصْحَابُ الضَّلَالَاتِ، وَأَصْحَابُ الْكَلَامِ فِيمَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَرَسُولُه ﷺ.

وَذَكَرَ الْأَصْبَهَانِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٥]، قَالَ رحمه الله فِيمَا يَرْوِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: «أَمَرَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْجَمَاعَةِ، وَنَهَاهُمْ عَنِ الِاخْتِلَافِ وَالْفُرْقَةِ، وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّمَا هَلَكَ مَنْ قَبْلَهُمْ بِالْمِرَاءِ وَالْخُصُومَاتِ فِي دِينِ اللَّهِ عز وجل»(١).

وَمَعَ لُزُومِ هَذِهِ الصِّفَةِ الذَّمِيمَةِ، وَالْخَصْلَةِ الْأَثِيمَةِ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ؛ فَإِنَّهُمْ يَرْمُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ بِأَنَّهُمْ يُفَرِّقُونَ الْأُمَّةَ، وَيُمَزِّقُونَ الصَّفَّ، وَيُشَتِّتُونَ الشَّمْلَ!

وَهَذِهِ أَيْضًا خَصْلَةٌ مِنْ خِصَالِ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالْأَهْوَاءِ؛ فَمِنْ عَلَامَاتِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ:

* بُغْضُ أَهْلِ الْأَثَرِ، وَإِطْلَاقُ الْأَلْقَابِ السَّيِّئَةِ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ؛ فَلَا تَجِدُ مُبْتَدِعًا قَطُّ يُحِبُّ أَهْلَ السُّنَّةِ، بَلْ يَنْصِبُ نَفْسَهُ حَرْبًا عَلَيْهِمْ، يُحَارِبُهُمْ بِكُلِّ مَا أُوتِيَ مِنْ قُوَّةٍ، وَيُجَنِّدُ طَاقَاتِهِ لِحَرْبِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

قَالَ أَبُو عُثْمَانَ الصَّابُونِيُّ رحمه الله فِي «عَقِيدَةِ السَّلَفِ»(٢): «وَعَلَامَاتُ

---

(١) أخرجه الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (٤٧٧)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٢١٢)، والآجري في «الشريعة» (٤)، وغيرهم.

(٢) «عقيدة السلف أصحاب الحديث» للصابوني (ص ٩٩- وما بعدها).

أَهْلِ الْبِدَعِ عَلَى أَهْلِهَا ظَاهِرَةٌ بَادِيَةٌ، وَأَظْهَرُ آيَاتِهِمْ وَعَلَامَاتِهِمْ شِدَّةُ مُعَادَاتِهِمْ لِحَمَلَةِ أَخْبَارِ النَّبِيِّ ﷺ، وَاحْتِقَارُهُمْ لَهُمْ، وَتَسْمِيَتُهُمْ إِيَّاهُمْ حَشْوِيَّةً وَجَهَلَةً وَظَاهِرِيَّةً وَمُشَبِّهَةً».

وَرَوَى بِسَنَدِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ سِنَانٍ الْقَطَّانِ قَالَ: «لَيْسَ فِي الدُّنْيَا مُبْتَدِعٌ إِلَّا وُهُوَ يُبْغِضُ أَهْلَ الْحَدِيثِ؛ فَإِذَا ابْتَدَعَ الرَّجُلُ نُزِعَتْ حَلَاوَةُ الْحَدِيثِ مِنْ قَلْبِهِ»(١).

وَرَوَى بِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي حَاتِمٍ قَالَ: «عَلَامَةُ أَهْلِ الْبِدَعِ: الْوَقِيعَةُ فِي أَهْلِ الْأَثَرِ، وَعَلَامَةُ الزَّنَادِقَةِ: تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ الْأَثَرِ حَشْوِيَّةً، يُرِيدُونَ بِذَلِكَ إِبْطَالَ الآثَارِ، وَعَلَامَةُ الْقَدَرِيَّةِ تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ مُجْبِرَةً، وَعَلَامَةُ الْجَهْمِيَّةِ تَسْمِيَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ مُشَبِّهَةً، وَعَلَامَةُ الرَّافِضَةِ تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ الْأَثَرِ نَابِتَةً وَنَاصِبَةً»(٢).

قَالَ الصَّابُونِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكُلُّ ذَلِكَ عَصَبِيَّةٌ، وَلَا يَلْحَقُ أَهْلَ السُّنَّةِ إِلَّا اسْمٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ».

قَالَ: «وَأَنَا رَأَيْتُ أَهْلَ الْبِدَعِ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَقَّبُوا بِهَا أَهْلَ السُّنَّةِ، وَلَا يَلْحَقُهُمْ شَيْءٌ مِنْهَا فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَمِنَّةً».

قَالَ: «رَأَيْتُ أَهْلَ الْبِدَعِ قَدْ سَلَكُوا بِإِطْلَاقِ تِلْكَ الْأَلْقَابِ عَلَى أَهْلِ

---

(١) أخرجه أبو الفضل المقرئ في «أحاديث في ذم الكلام» (٢٢٩)، والأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٤٩٤).

(٢) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١/ ١٧٩).

السُّنَّةِ مَسْلَكَ الْمُشْرِكِينَ -لَعَنَهُمُ اللَّهُ- مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ فَإِنَّهُمُ اقْتَسَمُوا الْقَوْلَ فِيهِ ؛ فَسَمَّاهُ بَعْضُهُمْ : سَاحِرًا !

وبَعْضُهُمْ : كَاهِنًا !

وَبَعْضُهُمْ : شَاعِرًا !

وَبَعْضُهُمْ : مَجْنُونًا !

وَبَعْضُهُمْ : مَفْتُونًا !

وَبَعْضُهُمْ : مُفْتَرِيًا مُخْتَلِقًا كَذَّابًا !

وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ تِلْكَ الْمَعَائِبِ بَعِيدًا بَرِيئًا ، وَلَمْ يَكُنْ إِلَّا رَسُولًا مُصْطَفًى نَبِيًّا ، قَالَ اللَّهُ ﷻ : ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٨] .

كَذَلِكَ الْمُبْتَدِعَةُ -خَذَلَهُمُ اللَّهُ- اقْتَسَمُوا الْقَوْلَ فِي حَمَلَةِ أَخْبَارِهِ ، وَنَقَلَةِ آثَارِهِ ، وَرُوَاةِ أَحَادِيثِهِ الْمُقْتَدِينَ بِسُنَّتِهِ ؛ فَسَمَّاهُمْ بَعْضُهُمْ : حَشْوِيَّةً !!

وَبَعْضُهُمْ : مُشَبِّهَةً !!

وَبَعْضُهُمْ : نَابِتَةً !!

وَبَعْضُهُمْ : نَاصِبَةً !!

وَبَعْضُهُمْ : جَبْرِيَّةً !!

وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ عِصَامَةٌ مِنْ هَذِهِ الْمَعَائِبِ ، بَرِيَّةٌ نَقِيَّةٌ ، زَكِيَّةٌ تَقِيَّةٌ ، وَلَيْسُوا إِلَّا أَهْلَ السُّنَّةِ الْمُضِيَّةِ ، وَالسِّيرَةِ الْمَرْضِيَّةِ ، وَالسُّبُلِ

السَّوِيَّةِ، وَالْحُجَجِ الْبَالِغَةِ الْقَوِيَّةِ.

قَدْ وَفَّقَهُمُ اللَّهُ ﷻ لِاتِّبَاعِ كِتَابِهِ وَوَحْيِهِ وَخِطَابِهِ، وَالِاقْتِدَاءِ بِرَسُولِهِ ﷺ فِي أَخْبَارِهِ الَّتِي أَمَرَ فِيهَا أُمَّتَهُ بِالْمَعْرُوفِ مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَزَجَرَهُمْ فِيهَا عَنِ الْمُنْكَرِ مِنْهُمَا، وَأَعَانَهُمْ عَلَى التَّمَسُّكِ بِسِيرَتِهِ، وَالِاهْتِدَاءِ بِمُلَازَمَةِ سُنَّتِهِ، وَشَرَحَ صُدُورَهُمْ لِمَحَبَّتِهِ، وَمَحَبَّةِ أَئِمَّةِ شَرِيعَتِهِ، وَعُلَمَاءِ أُمَّتِهِ.

وَذَكَرَ الْحَاكِمُ فِي «الْمَعْرِفَةِ» بَعْضَ الْآثَارِ السَّابِقَةِ، ثُمَّ قَالَ: «وَعَلَى هَذَا عَهِدْنَا فِي أَسْفَارِنَا وَأَوْطَانِنَا كُلَّ مَنْ يُنْسَبُ إِلَى نَوْعٍ مِنَ الْإِلْحَادِ وَالْبِدَعِ، لَا يَنْظُرُ إِلَى الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ إِلَّا بِعَيْنِ الْحَقَارَةِ وَيُسَمِّيهَا حَشْوِيَّةً»[1].

وَأَقُولُ: مَا أَشْبَهَ اللَّيْلَةَ بِالْبَارِحَةِ!

فَأَهْلُ الْأَهْوَاءِ وَالْحِزْبِيَّةِ، وَأَهْلُ الْفُرْقَةِ الرَّدِيَّةِ شَابَهُوا إِخْوَانَهُمْ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي الطَّعْنِ عَلَى عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ أَصْحَابِ مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ وَمَنْهَجِ السَّلَفِ، وَقَدْ أَشْبَهَ مُبْتَدِعَةُ زَمَانِنَا مُبْتَدِعَةَ الْأَزْمَانِ الْمُتَقَدِّمَةِ حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ! وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَحَتَّى تَقُومَ الْحُجَّةُ، وَتَنْقَطِعَ الْأَعْذَارُ، أَذْكُرُ -بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ- أُصُولَ دَعْوَتِنَا؛ حَتَّى تَعْلَمَ الدُّنْيَا حَقِيقَةَ التَّدْلِيسِ وَالتَّلْبِيسِ الَّذِي يُمَارِسُهُ

(١) «معرفة علوم الحديث» (١/ ٣٥).

أَقْوَامٌ مِنْ جِلْدَتِنَا ، يَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا ، وَيَتَزَيُّونَ بِزِيِّنَا ، وَيُلَبِّسُونَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَوْمِنَا ، وَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ ، نَعُوذُ بِاللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا- مِنْ شُرُورِهِمْ ، وَنَجْعَلُهُ -تَعَالَى- فِي نُحُورِهِمْ ، وَهُوَ الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ .

* * *

هَذِهِ دَعْوَتُنَا

نَدْعُو النَّاسَ -كُلَّ النَّاسِ- إِلَى هَذِهِ الْأُصُولِ:

- **الأَصْلُ الْأَوَّلُ: نَدْعُو النَّاسَ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ ﷻ، وَعَدَمِ الشِّرْكِ بِهِ.**

وَهَذَا الْأَصْلُ هُوَ مُقْتَضَى «لَا إِلَه إِلَّا اللَّهُ»؛ فَهِيَ نَفْيٌ وَإِثْبَاتٌ، وَلَا بُدَّ مِنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ مَعًا، لَا يُغْنِي أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ.

وَالنَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ دِينُ الْمُرْسَلِينَ أَجْمَعِينَ؛ فَكُلُّ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ قَالُوا لِأُمَمِهِمْ: ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾.

وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو النَّاسَ إِلَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» يَدُورُ عَلَيْهِمْ بِهَا فِي مَجَامِعِهِمْ وَمُنْتَدَيَاتِهِمْ وَأَسْوَاقِهِمْ، وَكَانُوا يَعْلَمُونَ مَعْنَاهَا، وَيَعرِفُونَ مُقْتَضَاهَا، وَيُدْرِكُونَ أَنَّهَا تَعْنِي الْكُفْرَ بِكُلِّ مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ؛ لِذَلِكَ قَالُوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

نَدْعُو النَّاسَ إِلَى التَّوْحِيدِ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا، وَنَنْهَاهُمْ عَنِ الشِّرْكِ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا، وَلَا نَكْتَفِي بِالْإِجْمَالِ عِنْدَ الْأَمْرِ بِالتَّوْحِيدِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الشِّرْكِ، كَمَا يَفْعَلُ الْمُخَالِفُونَ!!

لِأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ يُحَذِّرُ مِنَ الشِّرْكِ، وَيَنْهَى عَنْهُ تَحْذِيرًا إِجْمَالِيًّا مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ، وَافَقَهُ عَلَى دَعْوَتِهِ أَعْظَمُ الْمُشْرِكِينَ شِرْكًا.

وَكَذَا إِذَا قَامَ يَدْعُو إِلَى التَّوْحِيدِ دَعْوَةً إِجْمَالِيَّةً مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ، وَافَقَهُ

عَلَى دَعْوَتِهِ أَعْظَمُ الْمُخَالِفِينَ.

وَأَمَّا عِنْدَ التَّفْصِيلِ؛ فَإِنَّ الْأُمُورَ تَتَبَيَّنُ، وَالْحَقَائِقَ تَتَّضِحُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ دَعَا إِلَى التَّوْحِيدِ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا، وَنَهَى عَنِ الشِّرْكِ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْمُرْسَلِينَ.

فَنَدْعُو النَّاسَ إِلَى التَّوْحِيدِ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا، وَنَنْهَاهُمْ عَنِ الشِّرْكِ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا، وَلَا نَكْتَفِي بِالْإِجْمَالِ عِنْدَ الْأَمْرِ بِالتَّوْحِيدِ وَالنَّهْيِ عَنِ الشِّرْكِ كَمَا يَفْعَلُ الْمُخَالِفُونَ، بَلْ نُفَصِّلُ عِنْدَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ كَمَا فَصَّلَ اللَّهُ -تَعَالَى- وَكَمَا فَصَّلَ رَسُولُهُ ﷺ.

نَدْعُو إِلَى الْمَعْنَى الصَّحِيحِ لِـ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَهُوَ أَنَّهُ: (لَا مَعْبُودَ بِحَقٍّ إِلَّا اللَّهُ).

فَلَا بُدَّ مِنَ الْكُفْرِ بِكُلِّ مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، قَالَ -جَلَّ وَعَلَا-: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وَالطَّاغُوتُ: كُلُّ مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حَدَّهُ، مِنْ مَعْبُودٍ، أَوْ مَتْبُوعٍ، أَوْ مُطَاعٍ.

نَدْعُو إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا- فِي رُبُوبِيَّتِهِ: فَهُوَ مُتَفَرِّدٌ بِالْمُلْكِ وَالْخَلْقِ وَالتَّدْبِيرِ وَالْإِمَاتَةِ وَالْإِحْيَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَنَدْعُو إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا- فِي أُلُوهِيَّتِهِ: بِصَرْفِ جَمِيعِ

أَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ لَهُ - تَعَالَى - وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.

نَدْعُو إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا- فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ: بِإِثْبَاتِ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ، وَنَنْفِي عَنْهُ -تَعَالَى- مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ.

فَنُثْبِتُ مَا أَثْبَتَ، وَنَنْفِي مَا نَفَى، وَنَفْهَمُ الْمَعْنَى وَنُثْبِتُهُ، وَنُفَوِّضُ الْكَيْفِيَّةَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ.

وَنُحَذِّرُ مِنَ الشِّرْكِ فِي الرُّبُوبِيَّةِ، وَفِي الْأُلُوهِيَّةِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَنُحَذِّرُ مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مِمَّا ابْتَدَعَهُ النَّاسُ وَأَحْدَثُوهُ.

- **وَنَدْعُو إِلَى هَذَا الْأَصْلِ الثَّانِي، وَهُوَ: الدَّعْوَةُ إِلَى الِاتِّبَاعِ، وَالتَّحْذِيرُ مِنَ الِابْتِدَاعِ.**

وَلَا يَصِحُّ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ إِلَّا بِالْآخَرِ؛ فَمَنْ دَعَا إِلَى الِاتِّبَاعِ، وَلَمْ يُحَذِّرْ مِنَ الِابْتِدَاعِ؛ فَقَدْ أَسَاءَ وَقَصَّرَ وَظَلَمَ.

وَقَدْ بَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ ﷺ: «**فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي؛ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**»، وَلَمْ يَكْتَفِ بِالْأَمْرِ بِالِاتِّبَاعِ، وَإِنَّمَا أَرْدَفَهُ بِالتَّحْذِيرِ مِنَ الِابْتِدَاعِ؛ فَقَالَ ﷺ: «**وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ**

بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»(١) .

فَلَا بُدَّ مِنَ الْأَمْرِ بِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ، وَلَا بُدَّ مِنَ التَّحْذِيرِ مِنَ الْبِدْعَةِ.

وَعِنْدَ الْأَمْرِ بِالِاتِّبَاعِ، لَا بُدَّ مِنَ التَّحْذِيرِ مِنَ الِابْتِدَاعِ، وَلَا بُدَّ مِنَ التَّحْذِيرِ مِنَ الْبِدْعَةِ وَأَهْلِهَا.

وَقَدْ بَيَّنَ ﷺ أَنَّ الْمُبْتَدِعَ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ عَمَلٌ صَالِحٌ؛ كَمَا فِي حَدِيثِ الْخَوَارِجِ فِي الصَّحِيحَيْنِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ قِرَاءَتَهُمْ، وَعِبَادَتَهُمُ الْعَظِيمَةَ، قَالَ ﷺ: **«يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»**(٢) .

وَكَذَا بَيَّنَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَمَا فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ ابْنُ عُمَرَ حَالَ الْقَدَرِيَّةِ: **«وَأَعْلِمْهُمْ أَنَّهُ لَوْ أَنْفَقَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا تُقُبِّلَ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ»**.

فَرُدَّ عَمَلُهُ الصَّالِحُ لِابْتِدَاعِهِ فِي دِينِ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا-، قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **«وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا؛ فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ»**(٣) .

الْمُبْتَدِعُ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ عَمَلٌ صَالِحٌ كَمَا بَيَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَمَا دَلَّ

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٩)، وابن ماجه (٤٢)، والترمذي (٢٦٧٦)، وأحمد (١٧١٤٤، ١٧١٤٥)، وغيرهم، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٥٤٩).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٤٤، ٥٠٥٨، ٦٩٣١، ٧٤٣٢)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) «صحيح مسلم» (٨).

عَلَى ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ فِي حَدِيثِ الْقَدَرِيَّةِ.

وَلَيْسَ لِلْمُبْتَدِعِ تَوْبَةٌ؛ فَعِنْدَ الطَّبَرَانِيِّ فِي «الْأَوْسَطِ»، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «السِّلْسِلَةُ الصَّحِيحَةُ» عَنْ أَنَسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ اللَّهَ حَجَبَ التَّوْبَةَ عَنْ كُلِّ صَاحِبِ بِدْعَةٍ**»[1].

فَنَدْعُو النَّاسَ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ -رَبِّ الْعَالَمِينَ-، وَنُحَذِّرُهُمْ مِنَ الشِّرْكِ بِاللَّهِ -رَبِّ الْعَالَمِينَ-.

وَنَدْعُو النَّاسَ إِلَى اتِّبَاعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنُحَذِّرُهُمْ مِنَ الْبِدْعَةِ وَالْمُبْتَدِعِينَ، وَنُحَذِّرُهُمْ مِنَ الِابْتِدَاعِ فِي الدِّينِ، لَا نَكْتَفِي بِالْإِثْبَاتِ دُونَ النَّفْيِ، وَلَا نَأْتِي بِالنَّفْيِ دُونَ الْإِثْبَاتِ، بَلْ نَأْتِي بِالتَّأْصِيلِ وَالتَّحْذِيرِ مَعًا.

فَالْإِثْبَاتُ وَالنَّفْيُ دِينُ الْمُرْسَلِينَ، وَهُوَ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فَهِيَ نَفْيٌ وَإِثْبَاتٌ.

- **وَنَدْعُو النَّاسَ إِلَى هَذَا الْأَصْلِ الثَّالِثِ: نَدْعُوهُمْ إِلَى الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ: فِي الْعَقِيدَةِ، وَفِي الْعِبَادَةِ، وَفِي الْمُعَامَلَاتِ، وَفِي الْأَخْلَاقِ وَالسُّلُوكِ.**

وَنُؤْمِنُ بِأَنَّ الْحُكْمَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَرْضٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بِحَسَبِهِ مِنْ حَاكِمٍ وَمَحْكُومٍ.

---

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٢٠٢)، والبيهقي في «الشعب» (٩٠١١)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٦٢٠).

فِي الْعَقِيدَةِ: قَالَ رَبُّنَا -جَلَّ وَعَلَا-: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ﴾ [يوسف: ٤٠].

فَهَذَا الَّذِي لِأَجْلِهِ خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ، وَهَذَا مَعْنَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ لَا مَعْبُودَ بِحَقٍّ سِوَاهُ، فَالْحُكْمُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ هُوَ مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَلَّا يُصْرَفَ شَيْءٌ مِنَ الْعِبَادَةِ لِغَيْرِ اللَّهِ.

وَفِي الْعِبَادَةِ: قَالَ -جَلَّ وَعَلَا-: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ﴾ [النساء: ٣٦].

وَفِي الْمُعَامَلَاتِ: قَالَ -تَعَالَى-: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا﴾ [الجاثية: ١٨].

وَفِي الْأَخْلَاقِ وَالسُّلُوكِ: قَالَ -جَلَّ وَعَلَا-: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وَقَالَ -جَلَّ وَعَلَا- وَاصِفًا نَبِيَّهُ ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].

فَالْحُكْمُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ شَامِلٌ لِكُلِّ صُوَرِ الْحَيَاةِ، مِنْ ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ، وَمِنْ حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ؛ فَلَا بُدَّ مِنَ الدَّعْوَةِ إِلَى إِقَامَةِ حُكْمِ اللَّهِ فِي الْعَقِيدَةِ حَتَّى تَتَطَهَّرَ الْأَرْضُ مِنَ الشِّرْكِ وَالْبِدْعَةِ، وَإِلَى إِقَامَةِ حُكْمِ اللَّهِ فِي الْعِبَادَةِ؛ حَتَّى تُطَهَّرَ الْعِبَادَاتُ مِنَ الْإِحْدَاثِ وَالْأَهْوَاءِ، وَإِلَى إِقَامَةِ حُكْمِ اللَّهِ فِي الْمُعَامَلَاتِ؛ حَتَّى تُقَامَ عَلَى أَمْرِ اللَّهِ وَحْدَهُ، لَا عَلَى أَمْرِ خَلْقِهِ.

وَلَا بُدَّ مِنَ الدَّعْوَةِ إِلَى الْأَخْلَاقِ الَّتِي أَرْسَاهَا الْإِسْلَامُ، وَطَبَّقَهَا رَسُولُهُ الْكَرِيمُ ﷺ.

وَالدَّعْوةُ إِلَى الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ الصَّحِيحَةِ أَشْمَلُ وَأَعَمُّ، وَأَصَحُّ وَأَتَمُّ، مِمَّا يَدْعُو إِلَيْهِ الْقَوْمُ!! وَمِمَّا يَتَشَدَّقُونَ بِهِ، يَحْصُرُونَ ذَلِكَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُعَامَلَاتِ وَالْحَاكِمِ!!

وَالْأَمْرُ أَوْسَعُ مِنْ ذَلِكَ؛ فَمَا مِنْ حَرَكَةٍ وَلَا سَكَنَةٍ، وَمَا مِنْ أَمْرٍ بَاطِنٍ وَلَا ظَاهِرٍ، إِلَّا وَلِلَّهِ فِيهِ حُكْمٌ.

وَلَا بُدَّ مِنَ الْعَمَلِ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ -رَبُّ الْعَالَمِينَ- بِهِ فِي كُلِّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ وَالشُّمُولِ.

• **الْأَصْلُ الرَّابِعُ مِمَّا نَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهِ: أَنَّنَا نَدْعُو إِلَى كُلِّ الْأُصُولِ السَّابِقَةِ بِالْوَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ، السُّنِّيَّةِ، السَّلَفِيَّةِ، لَا بِالْوَسَائِلِ الْكُفْرِيَّةِ، وَلَا الشِّرْكِيَّةِ، وَلَا الْبِدْعِيَّةِ.**

وَنُؤْمِنُ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ مَا عِنْدَ اللَّهِ لَا يُنَالُ إِلَّا بِطَاعَتِهِ، وَأَنَّ إِقَامَةَ دِينِ اللَّهِ لَا تَكُونُ بِتَحْرِيفِ دِينِهِ، وَلَا بِتَزْيِيفِهِ وَمَسْخِهِ، وَلَا بِإِدْخَالِ الْكُفْرِيَّاتِ وَالشِّرْكِيَّاتِ عَلَيْهِ فِي أَصْلِهِ وَفَصْلِهِ، وَلَا بِاتِّخَاذِ وَسَائِلِ أَهْلِ الْكُفْرِ -فِي الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ- وَسَائِطَ لِإِقَامَةِ دِينِ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ.

وَإِنَّمَا نَتَّخِذُ الْوَسَائِلَ الشَّرْعِيَّةَ، السُّنِّيَّةَ، السَّلَفِيَّةَ، نَسِيرُ عَلَى قَدَمِ وَخُطَا خَيْرِ الْبَرِيَّةِ ﷺ، وَنُؤْمِنُ أَنَّ مَا عِنْدَ اللَّهِ لَا يُنَالُ إِلَّا بِطَاعَتِهِ.

وَالدَّعْوَةُ إِلَى اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا- مِنْ أَجَلِّ الْقُرُبَاتِ، وَأَعْظَمِ أَلْوَانِ الْعِبَادَاتِ.

وَالْعِبَادَةُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَوَفَّرَ فِيهَا شَرْطَانِ: الْإِخْلَاصُ، وَالْمُتَابَعَةُ.

فَكُلُّ وَسِيلَةٍ مُبْتَدَعَةٍ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا- دَاخِلَةٌ فِي قَولِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ فَهُوَ رَدٌّ**»[(١)]. وَالْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ رِوَايَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فَلَا يُدْعَى إِلَى اللَّهِ -تَعَالَى- بِوَسَائِلِ أَهْلِ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ مِنَ: الْمُظَاهَرَاتِ، وَالِاعْتِصَامَاتِ، وَالْعِصْيَانِ الْمَدَنِيِّ، وَالِانْتِخَابَاتِ، وَالتَّحَزُّبِ، وَالتَّمْثِيلِ، وَالرَّقْصِ، وَالْمَسْرَحِيَّاتِ، وَالْغِنَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ابْتَدَعَهُ النَّاسُ فِي هَذَا الْعَصْرِ.

فَهَذِهِ -كُلُّهَا- وَسَائِلُ مَرْفُوضَةٌ، لَا تَدْخُلُ فِي دِينِ اللَّهِ -رَبِّ الْعَالَمِينَ-، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقْتَرَحَ إِدْخَالُهَا فِي دِينِ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا-؛ لِأَنَّ الْوَسِيلَةَ فِي الدَّعْوَةِ كَالْغَايَةِ سَوَاءً بِسَوَاءٍ. وَالْعِبَادَةُ تَوْقِيفِيَّةٌ، وَالدَّعْوَةُ إِلَى اللَّهِ -رَبِّ الْعَالَمِينَ- مِنْ أَجَلِّ الْعِبَادَاتِ وَالْقُرُبَاتِ؛ فَهِيَ تَوْقِيفِيَّةٌ أَيْضًا فِي وَسَائِلِهَا.

وَلَا بُدَّ مِنَ الْوُقُوفِ عِنْدَ حُدُودِ مَا بَيَّنَهُ اللَّهُ، وَمَا خَطَّهُ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

• **وَنَدْعُو النَّاسَ إِلَى هَذَا الْأَصْلِ الْخَامِسِ: وَهُوَ أَنَّنَا نُحَذِّرُ مِنْ كُلِّ مُخَالِفٍ فِي أَيِّ أَصْلٍ مِمَّا مَرَّ، كُلٌّ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ.**

وَالرَّدُّ عَلَى الْمُخَالِفِ أَصْلٌ مِنْ أُصُولِ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ بَيَّنَ الرَّسُولُ ﷺ فِي حَدِيثِ «الِافْتِرَاقِ» أَنَّ الْأُمَّةَ سَتَخْتَلِفُ، وَتَفْتَرِقُ؛ فَقَالَ ﷺ: **«وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً -أَوْ قَالَ: فِرْقَةً- كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً.** قِيلَ: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: **مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»(١).

وَقَالَ ﷺ -كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، قَالَ: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطًّا، ثُمَّ خَطَّ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ خُطُوطًا، ثُمَّ قَالَ: **«هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ، وَهَذِهِ السُّبُلُ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ»**، ثُمَّ قَرَأَ قَوْلَهُ -جَلَّ وَعَلَا-: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا

---

(١) انظر في حديث الافتراق ما أخرجه: أبو داود (٤٥٩٨)، والترمذي (٢٦٤٠)، وابن ماجه (٣٩٩١)، وأحمد (٨٣٩٦)، والحاكم (١/ ٦، ١٢٨)، وابن حبان (٦٢٤٧، ٦٧٣١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١٠٨٣)، وأخرجه ابن ماجه (٣٩٩٢)، وأبو يعلى (٥٩١٠)، والطبراني في الكبير (١٨/ ٥١، ٧٠) من حديث عوف بن مالك رضي الله عنه، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١٠٨٢)، وأخرجه ابن ماجه (٣٩٩٣)، وأحمد (١٢٢٠٨، ١٢٤٧٩)، والطبري في التفسير (٧/ ٧٤)، والطبراني في الأوسط (٤٨٨٦، ٧٨٤٠) والصغير (٧٢٤)، والبزار (٦٢٤١) من حديث أنس رضي الله عنه، وأخرجه الطبراني في الكبير (٨/ ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٧٤)، والأوسط (٧٢٠٢)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٧٢٣) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وما أخرجه الحاكم (١/ ١٢٩) من حديث عبد اللَّه بن عمرو رضي الله عنهما. وانظر السلسلة الصحيحة (٢٠٣ و٢٠٤ و١٤٩٢) لمزيد من التفصيل.

ﭐلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣](١). وَالْحَدِيثُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَغَيْرُهُ.

وَدِينُ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا- مَبْنِيٌّ عَلَى التَّأْصِيلِ وَالتَّحْذِيرِ، وَعَلَى النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِتْيَانِ بِهِمَا مَعًا لَا يُغْنِي أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ.

وَالتَّحْذِيرُ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالزَّيْغِ جِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مِنْ أَعْظَمِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، شَرِيطَةَ أَنْ يَكُونَ بِعِلْمٍ وَعَدْلٍ، لَا بِظُلْمٍ وَلَا بِجَهْلٍ، وَأَنْ يَكُونَ خَالِصًا لِلَّهِ -جَلَّ وَعَلَا-.

وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ قَائِمَانِ مَا دَامَ فِي الْأَرْضِ لِلَّهِ دِينٌ، وَالنَّاسُ يَجْرَحُونَ وَيُعَدِّلُونَ فِي حَيَاتِهِمُ الْعَادِيَّةِ!!

يَجْرَحُونَ وَيُعَدِّلُونَ الْبَاعَةَ، وَيُجَرِّحُونَ وَيُعَدِّلُونَ أَصْحَابَ الْأَعْمَالِ: مِنَ الْأَطِبَّاءِ، وَالْمُهَنْدِسِينَ، وَالْبَنَّائِينَ، وَالنَّجَّارِينَ، وَغَيْرِهِمْ.

وَبَيَانُ الْمُحِقِّ مِنَ الْمُبْطِلِ، وَالْمُهْتَدِي مِنَ الضَّالِّ فِي دِينِ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا- أَوْلَى وَأَجْدَرُ.

فَلَا بُدَّ مِنَ التَّحْذِيرِ مِنَ الشِّرْكِ وَأَهْلِهِ، وَمِنَ الْبِدَعِ وَأَهْلِهَا. لَا يَتِمُّ التَّوْحِيدُ وَالِاتِّبَاعُ إِلَّا بِذَلِكَ، وَلَا يَسْتَقِيمُ الدِّينُ إِلَّا بِهِ.

---

(١) أخرجه أحمد (٤١٤٢)، والنسائي في الكبرى (١١١٠٩)، والحاكم (٢/ ٢٤٠، ٣١٩)، وحسنه الألباني في مشكاة المصابيح (١٦٦).

وَلَيْسَ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِتْيَانِ بِهِ مِنَ الغِيبَةِ الْمُحَرَّمَةِ، بَلْ هُوَ مِمَّا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ، شَرِيطَةَ أَنْ يَكُونَ بِعِلْمٍ وَعَدْلٍ، لَا بِظُلْمٍ وَلَا بِجَهْلٍ، وَأَنْ يَكُونَ خَالِصًا لِلَّهِ -رَبِّ الْعَالَمِينَ-، حِيَاطَةً لِلدِّينِ، وَحِفَاظًا عَلَى سُنَّةِ النَّبِيِّ الْأَمِينِ ﷺ، وَنَفْيًا لِلزَّيْغِ -زَيْغِ الزَّائِغِينَ- وَلِلبَهْتِ -بَهْتِ الْبَهَّاتِينَ- عَنْ دِينِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصِرَاطِ النَّبِيِّ الْأَمِينِ ﷺ.

الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ قَائِمَانِ مَا بَقِيَ لِلَّهِ فِي الْأَرْضِ دِينٌ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّحْذِيرِ مِنْ كُلِّ مُخَالِفٍ بِمُخَالَفَتِهِ.

وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَدَّ عَلَى الْمُخْطِئِينَ مِنَ الشُّعَرَاءِ وَالْخُطَبَاءِ؛ فَإِنَّهُ ﷺ لَمَّا سَمِعَ الرَّجُلَ عَلَى نَاقَتِهِ يُنْشِدُ شِعْرًا، قَالَ: «**خُذُوا الشَّيْطَانَ، خُذُوا الشَّيْطَانَ! لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا يَرِيهُ**[١]، **خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا**»[٢].

قَالَ عُلَمَاؤُنَا: كَانَ الرَّجُلُ يُنْشِدُ شِعْرًا دَاعِرًا، أَوْ كَانَ يُنْشِدُ شِعْرًا مِنْ شِعْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تُعَظِّمُ أَوْثَانَهَا، أَوْ كَانَ يُنْشِدُ شِعْرًا مِمَّا يُهَيِّجُ الْعَصَبِيَّاتِ بَيْنَ النَّاسِ، وَيَبْعَثُ الْإِحَنَ وَالثَّارَاتِ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**خُذُوا الشَّيْطَانَ، خُذُوا الشَّيْطَانَ!**».

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

---

(١) أي: قيحًا يأكلُ جَوْفَهُ وَيُفْسِدُهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٦١٥٤)، ومسلم (٢٢٥٧- ٢٢٥٩) واللفظ المذكور آخر ألفاظ مسلم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

«**أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ، وَكَادَ أُمَيَّةُ ابْنُ أَبِي الصَّلْتِ أَنْ يُسْلِمَ**»(١).

وَلَمَّا قَامَ الْخَطِيبُ يَخْطُبُ بَيْنَ يَدَيْهِ -كَمَا عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي الصَّحِيحِ- فَقَالَ: مَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوَى.

قَالَ ﷺ: «**بِئْسَ خَطِيبُ الْقَوْمِ أَنْتَ!**»(٢).

الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ، وَتَقْوِيمُ الْمُعْوَجِّ، وَإِقَامَةُ الْأَمْرِ عَلَى أَصْلِهِ- بَاقٍ فِي الْأَرْضِ مَا بَقِيَ لِلَّهِ فِي الْأَرْضِ دِينٌ.

وَالْمُخَالِفُونَ الْمُنْكِرُونَ لِلْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ مُنْذُ يَسْتَيْقِظُونَ إِلَى أَنْ يَنَامُوا هُمْ آخِذُونَ فِي التَّجْرِيحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَرُبَّمَا غَلَوْا فِيهِ؛ فَهُمْ يَرُدُّونَ عَلَى مُخَالِفِيهِمْ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ، يَرُدُّونَ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ بِالْبَاطِلِ، وَيُنْكِرُونَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَرُدُّوا عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْأَخْطَاءِ وَالزَّيْغِ وَالْبِدَعِ؛ فَيَقَعُونَ فِيمَا يَنْهَوْنَ النَّاسَ عَنْهُ! وَيَأْتُونَ بِمَا يَعِيبُونَ النَّاسَ بِهِ!

وَهُمْ آخِذُونَ بِذَلِكَ فِي حَيَاتِهِمُ الْعَادِيَّةِ؛ إِذِ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ يُحَذِّرُ مِنْ بَائِعِ الْخُضْرَاوَاتِ وَالْفَاكِهَةِ، يَجْرَحُهُ وَيُعَدِّلُ غَيْرَهُ، يَجْرَحُ هَذَا وَيُعَدِّلُ هَذَا، إِلَى مَا فَوْقَ ذَلِكَ مِنَ الْمُحْتَرِفِينَ.

وَإِذَا جَاءَ الْأَمْرُ إِلَى الدِّينِ فَتَحُوا الْبَابَ عَلَى مِصْرَاعَيْهِ لِأَهْلِ الزَّيْغِ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨٤١) ومواضع، ومسلم (٢٢٥٦) واللفظ للبخاري.

(٢) أخرجه مسلم (٨٧٠)، وأبو داود (١١٠١) واللفظ له، من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه.

وَالْهَوَى، وَأَهْلِ الْبِدْعَةِ وَالضَّلَالَةِ؛ لِكَيْ يَدْخُلَ كُلُّ دَالِفًا بِبِدْعَتِهِ؛ لِتَشْوِيهِ دِينِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَلِتَغْيِيرِ مَعَالِمِ الْمِلَّةِ، وَلِتَحْرِيفِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ!

وَهَيْهَاتَ!؛ فَإِنَّ الْجَهَابِذَةَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ لَهُمْ بِالْمِرْصَادِ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ.

• **وَأَمَّا الْأَصْلُ السَّادِسُ مِنْ أُصُولِ دَعْوَتِنَا فَهُوَ: أَنَّنَا نَحْتَكِمُ عِنْدَ النِّزَاعِ فِي أَيِّ أَمْرٍ يَقَعُ فِيهِ النِّزَاعُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِفَهْمِ الصَّحَابَةِ ﷺ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ؛ فَسَبِيلُهُمْ سَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ.**

وَقَدْ قَالَ ﷻ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وَقَالَ ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وَالرَّدُّ إِلَى اللَّهِ: الرَّدُّ إِلَى كِتَابِهِ.

وَالرَّدُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ: الرَّدُّ إِلَى سُنَّتِهِ ﷺ.

وَمُحَالٌ أَنْ يَأْمُرَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ -عِنْدَ التَّنَازُعِ- بِالرَّدِّ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، ثُمَّ لَا نَجِدُ فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّةِ مَا يَقْطَعُ النِّزَاعَ، وَيَرْفَعُ الْخِلَافَ، هَذَا مُحَالٌ.

فَمَا دَامَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ أَمَرَ -عِنْدَ النِّزَاعِ؛ يَدِبُّ بَيْنَنَا- بِالرَّدِّ إِلَى كِتَابِهِ، وَإِلَى سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ فَحَتْمًا نَجِدُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يَرْفَعُ

الْخِلَافَ وَيَقْطَعُ النِّزَاعَ.

فَإِذَا لَمْ نَجِدْ؛ فَهُمَا أَمْرَانِ لَا ثَالِثَ لَهُمَا: إِمَّا أَنَّنَا لَمْ نَرُدَّ حَقِيقَةً إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِمَّا أَنَّنَا قَدْ اتَّبَعْنَا الْهَوَى. لَا ثَالِثَ لَهُمَا.

فَإِذَا رَدَدْنَا حَقِيقَةً - عِنْدَ النِّزَاعِ فِي كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ - إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ بِفَهْمِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ، إِذَا رَدَدْنَا - عَلَى هَذَا النَّحْوِ - رُفِعَ النِّزَاعُ، وَقُطِعَ الْخِلَافُ، لَا مَحَالَةَ.

وَلَمَّا كَانَتِ الْعَقِيدَةُ تَوْقِيفِيَّةً لَا تُتَلَقَّى إِلَّا مِنَ الْوَحْيِ الْمَعْصُومِ؛ فَإِنَّهَا يُرْجَعُ فِيهَا إِلَى كُتُبِ عُلَمَائِنَا الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ سَلَفِنَا الصَّالِحِينَ؛ كَـ«أُصُولُ السُّنَّةِ» لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَ«السُّنَّةُ» لِوَلَدِهِ عَبْدِ اللَّهِ، وَ«السُّنَّةُ» لِلْخَلَّالِ، وَ«السُّنَّةُ» لِابْنِ أَبِي عَاصِمٍ، وَ«السُّنَّةُ» لِابْنِ أَبِي زَمَنِينَ، وَكَـ«الشَّرِيعَةُ» لِلْآجُرِّيِّ، وَ«الْإِبَانَةُ» لِابْنِ بَطَّةَ، وَكَـ«أُصُولُ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ» لِلَّالَكَائِيِّ، وَكَـ«الْإِيمَانُ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَكَـ«الْإِيمَانُ» لِابْنِ مَنْدَه، وَكَـ«الْإِيمَانُ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَكَـ«الْوَاسِطِيَّةُ»، وَ«الْحَمَوِيَّةُ»، وَ«التَّدْمُرِيَّةُ»، وَ«الْإِيمَانُ الْأَوْسَطُ» لَهُ.

وَكُتُبُ عُلَمَائِنَا الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ سَلَفِنَا الصَّالِحِينَ جَامِعَةٌ لِأَبْوَابِ الِاعْتِقَادِ فِي أَبْوَابِ الْإِيمَانِ: مِنَ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ، وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ خِلَافًا لِلْفِرَقِ الضَّالَّةِ مِنَ: الْخَوَارِجِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَالْمُرْجِئَةِ، وَالْكَرَّامِيَّةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْجَبْرِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَهِيَ جَامِعَةٌ لِمَا وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الِاعْتِقَادِ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ، وَفِي أَصْحَابِ رَسُولِهِ ﷺ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَفِي الْأَوْلِيَاءِ وَالْكَرَامَاتِ، وَفِي أَهْلِ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَفِي الْإِمَامَةِ وَمُعَامَلَةِ الْحُكَّامِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا أَدَّى الْجَهْلُ بِهِ إِلَى وُقُوعِ كَثِيرٍ مِنَ الشُّرُورِ وَالْمَعَايِبِ وَالْمَصَائِبِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمَرْحُومَةِ وَعَلَى أَبْنَائِهَا.

نَرْجِعُ إِلَى كُتُبِ عُلَمَائِنَا الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ سَلَفِنَا الصَّالِحِينَ، وَلَا نَذْهَبُ إِلَى كُتُبِ الْمُتَخَلِّفِينَ الْخَالِفِينَ الْمُخَالِفِينَ الَّذِينَ ادَّعَوْا أَنَّهُمْ صَنَّفُوا فِي الِاعْتِقَادِ؛ فَسَوَّدُوا الصَّحَائِفَ وَمَلَئُوهَا هَذَرًا؛ فَصَارَتْ هَدَرًا، وَأَضَلَّتْ كَثِيرًا مِنْ أَبْنَاءِ الْأُمَّةِ، وَغَيَّبُوا كَثِيرًا مِنْ أَبْوَابِ الِاعْتِقَادِ وَزَيَّفُوهَا، حَتَّى إِنَّ الْوَاحِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ؛ لَيَدَّعِي الْإِجْمَاعَ -كَأَنَّهُ يَتَنَزَّلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ الْمَعْصُومُ!- فِيمَا أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى خِلَافِهِ!.

وَيَأْتُونَ بِإِجْمَاعَاتٍ يَنْسُبُونَهَا إِلَى السَّلَفِ، وَمَا هِيَ إِلَّا مِنْ كِيسِ الْمُتَخَلِّفِينَ الْخَالِفِينَ الْمُخَالِفِينَ مِنَ الْخَلَفِ.

فاللَّهَ اللَّهَ! فِي كُتُبِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ سَلَفِكُمْ وَعُلَمَائِكُمُ الصَّالِحِينَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ جَعَلَ فِيهَا الْعِصْمَةَ؛ لِأَنَّهَا عَلَى قَدَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَى أَثَرِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ.

وَهِيَ مُحَرَّرَةٌ عَلَى قَالَ اللَّهُ، قَالَ رَسُولُهُ، قَالَ الصَّحَابَةُ، لَا عَلَى الْأَهْوَاءِ، وَلَا عَلَى الْآرَاءِ، وَلَا عَلَى الْمُخَالَفَةِ، وَلَا عَلَى النَّظَرِيَّاتِ الْكَاذِبَةِ.

إِنَّ هَـذِهِ الْأُمَّةَ هِـيَ خَيْرُ الْأُمَـمِ عِـنْدَ اللَّـهِ، وَأَكْـرَمُـهَا عَـلَى اللَّـهِ، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَمْرُهَا إِلَّا بِالتَّوْحِيدِ وَالِاتِّبَاعِ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ الْعَظِيمَ يَقُومُ عَلَى أَصْلَيْنِ هُمَا: أَلَّا يُعْبَدَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَلَّا يُعْبَدَ اللَّهُ إِلَّا بِمَا شَرَعَ.

الْأَوَّلُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

وَالثَّانِي: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وَلَنْ يَصْلُحَ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا بِمَا صَلَحَ عَلَيْهِ أَوَّلُهَا، وَلَنْ يُصْلِحَهَا إِلَّا مَا أَصْلَحَ أَوَّلَهَا.

وَقَدْ أَصْلَحَ أَوَّلَهَا: الْإِيمَانُ، وَالْمُتَابَعَةُ.

فَلَا يُصْلِحُ آخِرَهَا إِلَّا ذَلِكَ.

فَهَذِهِ جُمْلَةُ أُصُولِ دَعْوَتِنَا.

وَمِنَ الْفُجُورِ فِي الْخُصُومَةِ: أَنْ يَحِيدَ الْمُخَالِفُ إِلَى بُنَيَّاتِ الطَّرِيقِ؛ فَيَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ، أَوْ يَرْمِينَا بِمَا لَيْسَ فِينَا.

وَ اللَّهُ الْمَوْعِدُ!.

وَمِنَ الْفُجُورِ فِي الْخُصُومَةِ: أَنْ يَجْعَلَ الْمُخَالِفُ مَحَلَّ النِّزَاعِ مَحَلَّ خِدَاعٍ!

فَاللَّهُ حَسِيبُهُ!.

مِنَ الْفُجُورِ فِي الْخُصُومَةِ - وَالْفُجُورُ فِي الْخُصُومَةِ مِنْ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ- أَنْ يَجْعَلَ الْمُخَالِفُ مَحَلَّ النِّزَاعِ مَحَلَّ خِدَاعٍ!

وَهَذَا مِثَالٌ يُضْرَبُ:

إِنَّ مَحَلَّ النِّزَاعِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَمَا تَرَكَهُ «سَيِّد قُطْب» -غَفَرَ اللَّهُ لَهُ- إِنَّمَا هُوَ فِي الْأُصُولِ الَّتِي خَالَفَ فِيهَا أَهْلَ السُّنَّةِ:

- مِنَ التَّكْفِيرِ الْعَامِّ، وَالْمُجَازَفَةِ فِيهِ!

- وَالتَّطَاوُلِ عَلَى أَنْبِيَاءِ اللَّهِ!

- وَالْوُقُوعِ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ!

- وَالْقَوْلِ بِأَنَّ الْإِسْلَامَ جَمَعَ الِاشْتِرَاكِيَّةَ وَالرَّأْسِمَالِيَّةَ فِي قَرَنٍ؛ فَأَتَى بِفَوَائِدِهِمَا وَزَادَ عَلَيْهِمَا!

- وَمِنَ الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ!

- وَوَحْدَةِ الْوُجُودِ!

- وَمِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ بِالْمُوسِيقَى وَقَوَاعِدِ الْمَسْرَحِ!

الْخِلَافُ مَعَ الرَّجُلِ -عَفَا اللَّهُ عَنْهُ- فِي هَذِهِ الْأُصُولِ وَمَا وَرَاءَهَا.

فَمِنَ الْفُجُورِ فِي الْخُصُومَةِ: أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُمْ يُخَالِفُونَ الْأُسْتَاذَ الشَّيْخَ! «سَيِّد قُطْب» لِأَنَّهُ كَانَ يَحْلِقُ لِحْيَتَهُ!

هَذَا لَيْسَ بِمَوْطِنِ النِّزَاعِ، هَذَا مَوْطِنُ خِدَاعٍ! وَهُوَ صَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، وَتَدْلِيسٌ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ.

فَلْيَتَّقِ اللَّهَ أَقْوَامٌ مِنْ جِلْدَتِنَا يَنْطِقُونَ بِأَلْسِنَتِنَا، وَيَتَزَيُّونَ بِزِيِّنَا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ.

وَهَذِهِ أُصُولُ دَعْوَتِنَا ، وَمَا خَرَجَتْ حَرْفًا وَاحِدًا عَمَّا دَعَا إِلَيْهِ سَلَفُنَا مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ .

أَفَهَذِهِ الْأُصُولُ تَخْرُجُ قِيدَ أُنْمُلَةٍ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ ﷺ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْهُدَى مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ وَالْأَئِمَّةِ كَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدَ ، وَالْبُخَارِيِّ ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنْ أَعْلَامِ الْأَئِمَّةِ ، وَعُلَمَاءِ الْأُمَّةِ؟ !

أَفَهَذِهِ الْأُصُولُ تَخْرُجُ قِيدَ أُنْمُلَةٍ عَمَّا أَسَّسَهُ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّد حَامِد الْفِقِي ، وَالْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّزَّاق عَفِيفِي ، وَالْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ أَحْمَد مُحَمَّد شَاكِر ، وَالْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّد خَلِيل هَرَّاس ، وَالْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْوَكِيل ، فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اتِّبَاعِ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ بِفَهْمِ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ؟ ! .

أَفَهَذِهِ تُخَالِفُ مَا دَعَوْا إِلَيْهِ مِمَّا كَانُوا عَلَيْهِ؟ ! ! لَا مِمَّا آلَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ؟ ! !

وَاللَّهُ الْمَوْعِدُ ! .

أَسْأَلُ اللَّهَ جَلَّتْ قُدْرَتُهُ ، وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ ، أَنْ يَحْفَظَنَا وَإِخْوَانَنَا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا .

اللَّهُمَّ احْفَظْنَا وَإِيَّاهُمْ مِنْ كُلِّ سُوءٍ ، وَرُدَّ عَنَّا وَعَنْهُمْ كَيْدَ الْكَائِدِينَ ، وَحَسَدَ الْحَاسِدِينَ ، وَمَكْرَ الْمَاكِرِينَ ، وَفُجُورَ الْفَاجِرِينَ ، وَتَقَوُّلَ الْمُتَقَوِّلِينَ .

اللَّهُمَّ إِنَّا نَدْرَأُ بِكَ فِي نُحُورِ الْمُخَالِفِينَ لِمِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ.

اللَّهُمَّ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ وَيَا أَكْرَمَ الْأَكْرَمِينَ، احْفَظْنَا وَإِخْوَانَنَا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا، وَافْتَحْ لَنَا فِي الدَّعْوَةِ إِلَيْكَ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ فَتْحًا مُبَارَكًا، وَاشْرَحْ لَنَا صُدُورَ خَلْقِكَ، وَهَيِّئْ لَنَا جَمِيعًا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا.

إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ.

ألقيت هذه المحاضرة:
يوم الجُمُعة: ٢٥ من شوال ١٤٣٢هـ
الموافق: ٢٣-٩-٢٠١١م
المسجد الشرقي - بسبك الأحد -
من أعمال مديرية المنوفية- بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

«رسالة إلى المسلمين»

«هذه كلمتي أوجهها للذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه

أيها المسلمون:

حيَّاكم اللَّه وأحياكم وأبقاكم للتوحيد تحيون مآثره، وتجددون مفاخره، وللسنة توفون بعهدها، وتقومون بحقوقها، وللعلم تعمِّرون مواته، وتنشرون أمواته، وللدنيا تدلّون أهلها على أقدار الرجال، ومواقف الأبطال، وتهدونها إلى الصراط المستقيم، والحق القويم.

أيتها الأمة المرحومة:

نجاتك، ورفعتك، ومجدك، وحضارتك في اتباع كتاب اللَّه، وسنة رسول اللَّه ﷺ على منهاج النبوة، فاعرِفيه، واعتقديه، وعلِّميه، واثبتي عليه، واللَّه يتولَّاك ويرعاك».

أبو عبد اللَّه

محمد بن سعيد رسلان

«افتتاحية دعوتنا»

قال اللَّه تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨].

وروى الإمام أحمد في المسند (١٥٩٦٢-١٥٩٦٥) من حديث ربيعة ابن عبَّاد الديلمي، واللفظ له، والبيهقي في الكبرى (١/ ٧٦)، قال الهيثمي في المجمع (٦/ ٢٢): «رجاله ثقات»، قال: رأيت رسول اللَّه ﷺ، بَصَرَ عيني بسوق ذي المجاز يقول:

«يا أيها الناس قولوا لا إله إلَّا اللَّه تفلحوا».

ويدخل في فجاجها، والناس متقصفون[1] عليه، فما رأيْت أحدًا يقول شيئًا، وهو لا يسكت، يقول:

«أيها الناس قولوا لا إله إلا اللَّه تفلحوا».

إلَّا أن وراءه رجلًا أحول وضيء الوجه ذا غديرتين يقول: إنه صابئ كاذب، فقلت: من هذا؟

قالوا: محمد بن عبد اللَّه، وهو يذكر النبوة، قلت: من هذا الذي يكذبه؟ قالوا: عمه أبو لهب».

---

(١) أي: يزدحمون، يقصف بعضهم بعضًا من القصف وهو الكَسْرُ والدفع الشديد لفرط الزِّحام «النهاية» لابن الأثير (٤/ ٥٦).

وقال ﷺ لمعاذ فيما رواه البخاري (١٤٥٨)، ومسلم (٣١/ ١٩): «**فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة اللَّه ﷻ**». وفي رواية للبخاري (٧٣٧٢): «**فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا اللَّه تعالى**».

وروى مسلم في صحيحه (٩١٦) عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لقِّنوا موتاكم: لا إله إلا الله**».

فبالتوحيد افتتح دعوة الناس إلى اللَّه، وبه أمر أن تُخْتَم حياتهم، فالتوحيد: أولًا وآخرًا، وظاهرًا، وباطنًا، دائمًا أبدًا.

قال ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤].

وقال سبحانه: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

فأمر -جَلَّ وَعَلَا- باتباع سبيل الصحابة:

فقد روى اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣٤) عن عمر بن عبد العزيز قال: «سن رسول اللَّه ﷺ وولاة الأمر من بعده سننًا، الأخذ بها اتباع لكتاب اللَّه، واستكمال لطاعة اللَّه، وقوة على دين اللَّه، ليس لأحد من الخلق تغييرها، ولا تبديلها، ولا النظر في شيء خالفها، من اهتدى بها فهو مهتد، ومن استنصر بها فهو منصور، ومن تركها واتبع غير سبيل المؤمنين ولاه اللَّه ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيرا». وكأنه رَحِمَهُ اللَّهُ نزع بالآية السابقة.

وروى ابن بطة في الإبانة الكبرى عن الزهري قال: (١٦٢): كان من مضى من علمائنا يقول: الاعتصام بالسنة نجاة، والعلم يقبض قبضا

سريعا، فنعش العلم ثبات الدنيا والدين، وذهاب العلم ذهاب ذلك كله».

وروى الدارمي في سننه (٢٠٥) عن ابن مسعود قال: «اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كُفيتم».

وروى الخطيب في الفقيه والمتفقه عن سفيان بن عيينة قال (٤٠١): «ملاك الأمر الاتباع».

وروى ابن عبد البر في التمهيد عن الإمام مالك قال (١٥/ ٢٩٢): «لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أوَّلها».

وقال الإمام أحمد في أصول السنة -فيما رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣١٧)-:

«أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول اللَّه ﷺ، والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة، وترك الخصومات والجلوس مع أصحاب الأهواء، وترك الجدل، والخصومات في الدين».

ولما سئل رسول اللَّه ﷺ عن الفرقة الناجية من بين الفرق، قال: «**ما أنا عليه اليوم وأصحابي**». وهو حديث عليه العمل سلفًا وخلفًا [١]

وروى محمد بن نصر المروزي في السنة (٢٦) عن أبي العالية قال: «عليكم بالأمر الأول الذي كانوا عليه قبل أن يفترقوا».

وروى اللالكائي عن عبد اللَّه بن مسعود قال: (١٠٥، ١٠٦):

«إنَّا نقتدي ولا نبتدي، ونتبع ولا نبتدع، ولن نضلَّ ما تمسكنا بالأثر».

---

(١) سيأتي تخريجه مفصلًا.

وروى ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، عن الإمام سفيان الثوري أنه قال (١٠٠٠/ صحيح الجامع): «إنما الدين الآثار».

وقال الإمام الطحاوي في عقيدته: «ص: ١١»: «ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام».

وروى الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه عن إمام أهل الشام الأوزاعي قال (٤١٥): «إذا بلغك عن رسول اللَّه ﷺ حديث فلا تظنَّنَّ غيره، ولا تقولنَّ غيره؛ فإن محمدًا إنما كان مبلغًا عن ربه».

وقال الإمام اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٤١): «لم نجد في كتاب اللَّه، وسنة رسوله، وآثار صحابته، إلا الحث على الاتباع، وذم التكلف والاختراع، فمن اقتصر على هذه الآثار كان من المتَّبِعين» اهـ.

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ٢٠٨ فَإِن زَلَلۡتُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡكُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٠٨، ٢٠٩].

قال ابن القيم في إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان (٢/ ٤٨٨): «وأصل كل فتنة إنما هو من تقديم الرأي على الشرع، والهوى على العقل، فالأول: أصل فتنة الشبهة، والثاني: أصل فتنة الشهوة.

ففتنة الشبهات تدفع باليقين، وفتنة الشهوات تدفع بالصبر؛ ولذلك جعل سبحانه إمامة الدين منوطة بهذين الأمرين، فقال: ﴿وَجَعَلۡنَا مِنۡهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا لَمَّا صَبَرُواْۖ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]، فدل على أنه بالصبر واليقين تنال الإمامة في الدين» اهـ.

روى الحاكم في المستدرك (٨٥٦٤) وصححه ووافقه الذهبي في التلخيص، وابن ماجة في سننه (٤٠٣٦) عن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**سيأتي على الناس سنون** (في رواية ابن ماجة: **سنوات خداعات**) **يصدق فيها الكاذب ويكذب فيها الصادق، ويخوَّن فيها الأمين، ويؤتمن فيها الخائن، وينطق فيها الرُّوَيْبِضَةُ**، قال: قيل يا رسول اللَّه، وما الرويبضة؟

قال: «**السفيه يتكلم في أمر العامة**». وفي رواية ابن ماجة: «**الرجل التافه**».

والحديث في سنده: إسحاق بن بكر بن أبي الفرات، فيه كلام، وذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ١١٣)، والحديث في السلسلة الصحيحة (١٨٨٧)، وصحيح ابن ماجة (٣٢٧٧-٤١٠٨).

روى البخاري في صحيحه (٧١٤٣) ومسلم (١٨٤٩) من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «**من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر، ولا ينزعن يدا من طاعة، فإنَّه ليس أحد فارق الجماعة شبرًا فمات إلا مات ميتة جاهلية**».

ذكر ابن القيم هذا الحديث في إعلام الموقعين عن رب العالمين (٣/ ٦) فقال: «ومن تأمل ما جرى على الإسلام من الفتن الكبار والصغار رآها من إضاعة هذا الأصل، وعدم الصبر على منكر، فطلب إزالته، فتولّد منه ما هو أكبر منه» اهـ.

ومن قبله شيخ الإسلام ابن تيمية كما في منهاج السنة النبوية (٣/ ٢٧٧) قال: «ولعله لا يكاد يُعرف طائفة خرجت على ذي سلطان، إلا وكان في خروجها من الفساد ما هو أعظم من الفساد الذي أزالته» اهـ.

ومن ثم، فإنَّ من أهم الأعمال الصالحة، الصبر على مناكير الولاة، والجذع في ذلك هلاك الأمم، قال ﷻ: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧].

وروى مسلم في صحيحه (٢٢٠) من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «**عُرضت عليَّ الأمم، فرايت النبي ومعه الرُّهيْط، والنبي ومعه الرجل والرجلان، والنبي وليس معه أحد**».

كذلك روى البخاري في صحيحه (٣٤٧٧) ومسلم (١٧٩٢) عن عبد اللَّه بن مسعود قال: «كأني أنظر إلى رسول اللَّه ﷺ وهو يحكي نبيًّا من الأنبياء ضربه قومه فأدموه، وهو يمسح الدَّم عن وجهه يقول: **رب اغفر لقومي فإنَّهم لا يعلمون**».

* * *

«مقدمة»

إن الحمد للَّه، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده اللَّه فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، في العالمين إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، في العالمين إنك حميد مجيد.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ۝٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

- **أَمَّا بَعْدُ:**

فإن أصدق الحديث كتاب اللَّه، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة

في النار[١].

● **أَمَّا بَعْدُ:**

فقد افتتح الإمام اللالكائي كتابه: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٣١، وما بعدها) فقال:

«الحمد للَّه الذي أظهر الحق وأوضحه، وكشف عن سبيله وبيَّنه، وهدى من شاء من خلقه إلى طريقه، وشرح به صدره، وأنجاه من الضلالة حين أشفا عليها، فحفظه وعصمه من الفتنة في دينه، فأنقذه من مهاوي الهلكة، وأقامه على سنن الهدى وثبَّته، وآتاه اليقين في اتباع رسوله وصحابته ووفَّقه، وحرس قلبه من وساوس البدعة وأيَّده، وأضل من أراد منهم وبعَّدَه، وجعل على قلبه غشاوة، وأهمله في غمرته ساهيًا، وفي ضلالته لاهيًا؛ ليعلم عباده أنَّ إليه الدفع والمنع، وبيده الضر والنفع، من غير غرض له فيه، ولا حاجة به إليه، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون.

فمن أراد أن يجعله لإحدى المنزلتين ألهمه إياها، وجعل موارده ومصادره نحوها، ومتقلَّبه ومُنْقَلَبَه ومتصرفاته فيها، وكدَّه وجهده ونصبه عليها؛ ليتحقق وعدُه المحتوم، وكتابه المختوم، وغيبه المكتوم، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مُشْفِقُونَ مِنْهَا وَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا ٱلْحَقُّ﴾ [الشورى: ١٨]. ﴿وَٱلَّذِينَ

(١) حديث خطبة الحاجة، رواه الترمذي في سننه (١١٠٥) وقال: (حديث حسن) وأبو داود في سننه في خطبة النكاح(٢١١٨) قال المنذري في تعليقه على السنن: (وقال الترمذي حديث حسن)، ورواه ابن ماجة (١٨٩٢) والنسائي في المجتبى(١٤٠٣) وفي عمل اليوم والليلة(٤٩١) عن عبد اللَّه بن مسعود قال: علمنا خطبة الحاجة . . . ، وروى مسلم طرفًا منه في صحيحه (٤٣/ ٨٦٧).

كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

- **أما بعد:**

فإن أوجب ما على المرء: معرفة اعتقاد الدين، وما كلف اللَّه به عباده من فَهْمِ توحيده وصفاته وتصديق رسله بالدلائل واليقين، والتوصل إلى طرقها والاستدلال عليها بالحجج والبراهين.

وكان من أعظم مقول، وأوضح حجة ومعقول: كتاب اللَّه الحق المبين، ثم قول رسول اللَّه ﷺ، وصحابته الأخيار المتقين، ثم ما أجمع عليه السلف الصالحون، ثم التمسك بمجموعها والمقام عليها إلى يوم الدين، ثم الاجتناب عن البدع والاستماع إليها مما أحدثها المضلون.

فهذه الوصايا الموروثة المتبوعة، والآثار المحفوظة المنقولة، وطرائق الحق المسلوكة، والدلائل اللائحة المشهورة، والحجج الباهرة المنصورة التي عملت عليها الصحابة والتابعون، ومن بعدهم من خاصة الناس وعامتهم من المسلمين، واعتقدوها حجة فيما بينهم وبين اللَّه -رَب الْعَالَمِينَ-، ثم من اقتدى بهم من الأئمة المهتدين، واقتفى آثارهم من المتبعين، واجتهد في سلوك سبيل المتقين، وكان مع الذين اتقوا والذين هم محسنون.

فمن أخذ في مثل هذه المحجة، وداوم بهذه الحجج على منهاج الشريعة؛ أَمِنَ في دينه التَّبِعَة في العاجلة والآجلة، وتمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، واتقى بالجنة التي يتقى بمثلها؛ ليتحصن بجملتها، ويستعجل بركتها، ويحمد عاقبتها في المعاد والمآب -إن شاء اللَّه.

ومن أعرض عنها وابتغى الحق في غيرها مما يهواه، أو يروم سواها

مما تعداه؛ أخطأ في اختيار بغيته وأغواه، وسلكه سبيل الضلالة، وأرداه في مهاوي الهلكة؛ فيما يعترض على كتاب اللَّه وسنة رسوله بضرب الأمثال، ودفعهما بأنواع المحال، والحيدة عنهما بالقيل والقال، مما لم ينزل اللَّه به من سلطان، ولا عرفه أهل التأويل واللسان، ولا خطر على قلب عاقل بما يقتضيه من برهان، ولا انشرح له صدر موحد عن فكر أو عيان، فقد استحوذ عليه الشيطان، وأحاط به الخذلان، وأغواه بعصيان الرحمن، حتى كابر نفسه بالزور والبهتان.

فهلم الآن إلى تدين المتبعين، وسيرة المتمسكين، وسبيل المتقدمين بكتاب اللَّه وسنته، والمنادين بشرائعه وحكمته، الذين قالوا: ﴿ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٥٣]، وتنكبوا سبيل المكذبين بصفات اللَّه وتوحيد رب العالمين، فاتخذوا كتاب اللَّه إمامًا، وآياته فرقانًا، ونصبوا الحق بين أعينهم عيانًا، وسنن رسول اللَّه ﷺ جنة وسلاحًا، واتخذوا طرقها منهاجًا، وجعلوها برهانًا، فلقوا الحكمة، ووقوا من شر الهوى والبدعة؛ لامتثالهم أمر اللَّه في اتباع الرسول، وتركهم الجدال بالباطل ليدحضوا به الحق». اهـ

روى الإمام مسلم في صحيحه (٢٥/ ٢٨٩١) من حديث حذيفة في كتاب الفتن، باب: «إخبار النبي ﷺ فيما يكون إلى قيام الساعة) واللفظ له، ورواه أيضًا البخاري في صحيحه (٦٦٠٤).

قال حذيفة بن اليمان: «صلى بنا رسول اللَّه ﷺ الفجر، وصعد المنبر فخطبنا حتى حضرت الظهر، فنزل فصلى، ثم صعد المنبر فخطبنا حتى حضرت العصر، ثم نزل فصلى، ثم صعد المنبر فخطبنا حتى غربت الشمس، فأخبرنا بما كان، وبما هو كائن فأعلمنا أحفظنا».

وفي رواية: (٢٣/ ٢٨٩١): «قام فينا رسول اللَّه ﷺ مقامًا، ما ترك شيئا يكون في مقامه ذلك إلى قيام الساعة إلا حدَّث به، حفظه من حفظه، ونسيه من نسيه، قد علمه أصحابي هؤلاء».

وفي رواية (٢٢): «واللَّه إني لأعلم الناس بكل فتنة هي كائنة بيني وبين الساعة».

وفي رواية قال حذيفة (٢٤/ ٢٨٩١): «أخبرني رسول اللَّه ﷺ بما هو كائن إلى أن تقوم الساعة، فما منه من شيء إلا قد سألته».

كذلك روى الترمذي في سننه (٢٦٧٦) وقال: حسن صحيح، وأحمد في المسند (١٧٠٧٧، ١٧٠٧٩)، ورواه أيضًا الحاكم في المستدرك (٣٢٩) وصححه، ووافقه الذهبي في التلخيص، قالا: «حديث صحيح لا أعرف له علَّة»، من حديث العرباض بن سارية عن رسول اللَّه ﷺ قال: «...**فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وإن كل بدعة ضلالة**».

فإذا كان ذلك كذلك، فالخلاص والنجاة، والصلاح والفلاح في اتباع سبيلهم، والتزام طريقهم، والاهتداء بهديهم، والاستنان بسنَّتهم، فبهم يُفهم الكتاب والسنة، وبمنهاجهم تُحَطُّ الرحال في الجنة بمنّه وفضله وكرمه سبحانه، وباقتفاء آثارهم يكون الخروج من المحنة والفتنة.

وروى البيهقي في السنن (٧/ ٧٦) والبغوي في السنة (٤٠٠٦) والطبراني في الكبير عن أبي ذر قال: «تركنا رسول اللَّه ﷺ، وما طائر يقلب جناحيه في الهواء إلا وهو يذكرنا منه علما، قال: فقال ﷺ: «**ما بقي**

من شيء يقرب إلى الجنة، ويباعد من النار إلا وقد بُيِّن لكم».

❊ اتباع منهاج السلف سبب للعصمة والتمكين في الأرض:

روى البخاري في صحيحه (٢٥) ومسلم (٢١) عن ابن عمر أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا اللَّه، وأن محمدا رسول اللَّه، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا منِّي دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله**».

وفي رواية مسلم: (٣٣، ٣٤/ ٢١): «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا اللَّه، ويؤمنوا بما جئت به**».

قال الحافظ في الفتح (١/ ١٠٦): «قوله: «**حتى يشهدوا**» جُعلت غاية المقاتلة وجود ما ذكر... قوله: «**عصموا**» أي: منعوا، وأصل العصمة من العصام، وهو الخيط الذي يشد به في فم القربة ليمنع سيلان الماء» اهـ.

فجعل ﷺ التمكين لدين اللَّه في الأرض، بداية من النطق بالشهادتين، وإقامة شرع اللَّه، والإيمان بما جاء به الرسول ﷺ، إيمانًا كاملًا بكافة الشِّرْعة، جعله سبب عصمة الناس ومنع قتالهم وأموالهم.

وإذا فعل الناس ذلك، فقد اعتصموا باللَّه ﷻ.

قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٠١].

قال ابن فارس في مقاييس اللغة (٤/ ٣٣١): «عصم: العين والصاد والميم أصل واحد صحيح يدل على إمساك ومنع وملازمة، والمعنى في ذلك كله معنى واحد، من ذلك العصمة: أن يعصم اللَّه تعالى عبده من سوء يقع فيه.

واعتصم العبد باللَّه تعالى إذا امتنع، واستعصم: التجأ.

وتقول العرب: أعصمت فلانًا: أي: هيَّأت له شيئًا يعتصم بما نالته يده، أي يلتجئ ويتمسك به، والعصمة: كل شيء اعتصمت به» اهـ.

وقال في مختار الصحاح (ص: ٤٣٧):

«العصمة: المنع والحفظ، واعتصم بالله: امتنع بلطفه من المعصية» اهـ.

وقال في المعجم الوجيز (ص: ٤٢٢):

«العصمة: منحة إلهية تمنع من فعل المعصية والميل إليها مع القدرة على فعلها» اهـ.

قال الطبري في تفسيره (٤/ ٢٩) في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١١٠] **قال:**

«ومن يتعلق بأسباب اللَّه، ويتمسك بدينه وطاعته، فقد وُفِّقَ لطريقٍ واضحٍ، ومحجةٍ مستقيمة غير معوجة، فيستقيم به إلى رضا اللَّه، وإلى النجاة من عذاب اللَّه، والفوز بجنته» اهـ.

قال القرطبي في تفسيره (٤/ ١٢٠):

«قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ﴾ أي: يمتنع ويتمسك بدينه وطاعته، ﴿فَقَدْ هُدِىَ﴾ وُفِّق وأرشد ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾.

ابن جريج ﴿يَعْتَصِم بِٱللَّهِ﴾ يؤمن به.

وقيل: المعنى ومن يعتصم باللَّه أي: يتمسك بحبل اللَّه، وهو القرآن.

يقال: اعصم به واعتصم، وتمسك واستمسك إذا امتنع به من غيره.

واعتصمت فلانًا هيأت له ما يعتصم به، وكل متمسك بشيء معصم ومعتصم، وكل مانع شيئًا فهو عاصم، قال الفرزدق:

أنا ابن العاصمين بني تميم إذا ما أعظم الحدثان نابا» اهـ.

وقال ابن كثير في تفسيره (٢/ ٥٤، ٥٦):

«فالاعتصام باللَّه والتوكل عليه هو العُمْدة في الهداية، والعُدَّة في مباعدة الغَواية، والوسيلة إلى الرشاد، وطريق السداد، وحصول المراد. . . .

وقد ضُمِنتْ لهم العِصْمةُ، عند اتفاقهم، من الخطأ، كما وردت بذلك الأحاديث المتعددة أيضًا، وخِيفَ عليهم الافتراق، والاختلاف، وقد وقع ذلك في هذه الأمة فافترقوا على ثلاث وسبعين فرقة، منها فرقة ناجية إلى الجنة، ومُسَلمة من عذاب النار، وهم الذين على ما كان عليه رسولُ اللَّه ﷺ وأصحابه. » اهـ.

فبيَّن ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ أن العصمة في اتباع سبيل السلف رضي الله عنهم، والذي به يكون التمكين في الأرض لدين اللَّه عز وجل:

قال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٥٥﴾ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [النور: ٥٥-٥٦].

قلت: فكانت الغاية في الحديث «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا...**»، والآية واحدة؛ فكما كانت عصمة الناس من القتل أن

يوحدوا اللَّه ولا يشركوا به شيئًا، ويقيموا شرعه من الصلاة والزكاة وغير ذلك من شعائر الدين، كذلك التمكين في الأرض مرجعه إلى عبادة اللَّه من غير إشراك به، وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وغيرهما من شعائر الدين.

هذه الغاية هي الاعتصام بالكتاب والسنة؛ ولأن اللَّه قد قال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

قال الصحابة: «الاعتصام بالسنة هو النجاة»(١).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوي (١٨/ ٣٠٢-٣٠٣):

«وكذلك قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٥٥]، فهذا الوعد مناسب لكل من اتصف بهذا الوصف، فلما اتصف به الأولون؛ استخلفهم اللَّه كما وعد، وقد اتصف بعدهم به قوم بحسب إيمانهم وعملهم الصالح، فمن كان أكمل إيمانًا وعمل صالحًا كان استخلافه المذكور أَتَّم، فإن كان فيه نقص وخلل، كان فى تمكينه خلل ونقص، وذلك أن هذا جزاء هذا العمل، فمن قام بذلك العمل إستحق ذلك الجزاء.

لكن ما بقى قرن مثل القرن الأول، فلا جرم ما بقى قرن يتمكن تمكن القرن الأول، قال ﷺ: «**خير القرون القرن الذين بعثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**»(٢).

ولكن قد يكون هذا لبعض أهل القرن، كما يحصل هذا لبعض المسلمين فى بعض الجهات، كما هو معروف فى كل زمان». اهـ

(١) مر تخريجه قريبًا من قول الزهري عنهم.
(٢) البخاري (٢٦٥٢) في صحيحه، ومسلم (٢٥٣٣).

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ١٧٤، ١٧٥].

وقال الإمام اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١/ ٤٣): «وما زال العلماء من أئمة السنة جيلًا بعد جيل، يدعون إلى اتباع السلف الصالح، والاقتداء بهم، وسلوك طريقهم، واتباع آثارهم» اهـ.

فمن أراد النجاة سلك طريقهم، ومن رام الرفعة اتبع هديهم، ومن طلب المجد اقتفى آثارهم، ومن ابتغى العصمة في الفتن من الزلل استن بسنَّتهم، ومن أحب التمكين في الأرض لدين اللَّه التزم منهاجهم، حذو القذة بالقذّة، لا يخرج عنه قِيْدَ أنملة.

يعرف ذلك، ويعتقده، يَعْلَمُه ويُعَلِّمُه، يُثني عليه ويدعو إليه، يحيى له وبه وعليه، يحيون مواته، ويجدّدون ما دُرس منه؛ فما دُرِسَ منه ما دَرِسَ إلا بإنعاش البدع والمحدثات من الأهواء والضلالات وآراء الرجال التي تخالف منهاجهم، اتخذهم الناس آلهة تُعبد من دون اللَّه، ثم جعلوا من عبادتهم حظًّا للمصلحة المشئومة التي تخالف الكتاب والسنة والإجماع ومنهاج السلف، فظهرت في الأمة أوثان تُعبد من دون اللَّه، حُبِّبَ إلى الناس عبادتهم، قال تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

قال ابن كثير في تفسيره عند هذه الآية (٤/ ٨٦): «قال حذيفة وغير واحد في تفسيرها: إنهم اتبعوهم فيما حلَّلوا وحرَّموا. وقال السُّدِّيُّ: استنصحوا الرجال ونبذوا كتاب اللَّه وراء ظهورهم» اهـ.

ولما طلب القوم الصلاح والفلاح والسداد والرشاد من غير الكتاب والسنة ومنهاج السلف، كانت العاقبة سوءًا وفسادًا وغيًّا وضلالًا، فأفسدوا من حيث أرادوا الإصلاح، وضلوا وأضلوا من حيث أرادوا الهدى والفلاح، وأماتوا السنن والدين من حيث أرادوا لدينهم التمكين، بل فتحت أبواب التنازلات عن كل أصل وثابت في الشِّرْعَة الكاملة التامة المطهرة، رغبة من القوم كما زعموا في تطبيق شريعة الملك سبحانه، فجمعوا بين الأضداد، ولا أقول بين الضدين، وبين المتناقضات، لا بين المتناقضين، المتقابلين إيجابًا وسلبًا، كما يقول القائل: حياة ولا حياة، وعلم ولا علم، وفهم ولا فهم، ودين ولا دين، وعقل ولا عقل، واتباع ولا اتباع، واستنان ولا استنان. . . .

قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧].

والعمل الصالح لا يقبل إلا بالإخلاص والمتابعة.

قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]، والمتابعة في قوله ﷺ: «**مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**».

وقال تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا ۚ﴾ [فاطر: ١٠].

﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨].

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّى رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣].

وقال سبحانه: ﴿ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟﴾ [مريم: ٧٢].

فالنجاة لمن آمن واتقى على منهاج السلف؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ﴾ [البقرة: ١٣٧].

فقرن الهداية بإيمان مثل إيمان الصحابة ﷺ؛ لذلك قال في نفس الآية بعدها: ﴿وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ﴾.

بل قال ﷻ: ﴿فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦٓ أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ﴾ [الأعراف: ١٦٥].

*** لا تزال طائفة من الأمة ظاهرة على الحق لا يضرها من خالفها أو خذلها، بها تستقيم أمور العباد والبلاد.**

روى البخاري في صحيحه (٣٦٤١) ومسلم (١٩٢٠) من حديث معاوية رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم (ولا من خالفهم) حتى يأتي أمر اللّه وهم كذلك**».

كذلك روى البخاري في صحيحه (٧٣١٢) واللفظ له، ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**من يرد اللّه به خيرًا يفقهه في الدين، وإنما أنا قاسم واللّه يعطي، ولن يزال أمر هذه الأمة مستقيمًا حتى تقوم الساعة أو حتى يأتي أمر الله**».

ونفس الحديث رواه البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان (٧١) عن معاوية بلفظ: «**من يرد اللّه به خيرًا يفقهه في الدين... ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر اللّه لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله**».

بل رواه قُبيل الحديث المذكور (٧٣١١) عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه كذلك.

فظهر بوضوح ولله الحمد والمنة: أن استقامة أمر هذه الأمة إنما هو بهذه الطائفة الثابتة على الحق قولًا وعملًا ومعتقدًا ودعوة، ثباتًا لا يقبل التلون في الدين، لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول، قولهم قبل الفتن وبعدها، وخلالها واحد، لا يضرهم لو اجتمعت الأمة غيرهم على خلافهم.

يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، لا يفتِّت في عضدهم تحزب الأحزاب، ولا تجمهر العوام، ولا كثرة الخواء، بهم يقيم اللَّه الملة العوجاء، والحجة البالغة على خلقه، ركنهم الشديد الأنس باللَّه وحده سبحانه، وسبيلهم مثل ما عليه النبي ﷺ وأصحابه، ألفوا الغربة، وبها يزيد يقينهم وإيمانهم وثباتهم، كيف لا:

وقد روى مسلم في صحيحه (٢٢٠) عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «**عرضت علي الأمم، فرأيت النبي ومعه الرُّهيط، والنبي ومعه الرجل والرجلان والنبي وليس معه أحد**». !! سبحان ربي العظيم.

والرهيط: تصغير الرهط، والرهط: الجماعة دون العشرة، (أفاده النووي في شرح مسلم عند الحديث).

كذلك روى البخاري في صحيحه (٣٤٧٧) ومسلم (١٧٩٢) عن ابن مسعود قال: «كأني أنظر إلى النبي ﷺ يحكي نبيًّا من الأنبياء يضربه قومه فأدموه وهو يمسح الدم عن وجهه يقول: **اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون**».

وهذا من أشد أنواع العبادة:

روى مسلم في صحيحه (٢٩٤٨) من حديث مَعْقِل بن يسار قال: قال

رسول اللَّه ﷺ: «**العبادة في الهرج كهجرة إلي**».

قال النووي في شرح مسلم (١٨/ ٦٠):

«المراد بالهرج هنا: الفتنة واختلاط أمور الناس، وسبب كثرة فضل العبادة فيه: أن الناس يغفلون عنها، ويشتغلون عنها، ولا يتفرغ لها إلا أفراد».

قلت: هؤلاء الأفراد الطائفة الظاهرة على الحق، والتي بها يستقيم أمر البلاد والعباد.

*** هذه دعوتنا، دعوة على منهاج النبوة:**

فهذا شيخنا الفاضل الحبيب، الثبت الثبيت[1]، الثابت على قول سلفه الكرام ﵃، قولًا، وعملًا، ودعوة، منذ أن عرفناه، ومن قبل أن نعرفه، واللَّه حسيبه، ولا نزكي على اللَّه أحدًا.

يرسل رسالته إلى المسلمين في شتى أنحاء الأرض، انطلاقا من منبر الطائفة الظاهرة على الحق -بإذن اللَّه تعالى-؛ يقول: قال اللَّه، قال رسوله، قال الصحابة، قال التابعون، قال أئمة الحديث، ومن تبعهم بإحسان، يقول للناس: قولوا لا إله إلا اللَّه تفلحوا، حققوا العبودية لله -رَب الْعَالَمِينَ-، جددوا التوحيد للواحد الأحد، نقّوا دينكم من شوائب الشرك، أخلصوا العبادة لوجهه الكريم، يُعزّكم اللَّه، ويمكن لكم دينكم الذي ارتضى لكم.

---

(١) **الرجل الثبت**: هو الشجاع ثابت القلب، والثبيت: ثابت العقل (مختار الصحاح: ٨٢)، (والمعجم الوجيز).

إياكم والابتداع في الدين، فالبدعة ضلالة وشر مشئوم على أهلها، اتبعوا ولا تبتدعوا؛ فقد كفيتم.

صلاح الأمة بالسير على منهاج النبوة، أقيموا شرع ربكم، لا تنقضوه عروة عروة، فتُنقض دنياكم وأخراكم، أقيموا دولتكم على لا إله إلا اللَّه؛ كما فعل رسولكم ﷺ، يجمع شتات الأمة على ما جمع عليه رسول اللَّه ﷺ وصحبه الكرام الأطهار ﭫ، بوسائلهم، وطريقتهم، وقولهم وفعلهم لا يحيد عنه قِيْدَ أنملة، يدعو إلى ما دَعَوا إليه، ويحذر مما حذروا منه، فللَّه دَرُّهُ، وليس أدل على ذلك من رسالته المباركة: «هذه دعوتنا»:

قال -حفظه اللَّه تعالى- مبينًا الأصول والأسس التي تقوم عليها دعوته، دعوة أهل السنة والجماعة:

«هذه دعوتنا: ندعو الناس كل الناس إلى هذه الأصول:

الأصل الأول: ندعو الناس إلى توحيد اللَّه ﻷ وعدم الشرك به. . .

الأصل الثاني: الدعوة إلى الاتباع والتحذير من الابتداع. . .

الأصل الثالث: ندعوهم إلى الحكم بما أنزل الله: في العقيدة، وفي العبادة، وفي المعاملات، وفي الأخلاق والسلوك. . .

الأصل الرابع: ندعو إلى كل الأصول السابقة بالوسائل الشرعية السُّنية السلفية، لا بالوسائل الكفرية، ولا الشركية ولا البدعية. . .

الأصل الخامس: وهو أننا نُحذِّر من كل مخالف في أي أصل مما مرَّ كلٌّ بما يستحقه. . .

الأصل السادس: أننا نحتكم عند النزاع في أيّ أمر يقع فيه النزاع إلى

كتاب اللَّه وسُنّة رسول اللَّه ﷺ، بفهم الصحابة ﷺ ومن تبعهم بإحسان، فسبيلهم سبيل المؤمنين». اهـ

فدعوةٌ هذه أصولها، فقد قامت على أصول أهل السنة والجماعة، أصول سلفنا الكرام، على مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، فهي دعوة على منهاج النبوة، في وسط دعوات ودعوات ودعوات، قامت على منهاج التفرق والتحزب والأهواء، دعوات قامت على آراء الرجال وعقولهم، دعوات قامت على زعم لا أساس له من الصحة: مصالح العباد والبلاد، مصلحة الوطن، جرَّأت أصحابها على كل منكر، من مخالفة الكتاب والسنة والإجماع وقول السلف الكرام، لا تسمع فيها قال اللَّه، قال رسوله، قال الصحابة، قال التابعون، قال الأئمة، بل تسمع فيها هذه ضرورة، هذه مصلحة، اضطررنا للتنازل عن الثوابت والأصول، تركنا النصوص لأننا لو لم نفعل ذلك تركنا المجال للعلمانيين والليبراليين والملحدين، فنخالف الأدلة لنصلح البلاد والعباد!!!

والعجيب لحال الناس في قبولهم لهذه الشُّبَه العقلية الداحضة وكيف تروج عليهم؟!

أقول: لا عجب، ففي زمان الغربة المستحكمة، غُربة الغُرَب، تصبح السنة بدعة، والبدعة سنة، والحق باطلا، والباطل حقا، والهدى ضلالًا، والضلال هدىً، ويختلط الحابل بالنابل، والرويبضة بالعالم الرباني، ويَفْسَدُ الضابط الذي به توزن الأمور.

غير أن الحق أبلج، والباطل لجلج، والحلال بيّن والحرام بيّن، ولا يصح إلا الصحيح.

وسيكون التمكين لأهل الحق بعد الغربة المستطيرة، لا جرم سيكون:

روى مسلم في صحيحه (١٤٥/ ٢٣٢) عن أبي هريرة عن رسول اللَّه ﷺ قال: «**بدأ الإسلام غريبًا وسيعود غريبًا كما بدأ فطوبى للغرباء**».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٩٥-٢٩٧)، شارحًا هذا الحديث:

«وكثير من الناس إذا رأى المنكر أو تغيُّر كثير من أحوال الإسلام جَزَعَ وكَلَّ ونَاحَ كما ينوح أهل المصائب، وهو منهى عن هذا.

بل هو مأمور بالصبر والتوكل والثبات على دين الإسلام، وأن يؤمن باللَّه مع الذين اتقوا والذين هم محسنون، وأن العاقبة للتقوى، وأن ما يصيبه فهو بذنوبه، فليصبر؛ إن وعد اللَّه حق وليستغفر لذنبه، وليسبح بحمد ربه بالعشى والأبكار.

وقوله ﷺ: «**ثم يعود غريبًا كما بدأ**». يحتمل شيئين:

أحدهما: أنه فى أمكنة وأزمنة يعود غريبًا بينهم ثم يظهر، كما كان فى أوَّل الأمر غريبا ثم ظهر، ولهذا قال: «**سيعود غريبًا كما بدأ**»، وهو لمّا بدأ كان غريبا لا يُعرف، ثم ظهر وعُرف، فكذلك يعود حتى لا يُعرف، ثم يظهر ويعرف، فيقل من يعرفه فى أثناء الأمر، كما كان من يعرفه أولا.

ويحتمل أنه فى آخر الدنيا لا يبقى مسلمًا إلا قليل، وهذا إنما يكون بعد الدجال ويأجوج ومأجوج عند قرب الساعة، وحينئذ يبعث اللَّه ريحا تقبض روح كل مؤمن ومؤمنة، ثم تقوم الساعة.

وأما قبل ذلك، فقد قال ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين ...**».

فقد أخبر الصادق المصدوق أنه لا تزال طائفة ممتنعة من أمته على الحق، أعزَّاء، لا يضرهم المخالف، ولا خلاف الخاذل.

فأما بقاء الإسلام غريبًا ذليلًا فى الأرض كلها قبل الساعة فلا يكون هذا.

وقوله ﷺ: «**ثم يعود غريبًا كما بدأ**». أعظم ما تكون غربته...

وهكذا بدأ غريبًا ولم يزل يقوى حتى انتشر، فهكذا يتغرّب فى كثير من الأمكنة والأزمنة، ثم يظهر، حتى يقيمه اللَّه ﷻ كما كان عمر بن عبد العزيز لما وُلِّي، قد تغرَّب كثير من الاسلام على كثير من الناس، حتى كان منهم من لا يعرف تحريم الخمر، فأظهر اللَّه به فى الاسلام ما كان غريبًا.

وفى السنن: «**إن اللَّه يبعث لهذه الأمة فى رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها**»(١) والتجديد إنما يكون بعد الدروس، وذاك هو غربة الإسلام.

وهذا الحديث يفيد المسلم أنه لا يغتم بقلّة من يعرف حقيقة الإسلام، ولا يضيق صدره بذلك، ولا يكون فى شك من دين اللَّه، كما كان الامر حين بدأ». اهـ

فما أحوجنا في زمن الغربة لدعوة مؤصَّلة على منهاج النبوة، تردّ الناس إلى دينها، في وقت عزّ فيه من يدعو إلى اللَّه على بصيرة وعلم وفقه، على: مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم.

---

(١) رواه أبو داود في السنن (٤٢٩١) والحاكم في المستدرك (٨٥٩٢) وذكره السيوطي في الجامع الصغير (١٨٤٥) ورمز له بالصحة، قال المناوي في فيض القدير شرح الجامع الصغير (٢/ ٣٦٦): (رواه أبو داود في الملاحم والحاكم في الفتن وصححه، قال الزين العراقي وغيره: سنده صحيح) اهـ.

لا سيما من داعية إلى اللَّه ، هو عندي ، من أفصح من عبَّر عن واقع الأمة في بلدنا وجسَّدلها أمراضها ، وشخَّصها تشخيصًا صحيحًا ، ومن ثم ، وصف لها دواءها المناسب ، الذي لو تناولته الأمة لصحَّت ، ورجعت إلى ربيع الشِّرْعَة في عصرها الذهبي ، في صدر الإسلام ، عهد الخيرية والبركة ، لا ربيع الثورات الزائف الكاذب الماكر الخادع ، إذ هو خريف أسود كقطع الليل المظلم .

وليس قدر الشيخ كذلك عندي فحسب ، فكل من استمع إلى الشيخ ومنهجه ، علم منهجية الشيخ على منهاج النبوة ، وعلم منزلته عند أهل العلم من أهل السنة والجماعة .

وإنه من فضل اللَّه عليَّ ومنِّه وكرمه أن طُلب منِّي شرح هذه الرسالة المباركة ، في مُصَنَّف يجمع بين شيخنا العلامة ، وطالبه المحب ، حبًّا أراه واجبًا على من طلب العلم من نبعه الصافي الذي لم يُطرق ، على مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم .

روى الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه أثرًا فذًّا عن علي بن أبي طالب (١٧٦) اهتم به أهل العلم وشرحوه ، وفيه :

«الناس ثلاثة : فعالم ربَّاني ، ومتعلم على سبيل نجاة ، وهمج رعاع أتباع كل ناعق ، يميلون مع كل ريح ، لم يستضيئوا بنور العلم ، ولم يلجئوا إلى ركن وثيق . . . محبة العالم دين يدان بها» .

ثم فسَّر الخطيب معنى العالم الرباني فقال عن سعيد بن جبير (١٧٨) : «حكماء فقهاء» اهـ .

وعن ابن الأعرابي قال : (١٧٩) : «إذا كان الرجل عالمًا عاملًا ، قيل

له: هذا ربَّاني، فإن خَرَمَ عن خَصْلَةٍ منها لم يُقَلْ له رباني» اهـ.

فحفظ اللَّه الشيخ ورعاه وسدَّد خطاه وبارك في دعوته وعمره وأولاده، وجعل له لسان صدق في الآخرين، اللهم آمين.

*** منهج الشرح وخطة البحث:**

ولقد سلكت في هذا الشرح طريقة وسطًا بين التطويل الممل، والتقصير المخل، اعتمدت فيها على التفسير بالمأثور على كل مسألة وأصل من أصول هذه الرسالة: قال اللَّه، قال رسوله، قال الصحابة، قال التابعون، قال أئمة هذا الدين، قد سقت فيها طائفة كبيرة من آثار السلف رضي الله عنهم، من أمهات كتب العقيدة التي تتكلم عن منهج أهل السنة والجماعة على طريقة الآثار مثل:

- الإبانة الكبرى لابن بطة العكبري.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي.
- الشريعة لأبي بكر الآجُرّي.

وهي كتب تحوي آلاف الآثار عن سلفنا الكرام، حقيق أن تكون مرجعًا أمًّا للأمة.

وكذلك الكتب التي دُوِّنت فيها عقيدة الفرقة الناجية، والتي يغلب عليها منهج المتن على التعضيد بالآثار، وذلك بالمقارنة بما قبلها من الكتب، مثل: شرح السنة للبربهاري إمام أهل السنة والجماعة في عصره، وهو من شيوخ ابن بطة، وعقيدة السلف وأصحاب الحديث لشيخ الإسلام أبي عثمان الصابوني، والحجة في بيان المحجة للإمام إسماعيل بن محمد الأصبهاني، وأصول السنة للإمام أحمد، وغير ذلك.

مع التعضيد بنقولات لأئمة هذا الدين، كشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، مع الرجوع إلى التفاسير القرآنية السلفية كتفسير ابن جرير الطبري، وابن كثير -رحمهما اللَّه-.

حتى يكاد هذا الشرح أن يكون وصلًا بين كلامهم، ونسيجا قد نُسِجَ بين أقوالهم، التي تكاد أن تكون واحدة؛ فهكذا أهل الحق، تشابهت كلماتهم، تشابهت طريقتهم، تشابهت قلوبهم، فكأنهم تواصوا به، بل قد تواصوا به، فكلهم على معين واحد وِرْدُهم وصَدَرُهم.

كلٌّ منهم يدور حول الحديث العمدة: «**مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**».

والله -جَلَّ وَعَلَا- أسأل أن يبارك في هذا الشرح كما بارك في أصله الذي قام عليه، رسالة شيخنا -حفظه الله- وأن يكتب له القبول والتوفيق والسداد؛ فلعله ينفع اللَّه به إخواننا، فيشهدوا لنا بين يدي ملك الملوك: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَن نَّفْسِهَا وَتُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [النحل: ١١١].

كما أسأله سبحانه أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، ولا حول ولا قوة إلا باللَّه.

ولقد قمت بتقسيم الرسالة إلى قسمين:

القسم الأول: «توطئة بين يدي دعوتنا».

وهو الجزء من بداية الرسالة إلى بداية الكلام على الأصل الأول (من ١- ٢٠).

وأقمت هذه التوطئة على ركيزتين:

الركيزة الأولى: فصل في منهاج النبوة.

قعَّدت تحتها : خمس قواعد أصولية عقدية بأدلتها تبلور المعنى وتلخِّصه .

الركيزة الثانية : واعتصموا بحبل اللَّه جميعًا ولا تفرقوا .

وتحتها : ست قواعد .

القسم الثاني : «هذه دعوتنا ، دعوة على منهاج النبوة» .

وتحتها تناولت أصول هذه الدعوة :

الأصل الأول : قولوا لا إله إلا اللَّه تفلحوا .

وتحته خمس قواعد .

الأصل الثاني : الدعوة إلى الاتباع ، والتحذير من الابتداع رُكنا دعوتنا .

وتحته : أربع قواعد .

الأصل الثالث : الأخذ بجميع عُرى الإسلام وشرائعه .

وتحته : ثلاث قواعد .

الأصل الرابع : وسائل الدعوة إلى اللَّه توقيفية .

وتحته : ست قواعد .

الأصل الخامس : التحذير من مخالفة منهاج النبوة وبيان حال المخالف .

وتحته : سبع قواعد .

الأصل السادس : المرجعية الاستدلالية للمسلمين ، الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة .

وتحته خمس قواعد.

ولقد احتوى الشرح على إحدى وأربعين قاعدة أصولية عقدية مُسْتدل لها بالكتاب والسنة والإجماع، هي بمثابة خلاصة الكتاب وفحواه، بها يُبلور المعنى ويُقَرَّب، فكان هذا الشرح عقديًّا قد صُبغ بصبغة أصولية.

خاتمة البحث:

وقد جمعت فيها هذه القواعد مجموعة مُسْرَدة منزوعة الدليل؛ لسهولة الرجوع إليها في مكان واحد، لمن أراد الوقوف عليها جميعا، ومما يساعد على حفظها.

واللَّه أسأل التوفيق والسداد والعصمة، وهو المستعان، وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالرحيم الرحمن، وباسمه الودود، هذا أوان الشروع في المقصود.

* * *

القسم الأول
«توطئة بين يدي دعوتنا»

قال فضيلة الشيخ ابن رسلان السبكي -حفظه اللَّه تعالى- بعد الافتتاح بخطبة الحاجة:

«أَمَّا بَعْدُ:

فَمِنْ خَصَائِصِ مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ:

الركيزة الأولى
«فصل في منهاج النبوة»

في معنى الخصائص: وهي جمع خصيصة.

قال في المعجم الوجيز (ص: ١٩٩): «الخصيصة: الصفة التي تميّز الشيءوتحدده» اهـ.

وقال الراغب في المفردات في غريب القرآن: «ص: ١٤٩):

«خص: التَّخصيص والاختصاص والخصوصية والتخصُّص: تفرُّدُ بعض الشيء بما لا يشاركه فيه الجُملة، وذلك خلاف العموم والتَّعمُّم والتَّعْميم، وخُصَّانُ الرجل: من يختصُّه بضرب من الكرامة، والخاصة ضد العامة، قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ﴾ [الأنفال: ٢٥]» اهـ.

وعليه، فالمقصود بخصائص منهاج النبوة: الصفات التي تميّزه عن غيره من المناهج، وتُظهر حدوده بما لا يشاركه فيها غيره، فتبرز خصوصيَّتُه وتفرُّدُه.

في معنى المنهاج لغةً: قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط (١/ ٢٠٩):

«النَّهج: الطريق الواضح، كالمنهج، والمنهاج، ونَهَجَ الطريق: سَلَكَه، واسْتَنْهَجَ الطَّريق: صار نهجًا، ونهج فلان سبيل فلان: سلك مسلكه» اهـ.

وقال ابن فارس في مقاييس اللغة (٥/ ٣٦١): «ونهج لي الأمر: أوضحه، وهو مستقيم المنهاج، والمنهج: الطريق أيضًا، والجمع: مناهج» اهـ.

وقال في المعجم الوجيز (ص: ٦٣٦): «والمنهاج: الطريق الواضح، والخطّة المرسومة، ومنه: منهاج الدراسة، ومنهاج التعليم ونحوهما، والنَّهج: الطريق المستقيم الواضح (ج) نهوج» اهـ.

قال ابن الأثير في النهاية (٥/ ١١٨): «وفي حديث العباس: «لم يمت رسول اللَّه ﷺ حتى ترككم على طريق ناهجة» أي واضحة بيِّنة، والنَّهج الطريق المستقيم» اهـ.

في معنى المنهاج شرعًا: قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًاۚ﴾ [المائدة: ٤٨].

روى الطبري في تفسيره عن ابن عباس قال (**١٢٠٤٩**): «﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًاۚ﴾ قال: سُنَّة وسبيلًا».

وروى عن ابن عباس أيضًا أنه قال: (١٢٠٥٦): «سبيلًا وسنة».

قال ابن كثير في تفسيره (٣/ ٨٥): «أما المنهاج: فهو الطريق الواضح السهل، والسنن: الطرائق، فتفسير قوله: ﴿شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾. بالسبيل والسنة أظهر في المناسبة من العكس» اهـ.

قال الشيخ -حفظه الله- في دعائم منهاج النبوة (ص: ١٣): «منهاج النبوة: الطريق التي يحصل بها تحقيق المتابعة لما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، أو: هو السير على طريقة الصحابة في اتباعهم للرسول ﷺ، أو: هو الأخذ بالأثر واتباع السنة بفهم الصحابة ومن تبعهم بإحسان، والمنهاج: السبيل الذي يسلكه المسلم، وهو الصراط المستقيم، قال تعالى: ﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨]» اهـ.

قال القرطبي في جامعه: (٩/ ١٩٢):

«قوله تعالى: ﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ﴾. ابتداء وخبر، أي: قل يا محمد: هذه طريقتي، وسنَّتي، ومنهاجي، قاله ابن زيد.

وقال الربيع: دعوتي. وقال مقاتل: ديني، والمعنى واحد، أي الذي أنا عليه وأدعو إليه يؤدي إلى الجنة. : ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾؛ أي: على يقين وحق، ومنه: فلان مستبصر بهذا» اهـ.

وقال ابن كثير في تفسيره: (٤/ ٢٦٧):

«قول اللَّه تعالى لعبده ورسوله إلى الثقلين: الإنس والجن، آمرًا له أن يخبر الناس: أن هذه سبيله، أي طريقه ومسلكه وسنَّته، وهي الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، يدعو إلى اللَّه بها على بَصِيرة

من ذلك، ويقين وبرهان، هو وكلّ من اتبعه، يدعو إلى ما دعا إليه رسول اللَّه ﷺ على بصيرة ويقين وبرهان شرعي وعقلي.» اهـ.

وقال الشيخ صالح الفوزان -حفظه اللَّه تعالى- في كتابه (أضواء من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية)، (١/ ٢٦٦- ٢٦٩):

«(بيان منهج أهل السنة والجماعة في العمل بالكتاب والسنة والإجماع) بيَّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ منهج أهل السنة والجماعة الذي يسيرون عليه فقال[١]: «ثم من طريقة أهل السنة والجماعة: اتباع آثار رسول اللَّه ﷺ، حيث قال: «**عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**»[٢].

ويعلمون أن أصدق الكلام كلام اللَّه، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، ويؤثرون كلام اللَّه على كلام غيره من كلام أصناف الناس، ويقدمون هدى محمد ﷺ على هدى كل أحد، وبهذا سمّوا أهل الكتاب والسنة، وسموا أهل الجماعة؛ لأن الجماعة هى الاجتماع، وضدها الفُرقة، وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسمًا لنفس القوم المجتمعين.

والإجماع: هو الأصل الثالث الذى يُعتمد عليه فى العلم والدين.

وهم يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٧).

(٢) رواه أبو داود في سننه (٤٦٠٧)، وابن ماجة (٤٢، ٤٣)، والترمذي: (٢٦٧٦) وقال: (هذا حديث حسن صحيح)، والبغوي في شرح السنة(١٠٢) وقال: (هذا حديث حسن).

وأعمال باطنة أو ظاهرة، مما له تعلق بالدين.

والإجماع الذي ينضبط: هو ما كان عليه السلف الصالح، وبعدهم كَثُرَ الاختلاف، وانتشرت الأمة.»

قال الشيخ الفوزان:

هكذا يحرِّر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإجماع المتيقن بأنه ما كان عليه السلف الصالح يوم كانوا مجتمعين في بلد واحد، أو بلاد متقاربة محصورة، وأما بعد الفتوح وتفرق العلماء في البلدان المتباعدة، لا يكاد يكون متيقنًا.

كما أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيَّن من هم أهل السنة والجماعة على الحقيقة، بأنهم يتبعون الكتاب والسنة وما عليه سلف هذه الأمة، ولا يلتفتون إلى ما خالف ذلك من أقول الناس، حيث قال: وهم يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلّق بالدين.

والذين يدَّعون اليوم أنهم من أهل السنة والجماعة كثير، ولكن عندما توزن أقوالهم وأفعالهم بهذه الأصول الثلاثة لا يتحقق انتسابهم لأهل السنة والجماعة؛ لمخالفتهم لهذه الأصول كما عليه غالب الجماعات اليوم، وما عليه الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة في الاعتقاد والعمل.

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ موقف أهل السنة والجماعة من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأن هذا الأصل حصل في مفهومه اختلاف بين مُفْرِط ومُفَرِّط، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم هم مع هذه الأصول يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر على ما توجبه الشريعة».

ويعني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذلك مخالفة من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر على غير ما توجبه الشريعة، كالمعتزلة الذين يفسرون الأمر بالمعروف والنهي

عن المنكر: بأنه الخروج على الأئمة المسلمين، وشقّ عصا الطاعة، وهؤلاء لهم وارث[١]؛ ولهذا قال: «ويرون إقامة الحج والجهاد والجمع والأعياد مع الأمراء أبرارًا كانوا أو فجَّارًا، ويحافظون على الجماعات.

ويدينون بالنصيحة للأمة، ويعتقدون معنى قوله ﷺ: «**المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدّ بعضه بعضًا**». وشبك بين أصابعه ﷺ[٢]، وقوله ﷺ: «**مثل المؤمنين فى توادّهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر**»[٣].

ويأمرون بالصبر عند البلاء والشكر عند الرخاء، والرضا بمُرِّ القضاء، ويدعون إلى مكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال، ويعتقدون معنى قوله ﷺ: «**أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا**»[٤].

ويندبون إلى أن تصل من قطعك، وتعطى من حرمك، وتعفو عمن ظلمك، ويأمرون ببر الوالدين وصلة الأرحام وحسن الجوار والإحسان إلى اليتامى والمساكين وابن السبيل والرفق بالمملوك.

وينهون عن الفخر والخيلاء والبغى والاستطالة على الحق بحق أو بغير

---

(١) يعني رَحِمَهُ ٱللَّهُ من سار على منهجهم من الفرق المعاصرة.

(٢) رواه البخاري في صحيحه (٤٨١) ومسلم (٢٥٨٥) من حديث أبي موسى.

(٣) رواه البخاري(٦٠١١) ومسلم(٢٥٨٦) من حديث النعمان بن بشير.

(٤) رواه أبو داود في سننه (٤٦٨٢) والترمذي في جامعه(١١٦٢)، وقال: (حسن صحيح)، وابن حبان في صحيحه (٤٧٩، إحسان)، ورمز السيوطي في الجامع الصغير إلى صحته (ح: ١٤٤٠) قال المناوي في فيض القدير (٢/ ١٢٨): قال الحافظ العراقي في أماليه: (حديث صحيح)، وانظر كشف الخفاء للعجلوني (ح: ٥٢٢).

حق، ويأمرون بمعالي الأخلاق وينهون عن سفسافها، وكل ما يقولونه أو يفعلونه من هذا أو من غيره، فإنما هم فيه متبعون للكتاب والسنة».

(قال الفوزان): يشير الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى تركهم البدع والمحدثات التي تُفْعَل باسم الدين.

ثم أشار رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى حدوث الافتراق وموقف أهل السنة والجماعة منه حيث قال: «وطريقتهم هى دين الإسلام الذى بعث اللَّهُ به محمدًا، لكن لما أخبر النبى ﷺ: «**أن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة كلها فى النار إلا واحدة، وهى الجماعة**»(١).

وفى حديث عنه ﷺ أنه قال: «**هم من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابى**»(٢).

---

(١) رواه أبو داود من حديث معاوية (٤٥٩٧)، وابن ماجه (٣٩٩٣)، قال البوصيري في الزوائد: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات» وهو في الصحيحة للألباني (٢٠٤).

(٢) رواه الترمذي (٢٦٤١) وقال: (حسن غريب)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٤٧) وصححه، والمروزي في السنة (٥٩) وابن وضاح في البدع والنهي عنها (ص: ٩٢)، والطبراني في الأوسط (٢٨٨٦)، والحاكم في المستدرك (٤٤٤)، وقال ابن تيمية في المجموع (٣/ ٣٤٥): «الحديث صحيح مشهور» وقال ابن كثير في تفسيره: (٢/ ٤٦٦): «روي من طرق يشد بعضها بعضًا» والبغوي في شرح السنة (١/ ٢٠٩)، وقال العراقي في المغني عن حمل الأسفار (٢/ ٤١٥): «إسناده جيد»، وقال الجوزجاني في: الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (٣/ ٣٤٥): «حديث عزيز حسن مشهور، ورواته كلهم ثقات أثبات كأنهم بدور أقمار»، وقال الحاكم في المستدرك (ح: ٤٤٣): «هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث» وقال المناوي في فيض القدير (٢/ ٣١): «وعده المؤلف (السيوطي) من المتواتر».

صار المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوب هم أهل السنة والجماعة، وفيهم الصديقون والشهداء والصالحون، ومنهم أعلام الهدى ومصابيح الدُّجَى، أولوا المناقب المأثورة والفضائل المذكورة، وهم الطائفة المنصورة، الذين قال فيهم النبى ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتى على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة**»(١)، فنسأل اللَّه العظيم أن يجعلنا منهم، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا، ويهب لنا من لدنه رحمة إنه هو الوهاب!». اهـ

وقال المناوي في فيض القدير شرح الجامع الصغير (٢/ ٢١) على الفرقة الناجية، في الحديث الذي ذكره شيخ الإسلام آنفًا:

«واعلم أن جميع المذاهب التي فارقت الجماعة، إذا اعتبرتها وتأمَّلتها لم تجد لها أصلًا؛ فلذلك سموا فرقًا؛ لأنهم فارقوا الإجماع، وهذا من معجزاته؛ لأنه إخبار عن غيب وقع.

فإن قيل: ما وثوقك بأن تلك الفرقة الناجية هي أهل السنة والجماعة، مع أن كل واحد من الفرق يزعم أنه هي دون غيره؟

قلنا: ليس ذلك بالادعاء والتثبُّت باستعمال الوهم القاصر والقول الزاعم، بل بالنقل عن جهابذة هذه الصنعة وأئمة أهل الحديث الذين جمعوا صحاح الأحاديث في أمر المصطفى ﷺ وأحواله وأفعاله وحركاته وسكناته، وأحوال الصحب والتابعين، كالشيخين وغيرهما الثقات المشاهير الذين اتفق أهل المشرق والمغرب على صحة ما في كتبهم، وتكفل باستنباط معانيها وكشف مشكلاتها كالخطابي والبغوي والنووي -

---

(١) رواه مسلم (١٩٢٠، ١٩٢٣، ١٩٢٤)، والبخاري (٧٣١١).

جزاهم اللَّه خيرًا -، ثم بعد النقل ينظر إلى من تمسك بهديهم، واقتفى أثرهم، واهتدى بسيرتهم في الأصول والفروع، فيحكم بأنهم هم.

وفيه (أي: الحديث) كثرة أهل الضلال، وقلّة أهل الكمال، والحث على الاعتصام بالكتاب والسنة، ولزوم ما عليه الجماعة» اهـ.

قلت: يتمثل منهاج النبوة في كلمات قالها عمر بن عبد العزيز في هذا الأثر الذي استحسنه الأئمة وكانوا يحدثون به دائمًا، وذلك، ما رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٣٤) والآجري في الشريعة (٩٨، ١٤٦) وغيرهما قال عمر بن عبد العزيز: «سن رسول اللَّه ﷺ وولاة الأمر من بعده سننا، الأخذ بها اتباع لكتاب اللَّه، واستكمال لطاعة اللَّه، وقوّة على دين اللَّه، ليس لأحد من الخلق تغييرها، ولا تبديلها، ولا النظر في شيء خالفها، من اهتدى بها فهو مهتد، ومن استنصر بها فهو منصور، ومن تركها واتبع غير سبيل المؤمنين ولّاه اللَّه ما تولى، وأصلاه جهنم وساءت مصيرًا».

أورد ابن القيم هذا الأثر في إعلام الموقعين ثم قال (٤/ ١٥١): «كان مالك بن أنس وغيره من الأئمة يستحسنونه ويحدثون به دائمًا» اهـ.

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٤/ ٢٠١):

«قال اللَّه تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وقد شهد اللَّه لأصحاب نبيه ﷺ ومن تبعهم بإحسان بالإيمان، فُعلم قطعًا أنهم المراد بالآية الكريمة، فقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ

جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨]. فتقرر أن من اتبع غير سبيلهم ولَّاه اللَّه ما تولّى وأصلاه جهنم» اهـ(١).

وعليه؛ فمنهاج النبوة: هو منهاج سلفنا الكرام الأطهار.

روى اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة عن الإمام أحمد أنه قال: (٣١٧):

«أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول اللَّه ﷺ، والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة، وترك الخصومات والجلوس مع أصحاب الأهواء، وترك المراء والجدال والخصومات في الدين.

والسنة عندنا: آثار رسول اللَّه ﷺ، والسنة تفسر القرآن، وهي دلائل القرآن، وليس في السنة قياس، ولا تضرب لها الأمثال، ولا تدرك بالعقول ولا الأهواء، إنما هي الاتباع وترك الهوى».

فاسْتَمْسِك بهديهم وَوَطِّنْ النفس عليه.

روى اللالكائي أيضًا عن الإمام أبي عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي أنه قال (٣١٥):

«اصبر نفسك على السنة، وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا، وكف عمَّا كفُّوا، واسلك سبيل سلفك الصالح فإنه يسعك ما وسعهم».

---

(١) انظر: السلفية والسلفيون على ميزان الشريعة لراقمه.

❊ دعائم منهاج النبوة:

قال الفيروز آبادي في القاموس المحيط (٤/ ١١١):

«الدِّعْمَةُ، والدِّعامةُ، والدِّعامُ بكسرِهنَّ: عِمادُ البَيْتِ والخَشَبُ المَنْصوبُ للتَّعْريشِ (ج) دِعَمٌ ودَعائِمُ» اهـ.

وقال في المقاييس (٢/ ٢٨٢):

«(دعم) الدال والعين والميم أصل واحد، وهو شيء يكون قيامًا لشيء ومِسَاكًا، تقول: دعمت الشيء أدْعِمُهُ دعمًا، وهو مدعوم، والدِّعامتان: خشبتا البكرة، ودعامة القوم: سيدهم، يقال: لا دَعْم بفلان: أي لا قوة له ولا سمن» اهـ.

وقال في المعجم الوجيز (ص: ٢٢٨):

«الدعامة: عماد البيت الذي يقوم عليه (ج) دعائم، ويقال: هذا من دعائم الأمور: مما تماسك به الأمور» اهـ.

قال شيخنا ابن رسلان في: دعائم منهاج النبوة (ص: ٢٥-٢٧):

«**ومنهاج النبوة**: هو منهج الفرقة الناجية، والطائفة المنصورة، وهو قائم على دعائم هي: الرجوع إلى الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة من الصحابة ومن تبعهم بإحسان، والدعوة إلى توحيد اللَّه ﷻ، وإخلاص العمل له وحده، لا شريك له، وتحذير الناس من الشرك على اختلاف صوره وتنوع مظاهره، والدعوة إلى الاتباع بتجريد المتابعة للمعصوم ﷺ ونبذ تقليد الرجال، واتباع الهوى، ومجانبة البدع، والبراءة منها ظاهرًا وباطنًا، مع مجانبة أهل الأهواء والقيام عليهم بكل ممكن من كل سبيل،

وطلب العلم النافع من مَظَانِّه، وتقدير العلماء الذين يتبعون الهدي ويجانبون الهوى، ويفقهون الكتاب والسنة بفهم السلف الصالحين.

ومن دعائم منهاج النبوة: لزوم غرز الصحابة في مسائل الإيمان والكفر، والدماء المعصومة بالإيمان والأمان، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل اللَّه طلبًا ودفعًا، والإمامة والبيعة، ولزوم الجماعة، ومعاملة ولاة الأمور، والولاء والبراء.

ومن دعائم منهاج النبوة: نبذ التعصب والتحزب، والتمسك بمكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال.

وأهل السنة والجماعة في كل ما يفعلونه ويقولونه من هذا وغيره، متبعون للكتاب والسنة، وطريقتهم هي دين الإسلا م، الذي بعث اللَّه به محمدًا ﷺ.

فهذه أصول أهل السنة(١).

وعندهم أن هذه الأصول لا يُنال منها بزمان ولا بمكان، فلا ينال منها بُعْدُ المكان، ولا تأخر الزمان، فلا تتأثر بواقع عصري، ولا بعُرفٍ مَحَلِّيٍّ؛ لأنها هي المهيمنة على ذلك كله عند كل من رضي باللَّه ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد ﷺ نبيًّا ورسولًا، وعرف مقتضى ذلك من العلم والعمل

---

(١) قد أخذت كلام الشيخ هذا، وشرحته في كتابي: «**الصبغة التقعيدية لدعائم منهاج النبوة المصطفوية**»، وقعَّدت فيه سبعين قاعدة، جمعت فيهاالدعائم، ومنهج أهل السنة والجماعة وأصولهم، استدللت لكل قاعدة مع شرحها، والكتاب مطبوع وللَّه الحمد والمنة.

والاتباع، فَالْتَزِمَهُ في كل صغير وكبير من أمر دينه ودنياه» اهـ.

وقال في دعائم منهاج النبوة (ص: ١٣-١٤) مبينًا أن منهاج النبوة هو مذهب السلف الكرام:

«وعرَّف السفاريني رَحِمَهُ اللَّهُ في: «لوامع الأنوار» (١/ ٢٠) منهاج النبوة وهو مذهب السلف بأنه[١]: «ما كان عليه الصحابة الكرام -رِضْوَان اللَّه عليهم- وأعيان التابعين لهم بإحسان، وأتباعهم، وأئمة الدين ممن شُهِدَ له بالإمامة، وعُرف عِظَمُ شأنه في الدين، وتلقى الناس كلامهم خلفًا عن سلف دون من رُمي ببدعة أو شُهِرَ بلقب غير مرضي، مثل الخوارج، والرَّوافض، والقدرية، والمرجئة، والجبرية، والجهمية، والكرَّاميَّة، ونحو هؤلاء...

وهو مذهب أئمة العلم، وأصحاب الأثر، المعروفين بالسنة، المقتدى بهم فيها، من خالف شيئًا منه، أو طعن فيه، أو عاب قائله، فهو مبتدع خارج عن الجماعة، زائلٌ عن سبيل السنة، ومنهج الحق» اهـ.

* * *

---

(١) بداية كلام السفاريني: (المراد بمذهب السلف...).

التقعيد الأصولي العقدي في هذا الفصل

إذا تقرر عندك ما مضى مُفَصَّلًا ؛ فاعلم أن خلاصة هذا الفصل في هذه القواعد الجامعة له ؛ المُجْمِلة لتفصيله ؛ حتى يسهل الرجوع إليها ، وتتمكن من حفظها ، فأقول :

١- القاعدة الأولى:

«**منهاج النبوة: هو مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه ﵃**».

ودليلها : الحديث المذكور في نص القاعدة، وما مرَّ من الآيات والأحاديث.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى : (١٠/ ٣٦٣) :

«فمن بنى الكلام في علم الأصول والفروع على الكتاب والسنة والآثار المأثورة عن السابقين فقد أصاب طريق النبوة» اهـ.

٢- القاعدة الثانية:

«**التمسك بمذهب السلف عصمة الأمة وأمانها ومجدها ورفعتها**».

ودليلها : ما رواه مسلم في صحيحه (٢٥٣١) من حديث أبي موسى الأشعري أن رسول اللَّه ﷺ قال : «**النجوم أمنة للسماء ، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد ، وأنا أمنةٌ لأصحابي ، فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون ، وأصحابي أمنةٌ لأمتي ، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون**» .

قلت : فمن تمسَّك بغرزهم أصابته الأَمَنَةُ والنجاةُ ولو لم يكن معهم ؛

لذلك بوَّب النووي في شرح مسلم بابًا على هذا الحديث (١٦/ ٦٤): «باب: بيان أن بقاء النبي ﷺ أمان لأصحابه، وبقاء أصحابه أمان للأمة» اهـ.

قلت: وبقاء أصحابه؛ أي: بقاء منهجهم وهديهم، منارًا للعالمين.

كذلك، يستدل عليها بقول النبي ﷺ لما سُئل عن الفرقة الناجية فقال: «**مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**». وقد سبق تخريجه مفصّلًا.

٣- القاعدة الثالثة:

«الإجماع منعقد على أن مذهب السلف هو المذهب الحق وسبيلهم هو الصراط المستقيم».

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٤/ ١٤٩):

«ليس مذهب السلف مما يُتستر به إلا في بلاد أهل البدع... لا عيب على من أظهر مذهب السلف وانتسب إليه واعتزى إليه، بل يجب قبول ذلك منه بالاتفاق؛ فإن مذهب السلف لا يكون إلا حقًّا» اهـ.

وكذلك يستدل بما مضى من الأدلة، ومن الأدلة أيضًا ما رواه البخاري في صحيحه (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٥) عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»..

٤- القاعدة الرابعة:

«وجوب اتباع السلف ثابت بالكتاب والسنة والإجماع».

ويُستدل لها بما مرّ، ثم بهذا النقل القيم:

فقد قال ابن قدامة في ذم التأويل (ص: ٣٤٩):

«فقد ثبت وجوب اتباع السلف -رحمة اللَّه عليهم- بالكتاب والسنة

والإجماع، والعبرة دلَّت عليه؛ فإن السلف لا يخلوا من أن يكونوا مصيبين أو مخطئين، فإن كانوا مصيبين وجب اتباعهم؛ لأن اتباع الصواب واجب، وركوب الخطأِ في الاعتقاد حرام؛ ولأنهم إذا كانوا مصيبين كانوا على الصراط المستقيم، ومخالفهم متَّبع لسبيل الشيطان الهادي إلى صراط الجحيم، وقد أمر اللَّه تعالى باتباع سبيله وصراطه، ونهى عن اتباع ما سواه، فقال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وإن زعم أنهم مخطئون كان قادحًا في حق الإسلام كله؛ لأنه إن جاز أن يخطئوا في هذا، جاز خطؤهم في غيره من الإسلام كُلِّه، وينبغي أن لا تُنْقل الأخبار التي نقلوها، ولا تثبت معجزات النبي التي رَوَوْها، فتبطل الرواية، وتزول الشريعة، ولا يجوز لمسلم أن يقول هذا أو يعتقده» اهـ.

٥- القاعدة الخامسة:

«الهدى والرشاد في إيمان مثل إيمان السلف».

قال تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ﴾ [البقرة: ١٣٧].

قال القرطبي في تفسيره (٢/ ١٧٥):

«﴿فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ﴾؛ أي: فقد أصابوا الحق وأُرْشدوا إليه» اهـ.

هذا، وقد أطلت الشرح في هذه الكلمة المباركة؛ لأنها أصل هذا الكتاب، وركيزته الأصلية الأم؛ وعليها بُني الكتاب وقام، ومنها تفرعت مسائله.

* * *

قال شيخنا -حفظه اللَّه تعالى - :

«فَمِنْ خَصَائِصِ مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ دَعْوَةُ النَّاسِ إِلَى الِاجْتِمَاعِ وَالْأُلْفَةِ، وَنَبْذُ الِاخْتِلَافِ وَالْفُرْقَةِ بَيْنَ أَهْلِ التَّوْحِيدِ وَالسُّنَّةِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي أَشْهَرِ أَسْمَائِهِمْ، وَأَحَبِّهَا إِلَيْهِمْ؛ فَهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

الركيزة الثانية

﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾

فإن من أهم خصائص منهاج النبوة: دعوة الناس إلى الاعتصام بالجماعة، وعدم الخروج عنها قِيْدَ أُنْمُلَة، ونبذ وترك الاختلاف الممقوت، والفُرقة الخبيثة البغيضة؛ فالرب واحد، والدين واحد، والرسول واحد، والقبلة واحدة، والسبيل واحد، والحزب واحد، : ﴿أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

فلو اجتمعت الأمة على منهاج النبوة ودعائمه على التفصيل السابق، لَحُقَّ لمن وُفِّق وأُرْشد من أهل السنة والجماعة أن يقول: علام نفترق ونختلف، وسبيل اللَّه، صراطه المستقيم، مقصده القويم، لا خفاء فيه ولا تعتيم؟!

يقول ﷻ: ﴿وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ﴾ [القمر: ١٧].

قال ابن كثير في تفسيره (٧/ ٣٠٣):

«﴿وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ﴾ أي: سهلنا لفظه، ويسرنا معناه لمن أراده،

ليتذكر الناس. كما قال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا﴾ [مريم: ٩٧].

قال مجاهد: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ﴾ يعني: هَوّنّا قراءته. وقال السدي: يسرنا تلاوته على الألسن.

وقوله: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ أي: فهل من متذكر بهذا القرآن الذي قد يَسَّر اللَّه حفظه ومعناه؟ وعن مطر الورَّاق: هل من طالب علم فيعان عليه؟» اهـ.

وقال القرطبي في تفسيره (١٧/ ١٠٠):

«فيسَّر اللَّه تعالى على هذه الأمة حفظ كتابه؛ ليذكروا ما فيه، أي: يفتعلوا الذكر، والافتعال هو أن ينجع[(١)] فيهم ذلك، حتى يصير كالذات وكالتركيب فيهم.

﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾: فهل من طالب خير وعلم فيعان عليه، وكرر في هذه السورة للتنبيه والافهام.

وقيل: لأن «هل» كلمة استفهام تستدعي أفهامهم التي ركبت في أجوافهم وجعلها حجة عليهم؛ فاللام من (هل) للاستعراض، والهاء للاستخراج.» اهـ.

قلت: هل في قوله ﷺ: «**مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**» -واصفًا به الفرقة الناجية من بين الفرق- فهل فيه من لبْس أو تعتيم أو خفاء معنى، أو

---

(١) قال ابن فارس في المقاييس (٥/ ٣٩٥): «قال ابن السكيت: نجع فيه الدواء، ونجع في فلان قولك: أخذ فيه» اهـ أي أثر فيه القول وغيَّره للأحسن.

صعوبة فهم، أو عدم وضوح؟!

لا واللَّه، بل يفهمه الأمي فضلا عن المتعلم.

ولكنها السنن الكونية؛ قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

روى أبو نعيم في حلية الأولياء عن عطاء بن أبي رباح أنه قال (٨٤٥٥): «بلغنا أن الشهوة والهوى يغلبان العلم والعقل والبيان». **!!**

روى الترمذي في جامعه (٢١٦٦) كتاب الفتن وقال: «حديث حسن صحيح»، والحاكم في مستدركه (ح: **٣٨٧**) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين»، وقال الذهبي في التلخيص: «على شرطهما»، ورواه ابن أبي عاصم في السنة: ح: ٨٧)، والآجري في الشريعة (٥) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم: «**من أراد بحبوحة الجنة فليلزم الجماعة، فإن الشيطان مع الواحد، وهو من الإثنين أبعد**».

كذلك روى الترمذي في جامعه (٢٢٩٨) وقال: «حديث حسن صحيح غريب»، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٥٧)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (١٢٤) والخلال في السنة (٢١) من حديث الحارث الأشعري أن رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم قال: «**إن اللَّه أمرني بالجماعة، وأنه من خرج من الجماعة شبرا فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه**». ورواه ابن بطة موقوفًا على حذيفة.

قال ابن الأثير في النهاية (٢/ ١٧٥):

«مُفارقة الجماعة: ترك السُّنة واتِّباع البِدْعة. والرِّبْقة في الأصل: عُرْوة في حَبْل تُجعل في عُنُق البهيمة، أو يَدِها تُمسِكها، فاسْتعارها للإسلام،

يعني ما يَشدُّ به المُسلم نفْسَه من عُرَى الإسلام: أي حُدُوده وأحكامه وأوامِره ونواهيه» اهـ.

وروى مسلم في صحيحه (٥٣/ ١٨٤٨) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة، فمات، مات ميتة جاهلية».

وروى الإمام أحمد في مسنده (٤١٤٢) والحاكم في مستدركه (٣٢٤١) وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي في التلخيص، وصححه ابن حبان في صحيحه: (٦، ٧/ إحسان) وابن أبي عاصم في السنة (١٦، ١٧)، والدارمي في السنن الكبرى (١١١٧٤، ١١١٧٥)، والبزَّار في مسنده (١٦٧٧)، والمروزي في السنة (١١)، والآجري في الشريعة (١١، ١٢، ١٣)، وغيرهم عن عبد اللَّه بن مسعود قال:

«خط رسول اللَّه ﷺ خطًّا وقال بأصبعه على الأرض خطًّا، قال: «**هذا سبيل الله**». ثم خط خطوطًا عن يمين الخط ويساره، وقال: «**هذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه**». ثم تلا: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، الخطوط التي عن يمينه ويساره».

هذا لفظ الآجري، وفي رواية عنده (١١) «فخط خطًّا فقال: «**هذا الصراط**».».

روى الآجري هذه الآثار تحت باب: «ذكر أمر النبي ﷺ أمته بلزوم الجماعة وتحذيره إياهم من الفرقة).

ثم روى عن ابن مسعود أنه قال (١٦):

«إن هذا الصراط محتضر يحضره الشياطين ينادون: يا عبد اللَّه هلمَّ

هذا الصراط، ليصدوا عن سبيل اللَّه، فاعتصموا بحبل اللَّه، فإن حبل اللَّه هو كتاب الله».

ثم روى الآجري -أيضًا- عن أبي العالية أنه قال (١٩): «تعلموا الإسلام، فإذا تعلمتموه فلا ترغبوا عنه، وعليكم بالصراط المستقيم، ولا تحرفوا الصراط يمينًا ولا شمالًا، وعليكم بسنة نبيكم ﷺ، والذي عليها أصحابه، فإنا قد قرأنا القرآن من قبل أن يفعلوا الذي فعلوه خمس عشرة سنة، وإياكم وهذه الأهواء التي تلقي بين الناس العداوة والبغضاء».

ثم قال أبو بكر الآجُرِّي (١- ١٢٤) في الشريعة:

«علامة من أراد اللَّه به خيرًا: سلوك هذا الطريق: كتاب اللَّه، وسنن رسول اللَّه ﷺ، وسنن أصحابه ﵃، ومن تبعهم بإحسان، وما كان عليه أئمة المسلمين في كل بلد إلى آخر، ما كان من العلماء، مثل الأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والشافعي، وأحمد بن حنبل، والقاسم ابن سلَّام، ومن كان على مثل طريقتهم، ومجانبة كل مذهب يذمه هؤلاء العلماء» اهـ.

وروى اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة بعضها تحت باب: «سياق ما روي عن النبي ﷺ في الحث على اتباع الجماعة، والسواد الأعظم، وذم تكلف الرأي، والرغبة عن السنة، والوعيد في مفارقة الجماعة».

(١/ ٩٥) ثم روى جملة من الأحاديث والآثار، منها:

عن أبي وائل عن أبي مسعود البدري قال:

«خرج معه أصحابه يشيعونه حتى بلغ القادسية، فلما ذهبوا يفارقونه

قالوا : رحمك اللَّه ، إنك قد رأيت خيبرا ، وشهدت خيبرًا ، حدثنا بحديث ، عسى اللَّه أن ينفعنا به .

قال : أجل ! رأيت خيرًا ، وشهدت خيرًا ، وقد خشيت أن أكون قد أُخِّرْت لهذا الزمان لشر يرادُ بي ، فاتقوا اللَّه ، عليكم بالجماعة ، فإن اللَّه لن يجمع أمة محمد على ضلالة ، واصبروا حتى يستريح برٌّ أو يُستراح من فاجر» .

وروى اللالكائي أيضًا عن عمرو بن ميمون (١٦٠) قال :

«فقيل لعبد اللَّه بن مسعود : وكيف لنا بالجماعة؟ ! فقال لي : يا عمرو ابن ميمون : إن جمهور الجماعة هي التي تفارق الجماعة ، إنما الجماعة : ما وافق طاعة اللَّه ، وإن كنت وحدك» .

وبوَّب الإمام ابن بطة العكبري في الإبانة الكبرى : «باب ذكر ما نطق به الكتاب نصًّا في محكم التنزيل بلزوم الجماعة والنهي عن الفرقة)، فقال : (١/ ١٧٥ - ١٧٩) :

«أما بعد :

فاعلموا يا إخواني -وفقنا اللَّه وإيَّاكم للسداد والائتلاف ، وعصمنا وإياكم من الشتات والاختلاف- أن اللَّه ﷻ قد أعلمنا اختلاف الأمم الماضين قبلنا ، وإنهم تفرقوا واختلفوا فتفرقت بهم الطرق حتى صار بهم الاختلاف ، والتعطيل لأحكامه ، والتعدّي لحدوده ، وأعلمنا تعالى أنّ السبب الذي أخرجهم إلى الفرقة بعد الألفة ، والاختلاف بعد الائتلاف ، هو شدة الحسد من بعضهم لبعض ، وبغيُ بعضهم على بعض ، فأخرجهم ذلك إلى الجحود بالحق بعد معرفته ، وردّهم البيان الواضح بعد صحته ،

وكلُّ ذلك وجميعه قد قصَّه اللَّه ﷻ علينا، وأوعز[١] فيه إلينا، وحذرنا من مواقعته، وخوفنا من ملابسته، ولقد رأينا ذلك في كثير من أهل عصرنا، وطوائف ممن يدَّعي أنه من أهل ملتنا.

وسأتلو عليكم من نبأٍ ما قد أعلمناه مولانا الكريم، وما قد علمه إخوانُنا من أهل القرآن، وأهل العلم، وكتبة الحديث والسنن، وما يكون فيه إن شاء اللَّه بصيرة لمن علمه، ونسيه، ولمن غفله أو جهله، ويمتحن اللَّه به من خالفه وجحده، بألا يجحده إلا الملحدون، ولا ينكره إلا الزائغون.

قال اللَّه ﷻ: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وقال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ۚ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ

---

(١) قال في القاموس المحيط (٢/ ١٩٣): «وعزا إليه في كذا أن يفعل أو يترك، واعز ووعز تقدم وأمر».

ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [آل عمران: ١٩].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ فَمَا ٱخْتَلَفُوا۟ حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [يونس: ٩٣].

وقال تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى لَّقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ [الشورى: ١٤].

وقال تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴿٤﴾ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٤-٥].

إخواني: فهذا نبأُ قوم فضّلهم اللَّه وعلَّمهم وبصَّرهم ورفعهم، ومنع ذلك آخرين إصرارهم على البغي عليهم، والحسدُ لهم إلى مخالفتهم، وعداوتهم، ومحاربتهم، فاستنكفوا أن يكونوا لأهل الحق تابعين، وبأهل العلم مقتدين، فصاروا أئمة مضلين، ورؤساء في الإلحاد متبوعين، رجوعًا عن الحق، وطلب الرياسة، وحبًّا للاتباع والاعتقاد.

والناس في زماننا هذا أسرابٌ كالطّير، يتبع بعضهم بعضًا لو ظهر لهم من يدّعي النبوة، مع علمهم بأن رسول اللَّه ﷺ خاتم الأنبياء، أو من يدَّعي الربوبية، لوجد على ذلك أتباعًا وأشياعًا.

فقد ذكرت ما حضرني من الآيات التي عاب اللَّه فيها المختلفين، وذم

بها الباغين، وأنا الآن أذكر لك الآيات من القرآن التي حذرنا فيها ربنا ﷻ من الفرقة والاختلاف، وأمرنا بلزوم الجماعة والائتلاف، نصيحة لإخواننا وشفقة على أهل مذهبنا.

قال اللَّه تعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ﴾ [آل عمران: ١٠٣] إلى آخر الآية.

ثم حذرنا من مواقعة ما أتاه من قبلنا من أهل الكتاب، فيصيبنا ما أصابهم، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

فأخبرنا أنهم عن الحق رجعوا، ومن بعد البيان اختلفوا، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ كَبُرَ عَلَى ٱلۡمُشۡرِكِينَ مَا تَدۡعُوهُمۡ إِلَيۡهِۚ﴾ [الشورى: ١٣].

وقال تعالى: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيۡهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۢ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣١-٣٢].

فهل بقي -رحمكم الله- أوضح من هذا البرهان، أو أشفى من هذا البيان، وقد أعلمنا اللَّه تعالى أنه قد خلق خلقًا للاختلاف والفرقة، وحذرنا أن نكون كَهُمْ لَهُمْ، واستثنى أهل رحمته لنواظب على المسألة أن يجعلنا منهم، فقال تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗۖ وَلَا يَزَالُونَ

مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٨-١١٩].

ثم حذَّر نبيه ﷺ أن يتبع أهل الأهواء المختلفين وآراء المتقدمين، فقال ﷻ: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩]، وقال: ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

وقال: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿١٦﴾ وَآتَيْنَاهُم بَيِّنَاتٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٧﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [الجاثية: ١٦-١٩].

وقال ﷻ فيما ذم به المخالفين: ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣].

(١٠٧) حدثنا . . . عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨]، وقوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقوله: ﴿أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقوله: ﴿وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ﴾ [الأنبياء: ٩٣]، ونحو هذا في القرآن كثير.

قال ابن عباس: «أمر اللَّه تعالى المؤمنين بالجماعة، ونهاهم عن الاختلاف والفرقة، وأخبرهم أنه أهلك من كان قبلهم بالمراء والخصومات في دين الله»

(١٠٨) حدثنا... محمد بن المهاجر الأنصاري، قال: سئل عيسى ابن مريم، عن الفرقة والاختلاف، ما يوقعهما بين الناس؟ قال: «البغي والحسد وما يلائمهما من المعصية، وما يريده اللَّه تعالى بالعامة من النقمة» اهـ.

ثم روى (١٤٤) عن مُرَّة الهمداني قال:

«بكى فضيل، فقيل له: ما يبكيك؟ قال: أخاف أن يكون اللَّه منكم بريئًا؛ إني أسمع اللَّه يقول: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، فأخاف أن لا يكون اللَّه منّا في شيء».

قال أبو هريرة: «نزلت هذه الآية في هذه الأمة». وقول أبي هريرة رواه الطبري في تفسيره موصولًا (١٤٢٦٤).

وروى عبد الرزاق في المصنف (٢٠٧٥٨) والمروزي في السنة (٢٦) عن أبي العالية أنه قال: «عليكم بالأمر الأول الذي كانوا عليه قبل أن يفترقوا».

قال شيخ الإسلام -كما في مجموع الفتاوى-:

«والبدعة مقرونة بالفُرْقة: كما أن السنة مقرونة بالجماعة، فيقال: أهل السنة والجماعة، كما يقال: أهل البدعة والفرقة» اهـ.

يقول الإمام أبو محمد الحسن بن علي البربهاري في: شرح السنة (١-٥):

«١- اعلموا أن الإسلام هو السنة، والسنة هي الإسلام، ولا يقوم أحدهما إلا بالآخر.

٢- فمن السنة لزوم الجماعة، فمن رغب عن الجماعة وفارقها، فقد خلع ربقة الإسلام من عُنُقه وكان ضالًّا مضلًا.

٣- والأساس الذي يُبْنى عليه الجماعة وهم أصحاب محمد ﷺ -رحمهم اللَّه- وهم أهل السنة والجماعة، فمن لم يأخذ عنهم فقد ضل وابتدع، وكل بدعة ضلالة، والضلالة وأهلها في النار.

٤- وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لا عذر لأحد (بعد السنة) في ضلالة ركبها حسبها هدى، ولا في هدى تركه حسبه ضلالة، فقد بُيِّنت الأمور، وثبتت الحجة، وانقطع العذر، وذلك أن السنة والجماعة قد أحكما أمر الدين كله، وتبيَّن للناس، فعلى الناس الاتباع» اهـ.

* * *

قال الشيخ -حفظه الله تعالى-:

«وَقَدْ قَالَ لَهُمْ إِمَامُهُمْ وَقُدْوَتُهم ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا؛ فَيَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ»[1].

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه

وَقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ هَذَا الْحَدِيثِ الْجَلِيلِ: «أَمَّا الِاعْتِصَامُ بِحَبْلِ اللَّهِ؛ فَهُوَ التَّمَسُّكُ بِعَهْدِهِ، وَهُوَ اتِّبَاعُ كِتَابِهِ الْعَزِيزِ وَحُدُودِهِ، والتَّأَدُّبُ بِأَدَبِهِ.

وَالْحَبْلُ يُطْلَقُ عَلَى الْعَهْدِ، وَعَلَى الْأَمَانِي، وَعَلَى الوُصْلَةِ، وَعَلَى السَّبَبِ، وَأَصْلُهُ مِنَ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ الْحَبْلَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ؛ لِاسْتِمْسَاكِهِمْ بِالْحَبْلِ عِنْدَ شَدَائِدِ أُمُورِهِمْ، وَيُوصِلُونَ بِهَا الْمُتَفَرِّقَ؛ فَاسْتُعِيرَ اسْمُ الْحَبْلِ لِهَذِهِ الْأُمُورِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «وَلَا تَفَرَّقُوا» فَهُوَ أَمْرٌ بِلُزُومِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَتَآلُفِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ، وَهَذِهِ إِحْدَى قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ». اهـ

فَمِنْ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ هَذَا الْأَمْرُ بِلُزُومِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَهَذَا الْحَضُّ عَلَى تَآلُفِ الْمُسْلِمِينَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ، وَنَبْذِ الْفُرْقَةِ وَالْخِلَافِ بَيْنَهُمْ، وَالتَّعَاوُنِ بَيْنَهُمْ عَلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَإِقَامَةِ دِينِ اللَّهِ.

---

(١) مسلم (١٧١٥) وأحمد في المسند (٨٢٢٤).

❁ الاعتصام بالسنة هو النجاة:

قال الطبري في تفسيره (٤/ ٣٤):

«﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]: يعني بذلك -جل ثناؤه-: وتعلقوا بأسباب اللَّه جميعًا، يريد بذلك تعالى: وتمسكوا بدين اللَّه الذي أمركم به، وعهده الذي عهده إليكم في كتابه إليكم من: الألفة، والاجتماع على كلمة الحق، والتسليم لأمر اللَّه.

وأما الحبل: فإنه السبب الذي يوصل به إلى البغية والحاجة، ولذلك سمي الأمان حبلًا؛ لأنه سبب يوصل به إلى زوال الخوف، والنجاة من الفزع والذعر، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٢]» اهـ.

قال ابن كثير في تفسيره (٢/ ٥٦):

«وقوله: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ قيل: ﴿بِحَبْلِ ٱللَّهِ﴾ أي: بعهد اللَّه، كما قال في الآية بعدها: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓا۟ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٢] أي: بعهد وذمة.

وقيل: ﴿بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ يعني: القرآن.

وقد وَرَدَ في ذلك حديث خاص بهذا المعنى، فقال الإمام الحافظ أبو جعفر الطبري: حدثنا سعيد بن يحيى الأموي، حدثنا أسباط بن محمد، عن عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزَمي، عن عطية عن [أبي] سعيد قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**كِتَابُ اللَّهِ، هو حَبْلُ اللَّهِ الْمَمْدُودُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ**»[1].

---

(١) رواه الطبري في تفسيره (٧٤٦٠) وذكره السيوطي في الجامع الصغير (٦٢٢٠) =

وقوله: ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا۟ۚ﴾ أمَرَهُم بالجماعة ونهاهم عن الفرقة، وقد وردت الأحاديثُ المتعددة بالنهي عن التفرق، والأمر بالاجتماع والائتلاف، (فذكر الحديث المذكور آنفًا)، وقد ضُمِنتْ لهم العِصْمة، عند اتفاقهم من الخطأ، كما وردت بذلك الأحاديث المتعددة أيضًا، وخِيفَ عليهم الافتراق، والاختلاف، وقد وقع ذلك في هذه الأمة فافترقوا على ثلاث وسبعين فرقة، منها فرقةناجية إلى الجنة ومُسْلمة من عذاب النار، وهم الذين على ما كان عليه رسول اللَّه ﷺ وأصحابه.» اهـ.

قال المناوي في فيض القدير (٤/ ٧٠٢) على الحديث المذكور (كتاب اللَّه ...):

«**(كتاب اللَّه)** أي: القرآن. **(هو حبل اللَّه الممدود من السماء إلى الأرض)** أي: هو الوصلة التي يوثق عليها، فيستمسك بها من أراد الرقي والعروج إلى معارج القدس وجوار الحق، كأنه قيل: ما السبب الموصل إلى اللَّه الذي في السماء؟

فقال: هو التمسك بالقرآن، والسبب في أصل اللغة هو الحبل» اهـ.

وقد قال البخاري في صحيحه: (٩٦- كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة)، ثم روي عن عمر بن الخطاب أنه قال حين بايع المسلمون أبا بكر

= ورمز إلى حسنه ثم روى الطبري (٧٤٦٥) عن أنس بن مالك قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة، وإن أمتي ستفترق على اثنتين وسبعين فرقة كلهم في النار إلا واحدة**».

فقيل: يا رسول اللَّه وما هذه الواحدة؟

قال: فقبض يده وقال: «**الجماعة**» ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ۚ﴾.

(٧٢٦٩):

«أما بعدُ: فاختار اللَّه لرسوله ﷺ الذي عنده على الذي عندكم، وهذا الكتاب الذي هدى اللَّه به رسولكم، فخذوا به تهتدوا، وإنما هدى اللَّه به رسوله».

قال الحافظ في الفتح (١٣/ ٢٧١):

«قوله: «بسم اللَّه الرحمن الرحيم- (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة))»

الاعتصام: افتعال من العصمة، والمراد: امتثال قوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]؛ لأن المراد بالحبل: الكتاب والسنة على سبيل الاستعارة، والجامع كونهما سببًا للمقصود، وهو الثواب والنجاة من العذاب، كما أن الحبل سبب لحصول المقصود به من السقي وغيره.

والمراد بالكتاب: القرآن المتعبد بتلاوته، وبالسُّنَّة: ما جاء عن النبي ﷺ من أقواله وأفعاله وتقريره، وما هَمَّ بفعله.

والسنة في أصل اللغة: الطريقة.

قال ابن بطال: لا عصمة لأحد إلا في كتاب اللَّه أو سنة رسوله، أو في إجماع العلماء على معنًى في أحدهما» اهـ.

وقال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٤/ ٥٧):

«وعامة هذه الضلالات إنما تطرق من لم يعتصم بالكتاب والسنة، كما كان الزهري يقول: كان علماؤنا يقولون: الاعتصام بالسنة هو النجاة.

وقال مالك: السنة سفينة نوح، من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق.

وذلك أن السنة والشريعة والمنهاج هو الصراط المستقيم الذي يوصّل العباد إلى اللَّه والرسول هو الدليل الهادي الخرِّيت(١) في هذا الصراط، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٤٥-٤٦].

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣].

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣]» اهـ.

* * *

(١) **الخريت**: الدليل الحاذق بالدلالة على الطريق، يقال هو في هذا الأمر خريت، حاذق ماهر به (ج) خراريت (المعجم الوجيز: ١٨٩).

قال الشيخ -حفظه الله تعالى-:

«وَقَدْ نَهَى اللَّهُ - تَعَالَى- عَنِ الْفُرْقَةِ وَالِاخْتِلَافِ؛ فَقَالَ - جَلَّ وَعَلَا-: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٥-١٠٧].

قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «يَعْنِي بِذَلِكَ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ- ﴿وَلَا تَكُونُوا۟﴾ يَا مَعْشَرَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴿كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟﴾ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴿وَٱخْتَلَفُوا۟﴾ فِي دِينِ اللَّهِ وَأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ مِنْ حُجَجِ اللَّهِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَعَلِمُوا الْحَقَّ فِيهِ؛ فَتَعَمَّدُوا خِلَافَهُ، وَخَالَفُوا أَمْرَ اللَّهِ، وَنَقَضُوا عَهْدَهُ وَمِيثَاقَهُ جَرَاءَةً عَلَى اللَّهِ - جَلَّ وَعَلَا- ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ﴾ يَعْنِي: وَلِهَؤُلَاءِ الَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴿عَذَابٌ﴾ عِنْدَ اللَّهِ ﴿عَظِيمٌ﴾.

يَقُولُ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ-: فَلَا تَفَرَّقُوا يَا مَعْشَرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي دِينِكُمْ تَفَرُّقَ هَؤُلَاءِ فِي دِينِهِمْ، وَلَا تَفْعَلُوا فِعْلَهُمْ، وَتَسْتَنُّوا فِي دِينِكُمْ بِسُنَّتِهِمْ؛ فَيَكُونُ لَكُمْ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ الْعَظِيمِ مِثْلُ الَّذِي لَهُمْ». اهـ

وَأَمَّا قَوْلُهُ -جَلَّ وَعَلَا-: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ فَقَدْ ذَكَرَ الْبَغَوِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ فَقَالَ: «تَبْيَضُّ وُجُوهُ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَتَسْوَدُّ وُجُوهُ أَهْلِ الْبِدْعَةِ»(١).

---

(١) ذكره البغوي في تفسيره (٢/ ٨٧) وأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٣٩٥٠) وذكره الشاطبي في الاعتصام (١/ ٦٢)، ومعناه صحيح، وإن تكلموا في سنده.

قوله: «**وقد نهى اللَّه -تعالى- عن الفرقة والاختلاف ...**» تأكيد لما قاله آنفًا وقد مرَّ شرحه.

قال ابن كثير في تفسيره (٢/ ٥٨):

«وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ يعني: يوم القيامة، حين تبيض وجوه أهل السنة والجماعة، وتسودّ وجوه أهل البِدْعَة، قاله ابن عباس رضي الله عنهما.

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ﴾. قال الحسن البصري: وهم المنافقون: ﴿فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ وهذا الوصف يَعُمّ كل كافر. ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ يعني: الجنة، ماكثون فيها أبدًا لا يبغون عنها حوَلًا.

ثم قال: ﴿تِلْكَ ءَايَـٰتُ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠٨]؛ أي: هذه آيات اللَّه وحُجَجُه وبيِّناته ﴿نَتْلُوهَا عَلَيْكَ﴾ يا محمد ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ أي: نكشف ما الأمر عليه في الدنيا والآخرة.» اهـ.

وقال القرطبي في تفسيره (٣/ ١٢٩) بعد أن ذكر الأقوال في الآية:

«قال مالك بن أنس: هي في أهل الاهواء.

روى الترمذي عن أبي غالب قال: رأى أبو أمامة رءوسًا منصوبة على باب دمشق، فقال أبو أمامة: كلاب النار شرّ قتلى تحت أديم السماء، خيرُ قتلى من قتلوه- ثم قرأ-: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾. إلى آخر الآية

قلت لأبي أمامة: أنت سمعته من رسول اللَّه ﷺ؟ قال: لو لم أسمعه من رسول اللَّه ﷺ إلا مرة أو مرتين أو ثلاثًا- حتى عدَّ سبعًا- ما حدثتكموه. قال: هذا حديث حسن.» اهـ.

والحديث رواه الترمذي في جامعه في تفسير القرآن (٣٠٠٠)، وابن ماجة في سننه في المقدمة (١٧٦) وسكت عنه البوصيري في الزوائد.

وقال العلامة السعدي في تفسيره (ص: ١٤٢) عند الآية:

«يُخبر تعالى عن حال يوم القيامة وما فيه من آثار الجزاء بالعدل والفضل، ويتضمن ذلك الترغيب والترهيب الموجب للخوف والرجاء فقال: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾ وهي وجوه أهل السعادة والخير، أهل الائتلاف والاعتصام بحبل اللَّه ﴿وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ وهي وجوه أهل الشقاوة والشر، أهل الفرقة والاختلاف.» اهـ.

وقال الشوكاني في فتح القدير (١/ ٦٠٧):

«وأخرج ابن أبي حاتم والخطيب عن ابن عباس في قوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾. فقال: تبيض وجوه أهل السنة والجماعة، وتسود وجوه أهل البدع والضلالة.

وأخرجه الخطيب والديلمي(١) عن ابن عمر مرفوعًا، وأخرجه أيضًا مرفوعًا أبو نصر السَّجْزي عن أبي سعيد» اهـ.

ولقد ذكر الشيخ -حفظه اللَّه- كلام الطبري: «ولا تفرقوا يا معشر المؤمنين في دينكم تفرق هؤلاء في دينهم، ولا تفعلوا فعلهم، وتستنوا في دينكم سنتهم».

فبيَّن أن الافتراق في الدين من سنن من قبلنا، وقد نهينا عن ذلك.

روى البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة من صحيحه،

(١) الديلمي في المسند (٨٩٨٦).

(٧٣١٩) ومسلم في صحيحه، في كتاب العلم، باب: اتباع سَنَن اليهود والنصارى **(٢٦٦٩)** عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «**لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبرًا بشبر وذراعًا بذراع**». فقيل: يا رسول اللَّه كفارس والروم؟ فقال: «**ومن الناس إلا أولئك**». وهذا لفظ البخاري.

كذلك في رواية للبخاري **(٧٣٢٠)**: «**لتتبعن سَنَن من كان قبلكم شبرا بشبر وذراعًا بذراع حتى لو دخلوا جُحر ضبّ لدخلتموه**».

قلنا: يا رسول اللَّه اليهود والنصارى؟، قال: «**فمن؟!**».

قال النووي في شرح مسلم: (١٦/ ١٦٦):

«والمراد الموافقة في المعاصي والمخالفات، لا في الكفر». اهـ

وقال الحافظ في فتح الباري (١٣/ ٣٣٣):

«ووقع في حديث عبد اللَّه بن عمرو عند الشافعي بسند صحيح: «لتركبن سنة من كان قبلكم حلوها ومرّها».

قال ابن بطال: أعلم ﷺ أن أمته ستتبع المحدثات من الأمور والبدع والأهواء كما وقع للأمم قبلهم، وقد أنذر في أحاديث كثيرة بأن الآخر شرّ، والساعة لا تقوم إلا على شرار الناس، وأن الدين إنما يبقى قائمًا عند خاصة الناس.

قلت: وقد وقع معظم ما أنذر به ﷺ وسيقع بقية ذلك.

وحيث قيل اليهود والنصارى، كان هناك قرينة تتعلق بأمور الديانات أصولها وفروعها، وكان أُبيٌّ يقول: «السَّنَن السَّنَن فإن السنن قوام الدين».

وعن ابن شهاب الزهري وهو يذكر ما وقع الناس فيه من الرأي وتركهم السنن، فقال: «إن اليهود والنصارى إنما انسلخوا من العلم الذي كان بأيديهم حين استقلوا الرأي وأخذوا فيه» اهـ.

وقال القرطبي في تفسيره (٤/ ١٢٣):

«قوله تعالى: ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾؛ يعني: في دينكم كما افترقت اليهود والنصارى في أديانهم؛ عن ابن مسعود وغيره.

ويجوز أن يكون معناه ولا تفرقوا متابعين للهوى والأغراض المختلفة، وكونوا في دين اللَّه إخوانًا، فيكون ذلك منعًا لهم من التقاطع والتدابر؛ ودل عليه ما بعده وهو قوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وليس فيه دليل على تحريم الاختلاف في الفروع، فإن ذلك ليس اختلافًا؛ إذ الاختلاف ما يتعذر معه الائتلاف والجمع، وأما حكم مسائل الاجتهاد فإن الاختلاف فيها سبب استخراج الفرائض ودقائق معاني الشرع، وما زالت الصحابة يختلفون في أحكام الحوادث، وهم مع ذلك متآلفون[1]. . .

ثم أمر تعالى بتذكر نعمه، وأعظمها الإسلام واتباع نبيّه ﷺ؛ فإن به زالت العداوة والفرقة وكانت المحبة والألفة» اهـ.

---

(١) انظر: (قاعدة لا ينكر المختلف فيه، حدودها وضوابطها) ضمن سلسلة الأبحاث الفقهية الأصولية السلفية (رقم: ٣) لراقمه.

قلت: وهذا لا يكون إلا باتباع ما كان عليه ﷺ وأصحابه الكرام ﵃، فبهذا تحدث المحبة والألفة.

وقال الآجري في الشريعة (١/ ١٣٥): «من تصفح أمر هذه الأمة من عالم عاقل، علم أن أكثرهم -العام منهم- يجري أمورهم على سنن أهل الكتابين، كما قال النبي ﷺ، وعلى سنن كسرى وقيصر، وعلى سنن أهل الجاهلية، تجري بينهم على خلاف الكتاب والسنة، وإنما يجري بينهم على سنن من قبلنا، واللَّه المستعان.

ما أقل من يتخلص من البلاء الذي قد عمَّ الناس، ولن يميز هذا إلا عاقل عالم قد أدّبه العلم، واللَّه الموفق لكل رشاد، والمعين عليه» اهـ.

* * *

قال الشيخ -حفظه اللَّه تعالى- :

«وَمِنْ أَهَمِّ عَلامَاتِ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالأَهْوَاءِ : الفُرْقَةُ الَّتِي نَبَّهَ إِلَيْهَا اللَّهُ ﷻ فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى- : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ : « الظَّاهِرُ أَنَّ الآيَةَ عَامَّةٌ فِي كُلِّ مَنْ فَارَقَ دِينَ اللَّهِ، وَكَانَ مُخَالِفًا لَهُ. فَإِنَّ اللَّهَ بَعَثَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ؛ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَشَرْعُهُ وَاحِدٌ لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، وَلَا افْتِرَاقَ فِيهِ.

فَمَنِ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَكَانُوا شِيَعًا - أَيْ: فِرَقًا- كَأَهْلِ الْمِلَلِ وَالنِّحَلِ وَالأَهْوَاءِ وَالضَّلَالَاتِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - قَدْ بَرَّأَ رَسُولَهُ ﷺ مِمَّا هُمْ فِيهِ». اهـ

فَلَنَا هَاهُنَا قَوْلُهُ: «الظَّاهِرُ أَنَّ الآيَةَ عَامَّةٌ فِي كُلِّ مَنْ فَارَقَ دِينَ اللَّهِ، وَكَانَ مُخَالِفًا لَهُ، وَكَذَا قَوْلُهُ: «فِرَقًا- كَأَهْلِ الْمِلَلِ وَالنِّحَلِ وَالأَهْوَاءِ وَالضَّلَالَاتِ» فَالآيَةُ تَشْمَلُ هَؤُلَاءِ كُلَّهُمْ.

وَشِعَارُ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالْفُرْقَةِ أَنَّهُمْ يَفْتَرِقُونَ حِزْبًا وَشِيَعًا وَأَحْزَابًا وَمِلَلًا، وَلَا يَسْتَقِيمُونَ عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ.

فَشِعَارُ أَهْلِ الْبِدَعِ: الْفُرْقَةُ؛ وَلِهَذَا وُصِفَتِ الفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ بِأَنَّهَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَهُمُ الْجُمْهُورُ الأَكْبَرُ وَالسَّوَادُ الأَعْظَمُ.

وَأَمَّا الْفِرَقُ الْبَاقِيَةُ فَإِنَّهُمْ أَهْلُ الشُّذُوذِ وَالتَّفَرُّقِ وَالْبِدَعِ وَالأَهْوَاءِ وَالضَّلَالَاتِ، وَشِعَارُ هَذِهِ الْفِرَقِ مُفَارَقَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالإِجْمَاعِ.

علامات: جمع علامة، وهي ما يُعَلَّم به الشيء، وما يُنصب في الطريق

فيُهتدى به، والعين واللام والميم أصل صحيح واحد يدل على أثر بالشيء يتميز به عن غيره، (مقاييس اللغة (٤/ ١٠٩)، المعجم الوجيز (ص: ٤٣٢).

فمن أهم علامات أهل الضلال والأهواء والبدع هي الفُرْقة.

❊ علامات أهل البدع:

قال الإمام الشاطبي في الاعتصام (٢/ ٥٣٩):

«المسألة الثامنة: أنه لما تبيَّن أنهم لا يتعيَّنون فلهم خواص وعلامات يُعرفون بها... إحداها: الفُرْقة التي نبّه عليها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقوله تعالى: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [المائدة: ٦٤].

روى ابن وهب عن إبراهيم النخعي أنه قال: هي الجدال والخصومات في الدين وقوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٥] وهذا التفريق إنما هو الذي يصيِّر الفرقة الواحدة فرقًا، والشيعة الواحدة شيعًا.

قال بعض العلماء: صاروا فرقًا لاتباع أهوائهم، وبمفارقة الدين تشتت أهواؤهم فافترقوا، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا﴾ ثم برأه اللَّه منهم بقوله: ﴿لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وهم أصحاب البدع، وأصحاب الضلالات، والكلام فيما لم يأذن اللَّه فيه ولا رسوله.

ووجدنا أصحاب رسول اللَّه ﷺ من بعده قد اختلفوا في أحكام الدين، ولم يتفرقوا، ولا صاروا شيعًا؛ لأنهم لم يفارقوا الدين، وإنما اختلفوا

فيما أذن لهم من اجتهاد الرأي، والاستنباط من الكتاب والسنة فيما لم يجدوا فيه نصًّا . . .

الخاصية الثانية: هي التي نبَّه عليها قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ الآية [آل عمران: ٧]، فبيَّنت الآية أن أهل الزيغ يتبعون متشابهات القرآن، وجعلوا ممن شأنه أن يتبع المتشابه لا المحكم، ومعنى المتشابه: ما أشكل معناه، ولم يُبيّن مغزاه، سواء كان من المتشابه الحقيقي -كالمجمل من الألفاظ- وما يظهر من التشبيه، أو من المتشابه الإضافي، وهو ما يحتاج في بيان معناه الحقيقي إلى دليل خارجي، وإن كان في نفسه ظاهر المعنى لباديَ الرأي، كاستشهاد الخوارج على إبطال التحكيم بقوله: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام:٥٧]، فإن ظاهر الآية صحيح على الجملة، وأما على التفصيل فمحتاج إلى البيان، وهو ما تقدم ذكره لابن عباس رضي الله عنهما؛ لأنه بيّن أن الحكم لله، تارة بغير تحكيم، وتارة بتحكيم؛ لأنه إذا أمرنا بالتحكيم فالحكم به حكم الله . . .

الخاصية الثالثة: اتباع الهوى الذي نبّه عليه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ والزيغ الميل عن الحق اتباعًا للهوى، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، وقوله: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٣].

وليس في حديث الفرق(١) ما يدل على هذه الخاصية، ولا على التي قبلها، إلا أن هذه الخاصية راجعة في المعرفة بها إلى كل أحد في خاصة نفسه؛ لأن اتباع الهوى أمر باطني، فلا يعرفه غير صاحبه، إذا لم يغالط

(١) يقصد حديث «وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة...» وقد مر تخريجه.

نفسه، إلا أن يكون عليها دليل خارجي.

وقد مرَّ أن أصل حدوث الفِرَق إنما هو الجهل بمواقع السنن، وهو الذي نبّه عليه الحديث بقوله: «**اتخذ الناس رؤساء جهالًا**»(١) اهـ.

قال القرطبي في جامعه (٧/ ١٠٩):

«﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا﴾ [الأنعام: ١٥٩]، ومعنى﴿شِيَعًا﴾: فرقًا وأحزابًا، وكل قوم أمرهم واحد يتبع بعضهم رأي بعض فهم شيع، : ﴿لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾، فأوجب براءته منهم، وهو كقوله ﷺ: «**من غشنا فليس منَّا**»(٢) أي: نحن براء منه» اهـ.

وقال العلامة السعدي في تفسيره (ص: ٢٨٢):

«يتوعد تعالى الذين فرّقوا دينهم، أي: شتتوه وتفرقوا فيه، وكلٌّ آخذ لنفسه نصيبًا من الأسماء التي لا تفيد الإنسان في دينه شيئًا، كاليهودية، والنصرانية، والمجوسية.

أو لا يكمل بها إيمانه، بأن يأخذ من الشريعة شيئًا ويجعله دينه، ويدع مثله، أو ما هو أوْلى منه، كما هو حال أهل الفرقة من أهل البدع والضلال المفرقين للأمة.

ودلت الآية الكريمة: أن الدين يأمر بالاجتماع والائتلاف، وينهى عن التفرق والاختلاف في أهل الدين، وفي سائر مسائله الأصولية والفروعية.

وأمره أن يتبرأ ممن فرقوا دينهم فقال: ﴿لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ أي: لست

(١) رواه البخاري في صحيحه (١٠٠) ومسلم (٢٦٧٣).

(٢) رواه مسلم (١٠١).

منهم، وليسوا منك، لأنهم خالفوك وعاندوك» اهـ.

فشعار أهل البدع التفرق والتحزب والتشيع، وأنهم لا يستقيمون على أمر واحد، أي: تلون في الدين.

شعار أهل البدع التلون في الدين

أولًا: الشعار: هو الذي يتنادى به القوم في الحرب ليعرف بعضهم بعضا، أو هو علامة تتميز بها دولة أو جماعة. (مقاييس اللغة) (٣/ ١٩٤)، والمعجم الوجيز (٣٤٤).

ثانيًا: شعارهم هو: أنهم لا يستقيمون على أمر واحد، وقول واحد، ومذهب واحد، بل يتغيرون ويتلَوَّنون، وهذه ليست صفات أهل الإيمان الثابتين على الكتاب والسنة، لا يتغير قولهم، ولا مذهبهم ولا أمرهم من قبلُ ومن بعد.

كيف لا، وقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَّآتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٦- ٦٨].

قال القرطبي في جامعه (٥/ ١٨٧):

«﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾؛ أي: في الدنيا والآخر، ﴿وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ على الحق» اهـ.

قال ابن كثير في تفسيره (٢/ ٢٢٨):

«أي: ولو أنهم فعلوا ما يؤمرون به، وتركوا ما ينهون عنه، ﴿لَكَانَ خَيْرًا

لَّهُمۡ﴾، أي: من مخالفة الأمر وارتكاب للنهي، ﴿وَأَشَدَّ تَثۡبِيتٗا﴾ قال السدي: أي: وأشد تصديقًا... ﴿وَلَهَدَيۡنَٰهُمۡ صِرَٰطٗا مُّسۡتَقِيمٗا﴾ أي: في الدنيا والآخرة» اهـ.

وقال تعالى: ﴿إِذۡ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمۡ فَثَبِّتُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ﴾ [الأنفال: ١٢].

وقال ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ﴾ [محمد: ٧].

قال ابن كثير في تفسيره (٧/ ١٩٩) عند الآية:

«كقوله: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ﴾ [الحج: ٤٠]، فإن الجزاء من جنس العمل؛ ولهذا قال: ﴿وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ﴾.» اهـ.

وقال سبحانه: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

فهذا الثبات وعدم التلون، إنما هو من خصائص أهل السنة والجماعة الفرقة الناجية الذين ينصرون اللَّه ورسوله، بالسير على ما كان عليه ﷺ وأصحابه.

قال أبو المظفر السمعاني في: صون المنطق والكلام (ص: ١٥٨):

«إنا أُمرنا بالاتباع ونُدبنا إليه، ونهينا عن الابتداع وزُجرنا عنه، وشعار أهل السنة اتباعهم السلف الصالح، وتركهم كل ما هو مبتدع محدث» اهـ.

روى اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٢٠) وابن بطة في الإبانة الكبرى (٥٧٦-٥٧٩):

«دخل أبو مسعود الأنصاري على حذيفة فقال: اعهد لي.

فقال: ألم يأتك اليقين؟!

فقال: بلى وعزة ربي.

قال: فاعلم أن الضلالة حق الضلالة أن تعرف ما كنت تُنكر، وأن تنكر ما كنت تعرف، وإياك والتلون في دين اللَّه تعالى، فإن دين اللَّه واحد».

كذلك روى ابن بطة في الإبانة الكبرى عن إبراهيم النخعي أنه قال (٥٨٠): «كانوا يرون[١] التلوَّن في الدين من شك القلوب في الله».

ففي حين اجتمعت الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة، السواد الأعظم، على الكتاب والسنة والجماعة، اجتمع أهل الأهواء على مفارقة الكتاب والسنة والجماعة.

روى الآجري في الشريعة تحت باب: «ذكر افتراق الأمم في دينهم وعلى كم تفترق هذه الأمة؟»: (٣٢) عن محمد بن سيرين أنه قال: «كانوا يقولون[٢]: إذا كان الرجل على الأثر فهو على الطريق».

والأثر سنة النبي ﷺ، فأهل البدع مخذولون دائما أبدًا، وأهل السنة والجماعة ثابتون دائمًا أبدًا، قال القرطبي في قوله: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]: «كما في معنى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ﴾. يُديمهم اللَّه على القول الثابت، ومنه قول عبد اللَّه بن رواحة:

يُثبّت اللَّه ما آتاك من حَسَنٍ

تثبيت موسى ونصرًا كالذي نصرًا» اهـ

---

(١) أي: الصحابة ﵃.

(٢) أي: الصحابة ﵃.

قال ابن رسلان السبكي -كما في دعائم منهاج النبوة (ص: ٦٧-٦٨)-:

«**فمن مميزات منهاج النبوة:** أن أهله ثابتون على الحق، لا يتقلَّبون كما هي عادة أهل الأهواء، بل عرفوا الحق واعتقدوه، وعملوا به، ودعوا إليه، وصبروا على الأذى فيه، ولا يتركونه بحال أبدًا ولا طرفة عين؛ لأن اللَّه تعالى أقامهم على الجادة، ومسَّكهم حَبْله المتين، فهم على أثر النبي الكريم ﷺ.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وبالجملة، فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسنة، أضعاف أضعاف أضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة»[(١)].

الثبات عند أهل السنة؛ لأنهم عرفوا الحق والتزموا هذا الحق، وثبَّتهم اللَّه -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- عليه؛ اهتدوا فزادهم اللَّه -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- هدى وآتاهم تقواهم، وجاهدوا في سبيل الله-تَبَارَكَ وَتَعَالَى- فهداهم اللَّه -رَب الْعَالَمِينَ- سُبل الهدى والرشاد.

قال شيخ الإسلام: «إن ما عند عوام المسلمين وعلمائهم أهل السنة والجماعة من المعرفة واليقين والطمأنينة والجزم بالحق، والقول الثابت، والقطع بما هم عليه، أمر لا يُنازع فيه إلا من سَلَبَه اللَّه العقل والدين»[(٢)].

يعني: هذا لا يُنازِع فيه صاحب عقل، ولا يُنازع فيه مُنصف يَصْدُرُ عن دين.

---

(١) مجموع الفتاوي (٤/ ٥١).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٩).

فإذا أردت أن تكون على منهاج النبوة: فاعرف الحق والزمه، وإيَّاك والتلون؛ فإن التلون ليس من شيمة أهل الحق، إنما هو من شيمة أهل الأهواء، يصبحون على ملة، ويظهرون على ملة، ويمسون على ملة، والواحد منهم يبيع دينه بعرض من الدنيا -نسأل اللَّه الثبات والعافية.» اهـ.
اللهم آمين.

وقال العلامة العثيمين في فتاوى العقيدة (ص: ٤٣١):

«أهل السنة والجماعة الذين تمسكوا بالسُّنَّة واجتمعوا عليها، ولم يلتفتوا إلى سواها، لا في الأمور العلمية العقدية، ولا في الأمور العملية الحُكمية، ولهذا سمّوا أهل السنة؛ لأنهم متمسكون بها، وسُمُّوا أهل الجماعة؛ لأنهم مجتمعون عليها.

وإذا تأملت أهوال أهل البدع وجدتهم مختلفين فيما هم عليه من المنهاج العَقَدِي أو العملي، مما يدلّ على أنهم بعيدون عن السنة بقدر ما أحدثوا من البدعة» اهـ.

* * *

قال الشيخ -حفظه الله- :

«وَقَدْ ذَكَرَ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي « الِاعْتِصَامُ » أَهْلَ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ ، وَبَيَّنَ أَنَّ لَهُمْ عَلَامَاتٍ يَتَمَيَّزُونَ بِهَا عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ ، ذَكَرَ مِنْهَا :

* الْفُرْقَةَ :

وَذَكَرَ الْأَصْبَهَانِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟﴾ [آل عمران : ١٠٥] ، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَا يَرْوِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : « أَمَرَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْجَمَاعَةِ ، وَنَهَاهُمْ عَنِ الِاخْتِلَافِ وَالْفُرْقَةِ ، وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّمَا هَلَكَ مَنْ قَبْلَهُمْ بِالْمِرَاءِ وَالْخُصُومَاتِ فِي دِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ »(١) .

أما فيما يختص بكلام الشاطبي فقد ذكرته بسياقه فيما مضى قريبًا ، وبيَّنْتُ فيه الخصال الأخرى التي ذكرها في كتابه الفذ : الاعتصام .

*** من هم الجماعة، ومن السواد الأعظم؟**

ذكر ابن عباس رضي الله عنهما أن اللَّه أمر المؤمنين بالجماعة التي هي ضدّ الفرقة والاختلاف .

قال الإمام الآجري في الشريعة (١/ ١٢٥) :

«باب ذكر افتراق الأمم في دينهم وعلى كم تفترق هذه الأمة؟» :

(١) أخرجه الأصبهاني في : الحجة في بيان المحجة (٤٧٧) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢١٢) والآجري في الشريعة (٤) وابن بطة في الإبانة الكبرى (١٠٥) .

قال: أخبرنا النبي ﷺ عن أمة موسى عليه السلام: «أنهم اختلفوا على إحدى وسبعين ملة، كلها في النار إلا واحدة».

وأخبرنا عن أمة عيسى عليه السلام: «أنهم اختلفوا عليه على اثنتين وسبعين ملة، إحدى وسبعون منها في النار، وواحدة في الجنة».

قال ﷺ: **«وتعلو أمتي الفريقين جميعًا تزيد عليهم فرقة واحدة، ثنتان وسبعون منها في النار، وواحدة في الجنة»**

ثم إنه سئل ﷺ: من الناجية؟، فقال في حديث:

«ما أنا عليه وأصحابي».

وفي حديث قال: **«السواد الأعظم»**.

وفي حديث قال: **«واحدة في الجنة، وهي الجماعة»**.

قلت أنا: ومعانيها واحدة إن شاء اللَّه تعالى.

(٢٠) حدثنا . . . عن يوسف بن أسباط قال: «أصول البدع أربع: الروافض، والخوارج، والقدرية، والمرجئة، ثم تتشعب كل فرقة ثماني عشرة طائفة، فتلك اثنتان وسبعون فرقة، والثالثة والسبعون: الجماعة التي قال النبي ﷺ: «إنها الناجية». اهـ. ثم روى بسنده الأحاديث من عدة طرق.

أما رواية السواد الأعظم:

فقد رواه الآجري في الشريعة (٢٩) عن أنس عن النبي ﷺ قال: «افترقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين فرقة، وإن أمتي ستفترق ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا السواد الأعظم».

وسنده ضعيف جدًّا؛ ففيه مبارك بن سُحَيم.

قال الذهبي في الميزان (٧٠٤٢): «قال أبو زرعة: ما أعرف له حديثًا صحيحًا، وقال النسائي: لا يكتب حديثه...، وقال البخاري: منكر الحديث» اهـ.

وكذلك فيه: سويد بن سعيد الحَدَثاني: ضعيف ومدلس وقد عنعنه.

«هذا وقد ثبت الحديث من رواية أبي أمامة الباهلي ﵁ مرفوعا بسند حسن أخرجه الطبراني في المعجم الكبير **(٨/ ٣٢٧- ٣٢٨)** عن أبي غالب عن أبي أمامة.

قال الهيثمي في المجمع (٧/ ٢٥٨): «رواه الطبراني في الأوسط والكبير بنحوه وفيه أبو غالب وثقة ابن معين وغيره، وبقية رجال الأوسط ثقات، وكذلك أحد إسنادي الكبير» اهـ

وأخرج حديث أبي أمامة هذا ابن أبي عاصم في السنة **(٦٨)** من طريق قطن بن عبد الله: قال عنه شيخنا الألباني (مجهول الحال)، ثم قال: «فإن كان الحديث فيهما -أي في الكبير والأوسط- من غير طريق قطن هذا فهو حسن، والله أعلم».

قلت: إنه من غير طريقه كما تقدم والله الموفق»(١).

قال ابن الأثير في النهاية (٢/ ٣٧٧):

«وفيه: «**عليكم بالسواد الأعظم**»؛ أي: جملة الناس ومعظمهم الذين يجتمعون على طاعة السلطان وسلوك النَّهج المستقيم» اهـ.

قلت: فثبت أن السواد الأعظم والجماعة بمعنًى واحد؛ على وفق ما

---

(١) أفاده محقق الشريعة ط. مؤسسة قرطبة والمكتبة الإسلامية.

قال ابن الأثير.

وروى الحديث ابن ماجه في سننه في كتاب الفتن (**٣٩٥٠**) باب: «السواد الأعظم): عن أنس عن النبي ﷺ قال: «**إن أمتي لا تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم اختلافًا فعليكم بالسواد الأعظم**».

قال السندي في شرح ابن ماجه: «قوله: «**بالسواد الأعظم**»؛ أي: بالجماعة الكبيرة؛ فإن اتفاقهم أقرب إلى الإجماع.

قال السيوطي في تفسير السواد الأعظم: أي جماعة الناس ومعظمهم الذين يجتمعون على سلوك النهج المستقيم[1].

والحديث يدل على أنه ينبغي العمل بقول الجمهور.

وفي الزوائد (أي: للبوصيري): في إسناده خلف الأعمى واسمه حازم ابن عطاء وهو ضعيف، وقد جاء الحديث بطرق في كلها نظر، قاله شيخنا العراقي في تخريج أحاديث البيضاوي» اهـ.

وذكر السيوطي الحديث في الجامع الصغير (ح: ٢٢٢١)، قال المناوي في فيض القدير (٢/ ٥٥٦): «فعليكم بالسواد الأعظم». من أهل الإسلام؛ أي: الزموا متابعة جماهير المسلمين فهو الحق الواجب والفرض الثابت الذي لا يجوز خلافه، فمن خالف مات ميتة جاهلية» اهـ.

قلت: فكلام السندي والسيوطي والمناوي، كله يؤكد ما قاله ابن الأثير، من أن الجماعة والسواد الأعظم بنفس المعنى، وهو ما صرَّح به البربهاري حيث:

---

(١) وهذا ما قاله ابن الأثير.

قال الإمام البربهاري في شرح السنة (٥):

«واعلم-رحمك الله- أن الدين إنما جاء من قبل الله-تَبَارَكَ وَتَعَالَى- لم يُوضع على عقول الرجال وآرائهم، وعلمه عند اللَّه وعند رسوله، فلا تتّبع شيئًا بهواك فتمرق من الدين فتخرج من الإسلام؛ فإنه لا حجة لك، فقد بين رسول اللَّه ﷺ لأمته السنة، وأوضحها لأصحابه، وهم الجماعة، وهم السواد الأعظم، والسواد الأعظم: الحق وأهله، فمن خالف أصحاب رسول اللَّه ﷺ في شيء من أمر الدين فقد كفر» اهـ.

وهذا ليس على إطلاقه، كما قال ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٨٧):

«إن التكفير له شروط وموانع قد تنتفي في حق المعين، وإن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعيَّن، إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع» اهـ.

ثم قال البربهاري في شرح السنة (١٠٦-١٠٩):

«والحق: ما جاء عن اللَّه عَزَّوَجَلَّ، والسنة: ما سنه رسول اللَّه ﷺ، والجماعة: ما اجتمع عليه أصحاب رسول اللَّه ﷺ في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان.

ومن اقتصر على سُنَّة رسول اللَّه ﷺ، وما كان عليه أصحابه والجماعة، فَلَجَ[1] على أهل البدعة كلها، واستراح بدنه، وسَلِمَ له دينه -إن شاء اللَّه-؛ لأن رسول اللَّه ﷺ قال: «**ستفترق أمتي**». وبيَّن لنا

(١) فلج: أي ظفر وفاز، قال في القاموس المحيط (١/ ٢٠٢) «الفلج: الظفر والفوز» اهـ.

رسول اللَّه ﷺ الفرقة الناجية منها فقال: «**ما أنا عليه وأصحابي**». فهذا هو الشفاء والبيان، والأمر الواضح، والمنار المستنير، وقال رسول اللَّه ﷺ: «**إياكم والتعمق وإياكم والتنطع، وعليكم بدينكم العتيق**»(١).

واعلم أن الدين العتيق: ما كان من وفاة رسول اللَّه ﷺ إلى مقتل عثمان ابن عفان رضي الله عنه، وكان قتله أوَّل الفرقة، وأوَّل الاختلاف، فتحاربت الأمة، وتفرقت، واتبعت الطمع والأهواء، والميل إلى الدنيا.

فليس لأحد رخصة في شيء أحدثه لم يكن عليه أصحاب رسول اللَّه ﷺ، أو يكون رجل يدعو إلى شيء أحدثه مَنْ قبله مِنْ أهل البدع، فهو كمن أحدثه، فمَن زعم ذلك أو قال به، فقد ردّ السنة وخالف الحق والجماعة، وأباح البدع، وهو أضر على هذه الأمة من إبليس.

ومن عرف ما ترك أهل البدع من السنة، وما فارقوا فيه فتمسك به، فهو صاحب سُنّة، وصاحب جماعة، وحقيق أن يُتَّبع وأن يُعان، وأن يُحفظ، وهو ممن أوصى به رسول اللَّه ﷺ» اهـ.

* هلاك الأمم بالمراء والجدال في الخصومات:

روى الترمذي في جامعه (٣٢٥٣) وقال: «حديث حسن صحيح»، والحاكم في المستدرك وصححه (٣٦٠٨)، والإمام أحمد في المسند (٢٢٢١٨، ٢٢٢٥٨)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٧٧)،

---

(١) ثبت موقوفًا من قول ابن مسعود ورواه ابن نصر المروزي في السنة (٨٥) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٠٨)، وغيرهما، ولم أقف عليه مرفوعًا، وكذا قال محقق شرح السنة.

وابن بطة في الإبانة الكبرى (٥٣٥)، وغيرهم من حديث أبي أمامة الباهلي قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل**». ثم قرأ: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًاۢ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨]».

وروى البخاري في صحيحه (٢٣٢٥)، ومسلم (٢٦٦٨) وغيرهما عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «**أبغض الرجال إلى اللَّه الألدّ الخصم**».

قال النووي في شرح مسلم: (١٦/ ١٦٦):

«والألد شديد الخصومة، مأخوذ من لديدي الوادي، وهما جانباه؛ لأنه كلما احْتُجَّ عليه بحجة أخذ في جانب آخر، وأما الخَصِم: فهو الحاذق بالخصومة.

والمذموم هو: الخصومة بالباطل في رفع حق أو إثبات باطل، واللَّه أعلم» اهـ.

وروى ابن بطة في الإبانة الكبرى (٥٥٢) والدارمي في سننه (٣٩٦) عن محمد بن واسع عن مسلم بن يسار قال:

«إياكم والمراء، فإنها ساعة جهل العالم، وفيها يلتمس الشيطان زلَّته».

وفي رواية (٥٥٣): قال حماد بن زيد: ثم أقبل علينا محمد بن واسع فقال: هذا الجدل، هذا الجدل».

قال أبو الفرج بن الجوزي في غريب الحديث (٢/ ٣٥٥): «ويكون المراء من الامتراء: وهو الشك».

أما الجدل: قال ابن الأثير في النهاية (١/ ٢٤٠):

«الجدل: مقابلة الحجة بالحجة، والمجادلة: المناظرة والمخاصمة، والمراد به في الحديث: الجدل على الباطل، وطلب المغالبة فيه، فأما الجدل لإظهار الحق فإن ذلك محمود؛ لقوله تعالى: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل: ٢٥]» اهـ.

وروى الطبراني في الكبير (٨٥٤٧) وابن بطة العكبري في الإبانة الكبرى (٥٥٩)، قال الهيثمي في المجمع (١٠/ ٣٠٣): «رواه الطبراني، ورجال ثقات» عن عبد اللَّه بن مسعود قال: «أكثر الناس خطايا يوم القيامة أكثرهم خوضًا في الباطل».

وروى الآجري في الشريعة (١٢١) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٢١٨) وابن بطة في الإبانة الكبرى (٥٦٢) عن عمرو بن قيس قال: قلت للحكم:

«ما اضطر الناس إلى الأهواء؟»

قال: الخصومات».

نسأل اللَّه السلامة والعافية.

وروى ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٠٩٠) وابن بطة في الإبانة الكبرى (٥٦٤) عن إبراهيم النخعي في قوله: ﴿فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ﴾ [المائدة: ١٤]، قال:

«أغرى بعضهم ببعض في الخصومات والجدال، يعني في الدين».

ورواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٢٢١) وابن بطة في الكبرى (٥٦٧) عن معاوية بن قرة قال: «الخصومات في الدين تحبط الأعمال» وفي

رواية (٥٦٩): «تمحق الأعمال».

وروى الدارمي في سننه (٣٠٤) وعبد اللَّه بن أحمد في السنة (١٠٣) واللالكائي (٢١٦) عن عمر بن عبد العزيز قال:

«من جعل دينه غرضًا للخصومات أكثر التنقل».

كذلك روى ابن بطة في الكبرى (٥٧٥)، والبيهقي في الشعب (١٨١٩) عن عمر بن عبد العزيز قال:

«من عمل بغير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح، ومن لم يعد كلامه من عمله كثرت خطاياه، ومن كثرت خصوماته لم يزل يتنقل من دين إلى دين».

وروى الآجري في الشريعة (١٢٣) وابن بطة في الكبرى (٥٨٩) عن معن بن عيسى قال:

«انصرف مالك بن أنس يومًا من المسجد، وهو متكئ على يدي، قال: فلحقه رجل يقال له: أبو الجويرية كان يُتهم بالإرجاء، فقال: يا أبا عبد اللَّه اسمع مني شيئا أكلمك به، وأحاجك وأخبرك برأيي، قال: فإن غلبتني؟ قال: إن غلبتك اتبعتني، قال: فإن جاء رجل آخر، فكلمنا فغلبنا؟ قال: نتبعه، قال مالك: يا عبد اللَّه، بعث اللَّه محمدًا ﷺ بدين واحد، وأراك تنتقل من دين إلى دين، قال عمر بن عبد العزيز: من جعل دينه غرضًا للخصومات أكثر التنقل».

وروى البيهقي في الشعب وابن بطة في الكبرى (٥٩٧) عن الأوزاعي قال: سمعت بلال بن سعد يقول:

«إذا رأيت الرجل لجوجًا مماريًا يعجب برأيه فقد تمَّت خسارته».

وروى الدارمي في المقدمة من سننه (٢٠٠) وابن عبد البر في الجامع (٩١١) وابن بطة في الكبرى (٦١٣-٦١٤) عن الشعبي قال:

«ما حدَّثوك عن أصحاب محمد ﷺ فأقبل عليه (وفي رواية) فخذ، وما حدثوك عن رأيهم فألقه في الحُشِّ» وفي رواية «فَبُل عليه».

وروى اللالكائي (٣٦٥) وابن بطة في الكبرى (٦١٥) عن ذكوان قال:

«كان الحسن ينهى عن الخصومات في الدين، وقال: إنما يخاصم الشاكُّ في دينه».

وروى ابن بطة في الكبرى (٦١٦، ٣٦٩): حدثنا أيوب عن أبي قلابة أنه قال:

«لا تجالسوا أهل الأهواء، ولا تجادلوهم، فإنِّي لا آمنُ من أن يغمسوكم في ضلالتهم، أو يلبّسوا عليكم ما كنتم تعرفون»، قال: وكان واللَّه من الفقهاء ذوي الألباب».

وروى ابن المبارك في الزهد (١٧٤٥) وابن بطة في الكبرى (٦٥٣) عن الضحاك بن مزاحم قال:

«كان أوَّلكم يتعلمون الورع، أما إنه سيأتي زمان يتعلمون فيه الكلام».

كذلك روى ابن بطة في الكبرى (٦٥٥) وابن جرير في تفسيره (٣٠٦٨٨)، عن مجاهد، قال:

«﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥] قال: لا خصومة بيننا وبينكم».

وروى ابن بطة في الكبرى (٦٥٦) عن ابن عون قال:

«سمعت محمد بن سيرين، ينهى عن الجدال إلا رجلًا إن كلمته يرجع».

قلت: وفيه دليل على المجادلة بالتي هي أحسن مع من تظن فيه خيرًا.

روى الإمام ابن بطة هذه الآثار وغيرها ثم قال: (١/ ٣٧٦-٣٧٧):

«فاعلم يا أخي: أني لم أر الجدال، والمناقضة، والخلاف والمماحلة، والأهواء المختلفة، والآراء المخترعة من شرائع النبلاء، ولا من أخلاق العقلاء، ولا من مذاهب أهل المروءة، ولا مما حكي لنا عن صالحي هذه الأمة، ولا من سير السلف، ولا من شيمة المرضيين من الخلف، وإنما هو لهو يتعلم، ودراية يتفكَّه بها، ولذة يستراح إليها، ومهارشة[1] العقول، وتذريب[2] اللسان بمحق الأديان، وضراوة التغالب، واستمتاعٌ بظهور حجة المخاصم، وقصد إلى قهر المناظر، والمغالطة في القياس، وبهت في المقاولة، وتكذيب الآثار، وتسفيه الأحلام الأبرار، ومكابرة لنص التنزيل، وتهاون بما قاله الرسول، ونقض لعقدة الإجماع، وتشتيت الألفة، وتفريق لأهل الملّة، وشكوك تدخل على الأمة، وضراوة السَّلاطة، وتوغير القلوب، وتوليد للشحناء في النفوس، عصمنا اللَّه وإياكم من ذلك، وأعاذنا من مجالسة أهله!!

(٦٦٥) حدثنا . . . عبد الرحمن بن أبي الزياد قال: «أدركنا أهل الفضل والفقه من خيار أوَّلية الناس يعيبون أهل الجدل والتنقيب، والأخذ بالرأي أشدّ العيب، وينهوننا عن لقائهم ومجالستهم، وحذَّرونا مقاربتهم أشدّ التحذير، ويخبرونا أنهم على ضلال، وتحريف لتأويل كتاب اللَّه،

---

(١) هارش الكلب: قاتله، وهرَّش فلان بين الكلاب أو نحوها: أغرى بعضها ببعض وتهارشت الكلاب أو الديكة: تواثبت (المعجم الوجيز: ص٦٤٨).

(٢) ذرب: بالكسر كفرح وذرابة فهو ذرب حد، وقوم ذرب بالضم: أحداء، والذربة بالكسر: السليطة اللسان (القاموس المحيط: ١/ ٦٨).

وسنن رسول اللَّه ﷺ، وما تُوفي رسول اللَّه ﷺ حتى كره المسائل والتنقيب عن الأمور، وزجر ذلك وحذَّره المسلمين في غير موضع حتى كان قول النبي ﷺ في كراهية ذلك أن قال: «**ذروني ما تركتكم، فإنما هلك الذين من قبلكم بسؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم**»(١).

فأي امرئ أكبَّ على التنقيب لم يعقل من هذا، ولم يبلغ الناس يوم قيل لهم هذا القول من الكشف عن الأمور جزءًا من مئة جزءٍ مما بلغوا اليوم، فهل هلك أهل الأهواء، وخالفوا الحق إلا بأخذهم بالجدل، والتفكير في دينهم.

فهم كل يوم على دين ضلالة وشبهة جديدة، لا يقيمون على دين، وإن أعجبهم إلا نقلهم الجدل والتفكير إلى دين سواه، ولو لزموا السُّنَنَ، وأَمْرَ المسلمين، وتركوا الجدل، لقطعوا عنهم الشك، وأخذوا بالأثر الذي حضَّهم عليه رسول اللَّه ﷺ» اهـ.

قلت: فهل هناك بيان أشفى وأكفى وأوضح وأنصح وأفصح من ذلك!!

ومن أراد المزيد فعليه بالإبانة الكبرى حيث هنالك شفاء العليل وإرواء الغليل، فهو من أَجَلِّ أسفار الأمة في المعتقد الصحيح.

فعليك بالآثار؛ فملاك الأمر الاتباع، واتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم، وسلموا للسنة والآثار ولا تعارضوها بالعقول الفاسدة الناقصة، فإنه لا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام، واعلم أنه ما من عبد تُحدِّثه بالآثار فيأتيك بالمعقولات والشبه العقلية التي لا حظ لها من

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (٧٢٨٨)، ومسلم: (٢٣٥٧).

الاستدلال بالكتاب والسنة والآثار، فاعلم أنه ضال مضل، فقل له: العلم قال اللَّه، قال رسوله، قال الصحابة، فأتني بدليل على قولك، فإن انقطع وجحد، فدعه في هواه وضلاله.

وقد أكثرت عليك في المسألة؛ لأنها موطن الداء العضال، وركيزة أهل الأهواء ومنطلقهم الرئيس الأصلي، تقول للرجل منهم، ما ذُكر التحزب والتفرق في دين اللَّه كتابه وسنة نبيه ﷺ، وكلام سلفنا إلا على سبيل الذم والتحريم، وأنه لابد من سلوك السبيل الشرعي للوصول إلى تطبيق شرع اللَّه، فإن ما عند اللَّه لاينال إلا بطاعته، وكيف تظنون أن اللَّه ورسوله يحرم أمرًا أو وسيلة ثم يجعل صلاح العباد والبلاد في سلوكها، فهذا لا يستقيم على منهج وعقول الرجال، فما ظنكم برب العالمين، الذي خلق الصلاح والفلاح وعلم المفسد من المصلح، وإن إجماع المسلمين على أن النهي يقتضي الفساد، فإذا حاول الناس ركوب النهي سعوا في الأرض فسادا، وإن إجماع الأمة سلفًا وخلفًا على أن المصلحة لو خالفت النصوص والأدلة مردودة على زاعمها، بل هي مفسدة، ليس فيها أدنة مسكة من صلاح أو فلاح أو خير.

فلا يكون من القوم إلا الجدل والمراء والخصومة في الدين بالباطل، قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٨]. فإلى اللَّه المشتكى[١].

ومن الكلمات التي اخترقت قلبي وقرَّت واستقرَّت، ما قاله شيخنا الحبيب ابن رسلان السبكي حيث قال في: (كفى غشًّا للمسلمين: ص: ٣٩-٤٠)

---

(١) انظر: (الأحزاب بين مصلحة الوطن وغياب اليقين بالله) لراقمه.

«ولكن قومي لا يعلمون . . . سوف يعلمون!

أقول الكلمة وتُفهم بعد عشر سنين! لا بأس! اللَّه المستعان، سيخلق اللَّه لها من يفهمها ولو بعد حين؛ لابد من البيان عند وقت الحاجة، النصيحة للمسلمين». اهـ

قلت: قلَّة الفهم مانع من الموانع، لا كل الموانع، فقد يفهم القوم ولكن تمنعهم الموانع؛ **فقد روى أبو نعيم في الحلية عن عطاء بن أبي رباح أنه قال: (٨٤٥٥)**:

«بلغنا أن الشهوة والهوى يغلبان العلم والعقل والبيان».

سبحان ربي العظيم!!

فاصبر نفسك مع السنة، وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا، وكف عما كفوا، واسلك سبيل سلفك الصالح، فإنه يسعك ما وسعهم، هكذا نصح إمام أهل الشام الأوزاعي، أمة محمد ﷺ، سبيل أهل السنة والجماعة، الفرقة الناجية، السواد الأعظم، جماعة المسلمين.

❊ تفصيل معنى الجماعة:

قال الشاطبي في الاعتصام (٢/ ٥٦٥-٥٦٩):

«اختلف الناس في معنى الجماعة المرادة في هذه الأحاديث على خمسة أقوال:

أحدها: أنها السواد الأعظم من أهل الإسلام، وهو الذي يدل عليه كلام أبي غالب[1]: إن السواد الأعظم هم الناجون من الفرق، فما كانوا

(١) قد مر حديثه عند الآجري في الشريعة.

عليه من أمر دينهم فهو الحق، ومن خالفهم مات ميتة جاهلية، سواء خالفهم في شيء من الشريعة أو في إمامهم وسلطانهم، فهو مخالف للحق.

وممن قال بهذا أبو مسعود الأنصاري وابن مسعود. . .

وعن الحسين قيل له: أبو بكر خليفة رسول اللَّه ﷺ؟ فقال: أي والذي لا إله إلا هو، ما كان اللَّه ليجمع أمة محمد على ضلالة(١).

فعلى هذا القول: يدخل في الجماعة مجتهدو الأمة وعلماؤها وأهل الشريعة العاملون بها، ومن سواهم داخلون في حكمهم؛ لأنهم تابعون لهم ومقتدون بهم، فكل من خرج عن جماعتهم فهم الذين شذّوا، وهم نهبة الشيطان، ويدخل في هؤلاء جميع أهل البدع؛ لأنهم مخالفون لمن تقدم من الأمة، لم يدخلوا في سوادهم بحال.

والثاني: إنها الجماعة أئمة العلماء المجتهدين، فمن خرج مما عليه علماء الأمة مات ميته جاهلية؛ لأن جماعة الله: العلماء، جعلهم اللَّه حجة على العالمين، وهم المعنيون بقوله -عليه الصلاة والسلام-: «**إن اللَّه لن يجمع أمتي على ضلالة**»(٢)، وذلك أن العامة عنها تأخذ دينها،

---

(١) والمتأمل لكيفية اجتماعهم على أبي بكر رضي الله عنه يعلم يقينًا أن المعني بالإجماع هم أهل الحل والعقد، العلماء الذين يتكلمون بلسان الأمة، فلا يدخل في زمرتهم على أي وجه من الوجوه طوائف الأمة من الأميين والصناع أصحاب الحرف، ولا المتعلمون غير العلوم الشرعية، فضلا عن الفاسقين، والملحدين، والكفار!!

(٢) رواه الحاكم في المستدرك (٣٩١- ٤٠٠) وقال: (قد روي عنه هذا الحديث بأسانيد يصح بمثلها الحديث)، والترمذي في جامعه (٢١٦٧) وضعفه الذهبي في التلخيص، وابن حجر في التلخيص الحبير (١٥٧٢) وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (١٢٨٦): وبالجملة فهو حديث مشهور المتن ذو أسانيد كثيرة وشواهد متعددة في المرفوع وغيره) اهـ.

وإليها تفزع من النوازل، وهي تبع لها .

فمعنى قوله : «**لن تجتمع أمتي**» لن يجتمع علماء أمتي على ضلالة .

وممن قال بهذا : عبد اللَّه بن المبارك، وإسحاق بن راهويه، وجماعة من السلف، وهو رأي الأصوليين .

على هذا القول لا مدخل في السؤال لمن ليس بعالم مجتهد؛ لأنه داخل في أهل التقليد، فمن عمل منهم بما يخالفهم فهو صاحب الميتة الجاهلية .

* **ولا يدخل أيضًا أحد من المبتدعين**؛ لأن العالم أولًا لا يبتدع، وإنما يبتدع من ادعى لنفسه العلم وليس كذلك؛ ولأن البدعة قد أخرجته عن نمط من يُعتد بأقواله، وهذا بناء على القول بأن المبتدع لا يعتد به في الإجماع، وإن قيل بالاعتداد به فيه، ففي غير المسألة التي ابتدع فيها؛ لأنهم في نفس البدعة مخالفون للإجماع، فعلى كل تقدير لا يدخلون في السواد الأعظم رأسًا .

والثالث: إن الجماعة هي الصحابة على الخصوص؛ فإنهم الذين أقاموا عماد الدين وأرسوا أوتاده، وهم الذين لا يجتمعون على ضلالة أصلًا، وقد يمكن فيمن سواهم ذلك، ألا ترى قوله ﷺ: «**ولا تقوم الساعة على أحد يقول: اللَّه الله**»[1]. وقوله: «**لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس**»[2].

قالوا: وممن قال بهذا القول عمر بن عبد العزيز، فروى ابن وهب عن

(١) مسلم (١٤٨)، وفي رواية: «**يقول لا إله إلا اللَّه**».

(٢) مسلم (١٩٢٤).

مالك قال: كان عمر بن عبد العزيز يقول: «سن رسول اللَّه ﷺ وولاه الأمر من بعده سننًا، الأخذ بها تصديق لكتاب اللَّه، واستكمال لطاعة اللَّه، وقوة على دين اللَّه، ليس لأحد تبديلها ولا تغييرها، ولا النظر فيما خالفها! من اهتدى بها مهتد، ومن استنصر بها منصور، ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين، وولاه اللَّه ما تولَّى، وأصلاه جهنم وساءت مصيرًا»(١) فقال مالك: فأعجبني عزم عمر على ذلك.

فعلى هذا القول، فلفظ الجماعة مطابق للرواية الأخرى في قوله -عليه الصلاة والسلام-: «**ما أنا عليه وأصحابي**». فكأنه راجع إلى ما قالوه وما سنّوه، وما اجتهدوا فيه حجة على الإطلاق، وبشهادة رسول اللَّه ﷺ لهم بذلك، خصوصًا في قوله: «**فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين**»(٢). وأشباهه، أو لأنهم المتقلدون لكلام النبوة، المهتدون للشريعة، الذين فهموا أمر دين اللَّه بالتلقي من نبيّه مشافهةً، على علم وبصيرة بمواطن التشريع وقرائن الأحوال، بخلاف غيرهم.

فإذًا كل ما سنّوه فهو سنة من غير نظر فيه، بخلاف غيرهم، فإن فيه لأهل الاجتهاد مجالًا للنظر رَدًّا وقبولًا؛ فأهل البدع إذًا غير داخلين في الجماعة قطعًا على هذا القول.

والرابع: أن الجماعة هي جماعة أهل الإسلام، إذا أجمعوا على أمر فواجب على غيرهم من أهل الملل اتباعهم، وهم الذين ضمن اللَّه لنبيِّه -

---

(١) رواه اللالكائي (١٣٤) والآجري في الشريعة (١٤٦) وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢٣٣٦).

(٢) رواه الترمذي في جامعه (٢٦٧٦) وقال: (حسن صحيح) وأحمد في المسند (١٧٠٧٩) وابن ماجه (٤٢، ٤٣).

عليه الصلاة والسلام- أن لا يجمعهم على ضلالة، فإن وقع بينهم اختلاف، فواجب تعرف الصواب فيما اختلفوا فيه.

قال الشافعي: «الجماعة لا تكون فيها غفلة عن معنى كتاب اللَّه، ولا سنة ولا قياس، وإنما تكون الغفلة في الفرقة».

وكأن هذا القول يرجع إلى الثاني(١)، وهو يقتضي أيضًا ما يقتضيه، أو يرجع إلى القول الأول وهو الأظهر(٢)، وفيه من المعنى ما في الأول من أنه لا بد من كون المجتهدين فيهم، وعند ذلك لا يكون مع اجتماعهم على هذا القول بدعة أصلًا، فهم -إذًا- الفرقة الناجية.

والخامس: ما اختاره الطبري الإمام، من أن الجماعة جماعة المسلمين، إذا اجتمعوا على أمير، فأمر -عليه الصلاة والسلام- بلزومه، ونهى عن فراق الأمة فيما اجتمعوا عليه من تقديمه عليهم...

وحاصله: أن الجماعة راجعة إلى الاجتماع على الإمام الموافق للكتاب والسنة، وذلك ظاهر في أن الاجتماع على غير سنة خارج عن معنى الجماعة المذكور في الأحاديث المذكورة، كالخوارج ومن جرى مجراهم» اهـ.

والشاهد: أن قول الشاطبي في معنى الجماعة على القول الثالث، أنهم الصحابة رضي الله عنهم على وجه الخصوص، هو الذي تؤكده النصوص؛ لذلك قال الشاطبي: «فعلى هذا القول، فلفظ الجماعة مطابق للرواية الأخرى في قوله ﷺ: «**مثل ما أنا عليه وأصحابي**». وبشهادة رسول اللَّه ﷺ لهم بذلك،

---

(١) وهو أن الجماعة: العلماء المجتهدون.

(٢) والقول الأول: أن الجماعة هي السواد الأعظم كما مر قريبا.

خصوصًا في قوله: «**فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين**».

وهذا ما أكده الإمام البربهاري كما مرَّ من قبل: «والجماعة ما اجتمع عليه أصحاب رسول اللَّه ﷺ وقول شيخ الإسلام: «فتقرر أن من اتبع غير سبيلهم ولّاه اللَّه ما تولى وأصلاه جهنم»، وقد مرَّ أيضًا، وقد استنبطه من قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

* * *

قال الشيخ -حفظه الله تعالى- :

«وَمَعَ لُزُومِ هَذِهِ الصِّفَةِ الذَّمِيمَةِ، وَالْخَصْلَةِ الْأَثِيمَةِ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ؛ فَإِنَّهُمْ يَرْمُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ بِأَنَّهُمْ يُفَرِّقُونَ الْأُمَّةَ، وَيُمَزِّقُونَ الصَّفَّ، وَيُشَتِّتُونَ الشَّمْلَ!

وَهَذِهِ أَيْضًا خَصْلَةٌ مِنْ خِصَالِ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالْأَهْوَاءِ؛ فَمِنْ عَلَامَاتِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ:

* بُغْضُ أَهْلِ الْأَثَرِ، وَإِطْلَاقُ الْأَلْقَابِ السَّيِّئَةِ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ؛ فَلَا تَجِدُ مُبْتَدِعًا قَطُّ يُحِبُّ أَهْلَ السُّنَّةِ، بَلْ يَنْصِبُ نَفْسَهُ حَرْبًا عَلَيْهِمْ، يُحَارِبُهُمْ بِكُلِّ مَا أُوتِيَ مِنْ قُوَّةٍ، وَيُجَنِّدُ طَاقَاتِهِ لِحَرْبِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

قَالَ أَبُو عُثْمَانَ الصَّابُونِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «عَقِيدَةِ السَّلَفِ»(١): «وَعَلَامَاتُ أَهْلِ الْبِدَعِ عَلَى أَهْلِهَا ظَاهِرَةٌ بَادِيَةٌ، وَأَظْهَرُ آيَاتِهِمْ وَعَلَامَاتِهِمْ شِدَّةُ مُعَادَاتِهِمْ لِحَمَلَةِ أَخْبَارِ النَّبِيِّ ﷺ وَاحْتِقَارُهُمْ لَهُمْ وَتَسْمِيَتُهُمْ إِيَّاهُمْ حَشْوِيَّةً وَجَهَلَةً وَظَاهِرِيَّةً وَمُشَبِّهَةً».

وَرَوَى بِسَنَدِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ سِنَانٍ الْقَطَّانِ قَالَ: «لَيْسَ فِي الدُّنْيَا مُبْتَدِعٌ إِلَّا وَهُوَ يُبْغِضُ أَهْلَ الْحَدِيثِ؛ فَإِذَا ابْتَدَعَ الرَّجُلُ نُزِعَتْ حَلَاوَةُ الْحَدِيثِ مِنْ قَلْبِهِ»(٢).

وَرَوَى بِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي حَاتِمٍ قَالَ: «عَلَامَةُ أَهْلِ الْبِدَعِ: الْوَقِيعَةُ فِي أَهْلِ الْأَثَرِ، وَعَلَامَةُ الزَّنَادِقَةِ: تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ الْأَثَرِ حَشْوِيَّةً، يُرِيدُونَ بِذَلِك إِبْطَالَ

(١) (عقيدة السلف وأصحاب الحديث) (ص: ٣٠٦، وما بعدها).

(٢) أخرجه الأصبهاني في: الحجة في بيان المحجة (١/ ٤٩٤).

الآثَارِ، وَعَلَامَةُ القَدَرِيَّةِ تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ مُجْبِرَةً، وَعَلَامَةُ الْجَهْمِيَّةِ تَسْمِيَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ مُشَبِّهَةً، وَعَلَامَةُ الرَّافِضَةِ تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ الْأَثَرِ نَابِتَةً وَنَاصِبَةً»(١).

قَالَ الصَّابُونِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكُلُّ ذَلِكَ عَصَبِيَّةٌ، وَلَا يَلْحَقُ أَهْلَ السُّنَّةِ إِلَّا اسْمٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ».

قَالَ: «وَأَنَا رَأَيْتُ أَهْلَ الْبِدَعِ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَقَّبُوا بِهَا أَهْلَ السُّنَّةِ».

وَلَا يَلْحَقُهُمْ شَيْءٌ مِنْهَا فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَمِنَّةً.

اعلم -رحمني اللَّه وإياك- أن الحق والباطل لا يجتمعان، ولا يستقيم لأهل الباطل منهج أهل الحق الذين يصدعون به، لا يخافون في اللَّه لومة لائم؛ والحق أبلج، والباطل لجلج، ومن ثم كان وَقْعُ وجود أهل الحق، على أهل الضلال والزيغ أشد من ضرب السيوف، فسلكوا معهم منهج التسفيه والاحتقار والسخرية والاستهزاء؛ حتى يصرفوا عنهم العامة، ويذهبوا بهيبة الحق وأهله، وهذا لا يثمر إلا مع العوام الجهلة الذين لا حظ لهم من التدبر والفهم والنظر، اتباع كل ناعق، الذين لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجأوا إلى ركن وثيق، الهمج الرعاع، وقود الفتن وحطبُها.

فاتهامهم بأن أهل السنة يفرقون الأمة، ويمزّقون الصف، ويشتِّتون الشمل، ضلال مبين؛ وذلك لأنهم يسعون للحشد والتجميع تحت مسمى الوحدة الوطنية، التي تجمع الشيعي، والصوفي عابد القبور، والأشعري منكر صفات اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، والجهمي منكر القدر، ومن قال بأن القرآن

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣٢١).

مخلوق، والماتريدي المؤوِّل، بل والشيوعي الملحد، والعلماني اللاديني، والليبرالي الذي لا يعبد إلا هواه، في تكتّل يجمع كل مصري، أو يمني، أو حجازي، على أساس المواطنة فحسب، فالدين لله، والوطن للجميع، وحرية العقيدة أمر شخصي، مصون بنصِّ الدستور الإسلامي!!.

وأهل السنة والجماعة منطلقهم الكتاب والسنة وإجماع السلف، لا يخرجون عن ذلك قِيد أنملة، فمعتقدهم قائم على الدليل؛ يستدلون ثم يعتقدون، وأهل البدع والأهواء يعتقدون ثم يلوون عنق النصوص بتأويلات فاسدة، حتى تناسب أهواءهم، وضلالاتهم، فمن خالفهم في ذلك وأظهر الحق سفيه أحمق.

أهل البدع يقدمون توحيد الصف -على ما فيه- على كلمة التوحيد، وأهل السنة يقولون:

كلمة التوحيد قبل توحيد الأمة؛ فإنه لو قام توحيد الصف على كلمة التوحيد، لانصلح حال العباد والبلاد، وإن كان العكس، ظهر الفساد في البرّ والبحر، قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

قال ابن كثير في تفسيره (٢/ ١١١) عند الآية:

«أي: لابد أن يعقد سببًا من المحنة، يظهر فيه وليّه، ويفتضح فيه عدوه» اهـ.

قلت: ما قاله ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو عين ما حدث للأمة في ربيع الثورات الأسود المشئوم.

وقال العلامة السعدي في تفسيره (ص: ١٥٨):

«أي: ما كان في حكمة اللَّه أن يترك المؤمنين على ما أنتم عليه من الاختلاط وعدم التميّز؛ حتى يميز الخبيث من الطيب، والمؤمن من المنافق، والصادق من الكاذب.

ولم يكن في حكمته أيضًا أن يطلع عباده على الغيب الذي يعلمه من عباده، فاقتضت حكمته الباهرة أن يبتلي عباده، ويفتنهم بما به يتميّز الخبيث من الطيب، من أنواع الابتلاء والامتحان، فأرسل اللَّه رسله، وأمر بطاعتهم، والانقياد لهم، والإيمان بهم، ووعدهم على الإيمان والتقوى الأجر العظيم.

فانقسم الناس بحسب اتباعهم للرسل قسمين: مطيعين وعاصين، ومؤمنين ومنافقين، ومسلمين وكافرين؛ ليرتّب على ذلك الثواب والعقاب، وليظهر عدله وفضله، وحكمته لخلقه.» اهـ.

فعليه، فمنطلق أهل الأهواء في سبّهم أهل السنة، ودعوتهم إلى توحيد الصف على غير ما جمع عليه رسوله هذه الأمة، على غير كلمة التوحيد، إنما هو الجهل الرهيب بمواطن السنن.

لذلك قال أبو عثمان الصابوني في نهاية كلامه المذكور آنفًا كما في عقيدة السلف (ص: ٣١٦):

«ولا يغرنَّ إخواني -حفظهم الله- كثرة أهل البدع، ووفور عددهم، فإن ذلك من أمارات اقتراب الساعة؛ إذ الرسول المصطفى ﷺ قال: «**إن من علامات الساعة واقترابها أن يقل العلم ويكثر الجهل**»[1].

(١) رواه البخاري في صحيحه (٥٢٣١) ومسلم (٢٦٧١).

والعلم هو السنة، والجهل هو البدعة» اهـ.

قال تعالى: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٧].

يقول الإمام أبو المظفر السمعاني في قواطع الأدلة (١/ ٣٧٠):

«واعلم أن الخطة الفاصلة بيننا وبين كل مخالف أننا نجعل أصل مذهبنا الكتاب والسنة، ونستخرج ما نستخرج منهما، ونبني ما سواهما عليهما، ولا نرى لأنفسنا التسلط على أصول الشرع حتى نقيمها على ما يوافق رأينا وخواطرنا وهواجسنا، بل نطلب المعانى فإن وجدناها على موافقة الأصول من الكتاب والسنة أخذنا بذلك، وحمدنا اللَّه تعالى على ذلك . . .

وأما مخالفونا فجعلوا قاعدة مذاهبهم المعقولات والآراء، وبنوا الكتاب والسنة عليها، وطلبوا التأويلات المستكرهة، وركبوا كل صعب وذلول، وسلكوا كل وَعْرٍ وسهل، وأطلقوا أعنة عقولهم كل الإطلاق، فهجمت بهم كل مهجم، وعثرت بهم كل عناء، ثم إذا لم يجدوا وجهًا للتأويل طلبوا رد السنة بكل حيلة يحتالونها، ومكيدة يكيدونها؛ لتستقيم وجهة رأيهم، ووجهة معقولهم، فقسَّموا الأقسام، ونوَّعوا الأنواع، وعرضوا الأحاديث عليها، فما لم يوافقها ردُّوها وأساءوا الظن بنقلتها، ورموهم بما نزههم اللَّه تعالى عنه» اهـ.

وعليه، فأهل السنة والجماعة ينطلقون من أصول ثلاثة، الكتاب، والسنة، وإجماع السلف؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية (ص: ٣٦):

«وهم يزنون بهذه الأصول الثلاثة ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة وظاهرة، مما له تعلق بالدين» اهـ.

فمن كان هذا حالهم، فلا يبغضهم إلا منافق ضال مضل، فإن شتمهم وسبهم، فهذا ممن صد عن سبيل اللَّه وسعى في الأرض فسادًا، قولًا واحدًا.

يقول الإمام أبو القاسم اللالكائي في مقدمة كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٣٩-٤١):

«فَهَلُمَّ الآن إلى تدين المتبعين، وسيرة المتمسكين، وسبيل المتقدمين بكتاب اللَّه وسنته، والمنادين بشرائعه وحكمته، الذين قالوا: ﴿ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٥٣]، وتنكبوا سبيل المكذبين بصفات اللَّه، وتوحيد رب العالمين، فاتخذوا كتاب اللَّه إمامًا، وآياته فرقانًا، ونصبوا الحق بين أعينهم عيانا، وسنن رسول اللَّه ﷺ جُنّة وسلاحًا، واتخذوا طرقها منهاجًا، وجعلوها برهانًا، فلقوا الحكمة، ووقوا من شر الهوى والبدعة؛ لامتثالهم أمر اللَّه في اتباع الرسول، وتركهم الجدال بالباطل ليدحضوا به الحق...

فلم نجد في كتاب اللَّه وسنة رسوله وآثار صحابته إلا الحث على الاتباع، وذم التكلف والاختراع، فمن اقتصر على هذه الآثار كان من المتبعين، وكان أولاهم بهذا الاسم، وأحقهم بهذا الوسم، وأخصهم بهذا الرسم أصحاب الحديث؛ لاختصاصهم برسول اللَّه ﷺ، واتباعهم لقوله، وطول ملازمتهم له، وتحملهم علمه، وحفظهم أنفاسه وأفعاله، فأخذوا الإسلام عنه مباشرة، وشرائعه مشاهدة، وأحكامه معاينة، من غير واسطة ولا سفير بينهم وبينه واصلة، فجاولوها عيانًا، وحفظوا عنه

شفاهًا، وتلقفوه من فيه رطبًا، وتلقنوه من لسانه عذبًا، واعتقدوا جميع ذلك حقًا، وأخلصوا بذلك من قلوبهم يقينًا.

فهذا دين أخذ أوَّله عن رسول اللَّه ﷺ مشافهة، لم يَشُبْهُ لبس ولا شبهة، ثم نقلها العدول عن العدول من غير تحامل ولا ميل، ثم الكافة عن الكافة، والصافة عن الصافة، والجماعة عن الجماعة، أخذ كف بكف، وتمسك خلف بسلف، كالحروف يتلو بعضها بعضًا، ويتسق أخراها على أوَّلاها رصفًا ونظمًا.

فهؤلاء الذين تعهدت بنقلهم الشريعة، وانحفظت بهم أصول السنة، فوجبت لهم بذلك المِنَّة على جميع الأمة، والدعوة لهم من اللَّه بالمغفرة؛ فهم حملة علمه، ونقلة دينه، وسفرته بينه وبين أمته، وأمناؤه في تبليغ الوحي عنه، فحريٌّ أن يكونوا أوْلى الناس به في حياته ومماته، وكل طائفة من الأمم مرجعها إليهم في صحة حديثه وسقيمه، ومعولها عليهم فيما يختلف فيه من أموره، ثم كل من اعتقد مذهبًا فإلى صاحب مقالته التي أحدثها يُنسب، وإلى رأيه يستند، إلا أصحاب الحديث، فإن صاحب مقالتهم: رسول اللَّه ﷺ، فهم إليه ينتسبون، وإلى علمه يستندون، وبه يستدلون، وإليه يفزعون، وبرأيه يقتدون، وبذلك يفتخرون، وعلى أعداء سنته بقربهم منه يصولون، فمن يوازيهم في شرف الذكر؟! ويباهيهم في ساحة الفخر وعلو الاسم؟!!» اهـ.

* * *

قال الشيخ -حفظه اللَّه تعالى-:

«قَالَ الصابوني في (عقيدة السلف): «رَأَيْتُ أَهْلَ الْبِدَعِ قَدْ سَلَكُوا بِإِطْلَاقِ تِلْكَ الْأَلْقَابِ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ مَسْلَكَ الْمُشْرِكِينَ - لَعَنَهُمُ اللَّهُ- مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَإِنَّهُمُ اقْتَسَمُوا الْقَوْلَ فِيهِ؛ فَسَمَّاهُ بَعْضُهُمْ سَاحِرًا!

وبَعْضُهُمْ كَاهِنًا!

وَبَعْضُهُمْ شَاعِرًا!

وَبَعْضُهُمْ مَجْنُونًا!

وَبَعْضُهُمْ مَفْتُونًا!

وَبَعْضُهُمْ مُفْتَرِيًا مُخْتَلِقًا كَذَّابًا!

وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ تِلْكَ الْمَعَائِبِ بَعِيدًا بَرِيئًا، وَلَمْ يَكُنْ إِلَّا رَسُولًا مُصْطَفًى نَبِيًّا، قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٨].

كَذَلِكَ الْمُبْتَدِعَةُ -خَذَلَهُمُ اللَّهُ- اقْتَسَمُوا الْقَوْلَ فِي حَمَلَةِ أَخْبَارِهِ، وَنَقَلَةِ آثَارِهِ، وَرُوَاةِ أَحَادِيثِهِ الْمُقْتَدِينَ بِسُنَّتِهِ؛ فَسَمَّاهُمْ بَعْضُهُمْ حَشْوِيَّةً!!

وَبَعْضُهُمْ مُشَبِّهَةً!!

وَبَعْضُهُمْ نَابِتَةً!!

وَبَعْضُهُمْ نَاصِبَةً!!

وَبَعْضُهُمْ جَبْرِيَّةً!!

وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ عِصَامَةٌ مِنْ هَذِهِ الْمَعَائِبِ، بَرِيَّةٌ نَقِيَّةٌ، زَكِيَّةٌ تَقِيَّةٌ،

وَلَيْسُوا إِلَّا أَهْلَ السُّنَّةِ الْمُضِيَّةِ، وَالسِّيرَةِ الْمَرْضِيَّةِ، وَالسُّبُلِ السَّوِيَّةِ، وَالْحُجَجِ الْبَالِغَةِ الْقَوِيَّةِ.

قَدْ وَفَّقَهُمُ اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ لِاتِّبَاعِ كِتَابِهِ وَوَحْيِهِ وَخِطَابِهِ، وَالِاقْتِدَاءِ بِرَسُولِهِ ﷺ فِي أَخْبَارِهِ الَّتِي أَمَرَ فِيهَا أُمَّتَهُ بِالْمَعْرُوفِ مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَزَجَرَهُمْ فِيهَا عَنِ الْمُنْكَرِ مِنْهُمَا، وَأَعَانَهُمْ عَلَى التَّمَسُّكِ بِسِيرَتِهِ، وَالِاهْتِدَاءِ بِمُلَازَمَةِ سُنَّتِهِ، وَشَرَحَ صُدُورَهُمْ لِمَحَبَّتِهِ، وَمَحَبَّةِ أَئِمَّةِ شَرِيعَتِهِ، وَعُلَمَاءِ أُمَّتِهِ».

قال أبو عثمان الصابوني بعد هذا الكلام (عقيدة السلف: ٣٠٦-٣٠٧):

«ومن أحب قومًا فهو معهم يوم القيامة بحكم رسول اللَّه ﷺ: «**المرء مع من أحب**»[(١)].

وإحدى علامات أهل السنة: حبهم لأئمة السنة وعلمائها، وأنصارها، وأوليائها، وبغضهم لأهل البدع، الذين يدعون إلى النار، ويدلّون أصحابهم على دار البوار، وقد زين اللَّه تعالى قلوب أهل السنة ونوَّرها بحب علماء السنة فضلًا منه جل جلاله ومنَّه» اهـ.

قلت: فمن كره أهل السنة، فهو ممن طُمس على قلبه بظلمات الهوى والضلال والزيغ والانحراف، والبدع والمحدثات، وكان على سبيل أعداء اللَّه ورسله.

فقول الصابوني: «رأيت أهل البدع سلكوا معهم مسلك المشركين مع

---

(١) البخاري (٦١٦٨) ومسلم (٢٦٤٠).

رسول اللَّه ﷺ»، إنما هو من إجلاله وتعظيمه وتوقيره لأهل السنة والجماعة أهل الأثر والحديث؛ إذ شبَّه حال أهل البدع معهم، بحال أعداء اللَّه مع رسوله ﷺ.

كيف لا، وقد قال الإمام سفيان الثوري فيما رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٠٠٠- الصحيح): «إنما الدين الآثار».

كيف لا، وقد قال الإمام أحمد، إمام أهل السنة والجماعة فيما رواه عنه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (١/ ٢٠٤): «إنما هو السنة والاتباع».

فهنيئًا لأهل الحديث والأثر هذه المنقبة والفضيلة العليا.

قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ ۝٥٢ أَتَوَاصَوۡاْ بِهِۦۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٞ طَاغُونَ﴾ [الذاريات: ٥٢- ٥٣].

قال ابن كثير في تفسيره (٧/ ٢٧١):

«يقول تعالى مسليًا نبيه ﷺ: وكما قال لك هؤلاء المشركون، قال المكذبون الأولون لرسلهم، : ﴿أَتَوَاصَوۡاْ بِهِۦۚ﴾ أي: أوصى بعضهم بعضًا بهذه المقالة؟ ﴿بَلۡ هُمۡ قَوۡمٞ طَاغُونَ﴾ أي: لكن هم قوم طغاة، تشابهت قلوبهم، فقال متأخرهم كما قال متقدمهم» اهـ.

وقال القرطبي في جامعه (١٧/ ٤١):

«قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّن رَّسُولٍ﴾، هذا تسلية للنبي ﷺ، أي كما كذبك قومك وقالوا ساحر أو مجنون، كذب من قبلهم وقالوا مثل قولهم.

والكاف في ﴿كَذَٰلِكَ﴾ يجوز أن تكون نصبًا على تقدير أنذركم إنذارًا كإنذار من تقدَّمنى من الرسل الذين أنذروا قومهم، أو رفعًا على تقدير: الأمر كذلك، أي كالأول، والأول تخويف لمن عصاه من الموحدين، والثاني لمن أشرك به من الملحدين، والتمام على قوله: «كذلك) عن يعقوب وغيره.

قوله تعالى: ﴿أَتَوَاصَوۡاْ بِهِۦۚ﴾، أي: أوصى أولهم آخرهم بالتكذيب، وتواطؤوا عليه، والألف للتوبيخ والتعجب.

﴿بَلۡ هُمۡ قَوۡمٞ طَاغُونَ﴾ أي: لم يوص بعضهم بعضًا بل جمعهم الطغيان، وهو مجاوزة الحد» اهـ.

قال تعالى: ﴿فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ [الحشر: ٢].

وقال السعدي في (تيسير الكريم الرحمن) (ص: ٨١٢):

«يقول اللَّه تعالى: هذه الأقوال التي صدرت منهم -الأولين والآخرين- هل هي أقوال تواصوا بها، ولقن بعضهم بعضًا؟.

فلا تستغرب -بسبب ذلك- اتفاقهم عليها: ﴿بَلۡ هُمۡ قَوۡمٞ طَاغُونَ﴾ تشابهت قلوبهم وأعمالهم بالكفر والطغيان، فتشابهت أقوالهم الناشئة عن طغيانهم.

وهذا هو الواقع، كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٞۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡۘ تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ﴾ [البقرة: ١١٨].

وكذلك المؤمنون، لما تشابهت قلوبهم بالإذعان للحق وطلبه والسعي فيه، بادروا إلى الإيمان برسلهم وتعظيمهم وتوقيرهم وخطابهم بالخطاب

اللائق بهم» اهـ.

وقولهم على أهل السنة نابتة:

قال الفيروزابادي في القاموس المحيط (١/ ١٥٧-٥٨):

«نبت لهم نابتة، نشأ لهم نشء صغار، والنوابت الأغمار من الأحداث» اهـ.

وقال ابن فارس في مقاييس اللغة (٥/ ٣٧٨):

«ويقال إن في بني فلان لنابتة شر، ونبت لبني فلان نابتة إذا نشأ لهم نشء صغار من الولد» اهـ.

فانظر -هداك اللَّه- إلى قصد القوم!!، فَهمُ الشر كله، والضلال كله، كما قال الصابوني: «وأنا رأيت أهل البدع في هذه الأسماء التي لقبوا بها أهل السنة» اهـ.

وقولهم حشوية:

قال في المعجم الوجيز (ص: ١٥٤):

«الحشو: من الناس: الذي لا يُعتمد عليه، ومن الكلام: الفضل الذي لا خير فيه» اهـ.

إنما هو كما قال القائل: رمتني بدائها وانسلت.

يقول الإمام أبو القاسم اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٣٥):

«ثم ما قذفوا به المسلمين من التقليد والحشو، ولو كُشف لهم عن

حقيقة مذاهبهم كانت أصولهم مظلمة، وآراؤهم المحدثة، وأقاويلهم المنكرة، كانت بالتقليد أليق، وبما انتحلوها من الحشو أخلق، إذ لا إسناد له في تمذهبه إلى شرع سابق، ولا استناد لما يزعمه إلى قول سلف الأمة باتفاق مخالف أو موافق، إذ فخره على مخالفيه بحذقه، واستخراج مذاهبه بعقله وفكره من الدقاق، وأنه لم يسبقه إلى بدعته إلا منافق مارق أو معاند للشريعة مشاقق.

فليس بحقيق من هذه أصوله أن يعيب على من تقلّد كتاب اللَّه وسنة رسوله، واقتدى بهما، وأذعن لهما، واستسلم لأحكامهما، ولم يعترض عليهما بظن أو تخرّص، واستحالة أن يطعن عليه؛ لأن بإجماع المسلمين أنه على طريق الحق أقوم، وإلى سبل الرشاد أهدى وأعلم، وبنور الاتباع أسعد، ومن ظلمة الابتداع، وتكلف الاختراع أبعد وأسلم، من الذي لا يمكنه التمسك بكتاب اللَّه إلا متأولًا، ولا الاعتصام بسنة رسول اللَّه ﷺ إلا منكرًا أو متعجبًا، ولا الانتساب إلى الصحابة والتابعين والسلف الصالحين إلا متمسخرًا مستهزئًا، لا شيء عنده إلا مضغ الباطل، والكذب على اللَّه ورسوله والصالحين من عباده، وإنما دينه الضجاج والبقباق(١) والصياح واللقلاق(٢)، قد نبذ قناع الحياء وراءه، وأدرع سربال السفه فاجتابه، وكشف بالخلاعة رأسه، وتحمل أوزاره وأوزار من أضله بغير علم ألا ساء ما يزرون، فهو كما قال اللَّه تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟

(١) بَقْبَقَت القِدْرُ: سُمع صوت غليانها، والماء عند نزوله في القُلَّة ونحوها: صوَّت (المعجم الوجيز ص: ٥٧).

(٢) اللقلقة: حُبْسةٌ في اللسان، وكذلك: الصوت في حركة واضطراب، جمعها: لقالق (المعجم الوجيز ص: ٥٦٣).

لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَىْءٍ ۖ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٢﴾ وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ ۖ وَلَيُسْـَٔلُنَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَمَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾ [العنكبوت: ١٢- ١٣].

فهو في كيد الإسلام وصد أهله عن سبيله، ونبذ أهل الحق بالألقاب: أنهم مجبرة، ورمي أولي الفضل من أهل السنة بقلة بصيرة، والتشنيع عند الجهال بالباطل، والتعدي على القوَّام بحقوق اللَّه، والذابِّين عن سنَّته ودينه، فهم كلما أوقدوا نارًا لحرب أوليائه أطفأها اللَّه، ويسعون في الأرض فسادًا، واللَّه لا يحب المفسدين». اهـ.

فلا فضَّ فوك يا أبا القاسم اللالكائي.

ثم روى اللالكائي بسنده عن حماد بن زيد عن أيوب أنه قال: (٢٩) (٣٠) (٣٥):

«إني أخبر بموت الرجل من أهل السنة فكأني أفقد بعض أعضائي»، «إن من سعادة الحدث والأعجمي أن يوفقهما اللَّه لعالم من أهل السنة»، «إن الذين يتمنَّون موت أهل السنة يريدون أن يطفئوا نور اللَّه بأفواههم، واللَّه متم نوره ولو كره الكافرون».

وروى عن الأوزاعي أنه قال: (٣٨، ٤٧):

«ندور مع السنة حيث دارت»، «كان يقال خمس كان عليها أصحاب محمد ﷺ، والتابعون بإحسان: لزوم الجماعة، واتباع السنة، وعمارة المسجد، وتلاوة القرآن، والجهاد في سبيل الله».

وروى عن عبد اللَّه بن مسعود (١٠٦) ورواه الخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٤٧):

«إنا نقتدي ولا نبتدي، ونتبع ولا نبتدع، ولن نضل ما تمسكنا بالأثر».

فطريق النجاة من الضلال والهلاك، إنما هو التمسك بالسّنّة والأثر، وأهل السنة والجماعة، أهل الحديث: هم الذين تمسكوا بالآثار، فمن يجرؤ على سبِّهم واتهامهم بما يحذرون هم منه، من كون هؤلاء قدرية أو مجبرة أو مشبهة، أو ناصبة ينصبون العداء على أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه وآل بيت النبي صلى الله عليه وسلم؟! سبحانك هذا بهتان عظيم!!

قال تعالى: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾ [النور: ١٢].

نعوذ بالله من الإفك والأفَّاكين أهل الزيغ والأهواء المبتدعين المحدثين الكذابين.

* * *

قال الشيخ -حفظه اللَّه تعالى- :

«وَذَكَرَ الْحَاكِمُ فِي «الْمَعْرِفَةِ»(١) بَعْضَ الْآثَارِ السَّابِقَةِ، ثُمَّ قَالَ:

«وَعَلَى هَذَا عَهِدْنَا فِي أَسْفَارِنَا وَأَوْطَانِنَا كُلَّ مَنْ يُنْسَبُ إِلَى نَوْعٍ مِنَ الْإِلْحَادِ وَالْبِدَعِ، لَا يَنْظُرُ إِلَى الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ إِلَّا بِعَيْنِ الْحَقَارَةِ وَيُسَمِّيهَا حَشْوِيَّةً».

قال الإمام البربهاري في شرح السنة (١٠٣):

«واعلم أنه لا يزال عصابة من أهل الحق والسنة، يهديهم اللَّه، ويهدي بهم غيرهم، ويحيي بهم السنن، فهم الذين وصفهم اللَّه تعالى مع قلتهم عند الاختلاف فقال: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾، ثم استثناهم فقال: ﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وقال رسول اللَّه ﷺ: **«لا تزال عِصَابة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر اللَّه وهم ظاهرون»**(٢) اهـ.

ورواه مسلم أيضًا: (١٩٢٠) بلفظ: **«لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق»**.

قال النووي في شرح مسلم: (١٣/ ٥٤-٥٥):

«وأما الطائفة، فقال البخاري(٣): هم أهل العلم، وقال أحمد بن

---

(١) معرفة علوم الحديث (١/ ٣٥).

(٢) رواه مسلم (١٩٢٤) عن عقبة بن عامر مرفوعًا، ورواه البخاري (٧٤٥٩).

(٣) في صحيحه قبيل (ح. ٧٣١١). كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب (١٠).

حنبل : إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم[١] .

وقال القاضي عياض : إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة ، ومن يعتقد مذهب أهل الحديث .

قلت : ويحتمل أن هذه مفرقة بين أنواع المؤمنين ، منهم شجعان مقاتلون ، ومنهم فقهاء ، ومنهم محدثون ، ومنهم زهاد وآمرون بالمعروف وناهون عن المنكر ، ومن أهل أنواع أخرى من الخير ، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين ، بل قد يكونون متفرقين في أقطار الأرض . . .

وفيه دليل لكون الإجماع حجة ، وهو أصح ما استدل به له من الحديث ، وأما حديث : «لا تجتمع أمتي على ضلالة» . فضعيف» اهـ .

وقال القرطبي في : المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٣/ ٦٠٥/ح : ١٣٩٠) :

«وفي هذا الحديث دلالة على صحة الإجماع ؛ لأن الأمة إذا أجمعت فقد دخلت فيهم هذه العصابة المختصة ، فكل الأمة محقٌّ فإجماعهم حق ، ويفيد هذا المعنى أيضًا قوله تعالى : ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف : ١٨١» اهـ .

قال تعالى : ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف : ١٠٣] .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى : (٣/ ١٥٩) :

«وكل ما يقولونه أو يفعلونه من هذا أو غيره ، فإنما هم فيه متبعون

---

(١) قال الحافظ في الفتح (١٣/ ٣٢٥) : (وأخرج الحاكم في علوم الحديث بسند صحيح عن أحمد . . .) فذكره .

للكتاب والسنة، وطريقتهم هى دين الإسلام، الذى بعث اللَّه به محمدًا ﷺ لكن لما أخبر النبى ﷺ: «**أن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، كلها فى النار إلا واحدة وهي الجماعة**»(١).

وفى حديث عنه ﷺ أنه قال: «**هم من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»(٢).

صار المتمسكون بالإسلام المحض الخالص من الشوب هم أهل السنة والجماعة، وفيهم الصديقون والشهداء والصالحون، وفيهم الأبدال الأئمة الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، وهم الطائفة المنصورة، الذين قال فيهم النبى ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتى على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة**». » اهـ.

قلت: فبيَّن شيخ الإسلام أن أهل السنة الذين هم أهلها: من تمسك بها، فالتزم أمرها، واجتنب نهيها، ووقف عند حدودها، الجماعة المجتمعون على الحق، الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة، المتمسكون بالإسلام المحض من الشوب، فهؤلاء هم أهل السنة والجماعة، فما يضرهم بعد هذه المنقبة الجليلة، أن يسبّهم ويلعنهم أهل الأرض جميعًا!!

وها نحن من عشرات السنين ونحن نسمع اتهام العلمانيين والليبراليين واللادينيين يصفون أهل السنة والجماعة أنهم هم الإرهابيون المتشددون، وقالوا: الوهَّابيون، وكأنهم ينسبوننا إلى الضلال والزيغ، فما ضر أهل

---

(١) رواه أبو داود من حديث معاوية (٤٥٩٧) وابن ماجه (٣٩٩٣)، وقال البوصيري في «الزوائد»: (هذا إسناد صحيح رجاله ثقات)، وهو في «الصحيحة» للألباني (٢٠٤).

(٢) سبق تخريجه وهو حديث حسن عليه العمل سلفًا وخلفًا.

الحق ما قاله المرجفون في المدينة!! على الوهابيين، أو على إمامهم المجدد محمد عبد الوهاب!!

يقول العلامة عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في مجموع فتاويه (٣/ ٣٠٦):

«وليست الوهَّابية مذهبًا خامسًا كما يزعمه الجاهلون والمغْرضون، وإنما هي دعوة إلى العقيدة السلفية، وتجديد ما درس من معالم الإسلام والتوحيد» اهـ.

فقد قيَّض اللَّه لهذه الأمة هذا الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليجدد لها دينها، ويُصَفِّي توحيدها من شوائب الشرك والإلحاد، ورد الناس إلى منهاج النبوة الحق، فتراشقته الألسنة والسهام من أهل البدع والأهواء كالصوفية، والأشاعرة والماتريدية وغيرها؛ إنها سنَّة اللَّه الكونية التي لا تتبدل ولا تتغير، ولا يضرّهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر اللَّه وهم كذلك.

❊ ❊ ❊

قال الشيخ -حفظه اللَّه تعالى- :

«وَنَقُولُ: مَا أَشْبَهَ اللَّيْلَةَ بِالْبَارِحَةِ!

فَأَهْلُ الْأَهْوَاءِ وَالْحِزْبِيَّةِ، وَأَهْلُ الْفُرْقَةِ الرَّدِيَّةِ شَابَهُوا إِخْوَانَهُمْ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي الطَّعْنِ عَلَى عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ أَصْحَابِ مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ وَمَنْهَجِ السَّلَفِ، وَقَدْ أَشْبَهَ مُبْتَدِعَةُ زَمَانِنَا مُبْتَدِعَةَ الْأَزْمَانِ الْمُتَقَدِّمَةِ حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ! وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

*** ما أشبه الليلة بالبارحة:**

فإنه في هذا العام الحزين (٢٠١١) لما خرجت الشعوب في الأمة الإسلامية على حكامها، واستحلوا ما حرّمه اللَّه ورسوله عليهم، وخلعوهم الخلع المفاجئ الذي أدَّى إلى خلو الإمارة من الأمراء، وحدث الاضطراب العام والفوضى الخلَّاقة، وما هي بخلَّاقة إلا للدمار والهلاك، وانحلّت أجهزة الأمن، وظهرت الجرذان، قد خرجت من جحورها وعمت الفتنةُ البر والبحر، واستُبيحت الأموال أيما إباحة، وسفكت الدماء، وانتهكت الأعراض، وظهرت الفتن العظام، مقتلة عظمى بين الحاكم والمحكوم، فتنة طائفية، فتنة حزبية حاربت فيها الفرق بعضها بعضًا، حربًا أهلية، تفتّحت البلاد وخَلَتْ حدودها عن الأمن والأمان، فدخلت شتّى أنواع الأسلحة، حتى المضادة للطائرات، وأصبح السلاح في متناول الجميع، ودخلت الجواسيس الذين أجَّجوا نار الفتنة في عامة الأمة، وأوشكت البلاد على نفاذ خزينها من الأقوات، وكانت أنواع الخسارة المختلفة، سياسية، اجتماعية، اقتصادية، دينية، حيث ظهرت الروافض، الشيعة الإمامية تسعى في الأرض فسادًا، ورجعت الأمة إلى

الوراء عشرات السنين، وانتكست بما لا يقيم أمرها إلا عشرات السنين، فخسرت الأمة قرنًا من عمرها وجهدها الجهيد، حتى تصل إلى ما كانت عليه من غير ما تقدم ولا تحريك، ورفعت السكينة والطمأنينة، وأخيفت السبل، وعمَّ الرعب العباد والبلاد، فكانت فتنة الأحلاس المرابطة الجاثمة التي قرَّت واستقرّت، فهذا ما كان وما هو كائن إلى يوم الناس هذا.

ولقد انقسم الدعاة في هذه الفتنة الجلل إلى أقسام:

القسم الأول: دعاة إلى اللَّه على بصيرة وفقه وفهم، نادوا الأمة، يدعونها دعوة على منهاج النبوة، ذكّروا الناس فيها بما أصَّلوه مرارًا من سنوات، دعوة بلا تغيير ولا تبديل في القول والعمل من قبل ومن بعد، فحذّروا الناس من كل هذه الفتن قبل أن تكون، فحذروهم من أصل هذه الفتن، وهو الخروج على حكامهم، بالكلمة قبل السلاح والسيف، مستدلين على ذلك بالكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، وقول السلف، وبالقياس، وبالعرف، والمصلحة، وسد الذرائع، وبكل دليل شرعي مجمع عليه أو مختلف فيه، ما تكلموا إلا بالحجة الشرعية لإقامة المحجة المرضيّة التَّقية القوية على منهاج: مثل ما عليه النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، فهؤلاء صدعوا بما أمروا به، ثم مزجوا هذا التأصيل الشرعي بالواقع العملي، وما خططه حكماء صهيون في بروتوكولاتهم، والرغبة في تقسيم الدول إلى دويلات، وأن هذا الفتنة الجلل هي اللبنة الأخيرة لقيام مملكة صهيون من النيل إلى الفرات، وقد سقطت الدول حول مصر، إيذانًا بسقوطها والإحاطة بها برًّا وجوًّا، لا مكّنهم اللَّه من ذلك، وأنه ينبغي الصبر على الحكام الظلمة حتى يستريح برّ أو يستراح من فاجر؛ فما أتى

من شرّ على مرّ العصور والأزمان إلا من باب عدم الصبر عليهم، فأنكروا المنكر بمناكير أعظم، أهلكت العباد والبلاد، فهذا القسم رأى الفتنة وهي مقبلة فحذّر منها ونصح في اللَّه ولله وباللَّه وعلى أمر اللَّه ورسوله ﷺ وهم القلة القليلة.

القسم الثاني: دعاة دعوا الناس إلى الخروج وجوبًا، والمظاهرات والاعتصامات، والتصادم مع السلطات، فدفعوا الناس دفعًا إلى ذلك، وصوّروه لهم أنه النجاة والخلاص من الظلم والجور والطغيان، فهيّجوا الناس هياجًا مرعبًا، وأزُّوهم أزًّا، وباركوا لهم سعيهم وجهدهم، حتى رأى الناس من بعد، ما فيه الأمة من الفساد العظيم والشر المستطير، فكانوا كالذين رأوا الفتنة وهي مُدْبرة بعد أن أكلت الحرث والنسل، وأدرك الناس ما وصلت إليه البلاد من مفاسد؛ ما حركهم إلا سقوط البلاد اقتصاديا، وتوقف حركة العمل والخوف على رزق العيال والذرّية.

والقسم الثالث: وأصحابه متوقفون آثروا السلامة ما قالوا بحرمة ولا وجوب، وهؤلاء انقسموا في أنفسهم، منهم من لم تتضح له الرؤية، ومنهم من علم بالأمر وقال في نفسه بالقول الأول، غير أنهم خافوا على جماهيريَّتهم، أو لأمر آخر ما اللَّه به عليم، والذي دعانا للقول بالخوف على مركزهم، الظن الغالب شبه اليقين بحال القوم ومعرفتهم للسنن والآثار.

فأما القسم الأول، فهم أصحاب الغُربة، أهل السنة والجماعة، الفرقة الناجية، الطائفة المنصورة، الذين سُفِّهوا وسُبّوا وشُتموا، وقالوا عليهم: عملاء الأمن والحكام، حيث لا أمن ولا حكام!!

وقالوا: سلبيُّون ومداخلة، محبِّطون للأمة، راضون بالدنية والظلم،

وقالوا: جهلة وسفهة خالفوا السواد الأعظم!! قالوا: عندهم (حولٌ فكري!!).

غير أن منَّة اللَّه عليهم ظاهرة فثبتوا حتى انجلت سحابات العقول ورجع كثير من أصحاب القسم الثاني إلى قول الأولين، منهم من صرَّح ورزقه اللَّه قوة في العودة إلى الحق، ضالة المؤمن، ومنهم من عرَّض بدون تصريح، ومنهم من يسكت بعد البيان.

وأما القسم الثاني، أو من بقي منهم على حاله فما زالوا يكنّون للأولين كل بغض وحقد.

هؤلاء دعاة التهييج والفتنة، الذين لا يرون الفتنة إلا وهي مدبرة، بل إن شئت فقل: لا يرونها أصلا!! ولو حَلَّقت فوق رؤوسهم مجسّمة مجسدة!!

هؤلاء ما كان حجتهم في دفع الناس إلى الفتن العظام إلا أن قالوا: أنترك المجال للعلمانيين والليبراليين والملاحدة ليحكموا العباد والبلاد، بدستور يضعونه يخالف الكتاب والسنة؟!

وقد ترك النبي ﷺ مكة كلها، والملك كله؛ لأجل إقامة لا إله إلا اللَّه، فلما نزلوا لينفذوا ما قالوا بزعمهم، إذا بالمصريين وقد باغتهم دستورٌ كفري، يقرُّ حُرِّية المعتقد، وحرية بناء دور العبادة، وحرية الفكر والرأي والتعبير، بدون أيِّ قيد شرعي، فأهلكوا العباد والبلاد، و صبغوا الكفر والإلحاد بالصبغة الشرعية الدينية، عليهم من اللَّه ما يستحقون؛ فقد أفسدوا في الأرض باسم الدين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (٣/ ٢٧٧):

«ولعلَّه لا يكاد يُعرف طائفة خرجت على ذي سلطان إلا وكان في خروجها من الفساد ما هو أعظم من الفساد الذي أزالته» اهـ.

قلت: وهل هناك إفساد في الأرض أعظم من صياغة دستور بأيدي المتوضئين الملتحين بالأغلبية، ويقرُّ ويعطي للكافر والنصراني الحق في حكم البلاد والعباد، وقد قال تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١].

وأيًّا كان الأمر، فَقَدَرُ اللَّه نافذ فينا، لا معقب لحكمه ولا رادّ لقضائه، لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون، وإنما هو البلاء، بالصبر على السنة أمرها ونهيها وحدودها، ليميز اللَّه الخبيث من الطيب، وليمحص الذين آمنوا[(١)].

وما أشبه الليلة بالبارحة، فهذا شيخنا الحبيب ابن رسلان السبكي -حفظه اللَّه- من سنوات عديدة وهو يحذر الأمة كالنذير العريان، مما وقعوا فيه.

أما الشيخ -ومن سار بسيْره- فقد أدَّى ما عليه، واللَّه حسيبه، ولا نزكي على اللَّه أحدًا.

واسمعوا ما قال من قبل ومن بعد تجدها: كلمات متشابهات راسخات ثابتات، واحدة، ما تغيرت، ما تبدَّلت، ما تحوَّلت، وكيف لها أن تتحول، أو تتبدل، أو تتغير وقد قامت على الكتاب والسنة بفهم السلف مع إجماعهم، ما خرجت عنها قيد أنملة؟!

كيف تتغير ثمار دعوة على منهاج النبوة؟!

أم كيف تتبدل أقوال وفتاوى خرجت من سبيل السلف؟![(٢)]

---

(١) انظر حول الأحداث الجارية في الأمة من بدايتها إلى الآن (سلسلة تصحيح المعتقد) (١- ١١) لراقمه.

(٢) انظر: (حقيقة ما يحدث في مصر) ثلاث مجلدات، للشيخ، جمع فيها كل ما قاله من قبل الأحداث بسنوات وخلالها، لتعلم صدق ما أقول لك.

أسأل اللَّه العزيز الرحيم الحكيم البر القاهر اللطيف الخبير من له الأسماء الحسنى والصفات العلى، أن يرد الأمة حكاما ومحكومين، شعوبًا وأمراء، علماء وطلبة علم، دعاة ومدعوِّين إلى منهاج النبوة، إلى منهج السلف إلى: «مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه».

قال الإمام مالك: «لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها» رواه ابن عبد البر في التمهيد (١٥/ ٢٩٢).

ولقد فصَّلت القول في جملة المفاسد العظام التي لحقت بالأمة في سلسلة تصحيح المعتقد (١ : ١١) بما أغنى عن الإعادة هنا.

❋ التقعيد الأصولي العقدي في الركيزة الثانية:

القاعدة الأولى: «الاجتماع والألفة، ونبذ الاختلاف والفرقة، أشهر أصول أهل السنة والجماعة، كما أن الفرقة أشهر أصول أهل البدع والضلالة».

دليلها:

وسوف أذكر هنا بعض ما مرَّ من الأدلة مفصلًا:

قوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٠١].

ومن السنة: ما رواه مسلم (١٧١٥) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إن اللَّه يرضى لكم ثلاثًا ويكره لكم ثلاثا: فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئًا، وأن تعتصموا بحبل اللَّه جميعًا ولا تفرقوا...**».

الحديث، وقد مرّ.

كذلك، ما رواه مسلم (١٨٤٨) من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة، فمات، مات ميتة جاهلية**».

كذلك ما رواه ابن خزيمة في صحيحه (١٤٨٦) وابن حبان في صحيحه (٤٢٥) والحاكم في المستدرك (٩٠٠، ٣٧٩٦) وصححه، ووافقه الذهبي، وأبو داود في سننه (٥٤٧)، وأحمد في المسند (٢١٦٠٧) عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: «**عليك بالجماعة؛ فإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية**».

وغير ذلك مما ذكرتُ من الأدلة.

القاعدة الثانية: «البدعة مقرونة بالفُرقة، والسنة مقرونة بالجماعة».

دليلها: ما رواه الترمذي في جامعه (٢٦٧٦) وقال: «حسن صحيح» وأحمد في مسنده (١٧٠٧٩) من حديث العرباض بن سارية عن النبي ﷺ قال: «**فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**».

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

كذلك، ما رواه أحمد في مسنده (٤١٤٢) والحاكم في المستدرك (٣٢٤١)، وصححه ووافقه الذهبي، وابن حبان في صحيحه (٦، ٧

إحسان) عن ابن مسعود قال:

«خط رسول اللَّه ﷺ خطا فقال: «**هذا سبيل الله**». ثم خط خطوطًا عن يمينه وعن شماله ثم قال: «**هذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه**». ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقد مرَّت هذه الأدلة وغيرها مفصلة في ثنايا الكلام السابق آنفًا.

القاعدة الثالثة: «**الاعتصام بالسنة هو النجاة**».

ودليلها: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [المؤمنون: ٧٣].

وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِي مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣].

كذلك حديث العرباض السابق، وهو عند ابن ماجة (٤٢، ٤٣) بلفظ: «**قد تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك**».

وما رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٩٠) والآجري في الشريعة (١٧٦٤) والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١١٤) وهو عند مسلم بلفظ مشابه (٢٤٠٨) وفي الصحيحة للألباني (١٧٦١)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢٧٥) وغيرهم، عن أبي هريرة عن رسول اللَّه ﷺ قال:

«**قد تركت فيكم اثنتين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب اللَّه وسنَّتي**».

وحديث: «**فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم**

بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ» .

وكذلك حديث الفرقة الناجية وقوله ﷺ: «**مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**» .

القاعدة الرابعة: «**التلوُّن في الدين من شك القلوب في الله**» .

ودليلها: قوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧] .

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٦-٦٨] .

وما رواه ابن بطة في الإبانة الكبرى عن إبراهيم النخعي قال (٥٨١):

«كانوا يرون التلوّن في الدين من شك القلوب في الله»، والمقصود هم الصحابة وإجماعهم حجة، وهو مستنبط من قوله «كانوا يرون»، أي: كانت جماعتهم وسوادهم الأعظم يرى .

كذلك يؤكد ذلك ما رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٢٠) عن حذيفة قال:

«فاعلم أن الضلالة حق الضلالة أن تعرف ما كنت تُنكر، وأن تنكر ما كنت تعرف، وإياك والتلون في دين اللّه تعالى، فإن دين اللّه واحد» .

ومن أقوى ما يستدل به هنا قوله تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ﴾ [الأعراف: ١٧٥-١٧٦] .

القاعدة الخامسة: «**المراء والجدال والخصومة من علامة هلاك الأمم**».

دليلها: ما رواه الترمذي في سننه (**٣٢٥٣**) وقال: «حسن صحيح» وغيره، من حديث أبي أمامة الباهلي قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل**». ثم قرأ: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨] وقد مرَّ من قبل.

وما رواه البخاري في صحيحه (٢٣٢٥) ومسلم (٢٦٦٨)، عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «**أبغض الرجال إلى اللَّه الألد الخصم**». وقد مرَّ.

القاعدة السادسة: «**الوقيعة في أهل السنة والجماعة أهل الحق، من علامات أهل البدع والأهواء**».

ودليلها: ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ۝٥٢ أَتَوَاصَوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [الذاريات: ٥٢، ٥٣].

قلت: وهو تنبيه بالأعلى على الأدنى؛ فإذا كان أهل الباطل يقولون هذا على الرسل فمن باب أولى أن يقول أهل البدع والأهواء على أهل السنة ذلك.

وأنت تجد ذلك في قولهم على أهل السنة والجماعة: مداخلة، أو رسلانيّون، أقول: فإني أحمد اللَّه تعالى على اتباعي للحق، وإن وصفوني بما يقولون.

وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١٨].

وما رواه البخاري في صحيحه (٣٦٤٠)، ومسلم (١٩٢١) من حديث المغيرة وغيره، عن رسول اللَّه ﷺ قال: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر اللَّه**».

لقد جمع دعاة الفتنة والتهييج بين التلون في دين اللَّه، والمراء والجدال والخصومة بالباطل، والوقيعة في أهل السنة، مع الإحداث والابتداع في الدين، مع الإفساد في الأرض باسم الشريعة والكتاب والسنة، مع أمر في غاية الخطورة وهو:

إسقاط هيبة رجل الدين، وذهاب مكانته في قلوب العامة؛ بما أحدثوه من تناقضات رهيبة، وكذب في أمور بيِّنة على الهواء، مع عرض أنفسهم على قنوات الليبراليين والعلمانيين ليكيلوا لهم الاتهامات المشينة الممزوجة بالسخرية والاستهزاء، حتى صار كثير منهم أضحوكة للعوام على قنوات معروفة للجميع، يقودها ليبراليون شرسون، فأفسدوا في الأرض أيَّما إفساد، حتى فقد المسلمون الثقة في رجل الدين، وعمَّ ذلك على كل رجل ذي لحية، تجده في طريقة التعامل بين العوام والإخوة الملتحية في كل مكان، والذي ساعدهم على ذلك، هذه الحادثة المشينة باتهام عضو من مجلس الشعب المنحل بارتكاب أعمال مخلة في الطريق العام، وآخر بقيامه بعملية جراحية لتجميل أنفه مع الكذب البين الساذج.

فخرجوا من مساجدهم ليخرجوا على العوام بكل هذه الطوام، فساعدوا يقينًا في ضرب الدعوة إلى اللَّه، والإفساد في الأرض باسم الدين، وسيُسألون عما كانوا يعملون؛ إذ ما فعلوه يحتاج إلى عشرات السنين حتى ينصلح ويزول أثره، وللَّه الأمر من قبل ومن بعد، ولا حول ولا قوة إلا باللَّه.

قال الشيخ -حفظه اللَّه تعالى- :

«وَحَتَّى تَقُومَ الْحُجَّةُ، وَتَنْقَطِعَ الْأَعْذَارُ، أَذْكُرُ -بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ- أُصُولَ دَعْوَتِنَا؛ حَتَّى تَعْلَمَ الدُّنْيَا حَقِيقَةَ التَّدْلِيسِ وَالتَّلْبِيسِ الَّذِي يُمَارِسُهُ أَقْوَامٌ مِنْ جِلْدَتِنَا، يَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا، وَيَتَزَيُّونَ بِزِيِّنَا، وَيُلَبِّسُونَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَوْمِنَا، وَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، نَعُوذُ بِاللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا- مِنْ شُرُورِهِمْ، وَنَجْعَلُهُ -تَعَالَى- فِي نُحُورِهِمْ، وَهُوَ الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ.

بهذه الكلمات ينهي الشيخ مقدمته وتوطئته بين يدي دعوتنا؛ ليقيمها على البيِّنة الجلية، والحجة القوية، حجة في بيان المحجة.

والحجة: الدلالة المبنيّة للمحجة، التي هي المقصد المستقيم القويم، والمَحَاجَّةُ أن يطلب كل واحد أن يرد الآخر عن حُجَّته ومحجَّته.

والمحجَّة -أيضًا-: جادة الطريق، ومنها اشتُقت الحجة؛ لأنها تقصد، أو بها يُقصد الحق المطلوب، يقال: حججت فلانًا فحججته، أي غلبته بالحجة، وذلك الظفر يكون عند الخصومة، والجمع: حجج، والمصدر حجاج، (مقاييس اللغة (٢/ ٣٠)، المفردات في غريب القرآن (ص: ١٠٧-١٠٨).

وقد أشار الشيخ هنا إلى ما رواه مسلم في صحيحه من حديث حذيفة رضي الله عنه قال (١٨٤٧): «كان الناس يسألون رسول اللَّه ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر؛ مخافة أن يدركنى، فقلت: يا رسول اللَّه إنا كنا فى جاهلية وشر فجاءنا اللَّه بهذا الخير فهل بعد هذا الخير شر؟

قال: «**نعم**».

فقلت: هل بعد ذلك الشر من خير؟

قال: «**نعم وفيه دخن**».

قلت: وما دخنه؟

قال: «**قوم يستنون بغير سنَّتى، ويهدون بغير هديى، تعرف منهم وتنكر**».

فقلت: هل بعد ذلك الخير من شر؟

قال: «**نعم، دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها**».

فقلت: يا رسول اللَّه صفهم لنا.

قال: «**نعم، قوم من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا**».

قلت: يا رسول اللَّه فما ترى إن أدركنى ذلك؟

قال: «**تلزم جماعة المسلمين وإمامهم**».

فقلت: فإن لم تكن لهم جماعة ولا إمام؟

قال: «**فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعضَّ على أصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك**».

بيَّن ﷺ صفة الدعاة الذين هم على أبواب جهنم يدعون إليها، أي الدعاة على ضلالة، وإلى هلاك وغواية، إنما هم من قامت دعوتهم على غير سنته وطريقته وهديه ودعوته، التي دعى إليها وأمر بها، أي: دعوة على غير منهاج النبوة، على غير هدي السلف، على غير مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه ﷺ، لكنهم يقولون: قال اللَّه قال رسوله، وإنما جاء اللبس على الناس، مع أنهم يدعون إلى النار، أنهم من جلدتنا.

قال ابن الأثير في النهاية (١/ ٢٧٥): «وفي الحديث: «**قوم من جلدتنا**»؛ أي: من أنفسنا وعشيرتنا» اهـ.

وقوله: «**يتزيّون بزيِّنا**». أي: في السمت والهدي الظاهر من الجلباب القصير، واللحى، ومن هنا يكتمل اللبس ويُحْبَكُ، ولا حول ولا قوة إلا باللَّه العزيز الحكيم.

* * *

«القسم الثاني»
«هذه دعوتنا، دعوة على منهاج النبوة»

قال الشيخ –حفظه اللَّه تعالى–:

«هذه دعوتنا

نَدْعُو النَّاسَ –كُلَّ النَّاسِ– إِلَى هَذِهِ الْأُصُولِ:

أَوَّلًا: نَدْعُو النَّاسَ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ ﷻ وَعَدَمِ الشِّرْكِ بِهِ.

وَهَذَا الْأَصْلُ هُوَ مُقْتَضَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»؛ فَهِيَ نَفْيٌ وَإِثْبَاتٌ، وَلَا بُدَّ مِنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ مَعًا، لَا يُغْنِي أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ.

وَالنَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ دِينُ الْمُرْسَلِينَ؛ فَكُلُّ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ قَالُوا لِأُمَمِهِمْ: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩].

وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو النَّاسَ إِلَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» يَدُورُ عَلَيْهِمْ بِهَا فِي مَجَامِعِهِمْ وَمُنْتَدَيَاتِهِمْ وَأَسْوَاقِهِمْ، وَكَانُوا يَعْلَمُونَ مَعْنَاهَا، وَيَعرِفُونَ مُقْتَضَاهَا، وَيُدْرِكُونَ أَنَّهَا تَعْنِي الْكُفْرَ بِكُلِّ مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ؛ لِذَلِكَ قَالُوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عُجَابٞ﴾ [ص: ٥].

«دعوة على منهاج النبوة»

قال اللَّه تعالى: ﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨].

قال ابن كثير في: تفسير القرآن العظيم (٤/ ٢٦٧):

«يقول اللَّه تعالى لعبده ورسوله إلى الثقلين: الإنس والجن، آمرًا له أن يُخبر الناس: أن هذه سبيله، أي طريقه ومسلكه وسنته، وهي الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، يدعو إلى اللَّه بها على بَصِيرة من ذلك، ويقين وبرهان، شرعي وعقلي.

وقوله: ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ أي: وأنزه اللَّه وأجلُّه وأعظِّمه وأقدِّسه، عن أن يكون له شريك أو نظير، أو عديل أو نديد، أو ولد أو والد أو صاحبة، أو وزير أو مشير، تبارك وتعالى وتقدس وتنزه عن ذلك كله علوًّا كبيرًا، ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ۗ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٤]» اهـ.

وقال العلامة السعدي في تفسيره (ص: ٤٠٦):

«يقول تعالى لنبيِّه محمد ﷺ: ﴿قُلْ﴾ للناس ﴿هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ﴾ أي: طريقي التي أدعو إليها، وهي السبيل الموصلة إلى اللَّه وإلى دار كرامته، المتضمنة للعلم بالحق والعمل به وإيثاره، وإخلاص الدين للَّه وحده لا شريك له، ﴿أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ﴾ أي: أَحُثُّ الخلق والعباد إلى الوصول إلى ربهم، وأرغِّبهم في ذلك وأرهِّبهم مما يبعدهم عنه.

ومع هذا فأنا ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ من ديني، أي: على علم ويقين من غير شك ولا امتراء ولا مرية. ﴿وَ﴾ كذلك ﴿مَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ﴾ يدعو إلى اللَّه كما أدعو على بصيرة من أمره. ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ عما نسب إليه مما لا يليق بجلاله، أو ينافي كماله، ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ في جميع أموري، بل أعبد اللَّه مخلصًا له الدين» اهـ.

«أصول الدعوة على منهاج النبوة»

※ الأصل الأول: «قولوا لا إله إلا اللَّه تفلحوا»[١].

قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقال ﷻ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

قال الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره (٣/ ٢١):

«والصواب من القول عندي في «الطاغوت»: أنه كل ذي طغيان طغى على اللَّه، فعُبد من دونه، إما بقهر منه لمن عبده، وإما بطاعة ممن عبده له، وإنسانًا كان ذلك المعبود، أو شيطانًا، أو وثنًا، أو صنمًا، أو كائنًا ما كان من شيء.

وأرى أن أصل «الطاغوت»: «الطغووت»، من قول القائل: «طغى فلان يطغوا»، إذا عدا قدره، فتجاوز حدَّه، كالجبروت من التجبر» اهـ.

وقال سبحانه: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

قال الطبري في تفسيره (٢/ ٢٢) رقم (٥٧٠٠، ٥٧٠٢) عن سعيد بن جبير والضحاك قال: «فقد استمسك بالعروة الوثقى (لا إله إلا الله)». اهـ.

---

(١) انظر: (شريعة الفرقة الناجية عقيدة أهل السنة والجماعة وأثرها في الأمة) لراقمه.

❊ بداية الأمر ونهايته: لا إله إلا اللَّه.

روى الإمام أحمد في مسنده (١٥٩٦٢- ١٥٩٧٥) من حديث ربيعة بن عباد الديلمي، والبيهقي في السنن الكبرى، عن طارق بن عبد اللَّه المحاربي، (١/ ٧٦) وقال الهيثمي في المجمع: (٦/ ٢٢): «رجاله ثقات» واللفظ لأحمد:

«عن ربيعة بن عباد الديلمي وكان جاهليا أسْلم فقال: رأيت رسول اللَّه ﷺ بصر عيني بسوق ذي المجاز يقول: «**يا أيها الناس قولوا لا إله إلا اللَّه تفلحوا**».

ويدخل في فجاجها والناس متقصفون عليه، فما رأيت أحدًا يقول شيئًا، وهو لا يسكت يقول: «**قولوا لا إله إلا اللَّه تفلحوا**». إلا أن وراءه رجلا أحول وضيء الوجه ذا غديرتين يقول: إنه صابئٌ كاذب.

فقلت: من هذا؟

قالوا: محمد بن عبد اللَّه، وهو يذكر النبوة.

قلت: من هذا الذي يكذبه؟

قالوا: عمه أبو لهب.»

وفي رواية البيهقي: «ورجل يتبعه يرميه بالحجارة قد أدْمى كعبيه، يعني أبا لهب».

وروى مسلم في صحيحه (٩١٦) من حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لقِّنوا موتاكم لا إله إلا الله**».

قال النووي في شرح مسلم:

«معناه: من حضره الموت، والمراد ذكِّروه لا إله إلا اللَّه؛ لتكون آخر

كلامه، كما في الحديث: «**من كان آخر كلامه من الدنيا لا إله إلا اللَّه، دخل الجنة**». والأمر بهذا التلقين أمر ندب، وأجمع العلماء على هذا التلقين» اهـ.

*** معنى لا إله إلا الله:**

قال الصنعاني في: تطهير الاعتقاد من أدران الإلحاد (ص: ٢٠):

«ثم إن رأس العبادة وأساسها: التوحيد لله، التوحيد الذي تفيده كلمته التي إليها دعت جميع الرسل، وهي قول (لا إله إلا الله) والمراد: اعتقاد معناها، والعمل بمقتضاها لا مجرد قولها باللسان.

ومعناها: إفراد اللَّه بالعبادة والإلهية، والنفي والبراءة من كل معبود دونه، وقد علم الكفار هذا المعنى؛ لأنهم أهل اللسان العربي، فقالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]». اهـ

وقال الإمام محمد بن عبد الوهاب في الأصول الثلاثة (ص: ١٨-١٩):

«فدليل الشهادة: قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران، ١٨].

ومعناها: لا معبود بحق إلا اللَّه وحده، لا شريك له في عبادته، كما أنه ليس له شريك في ملكه.

وتفسيرها الذي يوضحها: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف: ٢٦- ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]. » اهـ.

*** النفي والإثبات: ركنا التوحيد وعليهما يقوم.**

قال العلامة ابن أبي العز الحنفي في شرح العقيدة الطحاوية (ص: ١٠٩):

«قوله: «ولا إله غيره» هذه كلمة التوحيد التي دعت إليها الرسل كلهم، كما تقدم ذكره وإثبات التوحيد بهذه الكلمة باعتبار: النفي والإثبات المقتضي للحصر، فإن الإثبات المجرّد قد يتطرق إليه الإحتمال؛ ولهذا- والله أعلم- لما قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، قال بعده: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ فإنه قد يخطر ببال أحد خاطر شيطاني: هب أن إلهنا واحد، فلغيرنا إله غيره، فقال تعالى: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]» اهـ.

*** شروط لا إله إلا الله:**

فإن للشهادة شروطًا يجب أداءها لتحقيق الكلمة:

١- العلم بمعناها نفيًا وإثباتًا، وإرادة ذلك المعنى بالقلب واللسان:

قال تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

وقال سبحانه: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦].

قال الطبري في تفسيره (٢٥/ ١٠٦):

«وشهادته بالحق، هو إقراره بتوحيد الله، وإنما يعني بذلك: إلا من آمن بالله، وهم يعلمون حقيقة توحيده، وهم الذين يشهدون شهادة الحق فيوحدون الله، ويخلصون له الوحدانية على علم منهم ويقين بذلك» اهـ.

وروى مسلم في صحيحه (٢٦) عن عثمان بن عفان قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**من مات وهم يعلم أنه لا إله إلا اللَّه دخل الجنة**».

٢- اليقين المنافي للشك:

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٤]، قوله: ﴿لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ أي: تيقنوا ولم يشكوا.

وروى مسلم في صحيحه (٣٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**أشهد أن لا إله إلا اللَّه، وأني رسول اللَّه، لا يلقى بها عبد غير شاك فيهما إلا دخل الجنة**».

وفي رواية لمسلم (٣١): «**من رأيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا اللَّه مستيقنًا بها قلبه فبشره بالجنة**».

٣- القبول لما تقتضيه هذه الكلمة بقلبه ولسانه قبولًا لا ينافي الردَّ.

قال العلامة حافظ الحكمي في معارج القبول (١/ ٢٧٤-٢٧٥):

«والثالث: القبول لما اقتضته هذه الكلمة بقلبه ولسانه، وقد قص اللَّه عز وجل علينا من أنباء ما قد سبق من إنجاء من قبلها، وانتقامه ممن ردَّها وأباها كما قال عز وجل: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾ ۞ قَٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ ۖ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٢٤﴾ فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [الزخرف: ٢٣-٢٥].

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّى رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣]، : ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾

﴿وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍۭ﴾ [الصافات: ٣٥-٣٦].

فجعل اللَّه تعالى عِلّة تعذيبهم وسببه هو استكبارهم عن قول لا إلا إله اللَّه، وتكذيبهم من جاء بها، فلم ينفوا ما نفته، ولم يثبتوا ما أثبتته، فكذبهم اللَّه ﷻ ورد ذلك عليهم عن رسوله ﷺ فقال: ﴿بَلْ جَآءَ بِٱلْحَقِّ وَصَدَّقَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ٧٣]، ثم قال في شأن من قبلها: ﴿إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٤٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَّعْلُومٌ ﴿٤١﴾ فَوَٰكِهُ وَهُم مُّكْرَمُونَ ﴿٤٢﴾ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [الصافات ١٤]، وقال تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ﴾ [النمل: ٨٩]. » اهـ.

وروى البخاري (٧٩) في صحيحه، ومسلم (٢٢٨٢) عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ قال: «**مثل ما بعثني اللَّه به من الهدى، والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضًا، فكان منها نقيَّة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكانت منها أجادب أمسكت الماء فنفع اللَّه بها الناس، فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصابت منها طائفة أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ، فذلك مثل من فقه في دين اللَّه، ونفعه اللَّه بما بعثني اللَّه به، فعلم وعلّم، ومثل من لم يرفع بذلك رأسًا ولم يقبل هدى اللَّه الذي أرسلت به**».

قال ابن حجر في فتح الباري (١/ ٢٢٥):

«**والثانية**: من لم يدخل في الدين أصلًا، بل بلغه فكفر به، ومثالها من الأرض الصماء الملساء المستوية التي يمر عليها الماء فلا تنتفع به، وأشير إليها بقوله ﷺ: «**ولم يقبل هدى اللَّه الذي أرسلت به**». » اهـ.

٤- الانقياد لما دلَّت عليه كلمة التوحيد انقيادًا واستسلامًا ينافي الترك:

قال تعالى: ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ عَـٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ [لقمان: ٢٢].

قال ابن كثير في تفسيره (٦/ ٢٢١):

«يقول اللَّه تعالى مخبرًا عمن أسلم وجهه لله، أي: أخلص له العمل وانقاد لأمره، واتبع شرعه؛ ولهذا قال: ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾. أي: في عمله باتباع ما به أُمر، وترك ما عنه زُجر، ﴿فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ أي: فقد أخذ موثقًا من اللَّه متينا أنه لا يعذبه» اهـ.

والعروة الوثقى هي: لا إله إلا اللَّه، كما قال سعيد بن جبير ومجاهد آنفًا.

٥- الصدق المنافي للكذب:

قال تعالى: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ٣].

قال ابن كثير في تفسيره (٦/ ١٦٩):

«﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟﴾ أي: الذين صدقوا في دعوى الإيمان ممن هو كاذب في قوله ودعواه.

واللَّه سبحانه يعلم ما كان وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون، وهذا مجمع عليه عند أهل السنة والجماعة، وبهذا يقول ابن عباس وغيره في مثل قوله: ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾: إلا لنرى، وذلك لأن الرؤية تتعلق بالموجود، والعلم أعمّ من الرؤية؛ فإنه يتعلق بالمعدوم والموجود» اهـ.

وقال القرطبي في تفسيره (١٣/ ٢٤٥):

«أي: فليرين اللَّه الذين صدقوا في إيمانهم» اهـ.

وروى البخاري في صحيحه (١٢٨) ومسلم (٣٢) عن أنس قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**ما من أحد يشهد أن لا إله إلا اللَّه وأن محمدا رسول اللَّه صدقا من قلبه إلا حرمه اللَّه على النار**».

٦- الإخلاص الذي لا يشوبه شيء من رياء أو شرك أو نفاق أو غيره:

قال تعالى: ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر: ٢].

قال ابن كثير في تفسيره (٧/ ٥٣):

«﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ أي: فاعبد اللَّه وحده لا شريك له، وادع الخلق إلى ذلك، فأعلمهم أنه لا تصح العبادة إلا له وحده، وأنه ليس له شريك ولا عديل؛ ولهذا قال تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُۚ﴾؛ أي: لا يقبل من العمل إلا ما أخلص فيه العمل للَّه وحده لا شريك له، وقال قتادة في قوله -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُۚ﴾ [الزمر: ٣]: شهادة أن لا إله إلا الله» اهـ.

وقال القرطبي في تفسيره (١٥/ ١٧١):

«﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُۚ﴾ أي: الذي لا يشوبه شيء» اهـ.

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥].

وروى البخاري في صحيحه (٤٢٥) ومسلم (٣٥) عن عتبان بن مالك قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إن اللَّه حرم النار على من قال: لا إله إلا اللَّه**

يبتغي بذلك وجه اللَّه».

وفي رواية عند البخاري (٩٩) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**أسعد الناس بشفاعتي من قال: لا إله إلا اللَّه خالصًا من قلبه**».

٧- المحبة لكلمة التوحيد، ولما اقتضته ودلت عليه، ولأهلها والعاملين بها، الملتزمين لشروطها، وبُغض ما ناقض ذلك.

قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ﴾ [البقرة: ١٦٥]، قال تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ﴾ [المجادلة: ٢٢].

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١/ ٩٣):

«ومن صحَّت محبته امتنعت مخالفته؛ لأن المخالفة إنما تقع لنقص المتابعة، ويدل على نقص المحبة قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ﴾ [آل عمران: ٣١]» اهـ.

وروى البخاري (١٥) في صحيحه، ومسلم (٤٤) عن أنس عن النبي ﷺ قال: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين**».

يقول ابن القيم في إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان (٢/ ٤٦١):

«فالتوحيد ملجأ الطالبين، ومفزع الهاربين، ونجاة المكروبين، وغياث الملهوفين، وحقيقة إفراد الرب سبحانه بالمحبة والإجلال والتعظيم والذل والخضوع» اهـ.

٨- الكفر بما يعبد من دون اللَّه:

قال تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وقال عَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ۖ﴾ [النحل: ٣٦].

فلا يصح الإيمان إلا بنفي ضده، وهو الكفر بكل ما يعبد من دون اللَّه، وهو المتمثل في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ﴾.

وروى مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان (٢٣) من حديث أبي مالك عن أبيه قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**من قال: لا إله إلا اللَّه، وكفر بما يُعْبَد من دون اللَّه، حَرُمَ ما له ودمه وحسابه على الله**».

وفي رواية الحديث الذي بعده (٣٨/ ٢٣):

«**من وَحَّدَ اللَّه وكفر بما يُعْبَدُ من دون اللَّه...**».

* * *

«التوحيد المُفَصَّل
هو التوحيد على منهاج النبوة»

قال الشيخ -حفظه اللَّه تعالى-:

«نَدْعُو النَّاسَ إِلَى التَّوْحِيدِ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا، وَنَنْهَاهُمْ عَنِ الشِّرْكِ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا، وَلَا نَكْتَفِي بِالْإِجْمَالِ عِنْدَ الْأَمْرِ بِالتَّوْحِيدِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الشِّرْكِ، كَمَا يَفْعَلُ الْمُخَالِفُونَ!!

لِأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ يُحَذِّرُ مِنَ الشِّرْكِ، وَيَنْهَى عَنْهُ تَحْذِيرًا إِجْمَالِيًّا مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ، وَافَقَهُ عَلَى دَعْوَتِهِ أَعْظَمُ الْمُشْرِكِينَ.

وَكَذَا إِذَا قَامَ يَدْعُو إِلَى التَّوْحِيدِ دَعْوَةً إِجْمَالِيَّةً مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ، وَافَقَهُ عَلَى دَعْوَتِهِ أَعْظَمُ الْمُخَالِفِينَ.

وَأَمَّا عِنْدَ التَّفْصِيلِ؛ فَإِنَّ الْأُمُورَ تَتَبَيَّنُ، وَإِنَّ الْحَقَائِقَ تَتَّضِحُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ دَعَا إِلَى التَّوْحِيدِ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا، وَنَهَى عَنِ الشِّرْكِ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْمُرْسَلِينَ.

فَنَدْعُو النَّاسَ إِلَى التَّوْحِيدِ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا، وَنَنْهَاهُمْ عَنِ الشِّرْكِ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا، وَلَا نَكْتَفِي بِالْإِجْمَالِ عِنْدَ الْأَمْرِ بِالتَّوْحِيدِ وَالنَّهْيِ عَنِ الشِّرْكِ كَمَا يَفْعَلُ الْمُخَالِفُونَ، بَلْ نُفَصِّلُ عِنْدَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ كَمَا فَصَّلَ اللَّهُ -تَعَالَى- وَكَمَا فَصَّلَ رَسُولُهُ ﷺ.

نَدْعُو إِلَى الْمَعْنَى الصَّحِيحِ لِـ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَهُوَ أَنَّهُ: «لَا مَعْبُودَ بِحَقٍّ إِلَّا اللَّهُ».

فَلَا بُدَّ مِنَ الْكُفْرِ بِكُلِّ مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، قَالَ -جَلَّ وَعَلَا-: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وَالطَّاغُوتُ: كُلُّ مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حَدَّهُ، مِنْ مَعْبُودٍ، أَوْ مَتْبُوعٍ، أَوْ مُطَاعٍ.

نَدْعُو إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا- فِي رُبُوبِيَّتِهِ: فَهُوَ مُتَفَرِّدٌ بِالْمُلْكِ وَالْخَلْقِ وَالتَّدْبِيرِ وَالْإِمَاتَةِ وَالْإِحْيَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَنَدْعُو إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا- فِي أُلُوهِيَّتِهِ: بِصَرْفِ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ لَهُ - تَعَالَى - وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.

نَدْعُو إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا- فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ: بِإِثْبَاتِ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ، وَنَنْفِي عَنْهُ -تَعَالَى- مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ.

فَنُثْبِتُ مَا أَثْبَتَ، وَنَنْفِي مَا نَفَى، وَنَفْهَمُ الْمَعْنَى وَنُثْبِتُهُ، وَنُفَوِّضُ الْكَيْفِيَّةَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ.

وَنُحَذِّرُ مِنَ الشِّرْكِ فِي الرُّبُوبِيَّةِ، وَفِي الْأُلُوهِيَّةِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَنُحَذِّرُ مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مِمَّا ابْتَدَعَهُ النَّاسُ وَأَحْدَثُوهُ.

※ أصل الداء العضال عند القوم: قيام دعوتهم على التوحيد المجمل:

وذلك لأن الدعوة إلى اللَّه على أساس التوحيد المجمل غير المفصل تجمع كل الجموع وكل الطوائف وكل الفرق تحتها، فيدخل الجهمي،

ويدخل القدري، ويدخل الجبري، ويدخل الرافضي، ويدخل الأشعري، والمُرجئي، والماتريدي، ويدخل المعتزلي العقلي الذي يردّ النصوص بعقله، ويدخل الحزبي، ويدخل الغالي الصوفي، يدخل عباد الأضرحة والقبور، تكتل وتحشد ولمّ لشمْل ممزق متفسخ، وتوحيد لصفوفٍ مختلفة في أصل مذهبها، كل صف له رايته التي لا ينبغي أن تكون لغيره، فكل هؤلاء يقول لا إله إلا الله!!!

سبحانك هذا بهتان عظيم!!

فالصوفي عابد القبور إذا ضاقت به الدنيا استغاث واستعان ولجأ وطلب العون من القبر فكان حال كفار قريش أحسن منه؛ حيث قال تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَـٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣].

ثم قال اللَّه عليهم: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ۖ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧]، فحالهم عند الشدة خلوص التوحيد لله، وعابد القبر في شدّته يقول: مدد يا حسين، يا بدوي، يا قناوي!!

وعندهم الأقطاب الأربعة يجتمعون لتدبير شئون البلاد والعباد فأشركوا في ربوبيته وإلهيته!!

والشيعي الرافضي الخبيث ينكر ما بين أيدي المسلمين من القرآن، وإجماع السلف والخلف على أن من ينكر حرفا واحدًا منه خرج من ملة الإسلام.

ويخالف اللَّه في قوله، ورسوله في قوله، فيسُبّ الصحابة ويكفرهم وقد رضي عليهم اللَّه ورسوله، فخالف وشاق وحاد اللَّه ورسوله، الكتاب والسنة.

يتهم عائشة بالفاحشة وأنها خبيثة، وقد قال تعالى: ﴿ٱلْخَبِيثَـٰتُ لِلْخَبِيثِينَ وَٱلْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَـٰتِ ۖ وَٱلطَّيِّبَـٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَـٰتِ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ۖ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [النور: ٢٦].

فمن لوازم قولهم القول بخبث أفضل خلق اللَّه ﷺ وهذا كفر بواح؛ لذلك قتل بعض السلف من صرح بذلك للازم قوله، بل يصرِّحون أنهم لا يجتمعون معنا في إله ولا في رسول، ونحن عندهم كفار أنجاس وجب قتلنا وسبي نسائنا وأخذ أموالنا.

والجهمي الذي يقول بأن القرآن مخلوق، وأنكر صفاته سبحانه وأنه متكلم قد كلم موسى تكليما واتخذ إبراهيم خليلًا، ومن قال بذلك كفر بإجماع السلف والخلف.

والمعتزلي أصل مذهبه العقل وعليه يستخرج ما يستخرج، وبه يرد صحيح وصريح السنة، فأصوله كلها ضلال.

قال عليهم أبو المظفر السمعاني في قواطع الأدلة (١/ ٢٣):

«وهذا الحد حدُّ المعتزلة وهم ضلال في كل ما ينفردون به» اهـ.

وهذا القدري الذي ينكر القدر ويقول إن الأمر أنف، وقد تبرَّأ منهم الصحابة، والإيمان بالقدر أصل من الأصول الستة للإيمان، والجبري يشاق اللَّه في كتابه وينكر أن للعبد قدرة ومشيئة وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٩].

وقال: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨].

وقال: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنۡيَا﴾ [آل عمران: ٦٩].

فأثبت له الإرادة والمشيئة.

ويدخل الأشعري الذي ينكر أن ما بين دفتي المصحف هو كلام اللَّه، ويقول بالكلام النفسي، ويؤول صفات اللَّه؛ فليس للَّه عندهم يد ولا عين ولا ساق، ولا ينزل إلى السماء الدنيا في الثلث الأخير، وفي حقيقة مذهبه أن العبد مجبور لا قدرة ولا مشيئة له، فيدخل تحت هذه الراية الشاسعة المعطلة.

والمرجئة، الذين يقولون: إن الإيمان قول بلا عمل، فمن قال لا إله إلا اللَّه مرة في عمره بدون عمل لا تمسه النار، ويستوي عندهم إيمان جبريل عليه السلام بإيمان الزاني وشارب الخمر، يتساوى عندهم إيمان أبي بكر بعابد القبور والأضرحة.

يدخل تحت هذه الراية من قال: الإيمان إقرار فحسب، وعندهم إبليس مؤمن لأنه أقر بربوبية اللَّه فقال: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ﴾ [ص: ٧٩].

يدخل الحزبي الذي يشاق ويحاد اللَّه في كلامه، حيث قال تعالى: ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾ [ص: ٨٢].

وقال: ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٣١ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢][١].

(١) انظر: (الأحزاب بين مصلحة الوطن وغياب اليقين بالله) لراقمه.

* ضابط النجاة

لما تكلم العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الفرقة الناجية -كما في الفتاوى الإماراتية (ص: ١١٠)- قال:

«فالفرقة الناجية علامتها ليست فقط كما تدعي جماعات أخرى في هذا الزمان، هذه الفرقة ليست علامتها فقط أنها تنتمي إلى العمل بالكتاب والسنة؛ فإن هذا الانتماء لا يستطيع أحد من المسلمين-ولو كانوا من الفرق الخارجة عن الفرقة الناجية- لا تستطيع أي فرقة من تلك الفرق أن تتبرَّأ من الانتماء إلى الكتاب والسنة؛ لأنها إن فعلت؛ فقد رفعت علم الخروج عن الإسلام....

فهؤلاء لا يختلفون عن كل الطوائف الإسلامية الأخرى بأنهم ينتمون إلى شيء آخر، هذا الشيء الآخر: العصمة من الخروج عن الكتاب والسنة باسم التمسك بالكتاب والسنة، ألا وهو التمسك بما كان عليه أصحاب النبي ﷺ من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم من أتباعهم وأتباع أتباعهم» اهـ.

وقال الشيخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حكم الانتماء (ص: ١١١)

«إنَّ كل داخل تحت راية القرآن-من سني أو مبتدع- يدَّعي أنه هو الفرقة الناجية، وهو جماعة المسلمين، فمقياس الفصل في ذلك هو الكتاب والسنة، وذلك ما جعله النبي ﷺ علامة تحكم وصف الفرقة الناجية، فقال: «**ما أنا عليه وأصحابي**». اهـ.

فجمع الصف على أساس توحيد الربوبية فحسب، يدخل فيه أعظم الناس شركًا، قال تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ

وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١].

وقال تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤-٨٩].

فكانت لزامًا الدعوة على منهاج النبوة، على مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه.

وتوحيد الألوهية يكون بصرف كل وجميع أنواع العبادات الظاهرة والباطنة له سبحانه وحده لا شريك له.

قال العلامة حافظ الحكمي كما في معارج القبول (١/ ٤٦-٤٧):

«وأما معنى العبادة، فقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

العبادة اسم جامع لكل ما يحبه اللَّه تعالى ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة، فالصلاة والزكاة والصيام والحج وصدق الحديث وأداء الأمانة، وبر الوالدين، وصلة الأرحام، والوفاء بالعهود، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والجهاد للكفار والمنافقين، والإحسان إلى الجار واليتيم والمسكين وابن السبيل والمملوك من الآدميين والبهائم، والدعاء والذكر والقراءة، وأمثال ذلك من العبادة- يعني الظاهرة- وكذلك: حب اللَّه ورسوله، وخشيته، والإنابة إليه، وإخلاص الدين له، والصبر لحُكمه، والشكر لنعمه، والرضا بقضائه،

والتوكل عليه، والرجاء لرحمته، والخوف لعذابه، وأمثال ذلك، هي من العبادة للَّه -يعني الباطنة- وجماع العبادة كمال الحب مع كمال الذل» اهـ.

وقال الإمام محمد بن عبد الوهاب كما في الأصول الثلاثة (١٢-١٦):

«وأنواع العبادة التي أمر اللَّه بها، مثل: الإسلام، والإيمان، والإحسان، ومنه: الدعاء، والخوف، والرجاء، والتوكل، والرغبة، والرهبة، والخشوع، والخشية، والإنابة، والاستعانة، والاستعاذة، والاستغاثة، والذبح، والنذر، وغير ذلك من أنواع العبادة التي أمر اللَّه بها، كلها للَّه تعالى.

والدليل: قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]. فمن صرف منها شيئا لغير اللَّه؛ فهو مشرك كافر.

والدليل: قوله تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]. وفي الحديث: «**الدعاء مخ العبادة**»(١).

والدليل: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ ٱلَّذِينَ

---

(١) ضعيف بهذا اللفظ رواه الترمذي في سننه (**٣٣٧١**) وفيه تدليس الوليد بن مسلم وابن لهيعة، قال الترمذي: •هذا حديث غريب من هذا الوجه لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة) اهـ ورمز السيوطي لضعفه في الجامع الصغير (**٤٢٥٦**) وذكره العجلوني في كشفا الخفاء (ح: **١٢٩٣**)، وقد صح الحديث من طريق النعمان بن بشير عن النبي ﷺ قال: «**الدعاء هو العبادة**» ثم قرأ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠] ورواه الترمذي في جامعه (**٣٣٧٢**) وقال: (حديث حسن صحيح) ورواه ابن ماجه (**٣٨٢٨**) في سننه.

يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

ودليل الخوف: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥].

ودليل الرجاء: قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠].

ودليل التوكل: قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]. وقوله: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣].

ودليل الرغبة، والرهبة، والخشوع: قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُواْ لَنَا خَٰشِعِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠].

ودليل الخشية: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِي﴾ [البقرة: ١٥٠].

ودليل الإنابة: قوله تعالى: ﴿وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُواْ لَهُۥ﴾ [الزمر: ٥٤].

ودليل الاستعانة: قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٤]. وفي الحديث: «...**وإذا استعنت فاستعن بالله**»(١).

ودليل الاستعاذة: قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]. و: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١].

ودليل الاستغاثة: قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩].

---

(١) رواه الترمذي في جامعه (٢٥١٦) وقال: حسن صحيح.

ودليل الذبح: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ [الأنعام: ١٦١- ١٦٣]. ومن السنة: «**لعن الله من ذبح لغير الله**»(١).

ودليل النذر: قوله تعالى: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧]. » اهـ.

وكذلك الأمر فيما يختص بتوحيد الأسماء والصفات:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٥/ ٢٦-٢٧):

«ثم القول الشامل فى جميع هذا الباب:

أن يوصف الله بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، وبما وصفه السابقون الأولون، لا يتجاوز القرآن والحديث.

قال الإمام أحمد رضي الله عنه(٢): لا يوصف الله الا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، لا يتجاوز القرآن والحديث.

ومذهب السلف: أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ونعلم أن ما وصف الله به من ذلك فهو حق، ليس فيه لُغز ولا أحاجي، بل معناه يُعرف من حيث يعرف مقصود المتكلم بكلامه، لا سيما إذا كان المتكلم أعلم الخلق بما يقول، وأفصح الخلق فى بيان العلم وأفصح الخلق فى

---

(١) رواه مسلم (١٩٧٨).

(٢) وهو من باب الدعاء وإلا فمن رضي الله عنهم ورضوا عنه هم صحابة رسول الله ﷺ، و رضي الله عنهم مع إجلالنا لمكانة إمام أهل السنة والجماعة -رحمة الله عليه-.

البيان والتعريف والدلالة والإرشاد.

وهو سبحانه مع ذلك ليس كمثله شيء، لا فى نفسه المقدسة المذكورة بأسمائه وصفاته، ولا فى أفعاله، فكما نتيقن أن اللَّه سبحانه له ذات حقيقة، وله أفعال حقيقة، فكذلك له صفات حقيقة، وهو ليس كمثله شيء، لا فى ذاته، ولا فى صفاته، ولا فى أفعاله، وكل ما أوجب نقصًا أو حدوثًا، فإن اللَّه مُنزَّه عنه حقيقة، فإنه سبحانه مستحق للكمال الذى لا غاية فوقه، ويمتنع عليه الحدوث؛ لامتناع العدم، واستلزام الحدوث سابقة العدم؛ ولافتقار المُحْدَث إلى مُحْدِث؛ ولوجوب وجوده بنفسه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ومذهب السلف بين التعطيل والتمثيل، فلا يمثلون صفات اللَّه بصفات خلقه، كما لا يمثلون ذاته بذات خلقه، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، فعطلوا أسماءه الحسنى، وصفاته العليا، ويحرفوا الكلم عن مواضعه، ويلحدوا فى أسماء اللَّه وآياته» اهـ.

* نقل الإجماع على إثبات صفات اللَّه تعالى من غير تكييف ولا تمثيل ولا تعطيل:

ونقل شيخ الإسلام في موضع آخر من المجموع، الإجماع الذي نقله محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة حيث قال (٤/ ٤-٦):

«وثبت عن محمد بن الحسن -صاحب أبي حنيفة- أنه قال: اتفق الفقهاء كلهم من الشرق والغرب، على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول اللَّه ﷺ في صفة الرب عَزَّ وَجَلَّ من غير تفسير[1] ولا وصف

(١) أي: من غير تفسير يخالف ما فسَّره به السلف الكرام والأئمة من بعدهم؛ فلقد قال الإمام مالك: «الاستواء معلوم» أي: معلوم تفسيره في اللغة وعند السلف.

ولا تشبيه، فمن فسر شيئًا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا، ولم يفسروا، ولكن آمنوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا، فمن قال بقول (جَهْم) فقد فارق الجماعة. انتهى

(قال شيخ الإسلام):

فانظر -رحمك الله- إلى هذا الإمام كيف حكى الإجماع في هذه المسألة، ولا خير فيما خرج عن إجماعهم، ولو لزم التجسيم من السكوت عن تأويلها لفرّوا منه، وأوّلوا ذلك؛ فإنهم أعرف الأمة بما يجوز على اللّه وما يمتنع عليه.

وثبت عن إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني أنه قال: إن أصحاب الحديث المتمسكين بالكتاب والسنة يعرفون ربهم-تَبَارَكَ وَتَعَالَى- بصفاته التي نطق بها كتابه وتنزيله، وشهد له بها رسوله، على ما وردت به الأخبار الصحاح، ونقله العدول الثقات، ولا يعتقدون تشبيهًا لصفاته بصفات خلقه، ولا يكيفونها تكييف المشبه، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه تحريف المعتزلة والجهمية.

وقد أعاذ اللّه أهل السنة من التحريف والتكييف، ومنَّ عليهم بالتفهيم والتعريف، حتى سلكوا سبيل التوحيد والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه، واكتفوا بنفي النقائص بقوله-عز من قائل-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وبقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤].

وقال سعيد بن جبير: ما لم يعرفه البدريون فليس من الدين...

وثبت عن الحسن البصري أنه قال: لقد تكلم مطرِّف على هذه الأعواد بكلام ما قيل قبله، ولا يقال بعده.

قالوا: وما هو يا أبا سعيد؟

قال: الحمد للَّه الذي من الإيمان به: الجهل بغير ما وصف به نفسه» اهـ.

كذلك نقل الإجماع ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٤٥) فقال:

«أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدُّون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها، والخوارج، فكلهم ينكرونها، ولا يحملون شيئًا منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقرَّ بها مُشَبِّه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب اللَّه وسنة رسوله، وهم أئمة الجماعة والحمد للَّه» اهـ.

وعلى ضوء ما تقدم من أدلة الكتاب والسنة والإجماع، فكل من أراد تجميع الصف ووحدته وتكتله من غير ما تصفية وتنقية وتمييز، فهو كحاطب ليل ذهب ليجمع الحطب فجمع الحيات والأفاعي، فأدى ذلك إلى هلاكه، كذلك التجميع مع ترك كلّ على مذهبه هلاك للأمة وتضييع لعقيدة التوحيد، ونقض لعرى الإسلام عروة عروة.

ومن ثم، فإن الدعوة إلى اللَّه على بصيرة، على مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه: بالدعوة إلى توحيد اللَّه ﷻ وعدم الشرك به، توحيدًا مفصلًا على منهاج النبوة، على منهج السلف الكرام، ليميز اللَّه الخبيث من الطيب؛ وليستقيم للناس أمر دينهم ودنياهم، غير أن أهل السياسة يقيسون الأمور بغير مقياس الكتاب والسنة بفهم سلف، وهذا؛ لأن الدعوة القائمة على تحقيق التوحيد جملة وتفصيلًا، تُظهر فساد كل فرقة خالفت مثل ما كان عليه ﷺ وأصحابه، ومن ثمارها: إظهار الولاء والبراء، والحب في اللَّه

والبغض في اللَّه، والموالاة في اللَّه والمعاداة في اللَّه، وهذا عندهم تفريق للشمل، وتمزيق للأمة، وتضييع للأصوات في الصناديق، وقانون السيادة غير الشرعية الذي يحتكم إليها القوم، من الديمقراطية ولوازمها، يخالف الدين والشريعة، فإظهار أصل التوحيد جملة وتفصيلًا، يفسد عليهم أمرهم -زعمًا منهم- ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١].

*** التقعيد الأصولي العقدي في هذا الأصل الأول من أصول دعوتنا:**

القاعدة الأولى:

(إنما الصلاح والفلاح والعزَّة والرباح والنجاح في «تجريد التوحيد للحميد المجيد»).

القاعدة الثانية:

(التوحيد أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا ودائمًا أبدًا ومدار دعوتنا عليه).

والدليل عليهما: ما مرَّ من الأحاديث الصحيحة ومنها.

قوله ﷺ: «**قولوا لا إله إلا اللَّه تفلحوا**». رواه أحمد.

وقوله ﷺ: «**لقنوا موتاكم: لا إله إلا الله**». رواه مسلم.

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٧- ٥٨].

ووجه الاستدلال من الآية على القاعدة الأولى في قوله: الفلاح والصلاح.

قال الفيروز آبادي في القاموس المحيط (١/ ٢٣٩):

«والفلاح: الفوز والنجاة والبقاء» اهـ.

وقال أيضًا في معنى الصلاح (١/ ٢٣٣):

«الصلاح ضد الفساد».

وأكد ذلك ابن فارس في مقاييس اللغة فقال (٣/ ٣٠٣):

«(صلح): الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد» اهـ.

قلت: وهذا عام في كل خير.

القاعدة الثالثة:

«التوحيد على منهاج النبوة هو التوحيد المفصَّل»:

قول على معرفة وعلم، مع معتقد يقيني صادق خالص للَّه وحده، مع قبول له وانقياد بمحبته، أنه لا معبود بحق إلا اللَّه، فيجمع بين النفي والإثبات، توحيد في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، كفر بالطاغوت وإيمان باللَّه، ومدار ذلك على الاتباع المحض وترك الابتداع.

وأدلتها: قد مرَّت في هذا الأصل عند الكلام على لا إله إلا اللَّه.

القاعدة الرابعة:

(توحيد الألوهية: صرف جميع انواع العبادة الظاهرة والباطنة من الأقوال والأفعال للَّه وحده، مع الكفر بالطاغوت، وهو كل ما يُعبد من دون اللَّه).

ودليلها: جملة الأدلة التي ذكرها الإمام محمد بن عبد الوهاب وقد

مرّت في هذا الأصل ومنها : ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾ [لقمان: ٢٢].

القاعدة الخامسة:

(توحيد الأسماء والصفات أن نَصِفَ اللَّه بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، أو بما وصفه به السابقون الأوَّلون، لا نتجاوز القرآن والحديث، من غير تكييف ولا تمثيل ولا تحريف ولا تعطيل، وننزِّهه عن خلقه سبحانه، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير).

وقد مرَّت الأدلة على ذلك منها: الإجماع الذي نقله محمد بن الحسن، وابن عبد البر، وكذلك قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠].

وقد فصَّلت القول في كتابي: «شريعة الفرقة الناجية، عقيدة أهل السنة والجماعة، وأثرها في الأمة» - وهو مجلد كبير - بما أغنى عن الإعادة هنا.

❊ ❊ ❊

«الدعوة إلى الاتباع، والتحذير من الابتداع، كالنفي والإثبات في شهادة التوحيد»

قال الشيخ -حفظه الله-:

«وَنَدْعُو إِلَى هَذَا الْأَصْلِ الثَّانِي، وَهُوَ: الدَّعْوَةُ إِلَى الِاتِّبَاعِ، وَالتَّحْذِيرُ مِنَ الِابْتِدَاعِ.

وَلَا يَصِحُّ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ إِلَّا بِالْآخَرِ؛ فَمَنْ دَعَا إِلَى الِاتِّبَاعِ، وَلَمْ يُحَذِّرْ مِنَ الِابْتِدَاعِ؛ فَقَدْ أَسَاءَ وَقَصَّرَ وَظَلَمَ.

وَقَدْ بَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ ﷺ: «فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي؛ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»، وَلَمْ يَكْتَفِ بِالْأَمْرِ بِالِاتِّبَاعِ، وَإِنَّمَا أَرْدَفَهُ بِالتَّحْذِيرِ مِنَ الِابْتِدَاعِ؛ فَقَالَ ﷺ: «وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»(١).

فَلَا بُدَّ مِنَ الْأَمْرِ بِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ، وَلَا بُدَّ مِنَ التَّحْذِيرِ مِنَ الْبِدْعَةِ.

وَعِنْدَ الْأَمْرِ بِالِاتِّبَاعِ، لَا بُدَّ مِنَ التَّحْذِيرِ مِنَ الِابْتِدَاعِ، وَلَا بُدَّ مِنَ التَّحْذِيرِ مِنَ الْبِدْعَةِ وَأَهْلِهَا.

---

(١) رواه أحمد في المسند (١٧١٤٤) وابو داود (٤٦٠٩) وابن ماجه (٤٢) والترمذي (٢٦٧٦) وقال حسن صحيح، والحاكم في المستدرك (٣٢٩) وقال هو والذهبي: (حديث صحيح ليس له علة).

وَقَدْ بَيَّنَ ﷺ أَنَّ الْمُبْتَدِعَ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ عَمَلٌ صَالِحٌ؛ كَمَا فِي حَدِيثِ الْخَوَارِجِ فِي الصَّحِيحَيْنِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ قِرَاءَتَهُمْ، وَعِبَادَتَهُمُ الْعَظِيمَةَ، قَالَ ﷺ: «يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»(١).

وَكَذَا بَيَّنَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما كَمَا فِي حَدِيثِ مُسْلِم الَّذِي بَيَّنَ فِيهِ ابْنُ عُمَرَ حَالَ الْقَدَرِيَّةِ، قَالَ: «وَأَعْلِمْهُمْ أَنَّهُ لَوْ أَنْفَقَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا تُقُبِّلَ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ»(٢).

فَرُدَّ عَمَلُهُ الصَّالِحُ لِابْتِدَاعِهِ فِي دِينِ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا-، «وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ ابْنُ عُمَرَ، لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا؛ فَأَنْفَقَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا تُقُبِّلَ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ».

الْمُبْتَدِعُ لَا يُقْبَلُ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ كَمَا بَيَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ فِي حَدِيثِ الْقَدَرِيَّةِ.

وَلَيْسَ لِلْمُبْتَدِعِ تَوْبَةٌ؛ فَعِنْدَ الطَّبَرَانِيِّ فِي (الْأَوْسَطِ)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي (السِّلْسِلَةُ الصَّحِيحَةُ) عَنْ أَنَسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَجَبَ التَّوْبَةَ عَنْ كُلِّ صَاحِبِ بِدْعَةٍ»(٣).

فَنَدْعُو النَّاسَ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ -رَبِّ الْعَالَمِينَ-، وَنُحَذِّرُهُمْ مِنَ الشِّرْكِ بِاللَّهِ -رَبِّ الْعَالَمِينَ-.

---

(١) رواه البخاري (٣٣٤٤)، ٥٠٥٨) ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) رواه مسلم (٨) وهو أول حديث في كتاب الإيمان.

(٣) الطبراني في الأوسط (٤٢٠٢) والبيهقي في الشعب (٩٠١١) وهو في الصحيحة (١٦٢٠).

وَنَدْعُو النَّاسَ إِلَى اتِّبَاعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنُحَذِّرُهُمْ مِنَ الْبِدْعَةِ وَالْمُبْتَدِعِينَ، وَنُحَذِّرُهُمْ مِنَ الِابْتِدَاعِ فِي الدِّينِ، لَا نَكْتَفِي بِالْإِثْبَاتِ دُونَ النَّفْيِ، وَلَا نَأْتِي بِالنَّفْيِ دُونَ الْإِثْبَاتِ، بَلْ نَأْتِي بِالتَّأْصِيلِ وَالتَّحْذِيرِ مَعًا.

فَالْإِثْبَاتُ وَالنَّفْيُ دِينُ الْمُرْسَلِينَ، وَهُوَ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فَهِيَ نَفْيٌ وَإِثْبَاتٌ.

الأصل الثاني من أصول الدعوة
على منهاج النبوة
«الدعوة إلى الاتباع والتحذير من الابتداع
رُكنا دعوتنا»

روى المروزي في السنة (٧٩) واللفظ له، وابن بطة في الإبانة الكبرى (١٧٨)، والطبراني في الكبير (٩/ ١٦٨)، وابن وضاح في البدع والنهي عنها (ص: ١٠)، وابن أبي زمنين في أصول السنة (١١)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٠٤)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٦٩): «رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح»، عن عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه قال: «اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم، وكل بدعة ضلالة».

وروى اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٠٦) والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٤٧) عن ابن مسعود أيضًا أنه قال:

«إنا نقتدي ولا نبتدي، ونتبع ولا نبتدع، وإن أفضل ما تمسكنا بالأثر».

وفي رواية: «ولن نضل ما تمسكنا بالأثر».

وروى ابن بطة في الإبانة الكبرى (١٦٠) عن ابن عباس أنه قال:

«عليك بالاستقامة واتبع الأمر الأول ولا تبتدع» وفي رواية: «اتبع ولا تبتدع»، وفي رواية (٢٠٣): «عليك بالاستقامة واتباع الأثر، وإياك والتبدع».

وروى ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢٥٣) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٠) عن أبي بن كعب قال: «عليكم بالسبيل والسنة، فإنه ما على الأرض عبد على السبيل والسنة، ذكر اللَّه في نفسه فاقشعر جلده من خشية اللَّه إلا كان مثله كمثل شجرة قد يبس ورقها فهي كذلك، حتى أصابتها ريح شديدة، فتحاتَّ ورقها، إلا حط اللَّه عنه خطاياه كما تحاتُّ الشجرة ورقها، وإن اقتصادًا في سبيل وسنة، خير من اجتهاد في خلاف سبيل وسنة، فانظروا أن يكون عملكم، إن كان اجتهادًا أو اقتصادًا أن يكون على منهاج الأنبياء وسنَّتهم».

كذلك روى اللالكائي (١٢٩) والدارمي في المقدمة من سننه (٩٩) وابن وضاح في البدع والنهي عنها (٣٧)، وابن بطة في الكبرى (٢٣١) عن حسان بن عطية قال: «ما ابتدع قوم بدعة إلا نزع اللَّه من سنَّتهم مثلها، لا يعيدها عليهم إلى يوم القيامة» نسأل اللَّه السلامة والعافية.

كذلك روى ابن بطة في الكبرى عن أبي الدرداء أنه قال (٢٣٥):

«لن تضل ما أخذت بالأثر».

وروى في الكبرى عن معاذ بن جبل أنه قال (٢٠٧):

«إياكم وما ابتدع؛ فإن ما ابتدع ضلالة».

وروى ابن نصر المروزي في السنة عن عبد اللَّه بن عمر أنه قال (٨٣):

«كل بدعة ضلالة وإن رآها الناس حسنة».

وقد مرَّ من حديث العرباض بن سارية قول النبي ﷺ: «**كل بدعة ضلالة**».

والمتقرر عند الأصوليين أن كل أشد صيغ العموم، فتعم كل بدعة؛ لذلك فإن تقسيم النووي -رحمه اللَّه ومن تبعه- البدعة إلى حسنة وسيئة، إلى آخر تقسيمه، يخالف الحديث والآثار.

وروى ابن سعد في الطبقات (٥/ ٣٤٣) وابن نصر في السنة (٩٢) عن عمر بن عبد العزيز أنه قال:

«لو كان بكل بدعة يميتها اللَّه على يدي، وكل سنة ينعشها اللَّه على يدي، بضعة من لحمي، حتى يأتي ذلك على نفسي، لكان في اللَّه يسيرًا».

قلت: وكفى بهذا الأثر في هذا الباب.

وروى محمد بن وضاح في البدع والنهي عنها (ص: ٣٦) والمروزي في السنة (١٠١) عن أبي إدريس الخولاني قال:

«لأن أرى في المسجد نارا لا أستطيع إطفاءها، أحب إليَّ من أن أرى فيه بدعة لا أستطيع تغييرها»، وفي رواية: «من أن أرى فيه صاحب بدعة».

وروى المروزي أيضًا في السنة (١٠٢) واللالكائي (١١٥) عن أبي الدرداء أنه قال:

«اقتصاد في سنة خير من اجتهاد في بدعة؛ إنك إن تتبع خير من أن تبتدع، ولن تخطئ الطريق ما اتبعت الأثر».

وروى اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١١٣) عن سفيان الثوري قال:

«وجدت الأمر الاتباع».

كذلك روى اللالكائي (١٢٢) عن ابن مسعود أنه قال:

«يجيء قوم يتركون من السنة مثل هذا (يعني مفصل الأصبع) فإن تركتموهم جاءوا بالطامة الكبرى، وإنه لم يكن أهل كتاب إلا كان أول ما يتركون السنة، وإن آخر ما يتركون الصلاة، ولولا أنهم يستحيون لتركوا الصلاة».

وروى اللالكائي (١٣٥) والآجريّ في الشريعة (٧٦٤) عن ابن شهاب الزهري أنه قال:

«كان من مضى من علمائنا يقول: الاعتصام بالسنة هو النجاة، والعلم يُقبض قبضًا سريعًا، فنعش العلم ثبات الدين والدنيا، وذهاب العلماء ذهاب ذلك كله».

والأصل في ذلك أيضًا مع حديث العرباض بن سارية، ما رواه البخاري في صحيحه (٢٦٩٧) ومسلم (٨/ ١٧) عن عائشة مرفوعًا: «**من أحدث في أمرنا ما ليس فيه فهو رد**»؛ أي: مردود عليه.

وفي رواية مسلم: «**ما ليس منه فهو رد**».

قال الإمام ابن بطة العكبري بعد أن روى طائفة من السنن والآثار في الباب، ثم قال (١/ ٢٤٣):

«فقد ذكرت في هذا الباب ما قال المصطفى ﷺ وأمر به أصحابه،

والتابعين بعدهم بإحسان من لزوم السنة، واتباع الآثار ما فيه بلاغ وكفاية لمن شرح اللَّه صدره ووفَّقه لقبوله، فإن اللَّه ﷻ ضمن لمن أطاع اللَّه ورسوله خير الدنيا والآخرة، فإنه قال: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾ [النساء: ٦٩].

وتوعد من خالف ذلك وعدل عنه بما نستجير باللَّه منه، ونعوذ به ممن كان موصوفًا به، فإنه قال: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

فرحم اللَّه عبدًا لزم الحذر، واقتفى الأثر، ولزم الجادة الواضحة، وعدل عن البدعة الفاضحة». اهـ

ثم روى بسنده عن ابن عون قال (٢٦٤):

«رحم اللَّه رجلًا لزم هذا الأثر، ورضي به، وإن استقله واستبطأه».

بل روى الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (١/ ١٥٩) عن سفيان ابن عيينة أنه قال:

«ملاك الأمر الاتباع».

أي: خلاصته وعصره الجوهري وقِوامه الذي يملك به (القاموس المحيط (٣/ ٣١٠)، والمعجم الوجيز (ص: ٥٩٠).

وعليه: فملاك دعوة على منهاج النبوة الاتباع وترك الابتداع.

يقول اللَّه ﷻ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ

ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣].

فمن ابتدع في دين اللَّه ما ليس منه فقد كذَّب اللَّه في إتمامه الدين، واتهم رسوله ﷺ بالتكذيب؛ لأنه ﷺ ما ترك من شيء إلا وذكرنا منه علمًا، وما ترك من شيء يقرب إلى الجنة إلا وأمرنا به، والمبتدع يدَّعي ويزعم أن فعله المبتدع هذا يقرب من الجنة، وهذا تكذيب لرسول اللَّه ﷺ وسُنته؛ ومن هنا حُجبت عنه التوبة حتى يرجع عن بدعته؛ ولذلك لو أنفق مثل أحد ذهبًا ما تُقُبِّلَ منه حتى يرجع، ولأنه على سبيل إماتة السنن بإحيائه البدع.

قال الإمام البربهاري في شرح السنة (٦):

«واعلم أن الناس لم يبتدعوا بدعة قط حتى تركوا من السنة مثلها، فاحذر المحدثات من الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، والضلالة أهلها في النار» اهـ.

قال ابن كثير في تفسيره عند الآية من سورة المائدة (٢/ ١٦):

«هذه أكبر نعم اللَّه ﷻ على هذه الأمة حيث أكمل تعالى لهم دينهم، فلا يحتاجون إلى دين غيره، ولا إلى نبي غير نبيِّهم، صلوات اللَّه وسلامه عليه؛ ولهذا جعله اللَّه خاتم الأنبياء، وبعثه إلى الإنس والجن، فلا حلال إلا ما أحله، ولا حرام إلا ما حرمه، ولا دين إلا ما شرَّعه، وكل شيء أخبر به فهو حق وصدق لا كذب فيه ولا خُلْف، كما قال تعالى: ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗاۚ﴾ [الأنعام: ١١٥] أي: صدقًا في الأخبار، وعدلًا في الأوامر والنواهي، فلما أكمل الدين لهم تمّت النعمة عليهم؛ ولهذا قال: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ أي: فارضوه

أنتم لأنفسكم، فإنه الدين الذي رضيه اللَّه وأحبه وبعث به أفضل رسله الكرام، وأنزل به أشرف كتبه» اهـ.

وقال العلامة السعدي في تفسيره (ص: ٢٢٠):

«﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ بتمام النصر، وتكميل الشرائع الظاهرة والباطنة، الأصول والفروع، ولهذا كان الكتاب والسُّنَّة كافيين كل الكفاية، في أحكام الدين أصوله وفروعه.

فكل متكلف يزعم أنه لا بد للناس في معرفة عقائدهم وأحكامهم إلى علوم غير علم الكتاب والسنة، من علم الكلام وغيره، فهو جاهل، مبطل في دعواه، قد زعم أن الدين لا يكمل إلا بما قاله ودعا إليه، وهذا من أعظم الظلم والتجهيل للَّه ولرسوله.

﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ الظاهرة والباطنة ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ أي: اخترته واصطفيته لكم دينا، كما ارتضيتكم له، فقوموا به شكرًا لربكم، واحمدوا الذي مَنَّ عليكم بأفضل الأديان وأشرفها وأكملها». اهـ.

*** مآخذ أهل البدع الباطلةُ في الاستدلال:**

يقول الشاطبي في الاعتصام (٢/ ٥٩١):

«الإحداث في الشريعة إنما يقع إما من جهة الجهل، وإما من جهة تحسين الظن بالعقل، وإما من جهة اتباع الهوى في طلب الحق، وهذا الحصر بحسب الاستقراء من الكتاب والسنة.

إلا أن الجهات الثلاث قد تنفرد وقد تجتمع، فإذا اجتمعت فتارة تجتمع منها اثنتان، وتارة تجتمع الثلاث.

فأما جهة الجهل، فتارة تتعلق بالأدوات التي بها تُفهم المقاصد، وتارة تتعلق بالمقاصد.

وأما جهة تحسين الظن فتارة يُشرك في التشريع مع الشرع، وتارة يقدم عليه، وهذان النوعان يرجعان إلى نوع واحد.

وأما جهة اتباع الهوى، فمن شأنه أن يغلب الفهم حتى يغلب صاحبه الأدلة، أو يستند إلى غير دليل، وهذان النوعان يرجعان إلى نوع واحد، فالجميع أربعة أنواع:

١- وهي الجهل بأدوات الفهم.

٢- والجهل بالمقاصد.

٣- وتحسين الظن بالعقل.

٤-واتباع الهوى.» اهـ

وهذا كلام من أنْفَسِ ما يكون في المسألة.

وقال بكر أبو زيد في (حكم الانتماء) (ص: ٥١- ٥٣):

«وجماعة المسلمين: أهل السنة والجماعة، الدارجون على منهاج النبوة: الكتاب والسنة، وعقد الولاء والبراء عليهما، يواجههم في خطهم الجهادي والدفاعي عن الإسلام جبهتان، تمثلان الوعاء الشامل لكل الأسباب التي أدَّت بالمسلمين إلى الضعف والفرقة، وهما:

الأولى: الخطر الخارجي وهو الكافر المتمحِّص، الذي لم يعرف نور الإسلام بعد؛ بما يكيده للإسلام والمسلمين من غزو يحطم في مقوماتهم العقدية، والسلوكية، والسياسية، والحكمية.

لكن لا يصل في الغالب إلا عن طريق الفرق المنضوية تحت لواء الإسلام، وعن طريق صنائعهم المنهزمين من أهله، فيثيرون بهم الفتنة عن قرب، ويَزِيلُون عن المسلمين بنصرتهم للكافرين.

وقد استقرأ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في مواضع من: منهاج السنة النبوية، أن هذه الخاصية تميَّزت بها الرافضة بفرقها الغالية المعروفة على مدى التاريخ، وتوالي النُّذُر.

الثانية: مواجة التصدع الداخلي في الأمة؛ بفشوّ فرق ونحل طاف طائفها في أفئدة شباب الأمة، وهي تحمل في مطاويها خللًا وعللًا، تَشْرُدُ بسالكها عن جماعة المسلمين، فإن مقاومة ما فيها من بدع وأهواء استنزفت من المسلمين الجهد الجاهد، فالتهمت الوقت آناء الليل وأطراف النهار، إذ التصدع الداخلي تحت لباس الدين يمثل انكسارًا في رأس المال: المسلمين.

وقد كان للسالكين على ضوء الكتاب والسنة -الطائفة المنصورة- الحظ الوفار، والمقام العظيم في جبر كسر المسلمين، بردهم إلى الكتاب والسنة، وذلك بتحطيم ما قامت عليه تلك الفرق المفرّقة من مآخذ باطلة في ميزان الشرع، يجمعها:

اتباع الهوى.

والحكم بالمتشابه.

وحجية الكشف والإلهام والرؤيا، وفتيا القلب: حدثني قلبي عن ربي.

والطعن في خبر الآحاد

ودعوى مخالفة النص للمعقول

وتحكيم العوائد

وزخرفة الباطل

والاستدلال المقلوب بالاستحسان

والاستدلال بالمصالح المرسلة على الأهواء.

وبتر النقول والنصوص.

والدس في كلام أهل السنة، بل في السنة.

والتحريف فيها (في السنة): التأويل

وفاسد القياس.

ومعارضة النص بالرأي.

وبدعة التعصب وتقديس الأشياخ وتعظيم خطر مخالفتهم بما يخرج عن حدود الشرع، والاحتجاج بمقامات الشيوخ والتغالي فيهم.

وتحكيم ظواهر النصوص من غير التفات إلى مقاصدها.

والاحتجاج بالسواد الأعظم[1].

وتقييد المطلق بالمشتهى، وعكسه.

والتهويل بدعوى الإجماع.

واستغلال الغلط في تقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة.

والتحريف في دلالة النص: الوضع في الاستعمال.

---

(١) المراد هنا عامة الناس تبعًا لقوله تعالى: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦].

والاعتماد على الضعاف والواهيات في المرويَّات.

وصرف فهم النص عن سَنَن العرب.

ودعوى تناقض السنة مع السنة، ودعوى تناقضهما مع القرآن.

ودعوى أن للنَّص ظاهرًا وباطنًا.

وهكذا مآخذ أهل البدع والأهواء في الاستدلال على حدّ قوله: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥]؛ أي، لاجتنابها.

ومن هنا تبرز دلالة من دلائل النبوة في إخبار النبي ﷺ بتفرّق هذه الأمة، وأن النجاة لواحد منها، وهي التي خط لها ﷺ الخط المستقيم وهو ينكت بعود في الأرض، وعلى جنبيه خطوط على كل خط منها شيطان يدعو إليه.

فهذا الخط المستقيم هو الإسلام، والإسلام واحد لا يتعدد، وما عداه فهو من السُّبُلِ وإن كان بعضًا من الإسلام، لكنه لا يمثل كل الإسلام، وسالكها يمثل جماعة المسلمين بقدر ما لديه من أنوار الإسلام قلة وكثرة، وقربًا وبعدًا عن الصراط المستقيم.

ومن هنا صار من لم يتلقَّب باسم، ولم يَحْجُرْ نفسه في قالب جماعة تَقْصُرُ عن أصول الإسلام وأُفُقِهِ الواسع هم جماعة المسلمين، وهم الذين ثبتوا في خط الدفاع الشرعي عن الكتاب والسنة، وعقد الموالاة والمعاداة عليهما» اهـ.

❊ الناجون من الابتداع هم أهل الأثر الدائرون مع السنة حيث دارت:

فكما روى اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة عن الإمام الأوزاعي أنه قال (٤٧):

«ندور مع السنة حيث دارت» هؤلاء هم أهل السنة والجماعة.

يقول الإمام اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١/ ٤٢-٤٣) وهو يتكلم عن أهل الحديث:

«إذ اسمهم مأخود من معاني الكتاب والسنة يشتمل عليهما؛ لتحققهم بهما أو لاختصاصهم بأخذهما، فهم مترددون في انتسابهم إلى الحديث بين ما ذكر اللَّه ﷻ في كتابه، فقال تعالى ذكره: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣] فهو القرآن، فهم حملة القرآن وأهله وقراؤه وحفظته، وبين أن ينتموا إلى حديث رسول اللَّه ﷺ، فهم نقلته وحملته، فلا شك أنهم يستحقون هذا الاسم؛ لوجود المعنيين فيهم؛ لمشاهدتنا أن اقتباس الناس الكتاب والسنة منهم، واعتماد البرية في تصحيحهما عليهم؛ لأنا ما سمعنا عن القرون التي قبلنا، ولا رأينا نحن في زماننا مبتدعًا رأسا في إقراء القرآن، وأخذ الناسُ عنه في زمن من الأزمان، ولا ارتفعت لأحد منهم راية في رواية حديث رسول اللَّه ﷺ، فيما خلت من الأيام، ولا اقتدى بهم أحد في دين ولا شريعة من شرائع الإسلام.

والحمد للَّه الذي كمل لهذه الطائفة سهام الإسلام، وشرَّفهم بجوامع هذه الأقسام، وميَّزهم من جميع الأنام، حيث أعزهم اللَّه بدينه، ورفعهم بكتابه، وأعلى ذكرهم بسنته، وهداهم إلى طريقته وطريقة رسوله، فهي الطائفة المنصورة، والفرقة الناجية، والعصبة الهادية، والجماعة العادلة المتمسكة بالسنة، التي لا تريد برسول اللَّه ﷺ بديلًا، ولا عن قوله تبديلًا، ولا عن سنته تحويلًا، ولا يثنيهم عنها تقلب الأعصار والزمان، ولا يلويهم عن سمتها تغير الحدثان، ولا يصرفهم عن سمتها ابتداع من كاد الإسلام ليصدّ عن سبيل اللَّه ويبغيها عوجًا، ويصرف عن طرقها جدلًا ولجاجًا، ظنًّا منه كاذبًا، وتمنيًا باطلًا، أنه يطفئ نور اللَّه، واللَّه متم نوره ولو كره الكافرون» اهـ.

*** الإخلاص والمتابعة ركنا قبول العمل، وعلاقة ذلك بتحقيق كلمة التوحيد:**

يقول شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٣٤):

«وجماع الدين أصلان: أن لا نعبد إلا اللَّه ولا نعبده إلا بما شرع، لا نعبده بالبدع، كما قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾. وذلك تحقيق الشهادتين: شهادة أن لا إله إلا اللَّه، وشهادة أن محمدًا رسول اللَّه، ففى الأولى: أن لا نعبد إلا إياه، وفى الثانية: أن محمدا هو رسوله المبلغ عنه، فعلينا أن نصدق خبره، ونطيع أمره، وقد بيَّن لنا ما نعبد اللَّه به، ونهانا عن محدثات الأمور، وأخبر أنها ضلالة، قال تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١٢]» اهـ.

وروى أبو نعيم في حلية الأولياء (١١٥٠٧) عن الفضيل بن عياض في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢] قال:

«أخلصه وأصوبه، قيل: يا أبا علي، ما أخلصه وأصوبه؟

قال: إن العمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يقبل، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يقبل، حتى يكون خالصًا صوابًا، والخالص: أن يكون لله، والصواب: أن يكون على السنة».

وقال ابن كثير في تفسيره (٥/ ١٣٢) لآخر آية في سورة الكهف:

«﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾؛ أي: ثوابه وجزاءه الصالح: ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ ما كان موافقًا لشرع الله: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾. وهو الذي يراد به وجه اللَّه وحده لا شريك له، وهذان ركنا العمل المتقبل، لابد أن يكون خالصًا لله، صوابًا على شريعة رسول اللَّه ﷺ» اهـ.

وقال السعدي في تفسيره (ص: ٤٨٩):

«﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ وهو الموافق لشرع اللَّه، من واجب ومستحب، ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ أي: لا يرائي بعمله، بل يعمله خالصًا لوجه اللَّه تعالى، فهذا الذي جمع بين الإخلاص والمتابعة، هو الذي ينال ما يرجو ويطلب، وأما من عدا ذلك، فإنه خاسر في دنياه وأخراه، وقد فاته القرب من مولاه، ونيل رضاه» اهـ.

*** من أصول أهل البدع ترك انتحال مذهب السلف:**

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٤-١٥٥):

«والمعتزلة -أيضًا- تفسّق من الصحابة والتابعين طوائف، وتطعن في كثير منهم، وفيما رَوَوْه من الأحاديث التي تخالف آراءهم وأهواءهم، بل تكفر-أيضًا- من يخالف أصولهم التي انتحلوها من السلف والخلف فلهم من الطعن في علماء السلف وفي علمهم ما ليس لأهل السنة والجماعة، وليس انتحال مذهب السلف من شعائرهم، فلهم من القدح في كثير منهم ما ليس هذا موضعه، وللنظَّام، من القدح في الصحابة ما ليس هذا موضعه.

وإن كان من أسباب انتقاص هؤلاء المبتدعة للسلف؛ ما حصل في المنتسبين إليهم من نوع تقصير وعدوان، وما كان من بعضهم من أمور اجتهادية، الصواب في خلافها، فإن ما حصل من ذلك صار فتنة للمخالف لهم ضل به ضلالًا كبيرًا.

فالمقصود هنا: أن المشهورين من الطوائف -بين أهل السنة والجماعة- العامة بالبدعة ليسوا منتحلين للسلف، بل أشهر الطوائف بالبدعة الرافضة، حتى إن العامة لا تعرف من شعائر البدع إلا الرفض،

والسُّنِّى في اصطلاحهم: من لا يكون رافضيًّا؛ وذلك لأنهم أكثر مخالفة للأحاديث النبوية ومعاني القرآن، وأكثر قدحًا في سلف الأمة وأئمتها، وطعنًا في جمهور الأمة من جميع الطوائف، فلما كانوا أبعد عن متابعة السلف كانوا أشهر بالبدعة.

فَعُلِم أن شعار أهل البدع هو ترك انتحال اتباع السلف، ولهذا قال الإمام أحمد في رسالة عبدوس بن مالك: «أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب النبي ﷺ». اهـ

وقال شيخ الإسلام أيضًا في المجموع (١٤/ ٤٥٩):

«وهذا الذي جاءت به شريعة الاسلام هو الصراط المستقيم، وهو الذي يصلح به دين الإنسان، كما قال النبى ﷺ: «**أعدل الصيام صيام داود، كان يصوم يومًا ويفطر يومًا**»(١). وفى رواية صحيحة: «**أفضل**»(٢).

والأفضل هو: الأعدل الأقوم، وهذا القرآن يهدي للتى هي أقوم، وهى وسط بين هذين الصنفين، أصحاب البدع وأصحاب الفجور أهل الاسراف والتقشف الزائد.

ولهذا كان السلف يحذِّرون من هذين الصنفين، قال الحسن: هو المبتدع في دينه والفاجر فى دنياه، وكانوا يقولون: احذروا صاحب الدنيا أغوته دنياه، وصاحب هوى متبع لهواه، وكانوا يأمرون بمجانبة أهل البدع والفجور» اهـ.

(١) البخاري (٣٤١٨) ومسلم (١٨١/ ١١٥٩).
(٢) مسلم (١٩٢/ ١١٥٩).

❊ التقعيد الأصولي العقدي في هذا الأصل:

القاعدة الأولى:

(ملاك الدعوة على منهاج النبوة يقوم على أصلين: الأمر بالاتباع مع التحذير من الابتداع، لا يصلح أحدهما إلا بالآخر، كالنفي والإثبات في شهادة التوحيد).

دليلها:

حديث الباب، من حديث العرباض بن سارية وفيه:

«فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة».

فجمع الحديث بينهما؛ لأن كلًّا منهما يستمد صحته وتمامه من الآخر.

فقد يجمع الأمر بين الاتباع والابتداع، ووجهه أن يزيد على ما عرف من السنة شيئًا من هواه.

وأكد ﷺ كما في حديث عائشة في الصحيحين: **«من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد»**.

وقول السلف يدور على هذا، كما مرَّ من الآثار، منها:

قول ابن مسعود: «اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم».

وابن عباس: «عليك بالاستقامة، اتبع الأمر الأول ولا تبتدع».

ففسَّر الاستقامة بالاتباع وترك الابتداع.

مع قوله ﷺ كما في مسلم (٣٨) : «**قل آمنت باللَّه ثم استقم**» .

وقول أبي الدرداء : «اقتصاد في سنة خير من اجتهاد في بدعة ، إنك إن تتبع خير من أن تبتدع ، ولن تخطئ الطريق ما اتبعت الأثر» .

كذلك قوله تعالى : ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة : ٣] .

والكامل لا يحتاج إلى غيره ، فهو محض الاتباع ، وهو ما ارتضاه اللَّه لنا ، والابتداع : تشريع مخترع مع شرع اللَّه ، شرك في الألوهية ، ولا يرضى لعباده الكفر ، قال تعالى : ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة : ٢٥٦] .

وقال سبحانه : ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر : ٧] .

وشكر النعمة على إتمام الدين يستلزم عدم الابتداع فيه .

*** القاعدة الثانية :**

(صاحب البدعة لا يُقبل عمله، وهو محجوب عن التوبة حتى يرجع عن بدعته).

ودليلها : حديث الطبراني ، قال فيه ﷺ : «**إن اللَّه حجب التوبة عن كل صاحب بدعة**» .

والذي حُجِبَ عن التوبة لا يقبل عمله ؛ لأن قبول العمل من لوازم قبول التوبة .

ويؤكد ذلك ما قاله ابن عمر كما في صحيح مسلم في كتاب الإيمان (٨) :

«والذي يحلف به عبد اللَّه بن عمر ! لو أن لأحدهم مثل أحد ذهبًا فأنفقه

ما قبل منه حتى يؤمن بالقدر».

وهو أثر له حكم الرفع؛ لجزمه بذلك، وهذا لا يقال من جهة العقل والاجتهاد.

كذلك ما رواه البخاري في صحيحه (٥٠٥٨) من حديث أبي سعيد الخدري عن رسول اللَّه ﷺ قال: «**يخرج فيكم قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم، وصيامكم مع صيامهم، وعملكم مع عملهم، ويقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية**».

وذلك؛ لأن من شروط قبول العمل بعد الإخلاص: المتابعة، والمبتدع لا يتبع، بل يبتدع.

❊ القاعدة الثالثة:

(الإخلاص والمتابعة ركنا قبول العمل).

ودليلها:

قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠].

وقد مرَّ تفسير ابن تيمية، وابن كثير الموضح وجه الدلالة قريبًا.

❊ القاعدة الرابعة:

(شعار أهل البدع ترك انتحال مذهب السلف):

ولا يخفى منهج الخوارج الذين خرجوا على عليٍّ والصحابة، واستحلوا دماءهم وأموالهم، وسيرهم بغير سير السلف، وهذا ممَّا عُلم من الدين بالضرورة، فلا ينكره أحد، وكذلك الروافض وحالهم؛ لذلك

قال شيخ الإسلام في نقله السابق في المجموع:

«شعار أهل البدع ترك انتحال مذهب السلف؛ ولهذا قال الإمام أحمد: أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب النبي ﷺ».

وقال الإمام السمعاني في صون المنطق (ص: ١٥٨):

«إنَّا أمرنا بالاتباع وندبنا إليه، ونهينا عن الابتداع وزُجرنا عنه، وشعار أهل السنة اتباعهم السلف الصالح وتركهم كل ما هو مبتدع مُحْدَث» اهـ.

* * *

«دعوة الناس أن يدخلوا في السلم كافة»

قال الشيخ -حفظه اللَّه-:

«نَدْعُو النَّاسَ إِلَى هَذَا الأَصْلِ الثَّالِثِ: نَدْعُوهُمْ إِلَى الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ: فِي الْعَقِيدَةِ، وَفِي الْعِبَادَةِ، وَفِي الْمُعَامَلَاتِ، وَفِي الْأَخْلَاقِ وَالسُّلُوكِ.

وَنُؤْمِنُ بِأَنَّ الْحُكْمَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَرْضٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بِحَسَبِهِ مِنْ حَاكِمٍ وَمَحْكُومٍ.

فِي الْعَقِيدَةِ: قَالَ رَبُّنَا -جَلَّ وَعَلَا-: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ﴾ [يوسف: ٤٠].

وَفِي الْعِبَادَةِ: قَالَ -جَلَّ وَعَلَا-: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ﴾ [النساء: ٣٦].

وَفِي الْمُعَامَلَاتِ: قَالَ -تَعَالَى-: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَـٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا﴾ [الجاثية: ١٨].

وَفِي الْأَخْلَاقِ وَالسُّلُوكِ: قَالَ -جَلَّ وَعَلَا-: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وَقَالَ -جَلَّ وَعَلَا- وَاصِفًا نَبِيَّهُ ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].

فَالْحُكْمُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ شَامِلٌ لِكُلِّ صُوَرِ الْحَيَاةِ، مِنْ ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ، وَمِنْ حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ؛ فَلَا بُدَّ مِنَ الدَّعْوَةِ إِلَى إِقَامَةِ حُكْمِ اللَّهِ فِي الْعَقِيدَةِ حَتَّى تَتَطَهَّرَ الْأَرْضُ مِنَ الشِّرْكِ وَالْبِدْعَةِ، وَإِلَى إِقَامَةِ حُكْمِ اللَّهِ فِي الْعِبَادَةِ؛ حَتَّى تُطَهَّرَ الْعِبَادَاتُ مِنَ الْإِحْدَاثِ وَالْأَهْوَاءِ، وَإِلَى إِقَامَةِ حُكْمِ اللَّهِ فِي

الْمُعَامَلَاتِ؛ حَتَّى تُقَامَ عَلَى أَمْرِ اللَّهِ وَحْدَهُ، لَا عَلَى أَمْرِ خَلْقِهِ.

وَلَا بُدَّ مِنَ الدَّعْوَةِ إِلَى الْأَخْلَاقِ الَّتِي أَرْسَاهَا الْإِسْلَامُ، وَطَبَّقَهَا رَسُولُهُ الْكَرِيمُ ﷺ.

وَالدَّعْوَةُ إِلَى الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ الصَّحِيحَةِ أَشْمَلُ وَأَعَمُّ، وَأَصَحُّ وَأَتَمُّ، مِمَّا يَدْعُو إِلَيْهِ الْقَوْمُ!! وَمِمَّا يَتَشَدَّقُونَ بِهِ، يَحْصُرُونَ ذَلِكَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُعَامَلَاتِ وَالْحَاكِمِ!!

وَالْأَمْرُ أَوْسَعُ مِنْ ذَلِكَ؛ فَمَا مِنْ حَرَكَةٍ وَلَا سَكَنَةٍ، وَمَا مِنْ أَمْرٍ بَاطِنٍ وَلَا ظَاهِرٍ، إِلَّا وَلِلَّهِ فِيهِ حُكْمٌ.

وَلَا بُدَّ مِنَ الْعَمَلِ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ -رَبُّ الْعَالَمِينَ- بِهِ فِي كُلِّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ وَالشُّمُولِ.

الأصل الثالث من أصول الدعوة
على منهاج النبوة
«الأخذ بجميع عرى الإسلام وشرائعه»

قال اللَّه ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ﴿٢٠٨﴾ فَإِن زَلَلۡتُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡكُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٠٨-٢٠٩].

قال ابن كثير في تفسيره (١/ ٣٦٩-٣٧٠)، مبينًا شمولية دين اللَّه وحكمه لكل صور الحياة:

«يقول تعالى آمرًا عباده المؤمنين به المصدّقين برسوله: أنْ يأخذوا بجميع عُرَى الإسلام وشرائعه، والعمل بجميع أوامره، وترك جميع زواجره ما استطاعوا من ذلك.

قال العوفي، عن ابن عباس، ومجاهد، وطاوس، والضحاك، وعكرمة، وقتادة، والسُّدِّي، وابن زيد، في قوله: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ﴾ يعني: في الإسلام.

وقال الضحاك، عن ابن عباس، وأبو العالية، والربيعُ بن أنس: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ﴾ يعني: الطاعة.

وقوله: ﴿كَآفَّةً﴾ قال ابن عباس، ومجاهد، وأبو العالية، وعكرمة، والربيع، والسُّدِّي، ومقاتل بن حَيَّان، وقتادة والضحاك: جميعًا، وقال مجاهد: أي اعملوا بجميع الأعمال ووجوه البرِّ. . . .

وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ﴾ أي: اعملوا الطاعات، واجتنبوا ما يأمركم به الشيطان فـ﴿إِنَّمَا يَأۡمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلۡفَحۡشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]، و﴿إِنَّمَا يَدۡعُواْ حِزۡبَهُۥ لِيَكُونُواْ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [فاطر: ٦]؛ ولهذا قال: ﴿إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ قال مُطَرِّف: أغش عباد اللَّه لعَبِيد اللَّه الشيطان.

وقوله: ﴿فَإِن زَلَلۡتُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡكُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾ أي: عدلتم عن الحق بعد ما قامت عليكم الحُجَجُ، فاعلموا أن اللَّه عزيز [أي] في انتقامه، لا يفوته هارب، ولا يَغلبه غالب، حكيم في أحكامه ونقضه وإبرامه؛ ولهذا قال أبو العالية وقتادة والربيع بن أنس: عزيز في نقمته، حكيم في أمره. وقال محمد بن إسحاق: العزيز في نصره ممن كفر به إذا

شاء، الحكيم في عذره وحجته إلى عباده» اهـ.

وقال القرطبي في تفسيره (٣/ ٢١):

«﴿فَإِن زَلَلْتُم﴾ أن تنحَّيتم عن طريق الاستقامة... وفي الآية دليل على ان عقوبة العالم بالذنب أعظم من عقوبة الجاهل به، ومن لم تبلغه دعوة الإسلام لا يكون كافرًا بترك الشرائع» اهـ.

*** كُلِّيَّةُ الأخذ بتعاليم الدين:**

كذلك قال السعدي في تفسيره (ص: ٩٤):

«هذا أمر من اللَّه تعالى للمؤمنين أن يدخلوا ﴿فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةً﴾ أي: في جميع شرائع الدين، ولا يتركوا منها شيئًا، وأن لا يكونوا ممن اتخذ إلهه هواه، إن وافق الأمر المشروع هواه فعله، وإن خالفه، تركه، بل الواجب أن يكون الهوى تبعًا للدين، وأن يفعل كل ما يقدر عليه من أفعال الخير، وما يعجز عنه، يلتزمه وينويه، فيدركه بنيَّته.

ولما كان الدخول في السلم كافة لا يمكن ولا يتصور إلا بمخالفة طرق الشيطان قال: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ﴾ أي: في العمل بمعاصي اللَّه ﴿إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾ والعدو المبين، لا يأمر إلا بالسوء والفحشاء، وما به الضرر عليكم.

ولما كان العبد لا بد أن يقع منه خلل وزلل، قال تعالى: ﴿فَإِن زَلَلۡتُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡكُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾ أي: على علم ويقين ﴿فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

وفيه من الوعيد الشديد، والتخويف، ما يوجب ترك الزلل، فإن العزيز

القاهر الحكيم، إذا عصاه العاصي، قهره بقوّته، وعذبه بمقتضى حكمته، فإن من حكمته، تعذيب العصاة والجناة» اهـ.

وعليه، فإنه لو اكتفت بعض الفرق ببعض شرائع الدين دون غيرها، نشأت الغربة البعضية المجزَّأة، كما قال شيخ الإسلام في المجموع (١٨/ ٢٩٨):

«وقد تكون الغربة في بعض شرائعه، وقد يكون ذلك في بعض الأمكنة، ففي كثير من الأمكنة يخفى عليهم من شرائعه ما يصير به غريبًا بينهم، لا يعرفه منهم إلا الواحد بعد الواحد» اهـ.

قال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥]، فإنه لا بعضية في الإسلام.

*** إن الحكم إلا لله:**

قال الملك سبحانه: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠].

قال الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره (١٢/ ٢٣٢):

«وقوله: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾. يقول: وهو الذي أمر ألا تعبدوا أنتم وجميعُ خلقه، إلا اللَّه الذي له الألوهة والعبادة خالصةً دون كل ما سواه من الأشياء، كما: -

(١٩٢٠٩) حدثني... عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، في قوله: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾. قال: «أَسَّسَ الدين على الإخلاص للَّه وحده لا شريك له».

وقوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾، يقول: هذا الذي دعوتكما[1] إليه من البراءة من عبادة ما سوى اللَّه من الأوثان، وأن تخلصا العبادة للَّه الواحد القهَّار، هو الدِّين القويم الذي لا اعوجاج فيه، والحقُّ الذي لا شك فيه» اهـ.

وقال ابن كثير في معنى الآية (٢/ ٢٤٧):

«ثم أخبرهم أن الحكم والتصرف والمشيئة والملك كلَّه لله، وقد أمر عباده قاطبة ألا يعبدوا إلا إياه ثم قال: ﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾. أي: هو الذي أدعوكم إليه من توحيد اللَّه، وإخلاص العمل له، هو الدين المستقيم، الذي أمر اللَّه به وأنزل به الحجة والبرهان الذي يحبه ويرضاه» اهـ.

❋ أبرز خصائص الفرقة الناجية: التمسك بما كان عليه النبي ﷺ في العقيدة والعبادة والأخلاق والمعاملة كافة.

يقول العلامة العثيمين كما في فتاوى العقيدة (ص: ٤٢٦-٤٢٩):

«أبرز الخصائص للفرقة الناجية: هي التمسك بما كان عليه النبي ﷺ في: العقيدة، والأخلاق، والمعاملة، هذه الأمور الأربعة تجد الفرقة الناجية بارزة فيها:

ففي العقيدة: تجدها متمسكة بما دل عليه كتاب اللَّه، وسنة رسوله ﷺ من التوحيد الخالص في ألوهيّة اللَّه، وربوبيَّته، وأسمائه وصفاته.

وفي العبادات: تجد هذه الفرقة متميزة في تمسكها التام وتطبيقها لما كان عليه النبي ﷺ في العبادات في أجناسها، وصفاتها، وأقدارها،

---

(١) الخطاب هنا لصاحبي يوسف عليه السلام في السجن؛ حيث قال تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩].

وأزمنتها، وأمكنتها، وأسبابها، فلا تجد عندهم ابتداعًا في دين اللَّه، بل هم متأدِّبون غاية الأدب مع اللَّه ورسوله، لا يتقدمون بين يدي اللَّه ورسوله في إدخال شيء من العبادات لم يأذن به اللَّه.

وفي الأخلاق: تجدهم كذلك متميِّزين عن غيرهم بحُسن الأخلاق كمحبة الخير للمسلمين، وانشراح الصدر، وطلاقة الوجه، وحسن المنطق والكرم، والشجاعة، إلى غير ذلك من مكارم الأخلاق ومحاسنها.

وفي المعاملات: تجدهم يعاملون الناس بالصدق والبيان اللذين أشار إليهما النبي ﷺ في قوله: «**البيِّعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبيَّنا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما**»(١).

والنقص في هذه الخصائص لا يخرج الإنسان عن كونه من الفرقة الناجية، لكن لكل درجات مما عملوا.

والنقص في جانب التوحيد يُخرجه من الفرقة الناجية، مثل الإخلال بالإخلاص، وكذلك في البدع، ربما يأتي ببدع تخرجه عن كونه من الفرقة الناجية» اهـ.

*** شمولية الأخذ بالشِّرْعَةِ كلها، تحقيق لأهم مقاصد الشارع الحكيم:**

لما تكلَّم الشاطبي عن مآخذ أهل البدع، وحَصْرُه لأسباب الإحداث والابتداع وقد مرَّ كلامه -في الأصل الثاني- فقال مفصلًا لجهة الهوى (٢/ ٦٢٥):

«النوع الرابع: أن الشريعة موضوعة لإخراج المكلف من داعية هواه،

(١) البخاري في صحيحه (٢١١٠)، ومسلم (١٥٣٢).

حتى يكون عبدًا لله» اهـ.

قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥].

وهذه العبودية لا تتجزَّأ على وَفْق ما يراه العبد تبعًا للهوى والإرادة، بل هو منقاد مستسلم للشريعة والدين الحاكم عليه اعتقادًا، وعبادة، ومعاملة، وأخلاقًا وسلوكًا، لا تكتمل له العبودية الحقة الصحيحة إلا بمجموع ذلك.

فيعبد اللَّه باعتقاد صحيح خالص من شوب الشرك وأوضاره، ومن البدع وشرها، ويعبده عبادة خالية من المحدثات والأهواء؛ فإن اللَّه لا يُعبد إلا بما شرعه.

ثم هو في معاملاته مع الآخرين متعبد إلى ربه بمعاملات قائمة على تعاليم ديننا الحنيف، مع الصدق والأمانة والرحمة والرفق والعفة وعدم الطمع بالرضى وعدم السخط، والبيان المنافي للخديعة والغش، فالحكم بما أنزل اللَّه شامل لكل صور العبودية باطنها قبل ظاهرها، وسكونها قبل حركتها.

وذلك لأنه: ما من حَرَكة ولا سَكَنة، ولا ظاهر ولا باطن إلا ولله تعالى فيه حكم.

وعليه، فمن حصر الدعوة إلى الحكم بما أنزل اللَّه في صورة من الصور، فقد خالف منهاج النبوة، فيُطبَّق شرع اللَّه فيما يختص بكل صورة، ومنها المعاملات بين الحاكم والمحكوم.

ومما ينبغي التنويه عليه، الاقتداء والتأسي بأخلاقه ﷺ؛ فقد قال تعالى

واصفًا نبيَّه ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].

قال ابن كثير (٨/ ١٢١):

«عن قتادة قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ ذكر لنا أن سعد بن هشام سأل عائشة عن خلق رسول اللَّه ﷺ. فقالت: ألست تقرأ القرآن؟ قال: بلى. قالت: فإن خلق رسول اللَّه ﷺ كان القرآن[1]. . .

ومعنى هذا أنه عليه السلام صار امتثالُ القرآن، أمرًا ونهيًا، سجيَّة له، وخلقًا تَطَبَّعَه، وترك طبعه الجِبِلِّي، فمهما أمره القرآن فعله، ومهما نهاه عنه تركه، هذا مع ما جَبَله اللَّه عليه من الخلق العظيم، من الحياء والكرم والشجاعة، والصفح والحلم، وكل خلق جميل» اهـ.

وقال عز وجل: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْأَخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١].

قال ابن كثير في تفسير القرآن العظيم (٦/ ١٩٩):

«هذه الآية الكريمة أصل كبير في التأسي برسول اللَّه ﷺ في أقواله وأفعاله وأحواله؛ ولهذا أمر الناس بالتأسي بالنبي ﷺ يوم الأحزاب، في صبره ومصابرته ومرابطته، ومجاهدته وانتظاره الفرج من ربه عز وجل صلوات اللَّه وسلامه عليه دائمًا إلى يوم الدين؛ ولهذا قال تعالى للذين تقلقوا وتضجروا وتزلزلوا واضطربوا في أمرهم يوم الأحزاب: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ أي: هلا اقتديتم به وتأسَّيْتُم بشمائله؟ ولهذا قال: ﴿لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْأَخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]» اهـ.

---

(١) مسلم (٧٤٦).

فمن أهم خصائص منهاج النبوة: أن تتشبه بالنبي ﷺ صاحب المنهاج، في أخلاقه، ومعاملاته وسلوكه؛ لتصبح داعية إلى منهاجه بحسن أدبك وأخلاقك وسمتك وهديك ومنطقك وسكوتك، وحركتك وسكونك، ونومك ويقظتك، ومشيك وجلوسك، فيرى الناس فيك جمال الإسلام وحسنه، فهذا باب عظيم غفل عنه كثير من المنتسبين إلى الالتزام، والدعوة إلى اللَّه، وبسبب تضيعه فقدت الدعوة الكثير من الخير؛ فما الدعوة إلا معاملات الناس، فإذا كان المنطلق من الخلق الحسن والهدي والسمت الطيب، كان ذلك من أهم عوامل نجاح الدعوة، والإتيان بثمارها.

فإذا كان هذا الخلق مؤصَّلًا على عقيدة صحيحة خالية من صور الشرك والإحداث والأهواء، كان ذلك الخير كله.

وهذه بعض الأحاديث في المسألة:

روى البخاري في صحيحه (٦٠٣٣)، ومسلم (٢١٥٠) عن أنس بن مالك قال: «كان رسول اللَّه ﷺ أحسن الناس خلقًا».

وروى مسلم عن النواس بن وسمعان قال: سألت رسول اللَّه ﷺ عن البر والإثم، فقال: «**البرُّ حسن الخلق، والإثم: ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس**».

كذلك روى البخاري في صحيحه (٦٠٣٥) ومسلم (٢٣٢١) عن عبد اللَّه بن عمرو بن العاص قال: لم يكن رسول اللَّه ﷺ فاحشًا ولا متفحشًا، وكان يقول: «**إن من خياركم أحسنكم أخلاقًا**».

وروى الترمذي في جامعه (٢٠٠٣) وقال: حسن صحيح، عن

أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: «**ما من شيء أثقل في ميزان المؤمن يوم القيامة من حسن الخلق، وإن اللَّه ليُبغض الفاحش البذي**».

كذلك روى الترمذي في سننه (١١٦٢) وقال: حسن صحيح، عن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**أكمل المؤمنين إيمانهم أحسنهم خلقًا، وخياركم خياركم لنسائهم**».

وروى البخاري (٢٩٢٧) ومسلم (٢١٦٥) عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «**إن اللَّه رفيق يحب الرفق في الأمر كله**».

وعنها عند مسلم (٢٥٩٤) مرفوعًا:

«**إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا يُنزع من شيء إلا شانه**».

وعند مسلم أيضًا عن جرير بن عبد اللَّه قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول (٢٥٩٢): «**من يُحرم الرفق يُحرم الخير كله**».

وروى مسلم في صحيحه (١٧) عن عبد اللَّه بن عباس قال: قال رسول اللَّه ﷺ لأشجِّ عبد القيس: «**إنَّ فيك خَصْلتين يحبهما الله: الحلم والأناة**».

وروى البخاري (٦١٢٥) ومسلم (١٧٣٤) عن أنس عن النبي ﷺ قال: «**يسِّروا ولا تعسِّروا وبشّروا ولا تنفروا**».

وروى مسلم في صحيحه (٢٥٥٨) عن ابي هريرة أن رجلًا قال: يا رسول اللَّه إن لي قرابة أصلهم ويقطعوني، وأحسن إليهم ويسيئون إليَّ، وأحْلُمُ عنهم ويجهلون علي! فقال: «**لئن كنت كما قلت فكأنما تُسِفُّهمُ المَلّ، ولا يزال معك من اللَّه تعالى ظهير عليهم ما دمت على ذلك**».

قال النووي في شرح مسلم (١٦/ ٨٨):

«**المَلّ**: بفتح الميم: الرماد الحار، **وتُسِفُّهُمُ**: الظهير المعين والدافع لأذاهم، ومعناه: كأنك تطعمهم الرماد الحار، وهو تشبيه لما يلحقهم من الألم بما يلحق آكل الرماد الحار من الألم، ولا شيء على هذا المحسن، بل ينالهم الإثم العظيم في قطيعته، وقيل معناه: أنك بالإحسان إليهم تخزيهم وتحقرهم في أنفسهم...» اهـ.

* **فصل في معنى قوله تعالى:** ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٧/ ٣١٢):

«وإذا كان من قول السلف: إن الانسان يكون فيه إيمان ونفاق، فكذلك فى قولهم: إنه يكون فيه إيمان وكفر، ليس هو الكفر الذى ينقل عن الملة، كما قال ابن عباس وأصحابه فى قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

قالوا: كفروا كفرًا لا ينقل عن الملة، وقد اتبعهم على ذلك أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة» اهـ.

وقال أيضًا في المجموع (٧/ ٢٥٣-٢٥٤) أن الإمام أحمد قال:

«ومن نحو قوله: «**لا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن**»[1]، ومن نحو قول ابن عباس فى قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾. فقلت له: ما هذا الكفر؟ فقال:

(١) البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧/ ١٠٠- ١٠٥).

كفر لا ينقل عن الملة، مثل الإيمان بعضه دون بعض، وكذلك الكفر حتى يجئ من ذلك أمر لا يُختلف فيه.

وقال ابن أبي شيبة: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»، لا يكون مستكمل الإيمان، ويكون ناقصا في إيمانه» اهـ.

وقال شيخ الإسلام أيضًا في المجموع (٧/ ٥٢٢):

«وقال ابن عباس وغير واحد من السلف في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، و﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧] و﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]. كفر دون كفر، وفسق دون فسق، وظلم دون ظلم، وقد ذكر ذلك الإمام أحمد والبخاري وغيرهما» اهـ.

ثم ذكر (٧/ ٣٢٦-٣٢٩): مثل ذلك عن طاوس، وعطاء فيما رواه محمد بن نصر وبيَّن ذلك بالآيات: قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، مع قوله: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، فقد يسمى الكافر ظالمًا كما في الآية الثانية، وقد يسمى العاصي من المسلمين ظالمًا كما في الآية الأولى.

وكذلك الفسق، فقد قال اللَّه عن إبليس: ﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠]، وقوله: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [السجدة: ٢٠] يريد الكفار، وقوله: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧].

قالوا: فلما كان الظلم ظلمين، والفسق فسقين، كذلك الكفر كفران: أحدهما ينقل عن الملة، والآخر لا ينقل عن الملة، وكذلك الشرك

شركان، شرك في التوحيد ينقل عن الملة، وشرك في العمل لا ينقل عن الملة وهو الرياء، قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠].

يريد بذلك المراءاة بالأعمال الصالحة، هذا جملة ما ذكره شيخ الإسلام.

بل قال شيخ الإسلام في المجموع (٣/ ٢٦٧-٢٦٨):

«والإنسان متى حلل الحرام -المجمع عليه- أو حرم الحلال-المجمع عليه- أو بدل الشرع -المجمع عليه- كان كافرًا مرتدًّا باتفاق الفقهاء، وفي مثل هذا نزله قوله على أحد القولين: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾؛ أي: المستحل للحكم بغير ما أنزل الله» اهـ.

وقال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٦/ ١١٠-١١١):

«قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾. و﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ و﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٤، ٤٥، ٤٧]، نزلت كلها في الكفار؛ ثبت ذلك في صحيح مسلم[1] من حديث البراء، وعلى هذا المعظم.

فأما المسلم فلا يكفر وإن ارتكب كبيرة.

وقيل: فيه إضمار، أي ومن لم يحكم بما أنزل اللَّه ردًّا للقرآن، وجحدًا لقول الرسول ﷺ فهو كافر؛ قاله ابن عباس ومجاهد، فالآية عامة على هذا.

قال ابن مسعود والحسن: هي عامة في كل من لم يحكم بما أنزل اللَّه

---

(١) مسلم (٢٨/ ١٧٠٠).

من المسلمين واليهود والكفار، أي معتقدا ذلك ومستحلا له؛ فأما من فعل ذلك وهو معتقد أنه راكب محرم فهو من فساق المسلمين، وأمره إلى اللَّه تعالى إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له.

وقال ابن عباس في رواية: ومن لم يحكم بما أنزل اللَّه فقد فعل فعلًا يضاهي أفعال الكفار.

وقيل: أي: ومن لم يحكم بجميع ما أنزل اللَّه فهو كافر؛ فأما من حكم بالتوحيد ولم يحكم ببعض الشرائع فلا يدخل في هذه الآية، والصحيح الأول، إلَّا أن الشعبي قال: هي في اليهود خاصة، واختاره النحاس؛ قال: ويدل على ذلك ثلاثة أشياء، منها: أن اليهود قد ذُكروا قبل هذا في قوله: ﴿لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [المائدة: ٤٤]، فعاد الضمير عليهم، ومنها أن سياق الكلام يدل على ذلك، ألا ترى أن بعده: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٤٥]، فهذا الضمير لليهود بإجماع، وأيضًا فإن اليهود هم الذين أنكروا الرجم والقصاص.

فإن قال قائل: «من» إذا كانت للمجازاة فهي عامة! إلا أن يقع دليل على تخصيصها؟ قيل له: «من» هنا بمعنى الذي مع ما ذكرناه من الأدلة، والتقدير: واليهود الذين لم يحكموا بما أنزل اللَّه فأولئك هم الكافرون، فهذا من أحسن ما قيل في هذا.

ويروى أن حذيفة سئل عن هذه الآيات: أهي في بني إسرائيل؟ قال: نعم هي فيهم، ولتسلكن سبيلهم حذو النعل بالنعل.

وقيل: «الكافرون» للمسلمين، و«الظالمون» لليهود، و«الفاسقون» للنصارى، وهذا اختيار أبي بكر بن العربي، قال: لأنه ظاهر الآيات،

وهو اختيار ابن عباس، وجابر بن زيد، وابن أبي زائدة، وابن شبرمة، والشعبي أيضًا.

قال طاوس وغيره: ليس بكفر ينقل عن الملة، ولكنه كفر دون كفر، وهذا يختلف إن حكم بما عنده على أنه من عند اللَّه، فهو تبديل له يوجب الكفر؛ وإن حكم به هوى ومعصية فهو ذنب تدركه المغفرة على أصل أهل السنة في الغفران للمذنبين.

قال القشيري: ومذهب الخوارج أن من ارتشى وحكم بغير حكم اللَّه فهو كافر، وعزى هذا إلى الحسن والسُّدِّي.

وقال الحسن أيضًا: أخذ اللَّه عَزَّ وَجَلَّ على الحكام ثلاثة أشياء: ألا يتبعوا الهوى، وألا يخشوا الناس ويخشوه، وألا يشتروا بآياته ثمنًا قليلًا.» اهـ.

وبمثله قال الإمام الطبري في تفسيره (٨/ ٢٧٠-٢٧٧): الآثار من (١١٩٤٠-١١٩٨١) ثم ختم كلامه فقال:

«وكذلك القول في كل من لم يحكم بما أنزل اللَّه جاحدًا به، هو باللَّه كافر، كما قال ابن عباس؛ لأنه بجحوده حكم اللَّه بعد علمه أنه أنزله في كتابه نظير جحوده نبوة نبيِّه بعد علمه أنه نبيٌّ» اهـ.

وقال العلامة السعدي في تفسيره (ص: ٢٣٣):

«﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ من الحق المبين، ومن أعمال أهل الكفر، وقد يكون كفرًا ينقل عن الملة، وذلك إذا اعتقد حله وجوازه.

وقد يكون كبيرة من كبائر الذنوب، ومن أعمال الكفر قد استحق من فعله العذاب الشديد.

«ثم قال): ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ قال ابن عباس: كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق، فهو ظلم أكبر، عند استحلاله، وعظيمة كبيرة عند فعله غير مستحل له» اهـ.

وهو نفس كلام شيخ الإسلام في المجموع والمذكور آنفًا.

وقال الشاطبي في الاعتصام (٢/ ٥١٠-٥١١):

«ومما يوضح ذلك ما خرَّجه ابن وهب عن بُكَيْر أنه سأل نافعًا: كيف رأي ابن عمر في الحرورية؟ قال: يراهم شرار خلق اللَّه، إنهم انطلقوا إلى آيات أُنزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين.

فسَّر سعيد بن جبير من ذلك، فقال:

مما يتبع الحرورية من المتشابه قول اللَّه تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] ويقْرنون معها: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، فإذا رأوا الإمام يحكم بغير الحق قالوا: قد كفر، ومن كفر عدل بربه، ومن عدل بربه فقد أشرك؛ فهؤلاء مشركون فيخرجون على الأمة يقتلون ما يرونه مخالفًا لهم لأنهم يتأولون هذه الآية» اهـ.

وبوَّب البخاري في صحيحه من كتاب الأحكام (٣- باب أجر من قضى بالحكمة) لقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧])

قال ابن حجر في الفتح (١٣/ ١٣٤ تحت ح٧١٤١):

«ويظهر أن يقال إن هذه الآيات وإن كان سببها أهل الكتاب، لكن عمومها يتناول غيرهم، لكن لما تقرر من قواعد الشريعة أن مرتكب المعصية لا يسمى كافرًا، ولا يسمى أيضًا ظالمًا لأن الظلم قد فُسِّر

بالشرك، بقيت الصفة الثالثة، فمن ثمَّ اقتصر عليها» اهـ.

ثم بوَّب في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: **(١٣- باب ما جاء في** اجتهاد القضاة بما أنزل اللَّه تعالى لقوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥].

فقال الحافظ في الفتح (١٣/ ٣٣٠):

«واقتصر المصنف على تلاوة الآيتين (أي: ﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ و﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾)؛ لإمكان تناولهما المسلمين بخلاف الأُوْلى (أي: الكافرون)؛ فإنها في حق من استحل الحكم بخلاف ما أنزل اللَّه تعالى، وأما الأخرتان فهما لأعم من ذلك» اهـ.

وعليه فقول البخاري وابن حجر أن المعني بالآية كفر دون كفر، ولا تكون كفرًا مخرجًا من الملّة إلا بالاستحلال.

قال ابن القيم في مدارج السالكين (١/ ٣٣٥- ٣٣٦):

«فأما الكفر فنوعان: كفر أكبر، وكفر أصغر، فالكفر الأكبر: هو الموجب للخلود في النار، والأصغر: موجب لاستحقاق الوعيد دون الخلود، كما في قوله ﷺ: **«لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض»**[١] وهذا تأويل ابن عباس، وعامة الصحابة في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، قال ابن عباس: «ليس بكفر ينقل عن الملة؛ بل إذا فعله فهو به كفر، وليس كمن كفر باللَّه واليوم الآخر»، وكذلك قال طاووس، وقال عطاء: «كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق». . . والصحيح: أن الحكم بغير ما أنزل اللَّه يتناول

(١) رواه البخاري في صحيحه (٧٠٧٧) من حديث ابن عمر.

الكفرين، الأصغر والأكبر، بحسب حال الحاكم، فإنه إن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل اللَّه في هذه الوقعة، وعدل عنه عصيانًا، مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة، فهذا كفر أصغر، وإن اعتقد أنه غير واجب، وأنه مخير فيه، مع تيقنه أنه حكم اللَّه، فهذا كفر أكبر، وإن جهله وأخطأه: فهذا مخطئ له حكم المخطئين». اهـ

وقد فصَّلت القول في هذه المسألة المهمة في كتابي: «ملاك أمر الخوارج الجدد في حرفين»، وبيَّنت هناك رغبة القوم في فَصْل الناس عن منهج السلف في فهم وتفسير هذه الآية، بل عن منهج السلف في كل شيء، حتى لا يظهر أمرهم وينكشف عورهم.

فإذا كان ذلك كذلك عرفت ما عليه القوم من فتنة التكفير التي كانت السبب الأم في فتنة الأمة اليوم والخروج العام على حكام المسلمين، وفتنة الأحلاس التي أكلت الأخضر واليابس وما زالت، وقد علمت آنفًا أن عامة الصحابة قد فسروا الآية بأنها كفر دون كفر..

ثم تجد القوم مع تشدّدهم وتكفيرهم للحكام بدون دليل صريح بواح لا شك فيه، اتفقت الأمة عليه، تجدهم يداهنون وينافقون اليوم العلمانيين والليبراليين والملحدين والنصارى، حتى كادوا أن ينسلخوا من عقيدتهم ودينهم، وتنازلوا عن الثوابت والأصول، فشدَّدوا الوطأة على أهل الإسلام ووادعوا أهل الأوثان فصدق فيهم قول رسول اللَّه ﷺ.

وهذا التلون الممقوت الرهيب في دين اللَّه، فبعد أن كانوا يكفرون من يدخل البرلمانات وأن الديمقراطية منهج كفري وثني، ويستدلون على ذلك بالكتاب والسنة، بل وإنه كفر مجرد بإجماع المسلمين، صار كل هذا اليوم

حلالًا مباحًا جائزًا؛ لتعلم ما عليه القوم من ضلال ولعب وعبث ونفاق، وهوى، ما جنت الأمة من ورائه إلا السقوط إلى الهاوية، إلى الحضيض الأوهد.

❊ الكيل بمكيالين من صفات أهل الباطل والأهواء:

لما خرج هذا الضال المضل طيب الثورة وإن شئت فقل: خطيب العورة الذي فضحه اللَّه وأظهر ضلاله على شاهينه فوق رءوس الناس، فقال: ليس بيننا وبين النصارى اختلاف عقدي، خرج محمد عبد المقصود على إحدى القنوات مُحَدِّثًا الناس، فقال:

نعذره بجهله!!!

فهو خطيب الثورة!!!

فلا بد أن يُعذر بجهله، والمعلوم عن قول الشيخ في المسألة أن من لم يكفر النصارى فهو كافر، وقوله في غاية الشدَّة في هذا الأمر، فعذر بالجهل من معه دكتوراة في الشريعة!!

ولمَّا سبَّ هذا الضال أسامة أنور عكاشة في بعض الصحابة أخرجه الدكتور محمد من الملة، وهذا أوْلى أن يعذر فلعله قرأ الظلال!!

ولما سبَّ سيد قطب الصحابة ووصف هند بنت عتبة باللبؤة المتوحشة!!

وسبَّ معاوية وعمرو بن العاص، وكفَّرَ أبا سفيان وأخرجه من الملة!!

واتهم داود وسليمان عليهما السلام بالزنا الصريح، وطعن وسبَّ موسى عليه السلام كما في كتاب التصوير الفني والظلال، عذره بالجهل ودافع عنه ودائمًا

يقول كما سمعناه: الظلال هذا الكتاب العظيم.

بل أشد من ذلك لما قال سيد قطب في كتابه التصوير الفني، وسيأتي تفصيلًا، قال (ص: ٢٥٥):

«وأنا أجهر بهذه الحقيقة الأخيرة وأجهر معها بأنني لم أخضع في هذا لعقيدة دينية تغلّ فكري عن الفهم» اهـ.

كل هذا يعذر فيه بالجهل!!!

ثم هم هؤلاء يتشددون في تكفير حكام المسلمين وما قال هؤلاء الحكام بالطامات الكبرى التي قالها سيد قطب، ولو قالوا مثل ما قال جدلًا وفرضًا، أليس من مصلحة الأمة أن تأخذوا بالعذر بالجهل في حقهم، فهم أوْلى؟!

أم أن الأمر هو عذر من معهم دكتوراه من الأزهر، ومن تحبون كسيِّد قطب ومَنْ على شاكلته فحسب؟!

دين اللَّه واحد، وسبيله واحد، وقول الراسخين واحد، نعوذ باللَّه من الزيغ والضلال والشهوة والهوى، فهو كما قال عطاء بن أبي رباح فيما رواه أبو نعيم في الحلية (٨٤٥٥):

«بلغنا أن الشهوة والهوى يغلبان العلم والعقل والبيان».

خرج الشيخ عبد المقصود من يومين وصرَّح أن الغناء والمعازف مسألة خلافية!! بعد أن كان يسفِّه من لم يحرمه، والأمر، نقل الإجماع على تحريمه أبو عمرو الصلاح كما في إغاثة اللهفان لابن القيم (١/ ٢٠١) والقرطبي في جامعه عند سورة لقمان، بل في المسألة أكثر من عشرين

إجماعًا[١]، وإلى اللَّه المشتكى ولا حول ولا قوة إلا باللَّه؛ فإنه سبيل صلاح العباد والبلاد!!!

فإنه لو لم يكفر حكام المسلمين، فما كانت هناك مسوغات شرعية للخروج، فكان لابد من التكفير؛ لصبغ الخروج بصبغة اللَّه ورسوله.

* * *

(١) في المسألة أكثر من عشرين إجماعًا، بيَّنْتُها في كتابي: (الإجماع على حرمة الغناء والمعازف والسماع)، وقد كتبت كتابي هذا، ردًّا عليه، فاضطُررت للكتابة في أمر قُتل بحثًا، وليس هذا منهجي ولا طريقتي؛ حتى لا يُكْذَب على اللَّه ورسوله، وتُنقض عُرَى الإسلام عروةً عروةً، واللَّه المستعان.
وكذلك انظر رسالة: «فقه تيتنك، وأئمة يدعون إلى النار» لراقمه.

❊ التقعيد الأصولي العقدي في هذا الأصل، مع زيادة الشرح والتفصيل:

القاعدة الأولى:

(التوحيد الخالص من الشرك هو الأخذ بجميع عرى الإسلام وشرائعه؛ فما من حركة ولا سكنة، وما من أمر ظاهر ولا باطن إلا ولله فيه حكم).

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [البقرة: ٢٠٨].

وقال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ﴾ [البقرة: ٨٥].

وقال ﷻ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥].

وقال سبحانه: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦].

وقال -جَلَّ وَعَلَا-: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ﴾ [النساء: ٣٦].

القاعدة الثانية:

(التمسك بما كان عليه النبي ﷺ في العقيدة والعبادة والمعاملة، أبرز خصائص الفرقة الناجية؛ لأن شمولية الأخذ بالشِّرعة كلها أهم مقاصد الشارع الحكيم).

قال تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠].

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾ [الجاثية: ١٨].

وقوله: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

وكذلك ما رواه البخاري في صحيحه (٧٢٨٨) ومسلم (١٣٠/ ٢٣٥٧) وأحمد في المسند (٩٤٩١) من حديث أبي هريرة عن رسول اللَّه ﷺ قال: «**ذروني ما تركتكم فإنما هلك من قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**».

وقد روى البخاري هذا الحديث في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول اللَّه ﷺ.

القاعدة الثالثة:

(الشريعة موضوعة لإخراج المكلف من داعية هواه حتى يكون عبدًا لله)

هكذا قال الشاطبي في الاعتصام.

قال تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٣].

روى البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة (٦٤٣٥) أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**تعس عبد الدينار والدرهم والقطيفة والخميصة إن أُعطي رَضِي وإن لم يُعط لم يرض**».

* * *

«دعوة على منهاج النبوة بالوسائل الشرعية السلفية المعتبرة»

قال الشيخ -حفظه اللَّه تعالى-:

«الْأَصْلُ الرَّابِعُ مِمَّا نَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهِ: أَنَّنَا نَدْعُو إِلَى كُلِّ الْأُصُولِ السَّابِقَةِ بِالْوَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ، السُّنِّيَّةِ، السَّلَفِيَّةِ، لَا بِالْوَسَائِلِ الْكُفْرِيَّةِ، وَلَا الشِّرْكِيَّةِ، وَلَا الْبِدْعِيَّةِ.

وَنُؤْمِنُ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ مَا عِنْدَ اللَّهِ لَا يُنَالُ إِلَّا بِطَاعَتِهِ، وَأَنَّ إِقَامَةَ دِينِ اللَّهِ لَا تَكُونُ بِتَحْرِيفِ دِينِهِ، وَلَا بِتَزْيِيفِهِ وَمَسْخِهِ، وَلَا بِإِدْخَالِ الْكُفْرِيَّاتِ وَالشِّرْكِيَّاتِ عَلَيْهِ فِي أَصْلِهِ وَفَصْلِهِ، وَلَا بِاتِّخَاذِ وَسَائِلِ أَهْلِ الْكُفْرِ -فِي الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ- وَسَائِطَ لِإِقَامَةِ دِينِ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ.

وَإِنَّمَا نَتَّخِذُ الْوَسَائِلَ الشَّرْعِيَّةَ، السُّنِّيَّةَ، السَّلَفِيَّةَ، نَسِيرُ عَلَى قَدَمِ وَخُطَا خَيْرِ الْبَرِيَّةِ ﷺ، وَنُؤْمِنُ أَنَّ مَا عِنْدَ اللَّهِ لَا يُنَالُ إِلَّا بِطَاعَتِهِ.

وَالدَّعْوَةُ إِلَى اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا- مِنْ أَجَلِّ الْقُرُبَاتِ، وَأَعْظَمِ أَلْوَانِ الْعِبَادَاتِ.

وَالْعِبَادَةُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَوَفَّرَ فِيهَا شَرْطَانِ: الْإِخْلَاصُ، وَالْمُتَابَعَةُ.

فَكُلُّ وَسِيلَةٍ مُبْتَدَعَةٍ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا- دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ فَهُوَ رَدٌّ»[١] اهـ.

(١) البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨) وفي رواية: «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد».

وَالْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ رِوَايَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فَلَا يُدْعَى إِلَى اللَّهِ -تَعَالَى- بِوَسَائِلِ أَهْلِ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ مِنَ: الْمُظَاهَرَاتِ، وَالِاعْتِصَامَاتِ، وَالْعِصْيَانِ الْمَدَنِيِّ، وَالتَّمْثِيلِ، وَالرَّقْصِ، وَالْمَسْرَحِيَّاتِ، وَالْغِنَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ابْتَدَعَهُ النَّاسُ فِي هَذَا الْعَصْرِ.

فَهَذِهِ -كُلُّهَا- وَسَائِلُ مَرْفُوضَةٌ، لَا تَدْخُلُ فِي دِينِ اللَّهِ -رَبِّ الْعَالَمِينَ-، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقْتَرَحَ إِدْخَالُهَا فِي دِينِ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا-؛ لِأَنَّ الْوَسِيلَةَ فِي الدَّعْوَةِ كَالْغَايَةِ سَوَاءً بِسَوَاءٍ. وَالْعِبَادَةُ تَوْقِيفِيَّةٌ، وَالدَّعْوَةُ إِلَى اللَّهِ -رَبِّ الْعَالَمِينَ- مِنْ أَجَلِّ الْعِبَادَاتِ وَالْقُرُبَاتِ؛ فَهِيَ تَوْقِيفِيَّةٌ أَيْضًا فِي وَسَائِلِهَا.

وَلَا بُدَّ مِنَ الْوُقُوفِ عِنْدَ حُدُودِ مَا بَيَّنَهُ اللَّهُ، وَمَا خَطَّهُ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

الأصل الرابع
«وسائل الدعوة إلى اللَّه توقيفية»

❊ أصل المسألة: أن كل ما أدَّى إلى الحرام فهو حرام

وهذا أمر تعاضدت عليه الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع:

أما الكتاب: فقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

قال القرطبي في تفسيره (٧/ ٤٥):

«في هذه الآية دليل على وجوب الحكم بسدّ الذرائع». اهـ

وقال أبو بكر بن العربي المالكي في أحكام القرآن (٢/ ٧٤٣):

«المسألة الأولى: اتفق العلماء على أن معنى الآية: لا تسبّوا آلهة الكفار فيسبّوا إلهكم، وكذلك هو؛ فإن السبَّ في غير الحُجَّة فعل الأدنياء.

وقال النبي ﷺ: «**لعن اللَّه الرجل يسبُّ أبويه**».

قيل: يا رسول اللَّه وكيف يسب أبويه؟ قال: «**يسُبُّ أبا الرجل فيسُبّ أباه، ويسُبّ أمه فيسب أمه**»[1]؛ فمنع اللَّه تعالى في كتابه أحدًا أن يفعل فعلا جائزًا يؤدّي إلى محظور؛ ولأجل هذا تعلّق علماؤنا بهذه الآية في سدّ الذرائع، وهو كل عقد جائز في الظاهر يؤول أو يمكن أن يُتوصَّل به إلى محظور.». اهـ

وقال القاضي ابن العربي أيضًا في أحكام القرآن عند قوله تعالى من سورة الأعراف: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٣].

«هذه الآية من أمهات الشريعة، وفيها مسائل: إن اللَّه حرّم عليهم الصيد يوم السبت، ثم ابتلاهم بأن تكون الحيتان تأتي يوم السبت شرَّعًا أي: رافعة رءُوسها في الماء ينظرون إليها، فإذا كان يوم الأحد وما بعده من الأيام طلبوا منها حوتًا واحدًا للصيد فلم يجدوه؛ فصوَّر عندهم إبليس أن يسدّوا أفواه الخلجان يوم السبت حتى إذا أمْسَوْا، وأرادت الحيتان أن ترجع إلى النهر الأعظم وإلى غَمْرة البحر لم تجد مسلكًا، فيأخذونها في

(١) البخاري (٥٩٧٣)، ومسلم (٩٠) في صحيحيهما.

سائر الأيام.

قال علماؤنا: هذه الآية أصل من أصول إثبات الذرائع، وهو كل عمل ظاهر الجواز يتوصَّل به إلى محظور، كما فعل اليهود.

وإنما هلكوا باتباع الظاهر؛ لأن الصيد حرم عليهم فقالوا: لا نصيد، بل نأتي بسبب الصيد، وليس سبب الشيء نفس الشيء، فنحن لا نرتكب عين ما نهينا عنه، فنعوذ باللَّه من الأخذ بالظاهر المطلق في الشريعة» اهـ.
أي: على هذا الشكل، وكذلك قال القرطبي عند الآية: بأنها دليل على سد الذرائع.

وقال ابن القيم في إعلام الموقعين (٣/ ١٠٤):

«منع ما يؤدي إلى الحرام:

الوجه الأول: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍۗ﴾ [الأعراف: ١٦٣] فحرم اللَّه تعالى سبَّ آلهة المشركين -مع كون السبِّ غيظًا وحميَّة لله، وإهانة لآلهتهم- لكونه ذريعة إلى سبهم اللَّه تعالى، وكانت مصلحة ترك مسبته تعالى أرجح من مصلحة سبِّنا لآلهتهم، وهذا كالتنبيه بل كالتصريح على المنع من الجائز، لئلا يكون سببًا في فعل ما لا يجوز.

الوجه الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّۚ﴾ [النور: ٣١]، فمنعهن من الضرب بالأرجل وإن كان جائزًا في نفسه؛ لئلا يكون سببًا إلى سمع الرجال صوت الخلخال فيثير ذلك دواعي الشهوة منهم إليهن.

الوجه الثالث: قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ

أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾ [النور: ٥٨] الآية.

أمر تعالى مماليك المؤمنين ومن لم يبلغ منهم الحلم أن يستأذنوا عليهم في هذه الأوقات الثلاثة، لئلا يكون دخولهم هجمًا بغير استئذان فيها ذريعة إلى اطلاعهم على عوراتهم وقت إلقاء ثيابهم عند القائلة والنوم واليقظة، ولم يأمرهم بالاستئذان في غيرها، وإن أمكن في تركه هذه المفسدة لندورها وقلّة الإفضاء إليها، فجعلت كالمقدمة...» اهـ.

قلت: والكلام في هذه الوجوه على منع ما هو مباح في أصله.

أما السنة: فقد مرّ حديث الشيخين في النهي عن سب الوالدين والذي يتوصل به بأن يسب الرجل أبا الرجل فيسب أباه، ويسب أمه فيسب أمه.

قال ابن القيم كما في النقل السابق (٣/ ١٠٥) تعليقًا على الحديث:

«فجعل رسول اللَّه ﷺ الرجل سابًّا لاعنًا لأبويه بتسببه إلى ذلك وتوسله إليه وإن لم يقصده». اهـ

ومن السنة أيضًا: ما رواه مسلم في صحيحه (١٣٠/ ١٦٠٥) عن عبد اللَّه عن رسول اللَّه ﷺ قال: «**لا يحتكر إلا خاطئ**».

قال ابن القيم (٣/ ١١٥): «أنه نهى عن الاحتكار وقال: «**لا يحتكر إلا خاطئ**» فإنه ذريعة إلى أن يُضَيّق على الناس أقواتهم، ولهذا لا يمنع من احتكار ما لا يضر الناس». اهـ.

وأما الإجماع: ما أجمع عليه الصحابة ﷺ من جمع المصحف على حرف واحد.

قال ابن القيم (٣/ ١١٩): «الوجه التاسع والتسعون: جمع عثمان

المصحف على حرف واحد من الأحرف السبعة؛ لئلا يكون ذريعة إلى اختلافهم في القرآن ووافقه على ذلك الصحابة ﷺ.» اهـ.

ولقد استدل ابن القيم في المسألة بتسعة وتسعين وجهًا على حرمة الوسيلة المؤدية إلى الحرام من الكتاب والسنة والإجماع، وقد بدأ هذا المبحث فقال: (٣/ ١٠٢-١٠٣):

«فصل في سد الذرائع: لما كانت المقاصد لا يتوصل إليها إلا بأسباب وطرق تفضي إليها، كانت طرقها وأسبابها تابعة لها معتبرة بها، فوسائل المحرمات والمعاصي في كراهتها والمنع منها بحسب إفضائها إلى غاياتها وارتباطاتها بها، ووسائل الطاعات والقربات في محبتها والإذن فيها بحسب إفضائها إلى غايتها؛ فوسيلة المقصود تابعة للمقصود، وكلاهما مقصود، لكنه مقصود قصد الغايات، وهي مقصودة قصد الوسائل؛ فإذا حرم الرب تعالى شيئًا وله طرق ووسائل تفضي إليه فإنه يحرمها ويمنع منها، تحقيقًا لتحريمه، وتثبيتًا له؛ ومنعًا أن يقرب حماه، ولو أباح الوسائل والذرائع المفضية إليه لكان ذلك نقضًا للتحريم، وإغراء للنفوس به، وحكمته تعالى وعلمه يأبى ذلك كل الإباء، بل سياسة ملوك الدنيا تأبى ذلك؛ فإن أحدهم إذا منع جنده أو رعيته أو أهل بيته من شيء، ثم أباح لهم الطرق والأسباب والذرائع الموصلة إليه لعدّ متناقضًا، ولحصل من رعيته وجنده ضد مقصوده.

وكذلك الأطباء إذا أرادوا حسم الداء منعوا صاحبه من الطرق والذرائع الموصلة إليه، وإلا فسد عليهم ما يرومون إصلاحه.

فما الظن بهذه الشريعة الكاملة التي هي في أعلى درجات الحكمة والمصلحة والكمال؟

ومن تأمل مصادرها ومواردها علم أن اللَّه تعالى ورسوله سد الذرائع المفضية إلى المحارم بأن حرمها ونهى عنها، والذريعة: ما كان وسيلة وطريقًا إلى الشيء» اهـ.

وعليه، فكل وسيلة أدّت إلى حرام فهي محرمة بالكتاب والسنة والإجماع، ومن قال بغير ذلك فقد جحد وأنكر النصوص والأدلة.

وقال ابن قدامة في المغني (٩/ ٣٣١):

«وإن كان ابن السبيل مجتازًا يريد بلدًا غير بلده، فقال أصحابنا: «يجوز أن يدفع إليه ما يكفيه من مُضيّه إلى قصده ورجوعه إلى بلده»؛ لأن فيه إعانة على السفر المباح، وبلوغ الغرض الصحيح، لكن يشترط كون السفر مباحًا، إما قربة كالحج والجهاد وزيارة الوالدين، أو مباحًا كطلب المعاش والتجارات.

فأما المعصية فلا يجوز الدفع إليه فيها؛ لأنه إعانة عليها، وتسبُّبٌ إليها فهو كفعلها؛ فإن وسيلة الشيء جارية مجراه» اهـ.

قلت: قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢].

قال ابن كثير في تفسيره (٣/ ٨):

«قوله: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ﴾ يأمر تعالى عباده المؤمنين بالمعاونة على فعل الخيرات، وهو البر، وترك المنكرات وهو التقوى، وينهاهم عن التناصر على الباطل، والتعاون على المآثم والمحارم.

قال ابن جرير: الإثم: ترك ما أمر اللَّه بفعله، والعدوان: مجاوزة ما

حدَّ اللَّه في دينكم، ومجاوزة ما فرض عليكم في أنفسكم وفي غيركم» اهـ.

قال الشيخ عبد السلام بن برجس في: الحجج القوية على أن وسائل الدعوة توقيفية (ص: ٣٧-٣٩):

«فذهبت طائفة إلى أن وسائل الدعوة اجتهادية ليست على التوقيف، فللداعي أن يختار ما يراه مناسبًا من الوسائل التي تحقق الإصلاح والاهتداء للمدعوِّين، ولو لم تكن وسيلة من وسائل الدعوة التي قام بها النبي ﷺ وصحابته الكرام، وهذا القول يفسَّر بأحد تفسيرين، وبكل واحد من التفسيرين أخذ جماعة.

التفسير الأول: أن يكون المراد من هذا القول: أن كل طريق وأسلوب يوصّل إلى الغاية -وهي إصلاح العباد- يصلح للداعي أن يسلكه، ولو قد ورد الشرع بالنهي عنه، ومنع منه؛ ما دام يحقق تلك المصلحة.

وهذا القول على هذا التفسير هو ما يعرف باعتبار المصلحة التي شهد الشرع بإلغائها، وهو قول باطل؛ لأن في اعتبارها مخالفة لنصوص الشرع بالمصلحة؛ وفتح باب يؤدي إلى تغيير جميع حدود الشرائع ونصوصها، وما مستند هذا القول إلا القاعدة اليهودية الحاكمة بأن الغاية تبرر الوسيلة، ومن أمثلة ذلك:

تجويز الدخول في البرلمانات(١) الكافرة بقصد الدعوة إلى اللَّه تعالى، وإصلاح العباد والبلاد، ومن المعلوم أن الدخول في تلك البرلمانات هو في حقيقته تضييع لمقاصد الشرع في الضروريات، فضلًا عن الحاجيات،

(١) انظر: الأدلة الشرعية لكشف التلبيسات الحزبية لأبي عبد السلام حسن الريمي اليمني، ط. دار الإمام أحمد القاهرة، وهو قوي في بابه.

فضلًا عن التحسينات؛ إذ هو هدم للدين من أساسه، وتنازل عن أسمى غاياته، وهي تحقيق توحيد اللَّه تعالى.

التفسير الثاني: أن يكون المراد من هذا القول: أن كل طريق وأسلوب يوصل إلى الغاية، وهي إصلاح العباد، يصح للداعي أن يسلكه، بشرط عدم ورود إلغائه في الشرع، والقول على هذا التفسير هو ما يعرف بالمصالح التي سكتت عنها الشواهد الخاصة، فلم تشهد باعتبارها ولا إلغائها» اهـ.

قلت: بل نُقل الإجماع على بطلان التفسير الأول وردّه:

قال الإمام الشاطبي في الاعتصام (٢/ ٤٥٠):

«ما شهد الشرع بردّه فلا سبيل إلى قبوله، وإنما ذلك مذهب أهل التحسين العقلي، بل إذا ظهر المعنى وفهمت من الشرع اعتباره في اقتضاء الأحكام، فحينئذ نقبله؛ فإن المراد بالمصلحة عندنا: ما فُهم رعايته في حق الخلق من جلب المصالح ودرء المفاسد على وجه لا يستقل العقل بدركه على حال، فإذا لم يشهد الشرع باعتبار ذلك المعنى، بل شهد بردّه، كان مردودًا باتفاق المسلمين» اهـ.

وأهل التحسين العقلي هم المعتزلة الذين يردُّون النصوص والأدلة التي تخالف عقولهم؛ **لذلك قال أبو المظفر السمعاني كما في قواطع الأدلة (١/ ٢٣)**:

«وهذا الحدُّ حدُّ المعتزلة، وهم ضلال في كل ما ينفردون به».

قال الشيخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ في حكم الانتماء (ص: ١٣٤ وما بعدها):

«فحقيقة الدعوة (الغاية) توقيفية، لا مجال للاجتهاد فيها، حقيقة الدعوة أمر ثابت لا يتغير، لا يتحول، حقيقة الدعوة أمر ثابت لا يتغير بتغير الأزمان والمكان والأحوال.

والأصل في وسائل نشر الدعوة كذلك التوقيف على منهاج النبوة، وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»(١).

وفي لفظ: «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو ردّ**».

ومن رحمة اللَّه تعالى بعباده، وبالغ حكمته في تشريعه لما يُصلح اللَّه به العباد والبلاد وشرع تغيير المنكر، وشرع النصيحة، وشرع الدعوة، شَرَعَ للأمة وسائل متعددة في ذلك، ولم يجعلها إلى عقولهم، بل أحالهم إلى ما شرَّعه لهم:

فالجهاد بالنفس، والجهاد بالمال، والجهاد بالقوة، والدفاع كذلك

وتغيير المنكر باليد، وهو لذي السلطان، كرجال الحسبة، وباللسان، ومثله القلم، وبالقلب، والأمر بالمعروف كذلك.

والنصيحة لأئمة المسلمين وعامتهم بالتي هي أحسن: مناصحة بالكلمة، ومناصحة بالكتابة، وتذكير بأيام اللَّه.

والدعوة تكون بالوظائف المرتبة في الإسلام: خطب الجمع والعيدين والحج، والتعليم، ومجالس الذكر والإيمان.

والصدع بكلمة الحق: ببيانها حتى يكشف اللَّه الغمة عن الأمة، وبفتوى عالم معتبر، يغيّر اللَّه بها الحال إلى أحسن، فتعمل ما لا تعمله

(١) سبق تخريجه وهو متفق عليه.

الأحزاب في عقود .

وهكذا بعمل فردي من عالم بارع ينشر علمه في الأمة : في إقليم ، في ولاية ، في مدينة ، في قرية هكذا .

وبعمل جماعي على رسم منهاج النبوة لا غير ، كجماعة الحسبة ، ودور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومراكز الدعوة ، ورابطة العلماء من كل متأهل لكل عمل بحاله ، فليست حال العالم كحال من دونه من طلبة العلم ، ولا طالب علم كالمبتدئ ، وهذا ليس كالجاهل ، فهذه رتب ومنازل ودرجات : ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق : ٣] .

وكما أن المقصر عن رتبته مذموم ، فالمتطاول إلى أعلى منها قبل نضوجه مذموم ، بل سقوط مبكر .

ومن تقصير ذلك وتطاول هذا يحصل انحسار في مدِّ الدعوة ، ويؤول غالب الأمة إلى غثاء ، لكن قد ينضاف إليها ما تفرضه الحالة التي يعيش فيها المسلم ، فيؤخذ ما صفا بقدر ما يشد الوسيلة بما لا يعارض الشريعة باسم ولا رسم .

فليس لمسلم كائنًا من كان أن يصل إلى افتتاح الدعوة بما يناهضها ، فلا تغيير ، ولا تحريف ، ولا خلط ، ولا تنازل عن أي شيء من دين اللَّه وشرعه .

فمتى رأيت من ركب موجة من تلك الموجات ، فاعلم أنه قد حاد عن منهاج النبوة ، بقدر ما أخذ به من مخالفة في أمر كلي أو جزئي ، وأن هذا شذوذ عن طريق جماعة المسلمين ، وتقدير ذلك لأرباب الحل والعقد في الأمة ، وهم العلماء العاملون ، لا لجهال المسلمين ، ولا لمن تبنَّى الدعوة

على جهل وضلال، ولا لمن أخذ بالدعوة، وهو أول الناكثين لها .

والمهم هنا -وفي كل أمر- هو إعمال غاية التثبّت والتدبّر للعواقب، وأن لا يكون الإقدام إلا بعد الصدور من حوض الشريعة المورود، والميراث النبوي المعهود، في كل خطوة من خطوات الدعوة، وبذل الشورى مع المتأهلين لها بالعلم والعقل والروِّية .

والوسائل للدعوة في عصرنا وفيما قبله وبعده، لا بد أن تكون هي وسائل الدعوة التي بُعث بها النبي ﷺ، وبلغ بها الغاية، ولا تختلف في عصرنا مثلًا إلا في جوانب منها مرتبطة بأصولها التوقيفية، ومنها :

١- المؤسسات الإعلامية -المقبولة شرعًا- بكل فروعها وأجزائها هي في العصر الحاضر من وسائل الدعوة، وهي وسيلة كانت في بنية الدعوة منذ صدر الإسلام، إذ كانت الدعوة تعتمد الكلمة .

فالوسيلة الإعلامية هي هي، لكن داخلها شيء في أدائها، فلما كانت بالكلمة كفاحًا، كانت كذلك بالكلمة المسموعة بالواسطة، وبالمقروءة، وهكذا .

٢- المؤسسات العلمية، والمدارس النظامية بمناهجها وسبلها ومراحلها .

فهذه لم تتجاوز وسيلة كانت في بِنْيَةِ الدعوة منذ صدر الإسلام، إذ كانت الدعوة تعتمد التعليم، وفي حديث جبريل عليه السلام المشهور في تعليم الإسلام والإيمان والإحسان مثل رائع في طلائع الدعوة هكذا .

فالوسيلة التعليمية اليوم هي ما كانت عليه بالأمس، لكن داخلها شيء من النهج في الأداء والبلاغ وهكذا .

لكن هذا التغيير مأسور بمضمار الشرع، موزون بمقاييس الكتاب والسنة، فمتى اختل شيء منه وجب إبعاده والبراءة منه، أما وسيلة محدثة يتعبد بها فلا، فمن الوسائل التي تهّجن الدعوة، وتثير الشغب وتجعل الأمة شيعًا، تلكم البيعة البدعية الممتدة من معين المتصوّفة إلى مستحدث بعض الجماعات الإسلامية، وهكذا الأهواء يجرّ بعضها بعضا » اهـ.

وقال شيخنا ابن رسلان كما في (الشريعة والسياسة، ص: ٢٤-٣٠):

«إن كانت العلة مصلحة الدعوة، فهي قائمة عند كل فَصِيل، وبها مُسخت الشريعة، وهدمت الملة، وزلزلت أسس الديانة، ولم يكن كذلك رسول اللَّه ﷺ، فإن النبي ﷺ لم يتنازل عن الثوابت العقدية، ولا عن الثوابت الشرعية. . . أهل السنة يكونون حيث تتمايز الرايات، لا يكونون بحيث تختلط رايات الناس، هذا أصل من أصولهم.

فما الذي يُحوِّل الثوابت إلى متغيِّرات؟

ما الذي يحرك الثابت حتى يصير متزلزلًا غير ثابت؟ ثم ما يزال في حركته حتى يصير متغيرًا بلا ثبات.

ما عدا ممَّا بدا.

إن الإسلام دين اللَّه، لا خوف عليه، لا تخافوا على دين محمد ﷺ، إنما نخاف على المسلمين، لسنا في خشية أن يصيب الإسلام شيء، هو دين اللَّه المحفوظ، لا يُغير ولا يُبدَّل، ولا يمكن أن يصيبه أذى بحال؛ لأنه دين اللَّه الذي أكمله وأتمَّ به النعمة، ورضيه لخلقه في أرضه، فهذا أمر مسلّم، ولكن المشكلة في المسلمين في أرض الإسلام.

هذه هي المشكلة في إطارها، وما عند اللَّه لا ينال إلا بطاعته،

ولا يمكن أن نجعل الكفر ولا الشرك ولا البدعة ولا المعصية دونها، وسيلة لتحصيل غاية شرعية. لابد من ضبط النسبة بين الوسيلة والغاية.

ومهما اتخذت من وسيلة غير مشروعة؛ لتصل بها إلى غاية مشروعة، لم تزدك عن الغاية إلا بعدًا، حتى تستدبرها استدبارًا، لا يمكن أن نصل إلى نصرة الدين بالانتهازية، ولا بركوب الموجة، ولا بتغيير الثوابت، ولا باتخاذ مصلحة الدعوة صنمًا يعبد من دون اللَّه رب العالمين، ولا بالتدليس على المسلمين بتحريك ثوابتهم وتحويلها إلى متغيرات، ما عدا مما بدا» اهـ.

قلت: وعلى ضوء ما تقدم، يتبيّن ما أصلناه من قبل وهو: ملاك الأمر الاتباع، وترك الابتداع؛ فلن يخاف الخلف على مصالح المسلمين، وعلى دين اللَّه، ولا على العباد والبلاد بمثل ما كان عليه السلف في ذلك، ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها، وأن اللَّه يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير، وهو يعلم الصالح من المفسد، والصلاح من الفساد، وما أمرنا إلا بما يصلحنا ويقيمنا على الجادة الصحيحة، وما نهانا إلا عما يفسد علينا البلاد والعباد، بل أمر الدنيا والآخرة.

قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

وكما قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (١١/ ٣٤٤):

«والقول الجامع أن الشريعة لا تهمل مصلحة قط». اهـ

وقال أيضًا كما في المجموع (٧/ ٤٤١):

«وأصل المسألة أن النهي يدل على أن المنهي عنه فساده راجح على صلاحه، ولا يشرع التزام الفساد مما يشرع له دفعه، فإن الحرام لا يكون

صحيحًا كالحلال يترتب عليه الحكم، كما يترتب على الحلال، ويحصل به المقصود كما يحصل به، وهذا معنى قولهم: النهي يقتضي الفساد، وهذا مذهب الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، وأئمة المسلمين وجمهورهم» اهـ.

فإذا كان إجماع الصحابة على أن النهي يقتضي الفساد، فكيف يتخيل مسلم عاقل أن الصلاح في ركوب ما حرم اللَّه ﷻ ونهى عنه؟!

والمعني هنا: تكوين الأحزاب، ودخول البرلمانات، والقول بشرعية الانتخابات، وأن كل هذه الأمور وسائل لتطبيق شرع اللَّه، وإقامة الدولة الإسلامية، وإقامتها من أوجب الواجبات، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

قال العلامة الألباني ناصر السنة كما في سلسلة الهدى والنور (الشريط٦٦٤، ٦٦٠، ٣٩٩، ٢٢١) لما سئل عن الانتخابات:

«نحن على منهجنا السلفي لا نراه، لأنه نظام فاسد، حيث يرشح فيه نفسه المؤمن والكافر، والذكر والأنثى، والإسلاميون لو كانوا إسلاميين ما دخلوا البرلمانات، وعندنا من دخلوا ليتهم خرجوا مثل ما دخلوا بل خسروا.

الانتخابات نظام يدور حول قاعدة يهودية ماسونية: الغاية تبرر الوسيلة.

إنها طريقة شركية وثنية أوربيَّة، فقوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]، لا يشمل كل المسلمين صالحهم وطالحهم، وعالمهم وجاهلهم، بل الخاصة منهم، علمًا، وإيمانًا، وفهمًا بأحوال الناس

وحالاتهم، فلا تعني الآية المؤمن والكافر: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥-٣٦]» اهـ.

إن التحزب ما ذكر في دين اللَّه إلا على سبيل الذم والتحذير منه، وما تحزب السلف، وما مثَّلوا ولا غنَّوا ولا تجمعوا خليطًا رجالهم ونساءُهم في عمل مختلط بين الرجال والنساء لنصرة دين اللَّه، بل علموا وأصّلوا للأمة أن كل عمل ليس من منهاج النبوة فهو مردود خبيث، وأن ما عند اللَّه لا ينال بأي حال وأي وجه من الوجوه إلا بطاعته، وبما أذن فيه وأجازه، فكيف يبارك اللَّه ملك الملوك في أعمال قد سخط عليها وعلى عامليها؟!

فهل يستقم أن تُنال المصلحة من المفسدة، أو البركة من اللعنة؟!

أقول: يستقيم ذلك على منهاج الجمع بين الضدين، منهاج العبث، منهاج الشيطان وحزبه لا غير.

فإن الحلال بيّن والحرام بيّن، والسنة معلومة، والبدعة بيّنة واضحة، وطريق الأولين، ومنهاج النبيّن لا يخفى على طالب العلم، فضلًا عمن اشتغل بالدعوة لدين اللَّه، غير أنه غياب اليقين وحسن الظن باللَّه، ولا حول ولا قوة إلا باللَّه(١).

*** بيان معنى قاعدة: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب:**

أولًا: هذه قاعدة لا خلاف عليها عند الأصوليين في الجملة.

وقد يعبرون عنها بقولهم: ما لا يتم الأمر إلا به يكون مأمورًا به، وهذه اللفظة تشمل الواجب والمندوب إليه.

---

(١) انظر: (الأحزاب بين مصلحة الوطن وغياب اليقين بالله) لراقمه.

ولقد نقل بعض الأصوليين انعقاد الأمة على إطلاق القول بوجوب تحصيل ما أوجبه الشارع، وتحصيله إنما هو بتعاطي الأمور الممكنة من الإتيان بها[١].

وضرب ابن قدامة مثلًا لبيان هذه القاعدة فقال كما في المغني (١/ ٣٠٢):

«وأما الحاجبان، فيجب غسلهما؛ لأن من ضرورة غسل بشرتهما غسلهما، وكذلك كل شعر، من ضرورة غسل بشرته غسله، ضرورة أن الواجب لا يتم إلا به» اهـ.

وقال القرافي في الفروق (١/ ٣٠١):

«وأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب بعد وجوب الواجب الأصلي» اهـ.

وبيَّن القرافي أنها قاعدة شرعية مسلم بصحتها.

❊ القيد الذي به تستقيم القاعدة:

فإذا اسْتُعمِلَتْ هذه القاعدة في أمرنا هذا فقيل: ما لا يتم تبليغ دين اللَّه وتطبيقه -وهو واجب- إلا به فهو واجب، فأرادوا بهذا وسائلهم البدعية قلنا:

هذه القاعدة عليها قيد مهم يُفهم من سياق ألفاظها، وهو:

إن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، إذا كان جائزًا، مباحًا، وأذن فيه الشرع.

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام (١/ ٨٤) وانظر: (مقدمة سلفية بيد يدي علم أصول الفقه) لراقمه.

أما إذا حرَّمه الشرع فالواجب حينئذ تركه بلا خلاف، فكيف يوجب الشارع الحكيم أمرًا محرمًا ليتم به الواجب الفرض؟!

فهذا جمع بين النقيضين، فيكون الشيء مأمورًا به من جهة، منهيًا عنه من جهة أخرى، وهذا عبث تأباه الفطر والعقول السليمة، فما ظنُّكم برب العالمين؟!

وعليه، فهذه القاعدة، إنما تُفهم فهمًا صحيحًا على ضوء ما فصلناه في مسألة سد الذرائع، وأن الوسائل لها أحكام المقاصد، وأن ما يؤدي إلى حرام فهو حرام بالكتاب والسنة والإجماع.

❋ ❋ ❋

❋ التقعيد الأصولي العقدي في هذا الأصل:

القاعدة الأولى:

(وسائل الدعوة إلى اللَّه توقيفية، فلا يزاد فيها ولا ينقص).

ودليلها:

حديث الصحيحين: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**».

وقد مرّ الكلام على هذا تفصيلًا.

القاعدة الثانية:

(أصل أصيل في الشريعة: أن ما أدى إلى محرّم فهو حرام، ثبت ذلك بالكتاب والسنة والإجماع).

وقد مرَّت أدلتها في كلام ابن القيم من إعلام الموقعين.

القاعدة الثالثة:

(النهي يقتضي الفساد بإجماع السلف، فلا ينصلح حال العباد والبلاد قط بما نهى عنه اللَّه ورسوله).

ودليلها: الإجماع الذي نقله شيخ الإسلام كما في المجموع وقد مرَّ تفصيلًا .

القاعدة الرابعة:

(الشريعة لا تهمل مصلحة قط، فمن ابتغى الإصلاح في غير هديها فهو ضال مضل مفسد في الأرض)

قال تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣]؛ فالنعمة التي أتمها اللَّه على خلقه هي كل الصلاح والفلاح، فالدين كامل؛ فلذلك لا يُحتاج إلى غيره لصلاح الأحوال ولو احتجنا ما كان كاملًا، وهذا باطل.

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٥٧﴾ قُلۡ بِفَضۡلِ ٱللَّهِ وَبِرَحۡمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ هُوَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٧-٥٨].

وقال تعالى: ﴿يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ﴾ [الأحزاب: ٧١].

وقال: ﴿فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصۡلَحَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [الأعراف: ٣٥].

وقال تعالى: ﴿وَأَصۡلَحۡنَا لَهُۥ زَوۡجَهُۥٓۚ﴾ [الأنبياء: ٩].

وقال: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ﴾ [الأنفال: ١].

وقال: ﴿وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٞ﴾ [النساء: ١٢٨].

وقال: ﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡكِتَٰبَۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٦].

وقال: ﴿إِن يُرِيدَآ إِصۡلَٰحٗا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيۡنَهُمَآۗ﴾ [النساء: ٣٥].

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦].

وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهۡلِكَ ٱلۡقُرَىٰ بِظُلۡمٖ وَأَهۡلُهَا مُصۡلِحُونَ﴾ [هود: ١١٧].

وقال تعالى: ﴿إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ﴾ [هود: ٨٨].

فربنا -جَلَّ وَعَلَا- أمر بالإصلاح وأحب المصلح وتولى المصلحين الصالحين، وقال هو خير، وهو الذي يصلح عباده، ونهى عن الفساد وأمر بالصلاح.

فكل مصلحة للعباد والبلاد تدخل تحت هذه الآيات، يحبها اللَّه ورسوله، ويأمر بها اللَّه ورسوله.

وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ﴾ [البقرة: ٢٢٠] دليل على أن معرفة الفساد إنما مرجعه إلى اللَّه ورسوله.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ١١ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢-١٣].

فكل من خالف اللَّه ورسوله بأمر زعم فيه أنه يصلح أو يريد الإصلاح فقد كذب على اللَّه ورسوله؛ قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعۡنَةُ وَلَهُمۡ

سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٥].

قال شيخ الإسلام في المجموع (١١/ ٣٤٤):

«والقول الجامع: أن الشريعة لا تهمل مصلحة قط، بل اللَّه تعالى قد أكمل لنا الدين وأتمّ النعمة، فما من شيء يقرب إلى الجنة إلا وقد حدثنا به النبى ﷺ، وتركنا على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعده إلا هالك.

لكن ما اعتقده العقل مصلحة وإن كان الشرع لم يرد به، فأحد الأمرين لازم له: إما أن الشرع دلّ عليه من حيث لم يعلم هذا الناظر، أو أنه ليس بمصلحة، وإن اعتقده مصلحة؛ لأن المصلحة هى المنفعة الحاصلة أو الغالبة، وكثيرًا ما يتوهم الناس أن الشىء ينفع فى الدين والدنيا ويكون فيه منفعة مرجوحة بالمضرة، كما قال تعالى فى الخمر والميسر: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩].

وكثير مما ابتدعه الناس من العقائد والأعمال من بدع أهل الكلام وأهل التصوف وأهل الرأى وأهل الملك حسبوه منفعة أو مصلحة نافعًا وحقًا وصوابًا ولم يكن كذلك» اهـ.

القاعدة الخامسة:

(كل ما شهد الشرع بردّه فلا سبيل إلى قبوله، ولا صلاح إلا ما شهد الشرع بصلاحه، وذلك باتفاق المسلمين).

قال الشاطبي في الاعتصام (٢/ ٤٥٠):

«ما شهد الشرع بردِّه فلا سبيل إلى قبوله، وإنما ذلك مذهب أهل التحسين العقلي، بل إذا ظهر المعنى وفهمنا من الشرع اعتباره في اقتضاء الأحكام، فحينئذ نقبله؛ فإن المراد بالمصلحة عندنا: ما فهم رعايته في

حق الخلق من جلب المصالح ودرء المفاسد على وجه لا يستقل العقل بدركه على حال؛ فإذا لم يشهد الشرع باعتبار ذلك المعنى، بل شهد بردّه، كان مردودًا باتفاق المسلمين» اهـ.

وقال ابن قدامة في المغني (٤/ ١١):

«والشرع لا يرد بتحريم المصالح التي لا مضرة فيها، بل بمشروعيتها» اهـ.

القاعدة السادسة:

(ما لا يتم الواجب إلا به وقد أحله اللَّه ورسوله فهو واجب، فإذا حرمه اللَّه ورسوله، فالواجب تركه بإجماع المسلمين).

أصل هذه القاعدة: «ما لا يتم الوجب إلا به فهو واجب).

وهي قاعدة عليها إجماع الأمة، نقله الآمدي في الإحكام (١/ ١١١).

والزيادة التي أضفتها في نص القاعدة هو مضمونها وما يدل عليه السياق؛ وذلك أنهم أجمعوا على ضرورة الإتيان بالواجب الذي أوجبه اللَّه ورسوله، ومن ثم كان كل ما يتوقف عليه هذا الوجب فإنه لابد من فعله، لماذا؟

لكي يتم الواجب، فإذا كان هذا الواجب لا يتم إلا بعدم الواجب، وهو الحرام، فيصبح نص القاعدة: ما لايتم الواجب إلا به وقد حرمه اللَّه ورسوله فهو واجب، فكان الواجب حرامًا من جهة، واجبًا من جهة أخرى، وهذا جمع بين الضدين والنقيضين، وهو محال عقلًا وشرعًا.

ومثاله في وقتنا: قولهم لابد من الأحزاب والبرلمانات والانتخابات

الديمقراطية، والمظاهرات، والاعتصامات، لنصل إلى تطبيق شرع اللَّه، وقد كذبوا واللَّه، بنص هذه القاعدة التي أجمع عليها العلماء؛ فكيف يحرم اللَّه على العباد طريقًا، ثم يكون صلاحهم في سلوكه؟!

﴿فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ٨٧]؟!

*** تعليق مهم:**

فبعد هذا التقعيد في هذا الأصل المهم، وإذا كان ذلك كذلك، فكيف يستقيم لطالب علم مبتدئ، فضلًا عن طالب العلم غير المبتدئ، فضلا عن الداعية إلى اللَّه، فضلًا عن رءوس الدعوة، أن يقولوا: نتنازل عن الثوابت والأصول من أجل المصلحة العامة والوطن؟!

فضلًا عن دكتور يدرِّس العقيدة للمسلمين، هو عندهم رمز من رموز السلفية في الإسكندرية؟!!!

فهل يستقيم لمن صحَّت عقيدته أصلًا أن يظن هذا الظن الفاسد في دين ملك الملوك؟!؛ فمعنى كلامه ولازمه أن الأصول والثوابت التي قام عليها دين الإسلام تتعارض مع المصالح وتأتي بالمفاسد، ولن ينصلح حال البلاد والعباد إلا بالتفريط والتنازل في هذه العرى التي هي قِوام الدين!!! سبحانك هذا بهتان عظيم.

أليس هذا عين منهج الليبراليين، والعلمانيين، والملحدين، واللادينيين، والشيوعيين وغيرهم من أعداء الدين؟! بل خرج نفس الرجل ليصف عائشة وطلحة والزبير أنهم أهل بغي، رضي الله عنهم.

فإني أدعو هذا الرجل ومن قال بقوله بالتوبة إلى اللَّه من هذا الشرك، فليس الرجل ممن يجهل دينه حتى نعذره بجهله، الذي هو أصل عند أهل

السنة والجماعة؛ فإن العذر بالجهل له شروط وضوابط وموانع، ولكننا نعذره؛ لقول الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لو أن هناك تسعة وتسعين وجهًا لحمل المؤمن على الكفر ووجهًا لحمله على الإيمان لحملته على الإيمان؛ تحسينًا للظن بالمسلم»، والأصل الإيمان حتى يأتي دليل يقيني خال من الشك والتأويل بالهوى والشهوة.

وإلى اللَّه المشتكى، ولا حول ولا قوة إلا باللَّه.

* * *

«وجوب التحذير من أهل الأهواء؛ لتستبين سبيل الزائغين»

قال الشيخ -حفظه اللَّه تعالى-:

نَدْعُو النَّاسَ إِلَى هَذَا الْأَصْلِ الْخَامِسِ: وَهُوَ أَنَّنَا نُحَذِّرُ مِنْ كُلِّ مُخَالِفٍ فِي أَيِّ أَصْلٍ مِمَّا مَرَّ، كُلٌّ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ.

الرَّدُّ عَلَى الْمُخَالِفِ أَصْلٌ مِنْ أُصُولِ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ بَيَّنَ الرَّسُولُ ﷺ فِي حَدِيثِ «الِافْتِرَاقِ» أَنَّ الْأُمَّةَ سَتَخْتَلِفُ، أَنَّهَا سَتَخْتَلِفُ وَتَفْتَرِقُ؛ فَقَالَ ﷺ: «وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةٍ -أَوْ قَالَ فِرْقَةٍ- كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً. قِيلَ: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»(١).

وَقَالَ ﷺ -كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، قَالَ: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطًّا، ثُمَّ خَطَّ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ خُطُوطًا، ثُمَّ قَالَ: هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ، وَهَذِهِ السُّبُلُ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، ثُمَّ قَرَأَ قَوْلَهُ -جَلَّ وَعَلَا-: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣]. وَالْحَدِيثُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَغَيْرُهُ(٢).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه أحمد في المسند (٤١٤٢) والحاكم في المستدرك (٣٢٤١) وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي في التلخيص، وصححه ابن حبان في صحيحه (٦، ٧/ إحسان) والدارمي في السنن (٢٠٢) في المقدمة، قال القرطبي في تفسيره عند الآية من سورة الأنعام: «رواه الدارمي بسند صحيح» وابن أبي عاصم في السنة (١٦، ١٧) وصححه الألباني، والشيخ أحمد شاكر.

وَدِينُ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا- مَبْنِيٌّ عَلَى التَّأْصِيلِ وَالتَّحْذِيرِ، وَعَلَى النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِتْيَانِ بِهِمَا مَعًا لَا يُغْنِي أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ.

وَالتَّحْذِيرُ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالزَّيْغِ جِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مِنْ أَعْظَمِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، شَرِيطَةَ أَنْ يَكُونَ بِعِلْمٍ وَعَدْلٍ، لَا بِظُلْمٍ وَلَا بِجَهْلٍ، وَأَنْ يَكُونَ خَالِصًا للهِ -جَلَّ وَعَلَا-.

وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ قَائِمَانِ مَا دَامَ فِي الْأَرْضِ دِينٌ، وَالنَّاسُ يُجَرِّحُونَ وَيُعَدِّلُونَ فِي حَيَاتِهِمُ الْعَادِيَّةِ!!

يُجَرِّحُونَ وَيُعَدِّلُونَ الْبَاعَةَ، وَيُجَرِّحُونَ وَيُعَدِّلُونَ أَصْحَابَ الْأَعْمَالِ: مِنَ الْأَطِبَّاءِ، وَالْمُهَنْدِسِينَ، وَالْبَنَّائِينَ، وَالنَّجَّارِينَ، وَغَيْرِهِمْ.

وَبَيَانُ الْمُحِقِّ مِنَ الْمُبْطِلِ، وَالْمُهْتَدِي مِنَ الضَّالِّ فِي دِينِ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا- أَوْلَى وَأَجْدَرُ.

فَلَا بُدَّ مِنَ التَّحْذِيرِ مِنَ الشِّرْكِ وَأَهْلِهِ، وَمِنَ الْبِدَعِ وَأَهْلِهَا. لَا يَتِمُّ التَّوْحِيدُ وَالِاتِّبَاعُ إِلَّا بِذَلِكَ، وَلَا يَسْتَقِيمُ الدِّينُ إِلَّا بِهِ.

وَلَيْسَ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِتْيَانِ بِهِ مِنَ الْغِيبَةِ الْمُحَرَّمَةِ، بَلْ هُوَ مِمَّا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ، شَرِيطَةَ أَنْ يَكُونَ بِعِلْمٍ وَعَدْلٍ، لَا بِظُلْمٍ وَلَا بِجَهْلٍ، وَأَنْ يَكُونَ خَالِصًا للهِ -رَبِّ الْعَالَمِينَ-، حِيَاطَةً لِلدِّينِ، وَحِفَاظًا عَلَى سُنَّةِ النَّبِيِّ الْأَمِينِ ﷺ وَنَفْيًا لِلزَّيْغِ -زَيْغِ الزَّائِغِينَ- وَلِلْبَهْتِ -بَهْتِ[1] الْبَهَّاتِينَ- عَنْ دِينِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصِرَاطِ النَّبِيِّ الْأَمِينِ ﷺ.

(١) البهت بالفتح: الحيدة، والبهتان بالضم: الكذب، وقيل: البهت والبهتان: الكذب المفتري (مقاييس اللغة (١/ ٣٠٧) والمعجم الوجيز (ص: ٦٤).

الأصل الخامس
«التحذير من مخالفة منهاج النبوة، وبيان حال المخالف»(١)

قال اللَّه تعالى : ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥].

قال ابن كثير في تفسيره (٣/ ١٧٢) :

«يقول تعالى : وكما بيَّنَّا ما تقدم بيانه من الحجج والدلائل على طريق الهداية والرشاد، وذم المجادلة والعناد : ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ﴾ ؛ أي : التي يحتاج المخاطبون إلى بيانها : ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ ؛ أي : ولتظهر طريق المجرمين المخالفين للرسل» اهـ.

وهذا في مسألتنا تنبيه بالأعلى على الأدنى.

وقال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٢٧٢) :

«قوله تعالى : ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ﴾ . التفصيل : التبيين الذي تظهر به المعاني، والمعنى، وكما فصّلنا لك في هذه السورة دلائلنا ومحاجتنا مع المشركين، كذلك نفصل لكم الآيات في كل ما تحتاجون إليه من أمر الدين، ونبيّن لكم أدلتنا وحُججنا في كل حق ينكره أهل الباطل، يقال استبان الشيءُ واستبنته، وإذا بان سبيل المجرمين فقد بان سبيل المؤمنين» اهـ.

وقال الإمام الطبري في تفسيره (٩/ ٢٢١) :

«كذلك نفصل لك أعلامنا وأدلتنا في كل حق ينكره أهل الباطل من

---

(١) انظر : (التحذير والتبيين بوجوب الرد على المخالفين) لراقمه.

سائر أهل الملل غيرهم، فنبيّنها لك حتى تبيّن حقه من باطله، وصحيحه من سقيمه» اهـ.

وقال العلامة السعدي في تيسير الكريم الرحمن (ص: ٢٥٨):

«﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ﴾. أي: نوضحها ونبيّنها، ونميّز بين طريق الهدى من الضلال، والغي والرشاد؛ ليهتدي بذلك المهتدون، ويتبين الحق الذي ينبغي سلوكه.

﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾. الموصلة إلى سخط اللَّه وعذابه؛ فإن سبيل المجرمين إذا استبانت واتضحت أمكن اجتنابها والبعد عنها، بخلاف ما لو كانت مشتبهة ملتبسة، فإنه لا يحصل هذا المقصود الجليل» اهـ.

وعليه، فإنه لو لم يبيّن للناس منهاج النبوة الخالص من شوب المخالفات والابتداع، لاختلط على الناس الحق بالباطل، والهدى بالضلال، والسنة بالبدعة، وهذا فيه من المفاسد ما فيه، بل هذا تضييع لدين اللَّه، وتمييع لأصوله وثوابته، وجمعٌ للناس ولَمٌّ لشمل المسلمين على غير أصول صحيحة.

روى الإمام ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٦١٠-صحيح الجامع) عن الإمام مالك قال: قال إياس بن معاوية لربيعة:

«إن الشيء إذا بُني على عوج لم يكد يعتدل».

وروى ابن عبد البر أيضًا في جامعه (١٠١١) عن ذي النون بن إبراهيم أنه قال (١٠١١):

«من أعلام البصر بالدين: معرفة الأصول لتسلم من البدع والخطأ».

*** خطورة المبتدع على الدين أشد من خطورة صاحب الكبائر، والكافر صريح الكفر:**

فإن من المعلوم من الدين بالضرورة، أن الكافر صريح في عداوته وبغضه للإسلام والمسلمين، وسعيه في هلاك الدين كلّه كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢].

أما المبتدع فإنه يعتقد أنه ببدعته يتقرب إلى الله!!

فهو يقوم بهدم الدين، فما كانت بدعة إلا وأميتت سنة، فيظن هدمه بناءً للإسلام، وهكذا يدعو كل مبتدع لبدعته ويناصرها ويدافع عنها حتى تُنقض عُرى الإسلام عروة عروة، كلما أحييت بدعة نُقضت على إثرها عروة وسنة، حتى يأتي ذلك على كل الدين؛ ولذلك **روى المروزي في السنة (٩٤) عن عمر بن عبد العزيز قال:**

«واللَّه لولا أن أنعش سنة وأميت بدعة، لما سرَّني أن أعيش في الدنيا فُوَاقًا[1]، ولوددت أني كلما أنعشت سُنَّة وأمتُ بدعة أن عضوًا من أعضائي سقط معها».

وروى ابن وضاح في البدعة والنهي عنها (ص: ٣٨-٣٩) وابن بطة في الكبرى (٢٢٥) عن ابن عباس قال:

«ما من عام إلا يحيا فيه بدعة، ويمات فيه سنة حتى تحيا البدع،

(١) قال ابن الأثير في النهاية (٣/ ٤٣١): (قدر فواق ناقة: وهو ما بين الحلبتين من الرَّاحة، وتضم فاؤه وتُفْتَح» اهـ.

وتموت السنن» .

وروى المروزي في السنة (١١٢) عن عروة قال :

«السنن السنن ؛ فإن السنة قِوام الدين» .

*** نقل الإجماع على أن البدع أشدّ من المعاصي :**

قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٢٠/ ١٠٤-١٠٥) :

«أهل البدع شرّ من أهل المعاصى الشهوانية بالسنة والاجماع .

فإن النبى ﷺ أمر بقتال الخوارج ، ونهى عن قتال أئمة الظلم ، وقال فى الذي يشرب الخمر : «**لا تلعنه فإنه يحب اللَّه ورسوله**»(١) .

وقال فى ذي الخُوَيْصِرَة : «**يخرج من ضئضىء هذا أقوام يقرأون القرأن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين**» . وفي رواية : «**من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم ، وقراءته مع قراءتهم ، أينما لقيتموهم فاقتلوهم ، فإن فى قتلهم أجرًا عند اللَّه لمن قتلهم يوم القيامة**»(٢) .

وقد قررت هذه القاعدة بالدلائل الكثيرة مما تقدم من القواعد .

ثم إن أهل المعاصي ذنوبهم فعل بعض ما نهوا عنه ، من سرقة أو زنا ، أو شرب خمر ، أو أكل مال بالباطل .

وأهل البدع ذنوبهم ترك ما أمروا به من اتباع السنة وجماعة المؤمنين ،

---

(١) البخاري في صحيحه (٦٧٨٠) .

(٢) البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤) .

فان الخوارج أصل بدعتهم أنهم لا يرون طاعة الرسول واتباعه فيما خالف ظاهر القرآن عندهم، وهذا ترك واجب.

وكذلك القدرية لا يؤمنون بعلم اللَّه تعالى القديم ومشيئته الشاملة، وقدرته الكاملة، وهذا ترك واجب.

وكذلك الجبرية لا تُثبت قدرة العبد ومشيئته، وقد يدفعون الأمر بالقدر، وهذا ترك واجب.

وكذلك مقتصدة المرجئة مع أن بدعتهم من بدع الفقهاء ليس فيها كفر بلا خلاف عند أحد من الأئمة، ومن أدخلهم من أصحابنا فى البدع التى حكى فيها التكفير ونصره فقد غلط فى ذلك، وإنما كان لأنهم لا يرون إدخال الأعمال أو الأقوال فى الإيمان وهذا ترك واجب.

وأما غالية المرجئة الذين يكفرون بالعقاب، ويزعمون أن النصوص خوَّفت بما لا حقيقة له، فهذا القول عظيم وهو ترك واجب.

وكذلك الوعيدية لا يرون اعتقاد خروج أهل الكبائر من النار، ولا قبول الشفاعة فيهم، وهذا ترك واجب.

فان قيل: قد يضمون إلى ذلك اعتقادًا محرمًا من تكفير وتفسيق وتخليد، قيل: هم فى ذلك مع أهل السنة بمنزلة الكفار مع المؤمنين، فنفس ترك الإيمان بما دل عليه الكتاب والسنة والاجماع ضلالة، وإن لم يكن معه اعتقاد وجودي، فإذا انضم إليه، اجتمع الأمران، ولو كان معهم أصل من السنة لما وقعوا فى البدعة» اهـ.

وقال في موضع آخر من المجموع (٤٨/ ٤٧٠-٤٧١):

«ولهذا اتفق أئمة الإسلام على أن هذه البدع المغلّظة شر من الذنوب التى يعتقد أصحابها أنها ذنوب، وبذلك مضت سنة رسول اللَّه ﷺ حيث أمر بقتال الخوارج عن السنة، وأمر بالصبر على جور الأئمة وظلمهم، والصلاة خلفهم مع ذنوبهم، وشهد لبعض المصرّين من أصحابه على بعض الذنوب أنه يحب اللَّه ورسوله ونهى عن لعنته، وأخبر عن ذى الخويصرة وأصحابه -مع عبادتهم- أنهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، وقد قال تعالى فى كتابه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]. » اهـ.

بل قال على أهل البدع كلام عظيم حيث قال (٢٨/ ٤٧٩):

«وقد اتفق أهل العلم بالأحوال: أن أعظم السيوف التى سُلَّتْ على أهل القبلة ممن ينتسب إليها، وأعظم الفساد الذى جرى على المسلمين ممن ينتسب إلى أهل القبلة، إنما هو من الطوائف المنتسبة.

فهم (أي: الرافضة) أشد ضررًا على الدين وأهله، وأبعد عن شرائع الاسلام من الخوارج الحروية، ولهذا كانوا أكذب فرق الأمة فليس فى الطوائف المنتسبة الى القبلة أكثر كذبًا ولا أكثر تصديقًا للكذب وتكذيبًا للصدق منهم، وسيما النفاق فيهم أظهر منه فى سائر الناس» اهـ.

فائدة من ذلك:

فإذا كان ذلك كذلك، فهل يشك مؤمن سُنّي سلفي على منهاج النبوة الحق، في وجوب التحذير من أهل البدع، وأن هذا جهاد في سبيل اللَّه؟!

*** بيان أن البدع والأهواء تخالف الاستقامة في دين اللَّه وأنها شر وضلال:**

روى مسلم في صحيحه عن سفيان بن عبد اللَّه الثقفي (٣٨) وابن بطة في الكبرى (١٥٧): قلت: يا رسول اللَّه، قل لي في الإسلام قولا لا أسأل عنه أحدًا بعدك.

قال: «**قل آمنت باللَّه ثم استقم**».

اتبع ابن بطة في الإبانة الكبرى هذا الأثر بما رواه عن سلَّام بن مسكين قال (١٥٩): «كان قتادة إذا تلا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [فصلت: ٣٠] قال: «إنكم قد قلتم ربنا اللَّه فاستقيموا على أمر اللَّه وطاعته وسنة نبيكم، وامضوا حيث تؤمرون، فالاستقامة أن تلبث على الإسلام، والطريقة الصالحة، ثم لا تمرق منها، ولا تخالفها، ولا تشذ عن السنة، ولا تخرج عنها، فإن أهل المروق من الإسلام منقطع بهم يوم القيامة، ثم إياكم وتصرُّف الأخلاق، واجعلوا الوجه واحدًا، والدعوة واحدة، فإنه بلغنا: أنه من كان ذا وجهين، وذا لسانين كان له يوم القيامة لسانان من نار».

وروى بعدها عن ابن عباس أنه قال (١٦٠):

«عليك بالاستقامة اتبع ولا تبتدع».

وفي رواية (١٦١): «عليك بالاستقامة، واتبع الأمر الأول ولا تبتدع».

ثم روى بسنده عن أبي هريرة في حديث خطبة الحاجة المشهور

(١٧٤) ، وأبو داود في سننه (٢١١٨) والنسائي في المجتبى (١٤٠٣) وحسنه الترمذي، **عن رسول اللَّه ﷺ** قال: «**إن أحسن الحديث كتاب اللَّه، وخير الهدي هدي محمد، وشرَّ الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**»، وهو عند البخاري بلفظ مقارب في صحيحه (٧٢٧٧).

وروى مثله موقوفًا عن ابن مسعود رضي الله عنه.

كذلك روى عن ابن مسعود (١٩٢) ورواه اللالكائي (١٠٨) بلفظ أتم قال:

«عليكم بالعلم قبل أن يُقبض، وقبضه أن يذهب أهله-أو قال أصحابه- عليكم بالعلم فإن أحدكم لا يدري متى يفتقر إليه، أو يفتقر إلى ما عنده، وإنكم ستجدون أقوامًا يزعمون أنهم يدعونكم إلى كتاب اللَّه وقد نبذوه وراء ظهورهم، فعليكم بالعلم، وإياكم والتنطع، وإياكم والتعمق، وعليكم بالعتيق».

وروى اللالكائي أيضًا عن ابن مسعود (١٠٧) ورواه الدارمي في سننه (٢١٣) عن عاتكة بنت جزء قالت: أتينا عبد اللَّه بن مسعود فسألناه عن الدجال قال لنا: «لغير الدجال أخوف عليكم من الدجال: أمور تكون من كبرائكم، فأيما مُريَّة أو رُجيل أدرك ذاك الزمان فالسمت الأول، السمت الأول، فإنكم اليوم على السنة».

فانظر -رحمك الله- كيف بيَّن أن الابتداع في الدين أخوف عنده على الأمة من الدجال!!

وروى ابن وضاح في البدع والنهي عنها (ص: ٣٣) واللالكائي (١١٧) عن معاذ بن جبل قال:

«أيها الناس، إنها ستكون فتنة يكثر فيها المال، ويفتح فيها القرآن، فيقرأه المؤمن والمنافق، والمرأة والرجل، والصغير والكبير، حتى

يقول الرجل: قد قرأت القرآن ولا أرى الناس يتبعوني، أفلا أقرأه عليهم علانية!

قال: فيقرأه علانية، فلا يتبعه أحد، فيقول: قد قرأته علانية، فلا أراهم يتبعوني، فيتخذ مسجدًا في داره فيبتدع فيه قولًا -أو قال حديثا- ليس في كتاب اللَّه، ولا في سنة رسول اللَّه ﷺ فإياكم وما ابتُدع، فإنما ابتُدع ضلالة.»

كذلك روى الطبراني في الكبير (٨٧٦٤) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٣٠) عن ابن مسعود قال:

«ألا لا يقلدن أحدكم دينه رجلًا، إن آمن آمن، وإن كفر كفر، فإن كنتم لابد مقتدين فبالميت، فإن الحي لا يؤمن عليه الفتنة».

وروى ابن بطة في الكبرى (١٩٣)عن سفيان الثوري واللفظ له، واللالكائي (٣١٤) أنه قال:

«كان الفقهاء يقولون: لا يستقيم قول إلا بعمل، ولا يستقيم قول وعمل إلا بنية، ولا يستقيم قول وعمل ونيّة إلا بموافقة السنة».

وروى الآجري في الشريعة (١٩) واللالكائي (١٧) وابن بطة في الكبرى (٢٠٥) عن أبي العالية الرياحي قال:

«تعلموا الإسلام، فإذا تعلمتموه، فلا ترغبوا عنه، وعليكم بالصراط المستقيم؛ فإن الصراط المستقيم الإسلام، ولا تنحرفوا عن الصراط المستقيم يمينًا ولا شمالًا، وعليكم بسنة نبيكم، وإياكم وهذه الأهواء التي تلقي بين أهلها العداوة والبغضاء».

وروى ابن بطة في الكبرى عن ميمون بن مهران قال (٢٣٨) :

«إيّاكم وكل هوى يسمى بغير الإسلام» .

وروى ابن بطة في الإبانة الكبرى عن الأوزاعي (٢٢٩) ورواه الدارمي في سننه (٩٨) واللالكائي (١٢٧) وابن وضاح في البدع والنهي عنها (ص : ٦٦) أنه قال :

«إنَّ أول الدين تركًا السنة ، يذهب الدين سنة سنَّة ، كما يذهب الحبل قوةً قوةً» .

السلف والتحذير من أهل الأهواء (وغيض من فيض) :

١- بوب الإمام ابن بطة العكبري في الإبانة الكبرى (١/ ٢٩١) بابًا سمَّاه (باب التحذير من صحة قوم يمرضون القلوب ويفسدون الإيمان) .

فروى (**٣٥٦**) عن مجاهد : ﴿يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾ يستهزئون ، نهي محمد ﷺ أن يقعد معهم إلا أن ينسى ؛ فإذا ذكر فليقم ، وذلك قوله : ﴿فَلَا تَقۡعُدۡ بَعۡدَ ٱلذِّكۡرَىٰ مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام : ٦٨] ، وروى مثله عن قتادة (**٣٥٧**) .

٢- ثم روى عن أبي قلابة (٣٦٨) ورواه الدارمي في السنن (٣٩١) وغيرهما أنه قال :

«لا تجالسوا أصحاب الأهواء ، فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم ، أو يلبسوا عليكم بعض ما تعرفون» .

٣- وروى الآجري في الشريعة (أثر : ٥٦) وابن بطة في الكبرى (٣٧٦) عن ابن عباس قال :

«لا تجالسوا أهل الأهواء ؛ فإن مجالستهم ممرضة للقلوب» .

٤- ومثله عن الحسن.

٥- وروى عن إبراهيم النخعي أنه قال (٣٨٠):

«لا تجالسوا أهل الأهواء؛ فإن مجالستهم تذهب بنور الإيمان من القلوب، وتسلب محاسن الوجوه، وتورّث البغضة في قلوب المؤمنين».

٦- وروى عن مصعب بن سعد (٣٩٠) ورواه البيهقي في الشُّعب (٩٤٦٥) قال:

«لا تجالس مفتونًا؛ فإنه لن يخطئك منه إحدى اثنتين، إمَّا أن يفتنك فتتابعه، وإما أن يؤذيك قبل أن تفارقه».

*** وجه تلبيس المُبْتَدِع على الناس!!**

٧- وروى ابن بطة في الكبرى عن مفضل بن مهلهل قال (٣٩٩):

«لو كان صاحب البدعة إذا جلست إليه يحدثك ببدعته حذرته، وفررت منه، ولكنَّه يحدثك بأحاديث السنة في بدوِّ مجلسه، ثم يدخل عليك بدعته، فلعلَّها تلزم قلبك، فمتى تخرج من قلبك؟!

٨- وروى ابن بطة (٤٠٥) واللالكائي (٢١٦) عن معمر قال:

«كان ابن طاوس جالسًا، فجاء رجل من المعتزلة، فجعل يتكلم، قال: فأدخل ابن طاوس إصبعيه في أذنيه، قال: وقال لابنه: « أي بني أدخل إصبعيك في أذنيك، واشدُد، ولا تسمع من كلامه شيئا».

قال معمر: يعني: أنَّ القلب ضعيف».

٩- وروى ابن بطة في الكبرى (٤٠٦)، ورواه اللالكائي (٢٤٩) عن

عبد الرزاق قال:

قال لي إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى: أرى المعتزلة عندكم كثيرًا؟

قلت: نعم، وهم يزعمون أنك منهم، قال: أفلا تدخل معي هذا الحانوت حتى أكلمك؟

قلت: لا، قال: لم؟

قلت: لأن القلب ضعيف، والدّين ليس لمن غلب».

١٠- وروى الدارمي في سننه (٣٩٨) وابن بطة في الكبرى (٤٠٨) عن ابن خثيم:

«أن طاوسًا كان جالسًا هو وطلق بن حبيب، فجاءهما رجلٌ من أهل الأهواء، فقال: أتأذن لي أن أجلس؟

فقال له طاوس: «إن جلست قمنا»؛ فقال: يغفر اللَّه لك يا أبا عبد الرحمن، فقال: «هو ذاك إن جلست- واللَّه- قمنا» فانصرف الرجل.

١١- كذلك روى ابن بطة (٤٠٧) والدارمي (٣٩٨) عن سلام بن أبي مطيع:

«أن رجلًا من أصحاب الأهواء قال لأيوب السَّختياني: يا أبا بكر أسألك عن كلمة؟

قال أيوب- وجعل يشير بإصبعه- ولا نصف كلمة، ولا نصف كلمة».

١٢- وروى ابن بطة (٤١١) عن عمرو بن ميمون قال:

«إياكم وهذه الزعانف الذين رغبوا عن السنة وخالفوا الإجماع».

١٣- وروى ابن بطة (٤١٨)والدارمي (٣٩٢) عن إسماعيل بن عُليَّةَ قال:

« قال لي سعيد بن جبير غيرَ سائلهِ، ولا ذاكرًا ذا كلّه: «لا تجالسوا طلقًا) يعني: لأنه مرجئ» وهو طلق بن حبيب.

١٤- كذلك روى ابن بطة عن الشعبي أنه قال: (٤١٩):

«لا تجالسوا أصحاب القياس؛ فتحلَّ حرامًا أو تحرَّم حلالًا).

١٥- وروى ابن بطة (٤٢٦) عن يحيى بن سعد القطان، يقول:

(لما قدم سفيان الثوري البصرة، جعل ينظر إلى أمر الربيع-يعني ابن صبيح- وقدره عند الناس، سأل: أي شيء مذهبه؟

قالوا: ما مذهبه إلا السنة، قال: من بطانته؟ قالوا: أهل القدر، قال: هو قدري).

قال الإمام ابن بطة بعد هذا الأثر (١/ ٣١١):

«رحمة اللَّه على سفيان الثوري، لقد نطق بالحكمة فصدق، وقال بعلم فوافق الكتاب والسنة، وما توجبُ الحكمة، ويدركه العيان، ويعرفه أهل البصيرة والبيان، قال اللَّه ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمۡ لَا يَأۡلُونَكُمۡ خَبَالٗا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمۡ﴾ [آل عمران: ١١٨].

١٦- ثم روى ابن بطة (٤٢٧) عن الأصمعي قال:

سمعت بعض فقهاء المدينة يقول: «إذا تلاحمت بالقلوب النِّسبة، تواصلت بالأبدان الصحبة).

قال ابن بطة: (وبهذا جاءت السنة) فروى (٤٢٨) ما رواه مسلم في صحيحه (٢٦٣٨) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف**».

١٨- ثم روى عن الأوزاعي (٤٣٥):

قيل للأوزاعي: إن رجلًا يقول: أنا أجالس أهل السنة، وأجالس أهل البدع، فقال الأوزاعي:

«هذا رجل يريد أن يساوي بين الحق والباطل».

قال ابن بطة بعده: «صدق الأوزاعي، وفي مثل هذا نزل القرآن، ووردت السنة عن المصطفى ﷺ، قال اللَّه تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤]».

قلت: وما أحسن ما يفعله ابن بطة، من الاستدلال لكلام السلف من الكتاب والسنة؛ ليثبت أن كلامهم من مشكاة القرآن والحديث قد خرج، وهذا قد ثبت بالتتبع والاستقراء في جُلِّ أقوالهم وفتاويهم المرسلة عن الاستدلال، فاجعل ذلك على ذُكْرٍ منك أبدًا.

١٩- فروى بسنده (٤٣٦) ما رواه مسلم (٢٧٨٤) عن ابن عمر مرفوعًا:

«**مثل المنافق في أُمَتي كمثل الشاة العايرة**[١] **بين الغنمين، تصير إلى هذه مرَّة وإلى هذه مرّة لا تدري أيها تتبع**».

قال ابن بطة: كثر هذا الضرب من الناس في زماننا هذا، لا كثَّرهم

---

(١) العايرة، أو: العائرة: ومعناها في بقية الحديث، يقال: سهم عائر: إذا لم يُعْلم من أين جاء «المفصح المفهم لمعاني صحيح مسلم، ص: **٣٢٢**» للإمام النحوي ابن هشام.

اللَّه، وسلَّمنا وإيَّاكم من شر المنافقين، وكيد الباغين، ولا جعلنا وإياكم من اللاعبين بالدين، ولا من الذين استهوتهم الشياطين، فارتدّوا ناكصين وصاروا حائرين».

٢٠- وروى بسنده (٤٣٧)عن محمد بن سيرين:

أن رجلًا أتاه فسأله عن القدر فقال محمد: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠].

فأعاد عليه الكلام، فوضع محمد يديه في أذنيه، قال: ليخرجن عنِّي، أو لأخرجنَّ عنه، قال: فخرج الرجل، فقال محمد: إن قلبي ليس بيدي، وإني لا آمن من أن يبعث في قلبي شيئًا لا أقدر أن أخرجه منه؛ وكان أحب إليَّ أن لا أسمع كلامه».

٢١- وروى عن محمد بن النَّضر الحارثي قال: (٤٣٩):

(من أصغى بسمعه إلى صاحب بدعة، نُزِعَتْ منه العصمة، ووُكل إلى نفسه).

٢٢- وروى عن يوسف بن أسباط قال (٤٤٠):

«ما أبالي سألت صاحب بدعة عن ديني، أو زينت).

٢٣- وروى عن الفضيل أنه قال: (٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦):

«صاحب بدعة لا تأمنه على دينك، ولا تشاوره في أمرك، ولا تجلس إليه، ومن جلس إلى صاحب بدعة أورثه اللَّه العمى -يعني- في قلبه.

إن للَّه ملائكة يطلبون حلق الذكر، فانظر مع من يكون مجلسك،

لا يكن مع صاحب بدعة، فإن اللَّه لا ينظر إليهم، وعلامة المنافق أن يقوم الرجل ويقعد مع صاحب بدعة.

من أحب صاحب بدعة، أحبط اللَّه عمله، وأخرج نور الإسلام من قلبه.

لا تجلس مع صاحب بدعة؛ فإني أخاف أن تنزل عليك اللعنة».

٢٤- وروى عن يونس بن عبيد قال (٤٥٠-٤٥١):

«لا يُمَكِّنُ أحدكم سمعه من صاحب بدعة أبدًا».

٢٥- وروى عن محمد بن النضر الحارثي (٤٥٣):

«إن أصحاب الأهواء قد أخذوا في تأسيس الضلالة وطمس الهدى فاحذروهم».

٢٦- وروى عن ابن المبارك قال: (٤٥٧):

«يكون مجلسك مع المساكين، وإياك أن تجلس مع صاحب بدعة».

٢٧- وروى عن يونس بن عبيد قال (٤٦٩):

«أنهى عن الزنا، والسرقة، وشرب الخمر، ولئن تلقى اللَّه عَزَّ وَجَلَّ بهذا أحب من أن تلقاه برأي عمرو بن عبيد وأصحاب عمرو» قال ابن بطة: «يعني القدرية».

٢٨- وروى عن ابن الجوزاء قال (٤٧٢):

«والذي نفسي بيده لأن تمتلئ داري قردة وخنازير، أحب إلي من أن يجاورني أحد من أهل الأهواء، ولقد دخلوا في هذا الآية: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ عَضُّواْ

عَلَيۡكُمُ ٱلۡأَنَامِلَ مِنَ ٱلۡغَيۡظِۚ قُلۡ مُوتُواْ بِغَيۡظِكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩]» .

٢٩- وروى عن أحمد بن سنان (٤٧٩) يقول :

«إذا جاور الرجل صاحب بدعة، أرى له أن يبيع داره إن أمكنه، وليتحوَّل، وإلا أهلك ولده وجيرانه) .

قال ابن بطة : (فنزع ابن سنان بحديث النبي ﷺ قال : «**من سمع منكم بالدجال فلينأ عنه**-قالها ثلاثًا- **فإن الرجل يأتيه، وهو يرى أنه كاذب فيتبعه لما يرى من الشبهات**»[١] .

وقال ابن بطة بعدها : (هذا قول الرسول ﷺ وهو الصادق المصدوق، فاللَّه اللَّه معشر المسلمين!، لا يحملنَّ أحدًا منكم حسن ظنّه بنفسه، وما عهده من معرفته بصحَّة مذهبه على المخاطرة بدينه في مجالسة بعض أهل هذه الأهواء، فيقول: أداخله لأناظره، أو لأستخرج منه مذهبه، فإنهم أشد فتنة من الدجال، وكلامهم ألصق من الجرب، وأحرق للقلوب من اللهب، ولقد رأيت جماعة من الناس كانوا يلعنونهم، ويسبونهم، فجالسوهم على سبيل الإنكار والردّ عليهم، فما زالت بهم المباسطة وخفيّ المكر ودقيق الكفر حتى صبوا إليهم) .

٣٠- فروى عن مغيرة قال (٤٨١) :

خرج محمد بن السائب وما كان له هوى فقال :

---

(١) رواه أحمد في المسند (١٩٧٦١) والحاكم في المستدرك (٨٦١٥) وصححه، ورواه أبو داود في سننه (٤٣١٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٨٦١٤)، والطبراني في الكبير (١٨(٥٥٢))، والبزّار في مسنده (٣٥٩٠). .

«اذهبوا بنا حتى نسمع قولهم، فما رجع حتى أخذ بها، وعلقت قلبه».

٣١- وعن أحمد بن الحواري قال: (٤٨٣):

قال لي عبد اللَّه بن البسري- وكان من الخاشعين- ما رأيت قطُّ أخشع منه:

«ليس السنة عندنا أن تردّ على أهل الأهواء، ولكن السنة عندنا أن لا تكلم أحدًا منهم».

٣٢- وروى عن أبي علي حنبل بن إسحاق بن حنبل قال:

كتب رجل إلى أبي عبد اللَّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابًا يستأذنه فيه أن يضع كتابًا يشرح فيه الرد على أهل البدع، وأن يحضر مع أهل الكلام فيناظرهم ويحتج عليهم، فكتب إليه أبو عبد الله:

«بسم اللَّه الرحمن الرحيم: أحسن اللَّه عاقبتك، ودفع عنك كل مكروه ومحذور؛ الذي كنا نسمع، وأدركنا عليه من أدركنا من أهل العلم- أنهم كانوا يكرهون الكلام، والجلوس مع أهل الزيغ، وإنما الأمور في التَّسليم، والانتهاء إلى ما كان في كتاب اللَّه، أو سنة رسول اللَّه، لا في الجلوس مع أهل البدع والزَّيغ لتردّ عليهم؛ فإنهم يلبِّسون عليك، وهم لا يرجعون، فالسلامة إن شاء اللَّه في ترك مجالستهم، والخوض معهم في بدعتهم وضلالتهم، فليتق اللَّه امرؤٌ، وليصر إلى ما يعود عليه نفعه غدًا، من عمل صالح يقدمه لنفسه، ولا يكن ممن يحدث أمرًا، فإذا هو خرج منه أراد الحجة، فيحمل نفسه على المحال فيه، وطلب الحجة لما خرج منه بحق أو بباطل ليزين به بدعته، وما أحدث، وأشد من ذلك أن يكون قد وضعه في كتاب قد حمل عنه، فهو يريد أن يزين ذلك بالحق والباطل، وإن وضح له

الحق في غيره، ونسأل اللَّه التوفيق لنا ولك، والسلام عليك).

٣٣- ثم روى بسنده عن ابن شوذب قال (٥٢٢):

«من نعمة اللَّه على الشاب والأعجمي إذا نسكا أن يوفَّقا لصاحب سنة يحملهما عليها؛ لأن الأعجمي يأخذ فيه ما يسبق إليه) فأعقبه بآخر:

٣٤- (٥٢٣) عن عمرو بن قيس المُلائي قال:

«إذا رأيت الشاب أوَّل ما ينشأ مع أهل السنة والجماعة فارجه، فإذا رأيته مع أهل البدع فايأس منه، فإن الشاب مع أوَّل نشئه). وفي رواية:

«إن الشاب لينشأ، فإن آثر أن يجالس أهل العلم كاد أن يسلم، وإن مال إلى غيرهم كاد أن يعطب).

فقال ابن بطة بعدها: (فرحم اللَّه أئمتنا السابقين، وشيوخنا الغابرين، فلقد كانوا لنا ناصحين، وجمعنا وإياهم مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا، ولا جعلنا من الأئمة المضلين، ولا ممن خلف محمدًا ﷺ في أمته بمخالفته، وجاهده لمحاربته، والطعن على سنَّته، وشتم صحابته، ودعا الناس بالغش لهم إلى الضلال وسوء المقال)

فروى بسنده خاتمًا هذا الباب، حديثًا عن النهي عن غش المسلمين سنده ضعيف، ويغني عنه ما رواه مسلم في صحيحه **(١٤٢/ ١٨٢٩)** عن معقل بن يسار عن النبي ﷺ قال: «**ما من عبد يسترعيه اللَّه رعية، يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته، إلَّا حرم اللَّه عليه الجنة**».

قلت: ونسبة الرعية إلى أهل العلم أحرى من نسبتها هنا إلى أولياء الأمور، الذين منهم أهل العلم على ما رجحه ابن كثير في تفسيره من سورة

النساء الآية (٥٩)؛ لعموم الآية، وهو قول بعض الصحابة رضي الله عنهم.

كذلك بوَّب الإمام أبو بكر الآجُرِّي في الشريعة (٤/ ٢٢٤) بابًا سماه: «باب ذكر هجرة أهل البدع والأهواء» فقال:

«ينبغي لكل من تمسك بما رسمناه في كتابنا هذا وهو كتاب الشريعة أن يهجر جميع أهل الأهواء، من الخوارج والقدرية والمرجئة والجهمية، وكل من ينسب إلى المعتزلة، وجميع الروافض، وجميع النواصب، وكل من نسبه أئمة المسلمين أنه مبتدع بدعة ضلالة، وصح عنه ذلك؛ فلا ينبغي أن يُكلم ولا يُسلم عليه، ولا يجالس، ولا يصلى خلفه، ولا يُزّوج، ولا يتزوج إليه من عرفه، ولا يشاركه ولا يعامله، ولا يناظره ولا يجادله، بل يذله بالهوان له، وإذا لقيته في طريق أخذت في غيرها إن أمكنك.

فإن قال قائل: فلم لا أناظره وأجادله وأرد عليه قوله؟

قيل له: لا يؤمن عليك أن تناظره وتسمع منه كلامًا يفسد عليك قلبك ويخدعك بباطله الذي زيَّن له الشيطان فتهلك أنت.

وهذا الذي ذكرته لك فقول من تقدم من أئمة المسلمين، وموافق لسنة رسول اللَّه ﷺ، فأما الحجة في هجرتهم بالسنة: فقصة هجرة الثلاثة الذين تخلّفوا عن رسول اللَّه ﷺ في الخروج معه في غزاته بغير عذر: كعب بن مالك، وهلال بن أمية، ومرارة بن الربيع -رحمهم اللَّه تعالى- فأمر النبي ﷺ بهجرتهم، وأن لا يكلموا، وطردهم حتى نزلت توبتهم من اللَّه عز وجل[1].

وهكذا قصة حاطب بن أبي بلتعة لما كتب إلى قريش يحذرهم خروج

(١) البخاري (٤٤١٨) ومسلم (٢٧٦٩).

النبي ﷺ إليهم؛ فأمر النبي ﷺ بهجرته وطرده، فلما أنزل اللَّه توبته فعاتبه اللَّه تعالى على فعله فتاب عليه»[1].

ثم روى بسنده عن أبي قلابة أنه قال (٢١٠٩):

«ما ابتدع رجل بدعة إلا استحل السيف».

وروى عن أيوب السختياني أنه قال: (٢١١١):

«إن الخوارج اختلفوا في الاسم واجتمعوا على السيف».

وروى عن أبي بكر بن عياش (٢١١٢) وقال له رجل: يا أبا بكر من السُّنِّي؟

قال: «السُّنِّيُّ الذي إذا ذكرت الأهواء لم يغضب لشيء منها».

ثم ختم كتابه الشريعة بباب سماه (عقوبة الإمام والأمير لأهل الأهواء): فقال (٤/ ٢٣٥):

«ينبغي لإمام المسلمين ولأمرائه في كل بلد إذا صح عنده مذهب رجل من أهل الأهواء -ممن قد أظهره- أن يعاقبه العقوبة الشديدة، فمن استحق منهم أن يقتله قتله، ومن استحق أن يضربه ويحبسه وينكل به فعل به ذلك، ومن استحق أن ينفيه نفاه، وحذر منه الناس.

فإن قال قائل: وما الحجة فيما قلت؟

قيل: ما لا تدفعه العلماء ممن نفعه اللَّه ﷻ بالعلم، وذلك:

أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جلد صبيغًا التميمي، وكتب إلى عماله: أن

---

(١) البخاري (٤٨٩٠) ومسلم (٢٤٩٤).

يقيموه حتى ينادي على نفسه، وحرمه عطاءه، وأمر بهجرته، فلم يزل وضيعًا في الناس.

وهذا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قتل بالكوفة في صحراء أحد عشر جماعة ادّعوا أنه إلههم، خدَّ لهم في الأرض أخدودًا وحرقهم بالنار.

وهذا عمر بن عبد العزيز كتب إلى عدي بن أرطأة في شأن القدرية: «تستتيبهم فإن تابوا وإلا فاضرب أعناقهم».

وقد ضرب هشام بن عبد الملك عنق غيلان وصلبه بعد أن قطع يده.

ولم يزل الأمراء بعدهم في كل زمان يسيرون في أهل الأهواء إذا صح عندهم ذلك، عاقبوه على حسب ما يرون، لا ينكره العلماء» اهـ ثم روى بسنده ما ذكره هنا عن الأئمة.

❊ على ضوء ما مرَّ من الآثار دَوَّنَ أئمة العلم عقيدة السلف أهل السنة والجماعة في ذلك، ونقل الإجماع عليه:

روى البخاري في صحيحه (٤٥٤٧) ومسلم (٢٦٦٥)، عن عائشة رضي الله عنها قالت:

«تلا رسول اللَّه ﷺ هذه الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى اللَّه فاحذروهم**».

كذلك ما ذكره مسلم في مقدمة صحيحه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال (٧): «**يكون آخر الزمان دجَّالون كذَّابون، يأتونكم من الأحاديث ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإيَّاكم وإيَّاهم، لا يضلونكم ولا يفتنونكم**».

وروى مثله الإمام أحمد في مسنده (٨٢٥٠):

ونقل شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٣١) الإجماع على ذلك، وكفى به نقلًا وحجة:

«ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة، فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين» اهـ.

قال ابن أبي زمنين في أصول السنة (ص: ٦٧):

«ولم يزل أهل السنة يعيبون أهل الأهواء المضلة وينهون عن مجالستهم، ويخوِّفون فتنهم، ويخبرون بخلافهم، ولا يرون ذلك غيبة لهم، ولا طعنًا عليهم» اهـ.

ونقل الإجماع في ذلك أيضا شيخ الإسلام أبو عثمان الصابوني كما في عقيدة السلف وأصحاب الحديث قال (ص: ٣١٥- ٣١٦):

«وهذه الجمل التي أثبتها في هذا الجزء كانت معتقد جميعهم، لم يخالف فيها بعضهم، بل أجمعوا عليها كلها، واتفقوا مع ذلك على القول: بقهر أهل البدع، وإذلالهم، وإخزائهم، وإبعادهم، وإقصائهم، والتباعد منهم ومن مصاحبتهم، ومعاشرتهم، والتقرب إلى اللَّه ﷻ بمجانبتهم ومهاجرتهم.

وأنا بفضل اللَّه ﷻ متبع لآثارهم، مستضيء بأنوارهم، ناصح إخواني وأصحابي ألا يزيغوا عن منارهم، ولا يتبعوا غير أقوالهم، ولا يشتغلوا بهذه المحدثات من البدع، التي اشتهرت فيما بين المسلمين، وظهرت وانتشرت، ولو وجدت واحدة منها على لسان واحد في عصر أولئك الأئمة لهجروه، وبدَّعوه، ولكذبوه، وأصابوه بكل سوء ومكروه» اهـ.

خلوص النصيحة للَّه، وباللَّه، وفي اللَّه، وعلى أمر اللَّه ﷻ:

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧].

قال الإمام البربهاري في شرح السنة (٨٠):

«ولا يحل أن تكتم النصيحة للمسلمين -برهم وفاجرهم- في أمر الدين، فمن كتم، فقد غشّ المسلمين، ومن غش المسلمين؛ فقد غشَّ الدين، ومن غش الدين؛ فقد خان اللَّه ورسوله والمؤمنين». اهـ

روى البخاري في صحيحه (٥٧) ومسلم (٥٦) عن جرير بن عبد اللَّه رضي الله عنه قال: «بايعت رسول اللَّه ﷺ على إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والنصح لكل مسلم».

وروى مسلم في صحيحه (٥٥) عن تميم الداري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**الدين النصيحة**». قلنا: لمن؟

قال: «**لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين، وعامتهم**».

قال شيخ الإسلام في المجموع: (٢٨/ ٢٢١):

«وإذا كان الرجل يرتكب المنكرات، وقد عاشره من يخاف أن يفسد دينه، بيَّن أمره له لتُتَّقى معاشرتُه.

وإذا كان مبتدعًا يدعو إلى عقائد تخالف الكتاب والسنة، أو يسلك طريقًا يخالف الكتاب والسنة، ويخاف أن يضل الرجل الناس بذلك؛ بيَّن أمره للناس ليتقوا ضلاله ويعلموا حاله.

وهذا كله يجب أن يكون على وجه النصح وابتغاء وجه اللَّه تعالى، لا لهوى الشخص مع الإنسان: مثل أن يكون بينهما عداوة دنيوية، أو تحاسد، أو تباغض، أو تنازع على الرئاسة، فيتكلم بمساوئه مظهرًا للنصح، وقصده فى الباطن الغض من الشخص واستيفاؤه منه، فهذا من عمل الشيطان، و«**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى**»(١).

بل يكون الناصح قصده أن اللَّه يصلح ذلك الشخص، وأن يكفى المسلمين ضرره فى دينهم، ويسلك فى هذا المقصود أيسر الطرق التى تمكّنه» اهـ..

وقال قوَّام السنة إسماعيل بن محمد الأصبهاني في: الحجة في بيان المحجة (٢/ ٥٥٠):

«وترك مجالسة أهل البدع ومعاشرتهم سُنّة؛ لئلا تعلق بقلوب ضعفاء المسلمين بعض بدعتهم، وحتى يعلم الناس أنهم أهل البدعة؛ ولئلا تكون مجالستهم ذريعة إلى ظهور بدعتهم» اهـ.

وقال الإمام ابن القيم في بدائع الفوائد (١/ ١٤٧) تحت: «فوائد سورة الكافرون»:

«أفترى إذا جوهدوا بالسيف كما إذا جوهدوا بالحجة؟ لا يصح أن

(١) البخاري (١) ومسلم (١٩٠٧).

يقال: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]، بل هذه آية قائمة محكمة ثابتة بين المؤمنين والكافرين، إلى أن يُطهر اللَّه منهم عباده وبلاده.

وكذلك حكم هذه البراءة بين أتباع الرسول ﷺ أهل سنَّته، وبين أهل البدع المخالفين لما جاء به، الدَّاعين إلى غير سنَّته إذا قال لهم خلفاء الرسول وورثته: لكم دينكم ولنا ديننا، لا يقتضي هذا إقرارهم على بدعتهم، بل يقولون لهم: هذه براءة منها، وهم مع هذا منتصبون للردّ عليهم ولجهادهم بحسب الإمكان» اهـ.

* * *

قال الشيخ -حفظه اللَّه تعالى- :

«الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ قَائِمَانِ مَا بَقِيَ للهِ فِي الْأَرْضِ دِينٌ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّحْذِيرِ مِنْ كُلِّ مُخَالِفٍ بِمُخَالَفَتِهِ.

وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَدَّ عَلَى الْمُخْطِئِينَ مِنَ الشُّعَرَاءِ وَالْخُطَبَاءِ؛ فَإِنَّهُ ﷺ لَمَّا سَمِعَ الرَّجُلَ عَلَى نَاقَتِهِ يُنْشِدُ شِعْرًا، قَالَ: «خُذُوا الشَّيْطَانَ، خُذُوا الشَّيْطَانَ! لِأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا حَتَّى يَرِيَهُ[(١)]، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا»[(٢)].

وَقَالَ عُلَمَاؤُنَا: كَانَ الرَّجُلُ يُنْشِدُ شِعْرًا دَاعِرًا، أَوْ كَانَ يُنْشِدُ شِعْرًا مِنْ شِعْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تُعَظِّمُ أَوْثَانَهَا، أَوْ كَانَ يُنْشِدُ شِعْرًا مِمَّا يُهَيِّجُ الْعَصَبِيَّاتِ بَيْنَ النَّاسِ، وَيُقِيمُ الْإِحَنَ وَالثَّارَاتِ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « خُذُوا الشَّيْطَانَ، خُذُوا الشَّيْطَانَ! ».

وَلَمَّا قَالَ الْقَائِلُ بَيْنَ يَدَيْهِ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلُ.

قَالَ ﷺ: « صَدَقْتَ ».

قَالَ: وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ.

قَالَ ﷺ: « لَا، فِي الْجَنَّةِ نَعِيمٌ لَا يَزُولُ »[(٣)].

وَلَمَّا قَامَ الْخَطِيبُ يَخْطُبُ بَيْنَ يَدَيْهِ -كَمَا عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي الصَّحِيحِ- فَقَالَ: مَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوَى.

---

(١) قال النووي في شرح مسلم (١٥/ ١١): (يريه: بفتح الباء وكسر الراء من الوري، وهو داء يفسد الجوف، ومعناه قيحًا يأكل جوفه ويفسده». اهـ

(٢) البخاري (٦١٥٤)، ومسلم: (٢٢٥٨).

(٣) أصله في البخاري (٣٨٤١)، ومسلم (٢٢٥٦) بسياق متقارب.

قَالَ ﷺ: « بِئْسَ خَطِيبُ الْقَوْمِ أَنْتَ ! ».

الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ، وَتَقْوِيمُ الْمُعْوَجِّ، وَإِقَامَةُ الْأَمْرِ عَلَى أَصْلِهِ- بَاقٍ فِي الْأَرْضِ مَا بَقِيَ للهِ فِي الْأَرْضِ دِينٌ.

وَالْمُخَالِفُونَ مُنْذُ يَسْتَيْقِظُونَ إِلَى أَنْ يَنَامُوا هُمْ آخِذُونَ فِي التَّجْرِيحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَرُبَّمَا غَلَوْا فِيهِ؛ فَهُمْ يَرُدُّونَ عَلَى مُخَالِفِيهِمْ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ، يَرُدُّونَ عَلَيْهِمْ بِالْبَاطِلِ، وَيُنْكِرُونَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَرُدُّوا عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْأَخْطَاءِ وَالزَّيْغِ وَالْبِدَعِ؛ فَيَقَعُونَ فِيمَا يَنْهَوْنَ النَّاسَ عَنْهُ! وَيَأْتُونَ بِمَا يَعِيبُونَ النَّاسَ بِهِ!

وَهُمْ آخِذُونَ بِذَلِكَ فِي حَيَاتِهِمُ الْعَادِيَّةِ؛ إِذَا كَانَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ يُحَذِّرُ مِنْ بَائِعِ الْخُضْرَاوَاتِ وَالطَّمَاطِمِ، يَجْرَحُهُ وَيُعَدِّلُهُ، وَيَجْرَحُ هَذَا وَيُعَدِّلُ هَذَا، إِلَى مَا فَوْقَ ذَلِكَ مِنَ الْمُحْتَرِفِينَ.

فَإِذَا جَاءَ الْأَمْرُ إِلَى الدِّينِ فَتَحُوا الْبَابَ عَلَى مِصْرَاعَيْهِ لِأَهْلِ الزَّيْغِ وَالْهَوَى وَأَهْلِ الْبِدْعَةِ وَالضَّلَالَةِ؛ لِكَيْ يَدْخُلَ كُلُّ دَالِفًا[1] بِبِدْعَتِهِ؛ لِتَشْوِيهِ دِينِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَلِتَغْيِيرِ مَعَالِمِ الْمِلَّةِ، وَلِتَحْرِيفِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ!

وَهَيْهَاتَ!؛ فَإِنَّ الْجَهَابِذَةَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ لَهُمْ بِالْمِرْصَادِ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ.

استدل الشيخ -حفظه اللَّه- بأكثر من دليل من سنة رسول اللَّه ﷺ على مشروعية الجرح والتعديل؛ تصحيحًا للمعتقد، وتقويمًا للاعوجاج، وردًّا

---

(١) دلف دَلْفًا ودلوفًا ودَلفانًا: مشى رويدًا وقارب الخَطْوَ (المعجم الوجيز ص: ٢٣٢).

للأمر إلى حالة اعتداله.

روى مسلم في صحيحه (**٨٧٠**) عن عدي بن حاتم، أن رجلًا خطب عند النبي ﷺ فقال: من يطع اللَّه ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**بئس خطيب القوم أنت، قل: ومن يعص اللَّه ورسوله**».

قال النووي في شرح مسلم: (٦/ ١٢١):

«قال القاضي وجماعة من العلماء: إنما أنكر عليه؛ لتشريكه في الضمير المقتضي للتسوية، وأمره بالعطف؛ تعظيمًا للَّه تعالى بتقديم اسمه، كما قال ﷺ في الحديث الآخر: «**لا يقل أحدكم ما شاء اللَّه وشاء فلان ولكن ليقل: ما شاء اللَّه ثم شاء فلان**»[(١)]». اهـ

فهذا دليل صحيح صريح من رسول اللَّه ﷺ جرح فيه الخطيب وقوَّمه وعدّل قوله ومعتقده، يؤخذ منه مشروعية هذا الأمر، بل استحبابه والندب إليه، لبيان الحق وردّ الباطل، بل وجوبه، إذا أدّى ترك الإنكار والتجريح والتعديل إلى مفسدة شرعية، مثل ذيوع الخطأ والمخالفات في دين اللَّه من غير ما توجيه ولا إصلاح ولا إنكار.

قال البغوي في شرح السنة (٦/ ٤٠٥/ح: ٣٢٨٤):

«وفيه تعليم الأدب في المنطق، وكراهية الجمع بين اسم اللَّه تعالى، واسم غيره تحت حد في الكناية؛ لأنه يتضمن نوعًا من التسوية» اهـ.

---

(١) رواه أحمد في المسند (٢٣٣١٣)، وأبو داود في سننه (٤٩٨٠)، والطيالسي في مسنده (٤٣٠)، والبيهقي في الكبرى (٣/ ٢١٦) من حديث حذيفة رضي الله عنه.

قلت: والتعليم أصل من أصول هذا الدين.

ومثل هذا الحديث ما رواه مسلم في صحيحه (٣٦/ ١٤٨٠) عن فاطمة بنت قيس لما طُلِّقت قال لها النبي ﷺ: «**إذا حللت فآذنيني**».

قالت: فلما حللت ذكرت له بأن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباني، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له، انكحي أسامة بن زيد**».

فكرهته ثم قال: «**انكحي أسامة**».

فنكحته، فجعل اللَّه فيه خيرًا واغتبطت به».

فصرَّح ﷺ في مقام النصيحة بذكر عيوب معاوية وأبي جهم؛ ليكون ذلك منه ﷺ دليلًا على مشروعية هذا الأمر، وذكر محاسن أسامة، فجرح وعدَّل.

قال النووي في شرح مسلم: (١٠/ ٧٥-٧٦):

«قوله ﷺ: «**أما أبو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه**».

فيه تأويلان مشهوران:

أحدهما: أنه كثير الأسفار.

والثاني: أنه كثير الضرب للنساء، وهذا أصح؛ بدليل الرواية التي ذكرها مسلم بعد هذه أنه ضرَّاب للنساء[1].

وفيه دليل على جواز ذكر الإنسان بما فيه عند المشاورة وطلب

(١) مسلم (٤٧/ ١٤٨٠).

النصيحة، ولا يكون هذا من الغيبة المحرمة، بل من النصيحة الواجبة.

وقد قال العلماء: إن الغيبة تباح في ستة مواضع، أحدها الاستنصاح، وذكرتها بدلائلها في كتاب الأذكار ثم في رياض الصالحين.

وقوله في معاوية: «**صعلوك لا مال له**». مع العلم بأنه كان لمعاوية ثوب يلبسه ونحو ذلك من المال المحقر، وأن أبا جهم كان يضع العصا عن عاتقه في حال نومه وأكله وغيرهما، ولكن لما كان كثير الحمل للعصا، وكان معاوية قليل المال جدًّا جاز إطلاق هذا اللفظ عليهما مجازًا، ففي هذا جواز استعمال مثله في نحو هذا.

وأما إشارته ﷺ بنكاح أسامة، فلما علمه من دينه، وفضله وحسن طرائقه، وكرم شمائله، فنصحها بذلك فكرهته؛ لكونه مولى؛ ولكونه كان أسود جدًّا، فكرر عليها النبي ﷺ الحث على زواجه؛ لما علم من مصلحتها في ذلك، وكان كذلك؛ ولهذا قالت: فجعل اللَّه لي فيه خيرًا واغتبطت؛ ولهذا قال النبي ﷺ في الرواية التي بعدها: «**طاعة اللَّه ورسوله خير لك**»[1].

ثم قال النووي بعد الكلام على الروايات المختلفة لهذا الحديث (١٠/ ٨٢):

«اعلم أن في حديث فاطمة بنت قيس فوائد كثيرة... **التاسعة**: جواز ذكر الغائب بما فيه من العيوب التي يكرهها؛ إذا كان للنصيحة، ولا يكون حينئذ غيبة محرمة...

(١) المصدر السابق.

الحادية عشرة: استحباب إرشاد الإنسان إلى مصلحته وإن كرهها، وتكرار ذلك عليه.

الثانية عشرة: قبول نصيحة أهل الفضل والانقياد إلى إشارتهم، وأن عاقبتها محمودة». اهـ

فانظر إلى قول النووي بجواز ذكر العيوب التي يكرهها صاحبها مع قوله: «قبول نصيحة أهل الفضل والانقياد لها؛ وأن عاقبتها محمودة». فجعل العاقبة من ذكر العيوب عن النصيحة والحاجة من الخير المحمود، وهذا ما نحن بصدده.

روى اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٢٥٦) عن قتادة أنه قال:

«إنَّ الرجل إذا ابتدع بدعة ينبغي لها أن تُذكر حتى تُحْذَر».

قال الإمام ابن عبد البر في التمهيد (١١/ ٢٩٤) عند الحديث:

«وأما قوله: «**أما معاوية فصلعوك لا مال له، وأما أبو جهم فلايضع عصاه عن عاتقه**». ففيه دليل على أن قول المرء في غيره ما فيه إذا سئل عنه عند الخطبة جائز، وأن إظهار ما هو عليه من عيب فيه صواب لا بأس به.

وليس من باب الغيبة في شيء، وهو يعارض قوله: «**إذا قلت في أخيك ما فيه فقد اغتبته**»[1]. وقد أجمعوا على أنه جائز تبيين حال الشاهد إذا سأل عنه الحاكم، وتبيّن حال ناقل الحديث، وتبيّن حال الخاطب إذا سئل عنه، وفي ذلك أوضح الدلائل على أن حديث الغيبة ليس على عمومه، والذي عليه مدار هذا المعنى: أن من استشير لزمه القول بالحق وأداء النصيحة،

---

(١) رواه مسلم (٢٥٨٩).

وليس ذلك من باب الغيبة؛ لأنه لم يقصد بذلك إلى لمزه، ولا إلى شفاء غيظ، ولا أذى، ويكون حديث الغيبة مرتبًا على هذا المعنى» اهـ.

قلت: فذلك ما فعله النبي ﷺ وقاله، ولا رأي لأحد مع سنة رسول اللَّه ﷺ.

روى المروزي في السنة (٨٠) والآجري في الشريعة (١٠٤) والخطيب في الفقيه والمتفقه (٥٤٨) وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٩٢٢)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (١٠٢) عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى الناس:

«لا رأي لأحد مع سُنَّة سنّها رسول اللَّه ﷺ».

قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وقال ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

يقول الإمام البربهاري في شرح السنة (٨، ٩):

«فانظر -رحمك الله- كل من سمعت كلامه من أهل زمانك خاصة، فلا تعجلن، ولا تدخلنَّ في شيء منه حتى تسأل، وتنظر هل تكلم به أصحاب رسول اللَّه ﷺ، أو أحد من العلماء؟

فإن وجدت فيه أثرًا عنهم فتمسك به، ولا تجاوزه لشيء ولا تختر عليه شيئًا فتسقط في النار.

واعلم أن الخروج من الطريق على وجهين: أما أحدهما: فرجل قد زلَّ

عن الطريق وهو لا يريد إلا الخير، فلا يُقتدى بزلته، فإنه هالك.

ورجل عاند الحق وخالف من كان قبله من المتقين، فهو ضال مضلّ، شيطان مريد في هذه الأمة، حقيق على من عرفه أن يحذّر الناس منه، ويبيِّن لهم قصته؛ لئلا يقع أحد في بدعته فيهلك» اهـ.

قلت: وعلى هذا إجماع المسلمين:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٣١):

«ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة، فإن بيان حالهم، وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين» اهـ.

وقال النووي في شرح مسلم (١/ ١٠٧):

«بل واجب بالاتفاق؛ للضرورة الداعية لصيانة الشريعة المكرمة، وليس من الغيبة المحرمة، بل من النصيحة للَّه تعالى ورسوله والمسلمين، ولم يزل فضلاء الأمة وأخيارهم وأهل الورع منهم يفعلون ذلك» اهـ.

وفي المسألة إجماعات أخرى، ذكرتها في كتابي «التحذير والتبيين بوجوب الرد على المخالفين».

❋ ❋ ❋

«ومن الفجور في الخصومة»

قال الشيخ -حفظه اللَّه تعالى- :

«وَمِنَ الْفُجُورِ فِي الْخُصُومَةِ : أَنْ يَحِيدَ الْمُخَالِفُ إِلَى بُنَيَّاتِ الطَّرِيقِ ؛ فَيَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ أَوْ يَرْمِينَا بِمَا لَيْسَ فِينَا .

وَ اللَّهُ الْمَوْعِدُ ! .

وَمِنَ الْفُجُورِ فِي الْخُصُومَةِ : أَنْ يَجْعَلَ الْمُخَالِفُ مَحَلَّ النِّزَاعِ مَحَلَّ خِدَاعٍ !

فاللَّهُ حَسِيبُهُ ! .

مِنَ الْفُجُورِ فِي الْخُصُومَةِ - وَالْفُجُورُ فِي الْخُصُومَةِ مِنْ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ - أَنْ يَجْعَلَ الْمُخَالِفُ مَحَلَّ النِّزَاعِ مَحَلَّ خِدَاعٍ !

لِأَنَّ مَحَلَّ النِّزَاعِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَمَا تَرَكَهُ " سَيِّد قُطْب " -غَفَرَ اللَّهُ لَهُ- إِنَّمَا هُوَ فِي الْأُصُولِ الَّتِي خَالَفَ فِيهَا أَهْلَ السُّنَّةِ :

- مِنَ التَّكْفِيرِ الْعَامِّ، وَالْمُجَازَفَةِ فِيهِ !
- وَالتَّطَاوُلِ عَلَى أَنْبِيَاءِ اللَّهِ !
- وَالْوُقُوعِ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ !

وَالْقَوْلِ بِأَنَّ الْإِسْلَامَ جَمَعَ الِاشْتِرَاكِيَّةَ وَالرَّأْسِمَالِيَّةَ فِي قَرَنٍ[1] ؛ فَأَتَى

---

(١) قَرَنَ الشيءَ بالشيء، والشيء إلى الشيء، وبين الشيئين - قَرْنًا، وقِرانًا : جمع،=

بِفَوَائِدِهِمَا وَزَادَ عَلَيْهِمَا !

- وَمِنَ الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ !

- وَوَحْدَةِ الْوُجُودِ !

- وَمِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ بِالْمُوسِيقَى وَقَوَاعِدِ الْمَسْرَحِ !

الْخِلَافُ مَعَ الرَّجُلِ -عَفَا اللَّهُ عَنْهُ- فِي هَذِهِ الْأُصُولِ وَمَا وَرَاءَهَا.

فَمِنَ الْفُجُورِ فِي الْخُصُومَةِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُمْ يُخَالِفُونَ الْأُسْتَاذَ الشَّيْخَ ! «سَيِّد قُطْب» لِأَنَّهُ كَانَ يَحْلِقُ لِحْيَتَهُ !

هَذَا لَيْسَ بِمَوْطِنِ النِّزَاعِ، هَذَا مَوْطِنُ خِدَاعٍ ! وَهُوَ صَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، وَتَدْلِيسٌ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ.

فَلْيَتَّقِ اللَّهَ أَقْوَامٌ مِنْ جِلْدَتِنَا يَنْطِقُونَ بِأَلْسِنَتِنَا، وَيَتَزَيَّوْنَ بِزِيِّنَا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ.

«مكرٌ وخداعٌ، ليس بخلاف ونزاع»

هذا المقطع من كلام الشيخ كان بعد الأصل السادس، فقدّمته إلى هنا؛ لمناسبته للكلام في الأصل الخامس، وهو الموطن الوحيد الذي فعلت فيه ذلك.

إن المجادل بالباطل ليصرف أعين الجاهلين عن موطن النزاع الجوهري إلى أمر فرعي؛ حتى يُهيِّج العامة على المخالف، فيصفونه

= وأيضًا، القَرَنُ: هو الحبل يُقْرَنُ به البعيران، (المعجم الوجيز ص: ٥٠٠).

بالتشدد والتخلف زورًا وكذبًا وبهتانًا، لاسيما والذي يقوم بهذا الأمر رجال يسمع كلامهم الملايين، ويحبهم الناس ويثقون في كلامهم، وهذا موطن الفتنة، فكان عملهم يقينًا صدًّا عن سبيل اللَّه ورسوله.

ثم إننا نقول: وهل حلق اللحية بأمْرٍ هيّن؟!

لا واللَّه، بل كبيرة، ومخالفة لأمر رسول اللَّه ﷺ، وتغيير لفطرة اللَّه التي فطر الناس عليها، وتشويه لوجوه الرجال التي زيّنها اللَّه بلحاهم كما قالت السيدة عائشة ﵂، وليس المجال هنا لبسط هذا الأمر.

٭ الأمة العربية وربيع الثورات!! في ضوء منهاج النبوة(١):

قد بيَّنت من قبل، تصوري لما يحدث الآن في الأمة، وذلك قبيل الكلام على الأصل الأول، وعند قول الشيخ -حفظه الله-: «ما أشبه الليلة بالبارحة).

والآن -بإذن اللَّه تعالى- أُظْهِرُ ما تمسك به القوم من تبرير ما قاموا به بأنه قربة إلى الله!!

إن المتأمل في كلام القوم وفتاويهم وتصريحاتهم، يجد أن الأصل

(١) انظر: (فتنة مصر وأذان من اللَّه ورسوله)، (الأمة الإسلامية بين الدولة المدنية وبروتوكلات حكماء صهيون)، (السلفية والسلفيون على ميزان الشريعة)، (من يضرب خيشومها)، (الأحزاب بين مصلحة الوطن وغياب اليقين بالله)، (سراق العقيدة الممزقون عريالشريعة المجيدة)، (التحذير والتبيين بوجوب الرد على المخالفين)، (دعاة الدم والهدم، مشعلو الكروب مسعرو الحروب)، (نظرة عن كثب حول أنباء بني حرقوص)، (فقه تيتنك وأئمة يدعون إلى النار)، (ملاك أمر الخوارج الجدد في حرفين)، حول أحداث الفتنة من: ٢٥ يناير، إلى اليوم، لراقمه.

الذي اعتمدوا عليه، وقامت عليه ثورتهم المباركة!! إنما هو تكفيرهم لحكام المسلمين، مع جورهم وظلمهم.

قالوا: فوجب الخروج عليهم، ووجب تغيير المنكر وإزالة الضلال والظلم، قالوا: فكان منَّا ذلك تقربًا إلى اللَّه عَجَلّ!!

ثم ما كان مما لا يخفى على القاصي والداني من ظهور الفساد في البرّ والبحر، وسقوط الدول الإسلامية في براثن اليهود والأمريكيين ومن عاونهم وشايعهم، المتمثل في حلف الناتو.

*** فتنة الأمة اليوم هي الامتداد الطبيعي لمنهج سيد قطب:**

أقول: الذي أصل لهذه المقولة وهذا المعتقد وهو القول بتكفير الحكام، ودافع عنه وتولَّى كبره في هذا العصر، إنما هو صاحب الظلال، سيد قطب، وهذا بعْض ما قاله في ظلاله التي ظلل بها على الأمة فحجب عنها نور منهاج النبوة، ومنهج السلف الكرام، وحاد بها إلى منهج الخوارج، والقوم على هديه سائرون في فصل الأمة عن هدي سلفهم.

قال في الظلال (٢/ ١٠٥٧):

«لقد استدار الزمان كهيئته يوم جاء هذا الدين إلى البشرية بـ (لا إله إلا الله)، فقد ارتدت البشرية إلى عبادة العباد، وإلى جور الأديان، ونكصت عن لا إله إلا اللَّه، وإن ظل فريق منها يرددون على المآذن: لا إله إلا اللَّه؛ دون أن يدرك مدلولها، ودون أن يعني هذا المدلول وهو يرددها، ودون أن يرفض شرعية الحاكمية التي يدعيها العباد لأنفسهم». اهـ

وقال أيضًا في الظلال (٤/ ٢١٢٢):

«إنه ليس على وجه الأرض اليوم دولة مسلمة ولا مجتمع مسلم، قاعدة

التعامل فيه هي شريعة اللَّه والفقه الإسلامي» اهـ.

وقال في الظلال أيضًا (٣/ ١٤٥١):

«لعلك تبيَّنت مما أسلفنا آنفًا أن غاية الجهاد في الإسلام هي هدم بنيان النظم المناقضة لمبادئه، وإقامة حكومة مؤسسة على قواعد الإسلام في مكانها، واستبدالها بها، وهذه المَهَمَّة، مَهَمَّة إحداث انقلاب إسلامي عام غير منحصر في قطر دون قطر، بل مما يريده الإسلام ويضعه نصب عينيه: أن يحدث هذا الانقلاب الشامل في جميع أنحاء المعمورة، هذه غايته العليا ومقصده الأسمى الذي يطمح إليه ببصره، إلا أنه لا مندوحة للمسلمين أو أعضاء الحزب الإسلامي عن الشروع في مَهَمَّتهم بإحداث الانقلاب المنشود، والسعي وراء تغيير نظم الحكم في بلادهم التي يسكنونها» اهـ.

فهذه عقيدة الرجل!! لا يُكفر الحكام فحسب، بل يكفر الدول والمجتمعات قاطبة!!

وليس هذا فحسب، بل إليك عقيدته في الصحابة ﷺ:

قال في كتابه (كتب وشخصيات): (ص: ٢٤٢) عن معاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص ﭫ:

«إن معاوية وزميله عمرًا لم يغلبا عليًّا لأنهما أعرف منه بدخائل النفوس، وأخبر منه بالتصرف النافع في الظرف المناسب، ولكن لأنهما طليقان في استخدام السلاح، وهو مقيد بأخلاقه في اختيار وسائل الصراع، وحين يركن معاوية وزميله إلى الكذب والغش والخديعة والنفاق والرشوة وشراء الذمم، لا يملك عليّ أن يتدلى إلى هذا الدرك الأسفل،

فلا عجب ينجحان ويفشل، وإنه لفشل أشرف من كل نجاح» اهـ. !!!

وقال في حق أبي سفيان كلامًا رهيبًا !!

قال: «أبو سفيان هو ذلك الرجل الذي لقي الإسلام منه والمسلمون ما حفلت به صفحات التاريخ، والذي لم يُسلم إلَّا وقد تقرَّرت غلبة الإسلام، فهو إسلام الشفة واللسان، لا إيمان القلب والوجدان، وما نفذ الإسلام إلى قلب ذلك الرجل قط، فلقد ظل يتمنَّى هزيمة المسلمين ويستبشر لها في حُنين، وفي قتال المسلمين والروم فيما بعد، بينما يتظاهر بالإسلام، ولقد ظلت العصبية الجاهلية تسيطر على فؤاده، وقد كان أبو سفيان يحقد على الإسلام والمسلمين، فما تعرض فُرصة للفتنة إلا انتهزها. . . » اهـ.

كذلك قال سيد قطب على الصحابية هند بنت عتبة زوجة أبي سفيان رضي الله عنهما كما في: «جمهرة المقالات، الأستاذ محمود شاكر، (٢/ ٩٩٢):

«هند بنت عتبة، هي تلك التي وقفت يوم أحد، تلغ في الدم إذ تنهش كبد حمزة كاللبؤة المتوحشة» اهـ.

قلت: فجمع بين معتقد الخوارج والشيعة!!

واسمع ما قاله في كتابه التصوير الفني في القرآن (ص: ٢٥٥):

«وأنا أجهر بهذه الحقيقة، وأجهر معها بأنني لم أخضع في هذه لعقيدة دينية تغل فكري عن الفهم» اهـ.

وقال (ص: ٢٥٨) من الكتاب السابق:

«لم أكن في هذه الوقفة رجل دين تقيده العقيدة البحتة عن البحث الطليق، بل كنت رجل فكر يحترم فكره عن التجديف والتلفيق» اهـ.

قلت: هذا كلام رجل لا يؤمن بدين ولا بعقيدة، ولولا العذر بالجهل لقلنا بخروجه من الملة، وأنا أقول لغلاة التكفير الذين كفروا حكام المسلمين بالمفهوم والاستنباط، لا بالتصريح والمنطوق كما فعل سيدهم، أليس حال الرجل بأوْلى أن يُكفرَّ على منهجكم؟!

ليس هذا فحسب، بل قال بما قال به ابن عربي في وحدة الوجود فقال عند تفسير سورة الإخلاص كما في الظلال (٦/ ٤٠٠٢، ٤٠٠٣):

«إنها أحدية الوجود، فليس هناك حقيقة إلا حقيقته، وليس هناك وجود حقيقي، ويستمد حقيقتهُ من تلك الحقيقة الذاتية، وهي من ثم أحدية الفاعلية، فليس سواه فاعلًا لشيء في هذا الوجود أصلًا، وهذه عقيدة في الضمير، وتفسير للوجود» اهـ.

وقال كما في الظلال (٤/ ٢٣٢٨)، (٦/ ٣٤٠٨) في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

«أما الاستواء على العرش فتملك أن تقول: إنه كناية عن الهيمنة على هذا الخلق» اهـ. وهذا مذهب الأشاعرة.

وقال سيد قطب في (معركة الرأسمالية والإسلام: ص: ٦١):

«ولابد للإسلام أن يحكم، لأنه العقيدة الوحيدة الإيجابية الإنشائية التي تصوغ من المسيحية والشيوعية معًا مزيجًا كاملًا يتضمن أهدافها جميعًا ويزيد عليها التوازن والتناسق والاعتدال» اهـ

قال الشيخ حمَّاد الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ:

(إن كان قائل هذا الكلام حيًّا فيجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا قتل مرتدًّا، وإن كان قد مات فيجب أن يُبين أن هذا الكلام باطل، ولا نكفره؛

لأننا لم نُقم عليه الحجة»[١] اهـ.

فانظر إلى إنصاف علماء أهل السنة والجماعة وسنيّتهم وسلفيتهم، أنهم لا يكفرون من قال بقول الكفر إلا بعد قيام الحجة بوجود الشروط وانتفاء الموانع، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وقد رأيت أنه في الظلال يطلق القول بتكفير كل البلدان الإسلامية!!

قال الشيخ صالح الفوزان -حفظه اللَّه تعالى- على هذا الكلام:

«الحجة قائمة على من بلغه القرآن والسنة، وكفر النصارى واضح في القرآن، وأوضح منه كفر الشيوعية، فكيف يُخلط بين كفر وإيمان»[٢] اهـ.

وقد كتب الشيخ الألباني بخط يده كتبها في آخر حياته معلقًا على خاتمة كتاب: «العواصم مما كتب في سيد قطب من القواصم) قال:

«كل ما رددته على سيد قطب حق وصواب، ومنه يتبين لكل قارئ على شيء من الثقافة الإسلامية، أن سيد قطب لم يكن على معرفة بالإسلام بأصوله وفروعه، فجزاك اللَّه خير الجزاء أيها الأخ الربيع على قيامك بواجب البيان والكشف عن جهله وانحرافه عن الإسلام»[٣] اهـ.

وقال سيد قطب طاعنًا في الأنبياء المعصومين، فوصف موسى عليه السلام بأنه شخصية عصبية مندفعة غير صبور، في كلام عظيم كما في: «التصوير الفني في

(١) وللمزيد من ذكر طامات الرجل انظر (براءة علماء الأمة من تزكية أهل البدع والمذمة) مكتبة الفرقان، بل وانظر كتاب (نظرات في كتاب التصوير الفني للقرآن) (لزامًا).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق (ص: ٣٥) وفي الملحق آخر الكتاب صورة من كلام العلامة الألباني بخط يده.

القرآن (ص: ١٦٢-١٦٤)، حتى قال العلامة ابن باز لما عُرض عليه كلامه كما في (درس للشيخ في منزله بالرياض سنة ١٤١٣هـ تسجيلات منهاج السنة بالرياض): «الاستهزاء بالأنبياء ردة مستقلة» اهـ

واتهم داود -عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام- بالخيانة والزنا مع زوجة قائد جيشه، وفسر الآيات من سورة النمل بين ملكة بَلْقيس وسليمان على أنها علاقة بين رجل وامرأة تنتهي بالزنا، ثم علق فقال: «وهذا لا يستغرب، فهو ابن داود!!» اهـ. (التصوير الفني) (ص: ١٧٢) دار الشروق.

فانظر -رحمك الله وسدد خطاك- إلى هذه العقيدة التي جمعت بين الخوارج، والشيعة، والجهمية، والأشعرية، وغلاة الصوفية، بل وقال بأن القرآن مخلوق، ومن قال هذا القول: كافر خارج من الملة بإجماع الأمة سلفًا وخلفًا.

روى الخلال في السنة (١٨٢٧) والآجري في الشريعة (٨٥، ٨٧) وأبو داود في مسائل الإمام أحمد (١٦٩٧) عن الإمام أحمد أنه قال:

«من قال: القرآن مخلوق، فهو كافر بالله العظيم واليوم الآخر».

يقول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

قال القرطبي في جامعه عند هذه الآية (٤/ ٢٣٣):

«هذا متصل بذكر اليهود؛ فإنهم أمروا بالإيمان بمحمد ﷺ وبيان أمره، فكتموا نَعْتَهُ، فالآية توبيخ لهم، ثم مع ذلك هو خبر عام لهم ولغيرهم.

قال الحسن وقتادة: هي في كل من أوتي علم شيء من الكتاب، فمن علم شيئًا فليعلمه، وإيّاكم وكتمان العلم فإنه هلكة.

وقال محمد بن كعب: لا يحل لعالم أن يسكت على علمه، ولا لجاهل أن يسكت على جهله» اهـ.

فكم سمعنا من دعاة هم من أشهر الناس في بلدنا يقولون غير متتعتعين ولا مترددين، بكل فخر وثقة: (أنا أتقرب إلى اللَّه بحبِّي لسيد قطب)، وقال غيره: (هذا رجل صاحب فكرة مات لأجلها)، ويقولون على كتابه الظلال على ما فيه من الطامات: (هذا الكتاب العظيم)، وما سمعنا أحدًا تكلم على أي قناة من القنوات الفضائية يذكر أي خطأ عقدي في الكتاب أو في كتبه، تحذيرًا للأمة من الشرك والإلحاد.

إن خطورة كتب سيد قطب -غفر اللَّه له- تكمن في أسلوبه ولغته التي تجذب القلوب، وتبهر العقول بأسلوبه الأدبي الذي يروج عند العامة.

ووجه هذه الخطورة: أن الناس يتلقَّون كتبه ويستحسنونها ويعملون بما فيها، وهي بالنسبة لعامة الناس المرجع الديني في التفسير، المرتبط بالواقع بأسلوب الأديب الذي تعود عليه الناس أصحاب السينما والتلفاز، الذين يجدون غرابة في كتب التفسير بالمأثور!!.

ومن هنا يتلقى المجتمع الإسلامي الكفر مغلَّفًا بزينة مبهرة، لا يستطيع أحد أن يردها، إلا من علم حاله وقوله من أهل العلم، ومن سار على هديهم من الدعاة وطلبة العلم، وقليل قليل هم.

يؤكد ذلك في القلوب ويزيد من رواج الكتاب عند الملايين، أن يخرج رجل يحبه الملايين-هداه الله- ويثني على سيد قطب من غير تفصيل ولا تحذير!!

ورب الكعبة، هذه مسئولية عظيمة سيُسأل عنها كل من قصّر فيها، حبًّا

في هوى سيد قطب، إلا أن يبين للناس؛ بالميثاق الذي أخذه اللَّه على كل من تكلم في دين الإسلام.

وحتى على منهج الموازنات ومن يأخذ به، فإنه يبين الأخطاء للأمة، ثم يدعو اللَّه بالمغفرة للمخطئ من غير عمد، ولكن بعد البيان الشافي والتحذير الكافي، وإنما يؤخذ بالموازنات ابتداءً، مع إمام من أهل السنة والجماعة، على مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه في كل شأنه وحاله، قد زلَّ في مسألةٍ أو مسائل، مجتهدًا متأولًا، كما حدث للإمام الشعبي ومسلم بن يسار وسعيد بن جبير مع الحجاج والخروج عليه، لا مع رجل حاله كله على ضلال مبين، ومعتقد باطل فاسد يُخرجه من الملة، لولا عذره بالجهل..

أما أن يكون ذكر الأخطاء مجملًا في كلمة من غير تفصيل ولا تأصيل، فهذا تدليس على الأمة، بل أقول غير متحرج: هذا كذب وغش للمسلمين.

فلا على منهج الموازنات ساروا، ولا على الحق وقفوا وقالوا، بل حال القوم تعمية في تعمية، وثناء جم يتبعه ثناء جم، وصرف للناس عن موطن النزاع إلى الخداع.

والأخذ بالموازنات يجعل المرء لا يذكر الحسنات عند التحذير، لا سيما إن كانت طامات كبرى تدمر الأمة والمسلمين، فإن ذكر الحسنات في مقام التحذير يضعف مقام التحذير فلا يأتي بثماره.

وعندما نكون أمام منهج عقدي مدمّر للأمة، فلا يسعنا في كل وقت، لاسيما الآن، إلا التحذير فالتحذير فالتحذير؛ حتى يُدْرأ الخداع، ويظهر موطن النزاع

فنعوذ باللَّه من الموازنات الخدَّاعة، ونبرأ إلى اللَّه منها، ومن كل من تاجر بها واتخذها وسيلة لتضليل المسلمين.

ولا يُدلَّس على الناس فيقال: هذه من الأمور الخلافية أو الاجتهادية؛ فالقاعدة التي عليها الإجماع (لا ينكر المختلف فيه وإنَّما يُنكر المجمع عليه)، وكل ما ذكرته في كتب سيد قطب، أمور قد أجمع السلف على خلافها، وكل خلاف خالف الإجماع، فهو مردود على صاحبه، زيغ وضلال وهلاك[1].

فاتقوا اللَّه في أنفسكم، واتقوا اللَّه في أمتكم، واشكروا نعمة ربكم على حب الناس العوام لكم وتصديقهم إيّاكم في كل ما تقولونه، بأن تصدقوهم القول وتؤدوا الأمانة فيهم، ولا تقدموا بين يدي اللَّه ورسوله قول أحدٍ كائنًا من كان، والسكوت على الباطل، الذي يفسد الأمة من أعظم أنواع الخيانة.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧].

وقال -جل وعلا-: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾ [الصافات: ٢٤]

وروى البخاري في صحيحه (١٦) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين**».

---

(١) انظر: (قاعدة لا ينكر المختلف فيه حدودها وضوابطها) في سلسلة الأبحاث الفقهية الأصولية السلفية (٣) لراقمه.

والحديث رواه البخاري في كتاب الإيمان .

وفي رواية : (١٤) قال : «**والذي نفسي بيده ...**» . الحديث .

فجرّدوا التوحيد للواحد الأحد من شوائب الهوى والنفس ، وحققوا العبودية خالصة لملك الملوك ، للقاهر فوق عباده وهو الحكيم الخبير .

وقد حمَّلت -في بعض كتبي- المسئولية في أعناق الدعاة الذين دعوا الناس إلى الخروج والتجمهر والاعتصامات والمظاهرات ، وأن من مات منهم فبسبب فتاويهم ، وعليه ترجع التبعة ، وإلى اللَّه المرجع والمآب .

*** التقعيد الأصولي العقدي في هذا الأصل:**

القاعدة الأولى:

(كل من خالف منهاج النبوّة وجب التحذير منه؛ لتستبين سبيل الزائغين وسبيل المؤمنين؛ حتى لا يُلبَّس على الناس دينهم).

ودليلها : قوله تعالى : ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥] وقد مرّ الكلام على تفسيرها .

وما رواه الإمام أحمد من حديث ابن مسعود قال :

«خط رسول اللَّه ﷺ خطًا فقال : «**هذا سبيل الله**» . ثم خط خطوطًا عن يمينه وشماله فقال : «**هذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه**» .

ثم قرأ : ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٥٢] وقد مرّ .

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ فصل سبيل المؤمنين وسبيل الزائغين عنه فجمع بين بيان الحق والباطل لتكتمل الحجة والبيان ، وهذا الشأن هنا .

كذلك الحديث المتفق على صحته، قال ﷺ: «**فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمّى اللَّه فاحذروهم**».

ولكي يتم الحذر من هؤلاء لابد من بيان أمرهم، وقد مرَّ الحديث من قبل.

وكذلك ما رواه مسلم في مقدمة صحيحه (٦، ٧)مرفوعًا إلى النبي ﷺ قال: «**يكون آخر الزمان دجَّالون وكذَّابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإيَّاكم وإيَّاهم، لا يضلونكم، ولا يفتنونكم**».

فلكي نتجنّبهم لابد من بيان أمرهم ومنهجهم حتى يحذرهم الناس.

القاعدة الثانية:

(خطر المبتدع على دين اللَّه أشدّ من صاحب الكبائر والكافر الظاهر كفره).

وقد مرَّ نقل الدليل على ذلك من الكتاب والسنة والإجماع كما في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية.

وذلك؛ لأن المبتدع يفسد الدين باسم الدين، فيأتي عرى الإسلام في مَقْتلٍ، أما الكافر فمعلوم أمره، والحذر منه هو الأصل.

القاعدة الثالثة:

(منهج أهل السنة والجماعة عدم مجالسة أهل الأهواء، ولا مجادلتهم، ولا الكلام معهم، بل الفرار منهم هو النجاة؛ خوفًا على القلب والمعتقد؛ فهم أشد من الجذام والجرب وعلى هذا عهد سلفنا الكرام).

ودليلها: الحديث الذي رواه أحمد في مسنده عن عمران بن حصين (١٩٧٦١)، ورواه الحاكم في المستدرك (٨٦١٥) وصححه عن رسول اللَّه ﷺ قال: «**من سمع منكم بالدجال فلينأ عنه**-قالها ثلاثًا- **فإن الرجل يأتيه وهو**

يرى أنه كاذب فيتبعه، لما يرى من الشبهات».

وقد مرَّت طائفة من الآثار عن السلف في ذلك.

قال الإمام أبو عثمان الصابوني في: (عقيدة السلف أصحاب الحديث) (ص: ٣١٥-٣١٦) وهو ينقل إجماعات السلف في ذلك فقال:

«واتفقوا مع ذلك على القول بقهر أهل البدع، وإذلالهم، وإخزائهم، وإبعادهم، وإقصائهم، والتباعد منهم، ومن مصاحبتهم ومعاشرتهم، والتقرب إلى اللَّه ﷻ بمجانبتهم ومهاجرتهم» اهـ

القاعدة الرابعة:

(السُّنِّي من إذا ذُكِرَتْ الأهواء لم يغضب لشيء منها).

وهي قاعدة في غاية الأهمية؛ فأهل السنة والجماعة يحبون من أحب اللَّه ورسوله ويبغضون من أبغضه اللَّه ورسوله ﷺ.

وكيف يغضب، والحب في اللَّه والبغض في اللَّه، والموالاة في اللَّه والمعاداة في اللَّه أوثق عرى الإسلام؟!

روى البخاري في صحيحه (١٥) عن أنس قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين**».

فمن غضب لأهل الأهواء فقد قدَّم محبتهم على محبة اللَّه ورسوله.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْۗ﴾ [آل عمران: ٣١].

قلت: والذي يغضب لأهل الأهواء يحبهم ولا يرضى فيهم، وهذا

مخالف لمتابعة النبي، فهو غير محب لله، ويصدق عليه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ﴾ [البقرة: ١٦٥].

روى اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٥٣): سُئل أبو بكر بن عياش: من السُّنِّيُّ؟ قال: «الذي إذا ذُكرت الأهواء لم يغضب لشيء منها».

القاعدة الخامسة:

(الجرح والتعديل قائمان ما بقي للَّه في الأرض دين، وبهما يستقيم أمر المسلمين).

ودليلها قد مرَّ، مثل قوله ﷺ كما في صحيح مسلم: «**بئس خطيب القوم أنت**».

قال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

فأمر سبحانه أن يكون من الأمة من يدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، ووصف من يفعل ذلك بالفلاح.

والجرح والتعديل القائمان على الإنصاف والإخلاص للَّه وحده من أعظم الخير؛ لأن بهما يتبيَّن سبيل اللَّه، وسُبُل الضلال التي على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه.

القاعدة السادسة:

(القُطْبِيُّون هم الخوارج الجُدُد، ومدار فتنة الأمة عليهم).

وقد مرَّت النقولات التي تبيّن هذه القاعدة من كتاب الظلال والتصوير

الفنيِّ في القرآن، والتي تعتبر طامات كبرى.

فلقد خرج القطبيون، دعاة الفتنة والتهييج هذه الأيام، بنفس خارجي دموي ممقووت؛ ليقولوا: قتلانا في الجنة وقتلاكم في النار، وحانت ساعة الصفر، ووراءنا ملايين ينتظرون أمرنا، فأجَّجوا عوام المصريين والبلطجية منهم، الذي خرجوا منفَّرين مشحونين على كل من في وجهه لحية، أو على رأسها نقاب أو خمار، إلى أن وصل الأمر على مداخل ومخارج القاهرة، أن وقفت جماعات مسلحة تُنزل الإخوة الملتحين من السيَّارات، وتشق بطونهم، وقد حدث هذا فعلًا وحقًّا، وقد أخبرنا من رأى ذلك بعينه، وعلى وجهه الذعر والخوف بعد الحادثة بأقل من ساعة.

والشاهد هنا: أن هؤلاء المهيجين للأمة، هم الذين دفعوا إلى ذلك، وأعطوا الفرصة لبث الذعر والفتنة في الآمنين، كما خرج هذا القطبي الموتور من قبل؛ ليحرِّض المصريين على المجلس العسكري ويأمرهم بقتاله والدخول عليه في داره، ثم كان ما كان من ذبح بعض الملتحين في ميدان العباسية، وقد ألصق هذا بالمجلس العسكري، وهو نفس ما حدث منهم من قبل في تهييج الشعوب على حكامهم، ثم كان قتل عشرات الآلاف في ليبيا وسوريا، ولا يزال التقتيل مستمرًّا مع ربيع الثورات!!!.

القاعدة السابعة:

(من علامات أهل الأهواء الفجور في الخصومة، وذلك بالتعمية على موطن النزاع الأصلي؛ تدليسًا ومكرًا وخداعًا، فيثمر ذلك الطعن في أهل الحق وبغضهم في قلوب العامة، واللَّه غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون).

قال ﷺ فيما رواه مسلم (١٠١): «**من غشَّنا فليس منَّا**».

وقد مرَّ الكلام على تدليس القطبيّين في ذلك الأمر تفصيلا .

قال تعالى : ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ﴾ [غافر: ٢٦].

ثم قال لهم : ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩].

قال ابن كثير في تفسيره (٤/ ٨٢):

«فقوله : ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ﴾ كذب فيه وافترى وخان اللَّه -تبَارَكَ وَتَعَالَى- ورسوله ﷺ ورعيته فغشهم وما نصحهم، وفي الحديث: «**ما من إمام يموت يوم يموت، وهو غاش رعيته إلا لم يرح رائحة الجنة**». اهـ[1].

* * *

(١) متفق عليه، وقد مرَّ.

«سبيلنا الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة»

قال الشيخ -حفظه اللَّه تعالى- :

«الأصل السادس

وَأَمَّا الْأَصْلُ السَّادِسُ مِنْ أُصُولِ دَعْوَتِنَا فَهُوَ: أَنَّنَا نَحْتَكِمُ عِنْدَ النِّزَاعِ فِي أَيِّ أَمْرٍ يَقَعُ فِيهِ النِّزَاعُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِفَهْمِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ؛ فَسَبِيلُهُمْ سَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ.

وَقَدْ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وَالرَّدُّ إِلَى اللَّهِ: الرَّدُّ إِلَى كِتَابِهِ.

وَالرَّدُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ: الرَّدُّ إِلَى سُنَّتِهِ ﷺ.

وَمُحَالٌ أَنْ يَأْمُرَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ - عِنْدَ التَّنَازُعِ - بِالرَّدِّ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، ثُمَّ لَا نَجِدُ فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّةِ مَا يَقْطَعُ النِّزَاعَ، وَيَرْفَعُ الْخِلَافَ، هَذَا مُحَالٌ.

فَمَا دَامَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ أَمَرَ - عِنْدَ النِّزَاعِ؛ يَدِبُّ بَيْنَنَا - بِالرَّدِّ إِلَى كِتَابِهِ، وَإِلَى سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ فَحَتْمًا نَجِدُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يَرْفَعُ

الْخِلَافَ وَيَقْطَعُ النِّزَاعَ.

فَإِذَا لَمْ نَجِدْ؛ فَهُمَا أَمْرَانِ لَا ثَالِثَ لَهُمَا: إِمَّا أَنَّنَا لَمْ نَرُدَّ حَقِيقَةً إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِمَّا أَنَّنَا قَدْ اتَّبَعْنَا الْهَوَى. لَا ثَالِثَ لَهُمَا.

فَإِذَا رَدَدْنَا حَقِيقَةً - عِنْدَ النِّزَاعِ فِي كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ - إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ بِفَهْمِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ، إِذَا رَدَدْنَا - عَلَى هَذَا النَّحْوِ - رُفِعَ النِّزَاعُ، وَقُطِعَ الْخِلَافُ، لَا مَحَالَةَ.

- **المرجعية الاستدلالية للمسلمين، الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة».**

قال الإمام الطبري في تفسيره (٧/ ١٧٤):

«﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩].

يعني بذلك -جل ثناؤه-: يا أيها الذين آمنوا أطيعوا اللَّه ربكم فيما أمركم به، وفيما نهاكم عنه، وأطيعوا رسوله محمدًا ﷺ، فإن في طاعتكم إياه لربكم طاعة، وذلك أنكم تطيعونه لأمر اللَّه إياكم بطاعته، كما:

(٩٧٦٤) حدثنا... عن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: **«من أطاعني فقد أطاع اللَّه، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصاني فقد عصى اللَّه، ومن عصى أميري فقد عصاني»**(١).

واختلف أهل التأويل في معنى قوله: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾. فقال بعضهم: ذلك أمر من اللَّه في اتباع سنته.

---

(١) رواه البخاري (٧١٣٧) ومسلم (١٨٣٥)، قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا﴾ [النساء: ٨٠].

(٩٧٦٥) حدثنا . . . عن عطاء في قوله : ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ . قال : طاعة الرسول اتِّباع سنته . وفي رواية : (٩٧٦٦) قال عطاء : طاعة الرسول : اتباع الكتاب والسنة .

وقال آخرون : ذلك أمر من اللَّه بطاعة الرسول في حياته .

(٩٧٦٨) حدثني . . . قال ابن زيد : إن كان حيًّا .

والصواب من القول في ذلك أن يقال : هو أمرٌ من اللَّه بطاعة رسوله في حياته فيما أمرَ ونهى ، وبعد وفاته باتباع سنته ؛ وذلك أن اللَّه عمَّ بالأمر بطاعته ، ولم يُخصص ذلك في حال دون حال ، فهو على العموم حتى يخُصّ ذلك ما يجبُ التسليم له» اهـ .

قلت : والذي رجحه الطبري يجب المصير إليه بلا مرية ؛ قال تعالى : ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام : ١٩] .

قال ابن كثير في تفسيره (٣/ ١٦٠) :

«﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ أي : وهو نذير لكل من بلغه ، كما قال تعالى : ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ﴾ [هود : ١٧] .

قال ابن أبي حاتم : حدثنا . . . عن محمد بن كعب في قوله : ﴿وَمَنۢ بَلَغَ﴾ قال : من بلغه القرآن فكأنما رأى النبي ﷺ -زاد أبو خالد : وكَلّمه .

ورواه ابن جرير عن محمد بن كعب قال : من بلغه القرآن فقد أبلغه محمد ﷺ» اهـ .

قال الطبري (٧/ ١٧٨-١٧٩) :

«﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾ [النساء : ٥٩] .

يعني بذلك -جل ثناؤه-: فإن اختلفتم، أيها المؤمنون، في شيء من أمر دينكم أنتم فيما بينكم، أو أنتم وولاة أمركم، فاشتجرتم فيه ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ﴾، يعني بذلك، فارتادوا معرفة حكم ذلك الذي اشتجرتم أنتم بينكم، أو أنتم وأولو أمركم فيه من عند اللَّه، يعني بذلك: من كتاب اللَّه، فاتبعوا ما وجدتم فيه، وأطيعوا اللَّه باتباعكم ما فيه أمره ونهيه، وحكمه وقضائه.

وأما قوله: ﴿وَٱلرَّسُولِ﴾، فإنه يقول: فإن لم تجدوا إلى علم ذلك في كتاب اللَّه سبيلًا، فارتادوا معرفة ذلك أيضًا من عند الرسول إن كان حيًّا، وإن كان ميّتًا فمن سنته ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾، يقول: افعلوا ذلك إن كنتم تصدقون باللَّه واليوم الآخر، يعني: بالمعاد الذي فيه الثواب والعقاب، فإنكم إن فعلتم ما أمرتم به من ذلك؛ فلكم من اللَّه الجزيل من الثواب، وإن لم تفعلوا ذلك؛ فلكم الأليم من العقاب.

(٩٧٩١) حدثنا . . . عن مجاهد في قوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾، قال: فإن تنازع العلماء ردّوه إلى اللَّه والرسول، قال: يقول: فردّوه إلى كتاب اللَّه وسنة رسوله، ثم قرأ مجاهد هذه الآية: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [سورة النساء: ٨٣].

(٩٧٩٤) حدثنا . . . عن ميمونَ بن مهران عن قوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾، قال: ﴿ٱللَّهِ﴾، كتابه، و﴿رَسُولُهُۥ﴾ سنّته، فكأنما ألقمه حجرًا.

وفي رواية (٩٧٩٥) قال: قال: الرد إلى اللَّه، الردّ إلى كتابه، والرد إلى رسوله إن كان حيًّا، فإن قبضه اللَّه إليه فالردّ إلى السنة. (ثم روى مثله عن قتادة (٩٧٩٦) وعن السدي (٩٧٩٧).

﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ يعني بقوله -جل ثناؤه-: ﴿ذَٰلِكَ﴾، فردُّ ما تنازعتم فيه من شيء إلى اللَّه والرسول ﴿خَيْرٌ﴾ لكم عند اللَّه في معادكم، وأصلح لكم في دنياكم، لأن ذلك يدعوكم إلى الألفة، وترك التنازع والفرقة: ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾، يعني: وأحمد مَوْئلًا ومغبّة، وأجمل عاقبة.

وقد بينا فيما مضى أن «التأويل» «التفعيل» من «تأوّل»، وأنّ قول القائل: «تأوّل»، «تفعّل»، من قولهم: «آل هذا الأمر إلى كذا»: أي رجع» اهـ.

وانظر -رحمك اللَّه- إلى قوله: (وأصلح لكم في دنياكم)؛ فالصلاح كل الصلاح في الرد عند التنازع إلى الكتاب والسنة؛ وهو سبب الألفة وعدم الفرقة؛ لذلك قال: «لأن ذلك يدعوكم إلى الألفة وترك التنازع والفرقة).

فلما ترك الأحزاب النصوص وردّوا الأمور إلى العقول، وعبدوا المصلحة المزعومة -التي هي المفسدة كل المفسدة- كان النزاع والفرقة والفساد، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وصحبه ﷺ، ومن تبعهم بإحسان واقتفى أثرهم ولزم طريقهم.

وقال ابن كثير في تفسيره (٢/ ٢٢٣-٢٢٤):

«﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾.

هذا أمر من اللَّه ﷻ، بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع في ذلك إلى الكتاب والسنة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠].

فما حكم به كتاب اللَّه، وسنة رسوله وشهدا له بالصحة فهو الحق، وماذا بعد الحق إلا الضلال؛ ولهذا قال تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ

﴿ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ أي: ردوا الخصومات والجهالات إلى كتاب اللَّه وسنة رسوله، فتحاكموا إليهما فيما شجر بينكم﴿إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾

فدل على أن من لم يتحاكم في مجال النزاع إلى الكتاب والسنة ولا يرجع إليهما في ذلك، فليس مؤمنًا باللَّه ولا باليوم الآخر» اهـ.

وقال العلامة السعدي في تفسيره (ص: ١٨٣- ١٨٤):

«أمر بطاعته وطاعة رسوله وذلك بامتثال أمرهما، الواجب والمستحب، واجتناب نهيهما، وأمر بطاعة أولي الأمر وهم: الولاة على الناس، من الأمراء والحكام والمفتين، فإنه لا يستقيم للناس أمر دينهم ودنياهم إلا بطاعتهم والانقياد لهم، طاعة لله، ورغبة فيما عنده، ولكن بشرط ألا يأمروا بمعصية اللَّه، فإن أمروا بذلك فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق؛ ولعل هذا هو السر في حذف الفعل عند الأمر بطاعتهم، وذكره مع طاعة الرسول؛ فإن الرسول لا يأمر إلا بطاعة اللَّه، وأما أولو الأمر فشرط الأمر بطاعتهم أن لا يكون معصية.

ثم أمر برد كل ما تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه إلى اللَّه وإلى رسوله، أي: إلى كتاب اللَّه وسُنَّة رسوله؛ فإن فيهما الفصل في جميع المسائل الخلافية، إما بصريحهما أو عمومهما؛ أو مفهوم، أو عموم معنى يقاس عليه ما أشبهه؛ لأن كتاب اللَّه وسنة رسوله عليهما بناء الدين، ولا يستقيم الإيمان إلا بهما.

فالرد إليهما شرطٌ في الإيمان؛ فلهذا قال: ﴿إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ فدل ذلك على أن من لم يرد إليهما في مسائل النزاع فليس بمؤمن حقيقة، بل مؤمن بالطاغوت، كما ذكر في الآية بعدها» اهـ.

وهو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦٠-٦١].

قلت: أليس القوم يتركون صريح النصوص ويتحاكمون إلى مقالات البنا وسيد قطب؟!

بلى والله، والله على ما أقول شهيد.

الكتاب تبيانٌ لكل شيء:

قال الله ﷻ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

قال الطبري في تفسيره (١٦/ ١٦٧):

«وقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾، يقول: نزل عليك يا محمد هذا القرآن بيانًا لكلّ ما بالناس إليه الحاجة من معرفة الحلال والحرام والثواب والعقاب.

﴿وَهُدًى﴾ من الضلال ﴿وَرَحْمَةً﴾ لمن صدّق به، وعمل بما فيه من حدود الله، وأمره ونهيه، فأحل حلاله، وحرّم حرامه، وبشرى لمن أطاع الله وخضع له بالتوحيد، وأذعن له بالطاعة، يبشره بجزيل ثوابه في الآخرة، وعظيم كرامته.

(ثم روى ذلك عن قتادة ومجاهد وابن جريج)

(٢١٧٩١) حدثنا عن ابن مسعود: أنزل في هذا القرآن كل علم وكل

شيء قد بيّن لنا في القرآن، ثم تلا هذه الآية.» اهـ.

قال ابن كثير في معنى الآية (٤/ ٣٧٦):

«وقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾. قال ابن مسعود: وقد بيّن لنا في هذا القرآن كل علم، وكل شيء، وقال مجاهد: كل حلال وحرام.

وقول ابن مسعود أعم وأشمل؛ فإن القرآن اشتمل على كل علم نافع، من خبر ما سبق، وعلم ما سيأتي، وحكم كل حلال وحرام، وما الناس إليه محتاجون في أمر دنياهم ودينهم ومعاشهم ومعادهم: ﴿وَهُدًى﴾. للقلوب، و: ﴿وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾.

وقال الأوزاعي: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾؛ أي: بالسنة» اهـ.

قلت: فقد نزع الأوزاعي قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

قال ابن كثير (٤/ ٣٦٢) عند الآية: ((فتفصل لهم ما أجمل، وتبيّن لهم ما أشكل: ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾أي: ينظرون لأنفسهم فيهتدون، فيفوزون بالنجاة في الدارين» اهـ.

قلت: وقول ابن كثير: «فإن القرآن اشتمل على كل علم نافع. . . وما الناس إليه محتاجون في أمر دنياهم ودينهم) هو الحق؛ فإن اللَّه أتى في الآية بأشد صيغ العموم قوة فقال: ﴿تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ فكلُ من أقوى صيغ العموم عند عامة الأصوليين.

ونفس الأمر في آية الباب: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ﴾. فشيء هنا نكرة في سياق الشرط، والنكرة في سياق الشرط تعم، وهي قاعدة مستمرة مطردة

لا تتخلف كما اتفق على ذلك عامة الأصوليين، لذلك فهي تعم كل شيء من أمر الدنيا والآخرة قد حدث فيه نزاع فإنه يُردُّ إلى الكتاب والسنة، هكذا قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

*** التعبُّدُ إلى اللَّه على منهاج النبوة بالرد إلى الكتاب والسنة عند التنازع مُقيَّد بفهم السلف:**

روى ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله جملة آثار يُستدل بها على المسألة.

فروى عن عمر بن الخطاب أنه قال: (٦٨٩- صحيح الجامع):

«ألا إن أصدق القيل قيل له، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، ألا إن الناس لم يزالوا بخير ما أتاهم العلم عن أكابرهم».

وعن ابن مسعود قال: (٦٩٣):

«لا يزال الناس بخير ما أتاهم العلم من أصحاب رسول اللَّه ﷺ».

وروى عن بقية بن الوليد (٧٠٠) قال:

«قال لي الأوزاعي: يا بقية: العلم ما جاء عن أصحاب محمد ﷺ، وما لم يجئ عن واحد منهم فليس بعلم).

وروى عن ابن عباس قال (٩٧١) في قوله تعالى: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] قال: «هم الذين هاجروا مع محمد ﷺ».

وعن مجاهد قال: (٩٦٩): «العلماء أصحاب محمد ﷺ».

وعن الأوزاعي أنه كان يحدث عن ابن المسيّب أنه سئل عن شيء فقال (٩٦٨): «اختلف فيه أصحاب رسول اللَّه ﷺ ولا رأي لي معهم»

قال ابن وضاح: «هذا هو الحق».

قال أبو عمر -أي: ابن عبد البر-: «معناه أنه ليس له أن يأتي بقول يخالف قولهم جميعًا فيه».

وروى عن الإمام أحمد أنه قال **(٩٧٨)**: «إنما العلم من فوق».

وروى عن قتادة **(٩٦٧)** في قوله تعالى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [سبأ: ٦] قال: «**أصحاب محمد ﷺ**».

قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر (٦٩٨):

«وقال آخرون: العلم إذا لم يكن عن الصحابة كما جاء في حديث ابن مسعود، ولا كان له أصل في القرآن والسنة والإجماع، فهو علم يهلك به صاحبه، ولا يكون حامله إمامًا ولا مرضيًّا».

قلت: فإذا تقرر عندك هذه الآثار مع قوله تعالى الذي ذكرتُ من قبل: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]. تقررت المسألة بتقييد الرد بفهم الصحابة الكرام رضي الله عنهم.

قال ابن كثير في تفسيره (٢/ ٢٢٣):

«وعن ابن عباس: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾. يعني: أهل الفقه والدين، وكذا قال مجاهد وعطاء، والحسن البصري، وأبو العالية: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾. يعني العلماء.

والظاهر -والله أعلم- أن الآية في جميع أولي الأمر من الأمراء والعلماء». اهـ

روى الآجري في الشريعة (٢٠٣٨) وابن عبد البر في جامعه (١٢٨٥-

الصحيح)، وأورده البغوي في تفسيره (١/ ٢٨٤) عن عبد اللَّه بن مسعود قال:

«من كان مستنًّا فليستن بمن قد مات؛ فإن الحي لا يؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد ﷺ، كانوا أفضل هذه الأمة، أبرها قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا، قوم اختارهم اللَّه لصحبة نبيّه ولإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوا آثارهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم؛ فإنهم كانوا على الهدى المستقيم».

وما قاله ابن مسعود آنفًا هو الذي عليه الكتاب والسنة والإجماع.

❊ دليل ذلك من القرآن:

قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

روى اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٣٤) والآجري في الشريعة (١٤٦) وابن عبد البر في جامعه (٢٣٣٦) عن الخليفة الموَفَّق الصالح عمر بن عبد العزيز أثرًا بديعًا، كأنه نزع فيه بهذه الآية؛ حيث قال:

«سن رسول اللَّه ﷺ وولاة الأمر من بعده سننًا، الأخذ بها اتباع لكتاب اللَّه، واستكمال لطاعة اللَّه، وقوّة على دين اللَّه، ليس لأحد من الخلق تغييرها ولا تبديلها، ولا النظر في شيء خالفها، من اهتدى بها فهو مهتد، ومن استنصر بها فهو منصور، ومن تركها واتبع غير سبيل المؤمنين ولّاه اللَّه ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيرًا».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -كما في مجموع الفتاوى (٤/ ٢٠١) بعد أن ذكر الآية-:

«وقد شهد اللَّه لأصحاب نبيه ﷺ، ومن تبعهم بإحسان بالإيمان، فعُلم قطعًا أنهم المراد بالآية الكريمة، فقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨].

فتقرَّر أن من اتبع غير سبيلهم ولَّاه اللَّه ما تولى وأصلاه جهنم» اهـ.

❊ دليل ذلك من السنة:

روى البخاري في صحيحه (٢٦٥١) ومسلم (٢٥٣٥) عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**».

ورواه البخاري أيضًا (٣٦٥٠) في فضائل الصحابة، قال ابن حجر في الفتح (٧/ ٥): «ومثله حديث واثلة رفعه: «**لا تزالون بخير ما دام فيكم من رآني وصاحبني، واللَّه لا تزالون بخير ما دام فيكم من رآني وصاحبني**». الحديث أخرجه ابن أبي شيبة، وإسناده حسن. . . والذي عليه الجمهور: أن فضيلة الصحبة لا يعدلها عمل؛ لمشاهدة رسول اللَّه ﷺ» اهـ.

وقال النووي في شرح مسلم (١٦/ ٦٥): (باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم): «اتفق العلماء على أن خير القرون قرنه ﷺ والمراد أصحابه» اهـ.

وبيَّن ابن القيم في إعلام الموقعين (٤/ ١٣٦) شمول هذه الخيرية للدين والعلم والفضل، وإصابة الحق في جميع الأمور.

كذلك ما رواه مسلم في صحيحه (٢٥٣١) عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ قال: «**النجوم أمنة للسماء، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنة لأصحابي فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون**».

قال النووي في شرح مسلم (١٦/ ٦٤):

«باب: «بيان ان بقاء النبي ﷺ أمان لأصحابه، وبقاء أصحابه أمان للأمة):

وقوله ﷺ: «**وأصحابي أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى امتي ما يوعدون**».

معناه: من ظهور البدع والحوادث في الدين والفتن فيه، وطلوع قرن الشيطان، وظهور الروم وغيرهم عليهم» اهـ.

فثبت يقينًا أن اتباع هديهم، ولزوم طريقتهم، واقتفاء آثارهم، والتعلم بعلمهم، والتفهم بفهمهم أمان وأمنة ونجاة ووقاية للأمة؛ فإن الفرقة الناجية هي مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم.

* نقل الإجماع على وجوب اتباع مذهب السلف والتفهُّم بفهمهم

قال ابن قدامة في (ذم التأويل، ص: ٣٤٩):

«فقد ثبت وجوب اتباع السلف-رحمة اللَّه عليهم- بالكتاب والسنة والإجماع، والعبرة دلّت عليه؛ فإن السلف لا يخلوا من أن يكونوا مصيبين أو مخطئين، فإن كانوا مصيبين وجب اتباعهم؛ لأن اتباع الصواب واجب، وركوب الخطأ في الاعتقاد حرام؛ ولأنهم إذا كانوا مصيبين كانوا على الصراط المستقيم، ومخالفهم متبع لسبيل الشيطان الهادي إلى صراط

الجحيم، وقد أمر اللَّه تعالى باتباع سبيله وصراطه، ونهى عن اتباع ما سواه، فقال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وإن زعم أنهم مخطئون كان قادحًا في الإسلام كله؛ لأنه إن جاز أن يخطئوا في هذا جاز خطؤهم في غيره من الإسلام كله، وينبغي أن لا تُنْقَل الأخبار التي نقلوها، ولا تثبت معجزات النبي التي رَوَوْها، فتبطل الرواية، وتزول الشريعة، ولا يجوز لمسلم أن يقول هذا ولا يعتقده» اهـ.

كذلك قال ابن قدامة في (تحريم النظر في كتب الكلام) (ص: ٧٠-٧١):

«من لم يسعه ما وسع رسول اللَّه وسلفه وأئمته فلا وسع اللَّه عليه، ومن لم يكتف بما اكتفوا به، ويرضى بما رضوا به، ويسلك غير سبيلهم وكلٍّ آخذٍ منهم، فهو من حزب الشيطان، و: ﴿إِنَّمَا يَدْعُوا۟ حِزْبَهُۥ لِيَكُونُوا۟ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [فاطر: ٦].

ومن لم يرض الصراط المستقيم سلك إلى صراط الجحيم، ومن سلك غير طريق سلفه أفضت به إلى تلفه، ومن مال عن السنة فقد انحرف عن طريق الجنة.

فاتقوا اللَّه تعالى وخافوا على أنفسكم، فإن الأمر صعب، وما بعد الجنة إلا النار، وما بعد الحق إلا الضلال، ولا بعد السنة إلا البدعة» اهـ.

وروى ابن بطة العكبري في الإبانة الكبرى عن الإمام أحمد أنه قال (٦٨٢):

«لست أتكلم إلا ما كان في كتاب اللَّه، وسنة رسول اللَّه ﷺ، أو عن

الصحابة أو عن التابعين، وأما غير ذلك فالكلام فيه غير محمود».

وروى اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣١٥) وأبو نعيم في الحلية (٨١٣٧) عن الإمام الأوزاعي أنه قال:

«اصبر نفسك على السنة، وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا، وكفّ عما كفّوا، واسلك سبيل سلفك الصالح؛ فإنه يسعك ما وسعهم».

وروى ابن عبد البر في جامعه عن سعيد بن جبير قال: (١٢٨٠ صحيح الجامع):

«ما لم يعرفه البدريون فليس من الدين».

قال ابن عبد البر في جامعه وهو يتكلم عن صفات اللَّه ﷻ والكلام في القدر (ص: ٣٦٩):

«رواها السلف وسكتوا عنها، وهم كانوا أعمق الناس علمًا، وأوسعهم فهمًا، وأقلهم تكلفًا، ولم يكن سكوتهم عن عيٍّ، فمن لم يسعه ما وسعهم فقد خاب وخسر» اهـ.

فروى عن عبدربه قال (١٢٨٢):

«كان الحسن في مجلس فذكر أصحاب رسول اللَّه ﷺ فقال:

إنهم كانوا أبرّ هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا، قومًا اختارهم اللَّه لصحبة نبيّه ﷺ، فتشبهوا بأخلاقهم وطرائقهم؛ فإنهم -ورب الكعبة- على الهدى المستقيم».

وروى عن إبراهيم النخعي قال: (١٢٨٣):

«لم يُدَّخر لكم شيء خُبِّئ عن القوم لفضل عندكم».

وروى عن حذيفة (١٢٨٤) أنه كان يقول:

«اتقوا اللَّه يا معشر القرَّاء وخذوا طريق من كان قبلكم، فلعمري لإن اتبعتموهم لقد سبقتم سبقًا بعيدًا، ولئن تركتموهم يمينًا وشمالًا لقد ضللتم ضلالًا بعيدًا».

قال العلامة الألباني في مجلة الأصالة (٨٦-٩٠/ بتاريخ ١٥/ ١٤١٦):

«وكل خير في اتباع من سلف، وكل شرّ في ابتداع من خلف.

والذي يُنسب إلى السلف الصالح فإنه يُنسب إلى العصمة على وجه العموم، وقد ذكر النبي ﷺ من علامات الفرقة الناجية: أنها تتمسك بما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، فمن تمسك بها كان يقينًا على هدى من ربِّه» اهـ.

وقال ابن الجوزي في تلبيس إبليس (ص: ٢١):

«ولا ريب أن أهل النقل والأثر المتبعين آثار الرسول ﷺ وآثار الصحابة، هم أهل السنة؛ لأنهم على تلك الطريق التي لم يحدث فيها حادث، وإنما وقعت الحوادث والبدع بعد رسول اللَّه ﷺ وأصحابه» اهـ.

قلت: فإذا كان الردّ عند النزاع إلى الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة على هذا النحو، رفع النزاع، وكانت العصمة من التفرُّق والاختلاف؛ وتمسكت الأمة بسبيل المؤمنين، وإن كان الرد إلى الكتاب والسنة مطلقًا بدون القيد الفهمي السلفي، فكل الفرق تزعم ذلك، ومن ثم لم يحدث الردّ؛ فالعبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني.

* * *

«إجمال بعد تفصيل»
العقيدة الصحيحة لا تؤخذ إلا من كتب المتقدمين من سلفنا الصالحين، ومن سار على هديهم من علمائنا الربَّانيين

قال الشيخ -حفظه اللَّه تعالى- :

«وَلَمَّا كَانَتِ الْعَقِيدَةُ تَوْقِيفِيَّةً لَا تُتَلَقَّى إِلَّا مِنَ الْوَحْيِ الْمَعْصُومِ؛ فَإِنَّهَا يُرْجَعُ فِيهَا إِلَى كُتُبِ عُلَمَائِنَا الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ سَلَفِنَا الصَّالِحِينَ؛ كَـ« أُصُولُ السُّنَّةِ » لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَ«السُّنَّةُ » لِوَلَدِهِ عَبْدِاللَّهِ، وَ« السُّنَّةُ » لِلْخَلَّالِ، وَ«السُّنَّةُ» لِابْنِ أَبِي عَاصِمٍ، وَ« السُّنَّةُ » لِابْنِ أَبِي زَمَنِينَ، وَكَـ «الشَّرِيعَةُ» لِلْآجُرِّيِّ، وَ«الْإِبَانَةُ» لِابْنِ بَطَّةَ، وَكَـ «أُصُولُ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ» لِلَّالَكَائِيِّ، وَكَـ «الْإِيمَانُ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَكَـ «الْإِيمَانُ» لِابْنِ مَنْدَهِ، وَكَـ «الْإِيمَانُ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَكَـ «الْوَاسِطِيَّةُ»، وَ«الْحَمَوِيَّةُ»، وَ«التَّدْمُرِيَّةُ»، وَ«الْإِيمَانُ الْأَوْسَطُ» لَهُ[١].

وَكُتُبُ عُلَمَائِنَا الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ سَلَفِنَا الصَّالِحِينَ جَامِعَةٌ لِأَبْوَابِ الِاعْتِقَادِ فِي أَبْوَابِ الْإِيمَانِ: مِنَ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ، وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ خِلَافًا لِلْفِرَقِ الضَّالَّةِ مِنَ: الْخَوَارِجِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَالْمُرْجِئَةِ، وَالْكَرَّامِيَّةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْجَبْرِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ.

---

(١) أي: لابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَهِيَ جَامِعَةٌ لِمَا وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الِاعْتِقَادِ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ، وَفِي أَصْحَابِ رَسُولِهِ ﷺ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَفِي الْأَوْلِيَاءِ وَالْكَرَامَاتِ، وَفِي أَهْلِ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَفِي الْإِمَامَةِ وَمُعَامَلَةِ الْحُكَّامِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا أَدَّى الْجَهْلُ بِهِ إِلَى وُقُوعِ كَثِيرٍ مِنَ الشُّرُورِ وَالْمَعَائِبِ وَالْمَصَائِبِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمَرْحُومَةِ وَعَلَى أَبْنَائِهَا.

نَرْجِعُ إِلَى كُتُبِ عُلَمَائِنَا الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ سَلَفِنَا الصَّالِحِينَ، وَلَا نَذْهَبُ إِلَى كُتُبِ الْمُتَخَلِّفِينَ الْخَالِفِينَ الْمُخَالِفِينَ الَّذِينَ ادَّعَوْا أَنَّهُمْ صَنَّفُوا فِي الِاعْتِقَادِ؛ فَسَوَّدُوا الصَّحَائِفَ وَمَلَئُوهَا هَذَرًا؛ فَصَارَتْ هَدَرًا، وَأَضَلَّتْ كَثِيرًا مِنْ أَبْنَاءِ الْأُمَّةِ، وَغَيَّبُوا كَثِيرًا مِنْ أَبْوَابِ الِاعْتِقَادِ وَزَيَّفُوهَا، حَتَّى إِنَّ الْوَاحِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ؛ لَيَدَّعِي الْإِجْمَاعَ، كَأَنَّهُ يَتَنَزَّلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ الْمَعْصُومُ! فِيمَا أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى خِلَافِهِ!

وَيَأْتُونَ بِإِجْمَاعَاتٍ يَنْسُبُونَهَا إِلَى السَّلَفِ، وَمَا هِيَ إِلَّا مِنْ كِيسِ الْمُتَخَلِّفِينَ الْخَالِفِينَ الْمُخَالِفِينَ مِنَ الْخَلَفِ.

فاللَّهَ اللَّهَ! فِي كُتُبِ سَلَفِكُمُ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ سَلَفِكُمْ وَعُلَمَائِكُمُ الصَّالِحِينَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ جَعَلَ فِيهَا الْعِصْمَةَ؛ لِأَنَّهَا عَلَى قَدَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَى أَثَرِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ.

وَهِيَ مُحَرَّرَةٌ عَلَى قَالَ اللَّهُ، قَالَ رَسُولُهُ، قَالَ الصَّحَابَةُ، لَا عَلَى الْأَهْوَاءِ، وَلَا عَلَى الْآرَاءِ، وَلَا عَلَى الْمُخَالَفَةِ، وَلَا عَلَى النَّظَرِيَّاتِ الْكَاذِبَةِ.

ذكر الشيخ -حفظه الله- المصادر الأم التي يُؤخذ منها معتقد أهل السنة والجماعة خالصًا من كل شائبة عقدية، خاليًا من البدع والمحدثات

والضلالات والأهواء.

كتب أئمة هذا الدين، الذين جعل اللَّه لهم لسان صدق في الآخرين، ومن أشمل وأجمع هذه الكتب:

الإبانة الكبرى لابن بطة العُكبري الحنبلي (ت: ٣٨٧ هـ)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لأبي القاسم هبة اللَّه الطبري اللالكائي (ت. ٤٨٠هـ)، والشريعة للإمام: أبي بكر محمد بن الحسين الآجُرِّيّ (ت. ٣٦٠ هـ)[1].

ومن الكتب الممتعة التي ذكرها الشيخ في غير هذا الموضع: شرح السنة للإمام أبي محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري (ت. ٣٢٩) شيخ الحنابلة، وإمام أهل السنة والجماعة في عصره، وهو من شيوخ ابن بطة العُكبري، وعقيدة السلف لأبي عثمان الصابوني (ت. ٤٤٩)هـ، والحجة في بيان المحجة لإسماعيل بن محمد الأصبهاني (ت. ٥٣٥هـ).

روى الإمام اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣٢٠) عن الإمام البخاري أنه قال: «لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم، أهل الحجاز، ومكة، والمدينة، والكوفة، والبصرة، وواسط، وبغداد، والشام، ومصر، لقيتهم كرات قرنًا بعد قرن، ثم قرنًا بعد قرن... فما رأيت واحدًا منهم يختلف في هذه الأشياء:

إن الدين قول وعمل؛ وذلك لقول الله: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥].

---

(١) انظر: (شريعة الفرقة الناجية، عقيدة أهل السنة والجماعة، وأثرها في الأمة) لراقمه.

وأن القرآن كلام اللَّه غير مخلوق؛ لقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٥٤].

قال أبو عبد اللَّه محمد بن إسماعيل (البخاري): قال ابن عيينة: فبيّن اللَّه الخلق من الأمر لقوله: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وأن الخير والشر بقدر؛ لقوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ١، ٢]؛ ولقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]؛ ولقوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

ولم يكونوا يكفِّرون أحدًا من أهل القبلة بذنب؛ لقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦].

وما رأيت فيهم أحدًا يتناول أصحاب محمد ﷺ، قالت عائشة: «أمروا أن يستغفروا لهم».

وذلك قوله: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

وكانوا ينهون عن البدع ما لم يكن عليه النبي ﷺ وأصحابه؛ لقوله: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمرن: ١٠٣]؛ ولقوله: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟﴾ [النور: ٥٤].

ويحثون على ما كان عليه النبي ﷺ وأتباعه لقوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وأن لا ننازع الأمر أهله ؛ لقول النبي ﷺ : «**ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم : إخلاص العمل لله ، وطاعة ولاة الأمر ، ولزوم جماعتهم ، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم**»(١) . ثم أكد في قوله : ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء : ٥٩] .

وألَّا يرى السيف على أمة محمد ﷺ .

وقال الفضيل : «لو كانت لي دعوة مستجابة لم أجعلها إلا في إمام ؛ لأنه إذا صلح الإمام أمن البلاد والعباد» .

قال ابن المبارك : «يا معلم الخير ، من يجترئ على هذا غيرك» اهـ .

ونقل ابن بطة إجماعات السلف على معتقد الفرقة الناجية ، فقال كما في الإبانة الكبرى (١/ ١٠-١١) :

«فإن أهل الإثبات من أهل السنة يجمعون على الإقرار بالتوحيد وبالرسالة بأن الإيمان قول وعمل ونية .

وبأن القرآن كلام اللَّه غير مخلوق .

ومجمعون على أن ما شاء اللَّه كان ، وما لم يشأ لا يكون .

وعلى أن اللَّه خالق الخير والشر ومقدرهما .

وعلى أن اللَّه يرى يوم القيامة .

وعلى أن الجنة والنار مخلوقتان باقيتان ببقاء اللَّه .

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك (٢٩٤) وقال : (حديث صحيح على شرط الشيخين) وقال الذهبي في التلخيص : (على شرطهما وله أصل جاء من أوجه صحيحة) ورواه الترمذي (٢٦٥٧ ، ٥٦٥٨) وقال : (حسن صحيح) .

وأن اللَّه على عرشه بائن من خلقه، وعلمه محيط بالأشياء.

وأن اللَّه قديم لا بداية له ولا نهاية ولا غاية، بصفاته التامة لم يزل عالمًا، ناطقًا، سميعًا، بصيرًا، حيًّا، حليمًا، قد علم ما يكون قبل أن يكون، وأنه قدّر المقادير قبل خلق الأشياء.

ومجمعون على إمامة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي ﷺ، وعلى تقديم الشيخين، وعلى أن العشرة في الجنة جزمًا وحتمًا لا شك فيه.

ومجمعون على الترحم على جميع أصحاب رسول اللَّه ﷺ، والاستغفار لهم، ولأزواجه، وأولاده، وأهل بيته، والكف عن ذكرهم إلا بخير، والإمساك وترك النظر فيما شجر بينهم.

فهذا وأشباهه مما يطول شرحه، لم يزل الناس مذ بعث اللَّه نبيّه ﷺ إلى وقتنا هذا مجمعون عليه في شرق الأرض وغربها وبرها وبحرها وسهلها وجبلها، يرويه العلماء رواة الآثار، وأصحاب الأخبار، ويعرفه الأدباء والعقلاء، ويجمع على الإقرار به الرجال والنسوة والشيب والشبّان والأحداث، والصبيان في الحاضرة والبادية، والعرب والعجم، لا يخالف ذلك ولا ينكره، ولا يشذ عن الإجماع مع الناس فيه إلا رجل خبيث زائغ مبتدع محقور مهجور مدحور، يهجره العلماء، ويقطعه العقلاء، إن مرض لم يعودوه، وإن مات لم يشهدوه» اهـ.

قلت: قد شذ عن هذا الإجماع وخالفه وأنكره: سيد قطب -غفر اللَّه له- ومن سار على هديه من أتباعه.

وروى الإمام أبو عثمان الصابوني بسنده في عقيدة السلف (ص: ٢٦٦):

عن الصحابي: عُمير بن حبيب أنه قال: «الإيمان يزيد وينقص، فقيل:

وما زيادته ونقصانه؟

قال: إذا ذكرنا اللَّه فحمدناه وسبحناه، فتلك زيادته، وإذا غفلنا وضيّعنا، فذلك نقصانه» اهـ.

وروى الإمام الآجري في الشريعة (١/ ٣١٠-٣١١) تحت باب: في المرجئة وسوء مذاهبهم (٣٤٢) عن وكيع أنه قال:

«أهل السنة يقولون: الإيمان قول وعمل، والمرجئة يقولون: الإيمان قول، والجهمية يقولون: الإيمان المعرفة».

مقتطفات من العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية:

قال (ص: ٥، ١٧، ١٩، ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٣٠، ٣٢):

«أما بعد: فهذا اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة، أهل السنة والجماعة: وهو الإيمان باللَّه وملائكته وكتبه ورسله، والبعث بعد الموت، والإيمان بالقدر خيره وشره.

ومن الإيمان بالله: الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله ﷺ، من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل، بل يؤمنون بأن اللَّه تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ولا يحرّفون الكلم عن مواضعه، ولا يلحدون في أسمائه وآياته، ولا يكيّفون، ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه؛ لأنه سبحانه لا سميَّ له، ولا كفء له، ولا ندّ له، ولا يقاس بخلقه سبحانه وتعالى؛ فإنه أعلم بنفسه وبغيره وأصدق قيلًا، وأحسن حديثًا من خلقه.

ثم رسله صادقون مصدوقون بخلاف الذين يقولون عليه ما لا يعلمون.

ولهذا قال: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ (١٨٠) وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ (١٨١) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٠-١٨٢] فسبح نفسه عما وصفه به المخالفون للرّسل، وسلَّم على المرسلين لسلامة ما قالوه من النقص والعيب.

وهو سبحانه قد جمع فيما وصف وسمى به نفسه بين النفي والإثبات، فلا عدول لأهل السنة والجماعة عمّا جاء به المرسلون؛ فإنه الصراط المستقيم... بل هم الوسط بين فرق الأمة، كما أن الأمة هي الوسط بين الأمم.

فهم وسط في باب صفات اللَّه ﷻ: بين أهل التعطيل الجهمية، وأهل التمثيل المشبهة.

وهم وسط في باب أفعال اللَّه بين الجبرية والقدرية.

وفي باب وعيد اللَّه بين المرجئة والوعيدية من القدرية وغيرهم.

وفي باب أسماء الإيمان والدين بين الحرورية والمعتزلة، وبين المرجئة والجهمية.

وفي أصحاب رسول اللَّه ﷺ بين الروافض والخوارج...

ومن الإيمان باللَّه وكتبه: الإيمان بأن القرآن كلام اللَّه، منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وأن اللَّه تكلم به حقيقة، وأن هذا القرآن الذي أُنزل على محمد ﷺ هو كلام اللَّه حقيقة لا كلام غيره، ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام اللَّه، أو عبارة عنه، بل إذا قرأه الناس أو كتبوه في المصاحف لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام اللَّه تعالى حقيقة فإن

الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئًا لا إلى من قاله مبلغًا مؤديًا .

وهو كلام اللَّه، حروفه ومعانيه، ليس كلام اللَّه الحروف دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف. . .

وتؤمن الفرقة الناجية -أهل السنة والجماعة- بالقدر خيره وشره والإيمان بالقدر على درجتين، كل درجة تتضمن شيئين :

الدرجة الأولى : الإيمان بأن اللَّه تعالى علم ما الخلق عاملون بعلمه القديم الذي هو موصوف به أزلًا وأبدًا، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصي والأرزاق والآجال، ثم كتب اللَّه في اللوح المحفوظ مقادير الخلق، فأول ما خلق اللَّه القلم قال له: اكتب، قال: ما أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة.

فما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، جفت الأقلام، وطويت الصحف، كما قال ﷻ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠].

وقال: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢]. . .

وأما الدرجة الثانية: فهي مشيئة اللَّه النافذة وقدرته الشاملة، وهو الإيمان بأن ما شاء اللَّه كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه ما في السماوات وما في الأرض من حركة، ولا سكون إلا بمشيئة اللَّه سبحانه، لا يكون في ملكه ما لا يريد.

وأنه على كل شيء قدير من الموجودات والمعدومات، فما من مخلوق في الأرض، ولا في السماء إلا اللَّه خالقه سبحانه، لا خالق غيره

ولا رب سواه.

ومع ذلك فقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسله، ونهاهم عن معصيته، وهو سبحانه يحب المتقين والمحسنين والمقسطين، ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، لا يحب الكافرين، ولا يرضى عن القوم الفاسقين، ولا يأمر بالفحشاء، ولا يرضى لعباده الكفر، ولا يحب الفساد.

والعباد فاعلون حقيقة، واللَّه خلق أفعالهم، والعبد هو المؤمن والكافر، والبر والفاجر، والمصلي والصائم، وللعباد القدرة على أعمالهم، ولهم إرادة، واللَّه خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم، كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨-٢٩].

وهذه الدرجة من القدر يكذب بها عامة القدرية الذين سمَّاهم النبي ﷺ مجوس هذه الأمة، ويغلو فيها قوم من أهل الإثبات حتى سلبوا العبد قدرته واختياره، ويخرجون عن أفعال اللَّه وأحكامه حِكَمِهَا ومصالحها.

ومن أصول أهل السنة والجماعة أن الدين والإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح.

وأن الإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وهم مع ذلك لا يُكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر، كما يفعله الخوارج، بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في آية القصاص: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨].

ولا يسلبون الفاسق الملِّي الإسلام بالكلِّية، ولا يخلدونه في النار كما تقول المعتزلة، بل الفاسق يدخل في اسم الإيمان المطلق، كما في قوله:

﴿فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ﴾ [النساء: ٩٢]، وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا﴾ [الأنفال: ٢]، وقوله ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن**»(١).

ونقول: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو: مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، فلا يُعْطى الاسم المطلق، ولا يسلب مطلق الاسم...

ويحبون آل بيت رسول اللَّه ﷺ ويتولَّوْنهم ويحفظون فيهم وصية رسول اللَّه حيث قال: «**أذكركم اللَّه في أهل بيتي**»(٢).

ويتبرءون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبّونهم، ومن طريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل.

ويمسكون عما شجر بين الصحابة ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساويهم، منها ما هو كذب، ومنها ما قد زِيْدَ فيه ونقص، وغُيِّر عن وجهه الصريح.

والصحيح منه هم فيه معذورون، إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون.

ثم إن القَدْر الذي يُنكر من فعل بعضهم قليل نزر، مغفور في جنب

---

(١) البخاري (٢٤٧٥) ومسلم (٥٧).

(٢) مسلم (٢٤٠٨).

فضائل القوم ومحاسنهم من الإيمان باللَّه ورسوله، والجهاد في سبيله، والهجرة والنّصرة، والعلم النافع، والعمل الصالح.

ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة، وما مَنَّ اللَّه عليهم به من الفضائل علم يقينًا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء.

لا كان ولا يكون مثلهم، وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة، التي هي خير الأمم وأكرمها على اللَّه تعالى.

ومن أصول السنة: التصديق بكرامات الأولياء، وما يجري اللَّه على أيديهم من خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات، وأنواع القدرة والتأثيرات، والمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها، وعن صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين وسائر فرق الأمة، وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة» اهـ.

ولقد روى الإمام اللالكائي في كرامات الأولياء كما في شرح أصول الاعتقاد (٢/ ١٢٨٧-١٤٧٣)، (٢٣٨) أثرًا، غير الآيات التي ذكرها اللَّه عن الأمم السابقين.

والولي هو المؤمن التقي؛ قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢-٦٣].

روى البخاري في صحيحه (٦٥٠٢) عن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إن اللَّه قال: من عادى لي وليًا فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلى عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها وإن سألني لأعطينه،**

ولئن استعاذني لأعيذنَّه».

فظهر من هذا الحديث العظيم والآية الكريمة، أن أولياء اللَّه الذين يُجْرى اللَّه الكرامات الخارقة لعادات البشر المعروفة على أيديهم، إنما هم القائمون بأمر اللَّه امتثالًا، المجتنبون لنواهيه، الواقفون عند حدوده، المؤدون لفروضهم وواجباتهم، ثم التقرب بالنوافل والمستحبات، المقتدون برسولهم ﷺ ظاهرًا وباطنًا، فمن كان حاله كذلك، فهو وليُّ اللَّه المُكْرَمُ.

أما من كان على غير هذه الحالة وعُلم عنه مخالفة السنة ومنهج السلف وظهرت على يديه أمور غريبة، فذاك ولي الشيطان المُهَان المستدرج فاحذره.

وقال الإمام الآجري في الشريعة (٤/ ٣٨) تحت باب: إيجاب حب بني هاشم أهل بيت النبي ﷺ على جميع المؤمنين.

«واجب على كل مؤمن ومؤمنة محبة أهل بيت رسول اللَّه ﷺ: بنو هاشم، علي بن أبي طالب وولده وذريته، وفاطمة وولدها وذريتها، والحسن والحسين وأولادهما وذريتها، وجعفر الطيار وولده وذريته، وحمزة وولده، والعباس وولده وذريته ﭫ، هؤلاء أهل بيت رسول اللَّه ﷺ، واجب على المسلمين محبتهم وإكرامهم واحتمالهم وحسن مداراتهم، والصبر عليهم، والدعاء لهم، فمن أحسن من أولادهم وذراريهم، فقد تخلق بأخلاق سلفه الكرام الأخيار الأبرار، ومن تخلق منهم بما لا يحسن من الأخلاق، دُعي له بالصلاح والصيانة والسلامة، وعاشره أهل العقل والأدب بأحسن المعاشرة، وقيل له: نحن نُجلُّك عن أن تتخلَّق بأخلاق لا تشبه سلفك الكرام الأبرار، ونغار لمثلك أن تتخلق

بما تعلم أن سلفك الكرام الأبرار لا يرضون بذلك، فمن محبتنا لك أن نحب لك أن تتخلق بما هو أشبه بك، وهي الأخلاق الشريفة الكريمة، واللَّه الموفق لذلك» اهـ.

قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

قال العلامة السعدي في تفسيره (ص: ١٤٣):

«يمدح اللَّه تعالى هذه الأمة ويخبر أنها خير الأمم التي أخرجها اللَّه للناس؛ وذلك بتكميلهم لأنفسهم بالإيمان المستلزم للقيام بكل ما أمر اللَّه به؛ وبتكميلهم لغيرهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المتضمن دعوة الخلق إلى اللَّه وجهادهم على ذلك، وبذل المستطاع في ردهم عن ضلالهم وغيِّهم وعصيانهم، فبهذا كانوا خير أمة أخرجت للناس.

لما كانت الآية السابقة وهي قوله: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤] أمرًا منه تعالى لهذه الأمة، والأمر قد يمتثله المأمور ويقوم به، وقد لا يقوم به، أخبر في هذه الآية أن الأمة قد قامت بما أمرها اللَّه بالقيام به، وامتثلت أمر ربها واستحقت الفضل على سائر الأمم» اهـ.

وقال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، **قال الإمام الطبري في تفسيره (٤/ ٤١):**

«يعني بذلك -جل ثناؤه-: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ﴾ أيها المؤمنون ﴿أُمَّةٌ﴾، يقول: جماعةٌ ﴿يَدْعُونَ﴾ الناس ﴿إِلَى الْخَيْرِ﴾، يعني إلى الإسلام وشرائعه التي شرعها اللَّه لعباده: ﴿وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ يقول: يأمرون الناس باتباع

محمد رسول اللَّه ﷺ ودينه الذي جاء به من عند اللَّه بجهادهم بالأيدي والجوارح، حتى ينقادوا لكم بالطاعة، وقوله: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾؛ يعني: المنجحون عند اللَّه» اهـ.

وقال ابن كثير في تفسيره (٢/ ٥٨-٥٩):

«يخبر تعالى عن هذه الأمة المحمدية بأنهم خير الأمم فقال: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾.

قال البخاري: «حدثنا... عن أبي هريرة: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ قال: خَيْرَ الناس للناس، تأتون بهم في السلاسل في أعناقهم حتى يدخلوا في الإسلام»(١).

وهكذا قال ابن عباس، ومُجاهد، وعِكْرِمة، وعَطاء، والربيع بن أنس، وعطية العَوْفيّ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ يعني: خَيْرَ الناس للناس.

والمعنى: أنهم خير الأمم وأنفع الناس للناس؛ ولهذا قال: ﴿تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾.

والصحيح: أن هذه الآية عامةٌ في جميع الأمة، كل قَرْن بحسبه، وخير قرونهم الذين بُعثَ فيهم رسول اللَّه ﷺ، ثم الذين يَلونهم، ثم الذين يلونهم، كما قال في الآية الأخرى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ أي: خيارًا ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ الآية.

وفي مسند الإمام أحمد، وجامع الترمذي، وسنن ابن ماجة،

---

(١) البخاري في صحيحه (٤٥٥٧).

ومستدرك الحاكم، من رواية حكيم بن مُعَاوية بن حَيْدَة، عن أبيه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**أَنْتُمْ تُوفُونَ سَبْعِينَ أُمَّةً، أَنْتُمْ خَيْرُهَا، وأَنْتُمْ أَكْرَمُ عَلَى اللَّهِ** ﷻ»(١). وهو حديث مشهور، وقد حَسَّنه الترمذي». اهـ

قال الإمام الشاطبي في الاعتصام (١/ ٣٣):

«وقد نقل عن سيد العباد بعد الصحابة أويس القرني أنه قال: «إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم يدعا للمؤمن صديقًا، نأمرهم بالمعروف فيشتمون أعراضنا، ويجدون في ذلك أعوانًا من الفاسقين حتى -واللَّه- لقد رَمَوْني بالعظائم، وأيم اللَّه لا أدع أن أقوم فيهم بحقّه» اهـ

فهذا حال خير التابعين!!

روى مسلم في صحيحه (٢٥٤٢/ ٢٢٤) عن عمر بن الخطاب قال: إني سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**إن خير التابعين رجل يقال له، أُوَيْسٌ، وله والدة، وكان به بياض، فدعا اللَّه فأذهبه عنه، إلا موضع دينار، فمروه فليستغفر لكم**».

*** ولا يستقيم أمر هذه الأمة إلا بتحقيق وتجريد التوحيد مع محض الاتباع.**

هذا ما صرَّح به الشيخ -حفظه اللَّه- في نهاية رسالته إلى الأمة (هذه دعوتنا) وأنه لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها، وما أصلح

---

(١) رواه الترمذي في سننه (٣٠٠١) وقال: (هذا حديث حسن) وابن ماجه في الزهد (٤٢٨٨) من سننه، وأحمد في المسند (٢٠٠٣٥) والحاكم في المستدرك (٦٩٨٧)، وقال: (حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) وقال الحافظ في فتح الباري (٨/ ٢٠١): (وهو حديث صحيح).

أولها إلا الإيمان والمتابعة؛ فلا يصلح آخرها إلا ذلك، يقينًا وجزمًا، لا يحتمل الشك ولا التأويل.

*** أثرٌ فذٌّ يبيِّن منهج الاتباع الحق:**

ولقد روى أبو نعيم في حلية الأولياء، أثرًا فذًّا، (والفذ: المتميز عن نظائره) أظهر فيه وبيّن طريق الاتباع (١٣٨٠٣):

«عن أبي عبد اللَّه محمد بن القاسم الطوسي، خادم الإمام محمد بن أسلم الطوسي قال: «سمعت إسحاق بن راهويه يقول: يا أبا يعقوب من السواد الأعظم؟

فقال: محمد بن أسلم وأصحابه ومن تبعه، ثم قال: سأل رجل ابن المبارك فقال: يا أبا عبد الرحمن من السواد الأعظم؟

قال: أبو حمزة السكوني ثم قال إسحاق: في ذلك الزمان يعني أبا حمزة وفي زماننا محمد بن أسلم ومن تبعه (ثم قال إسحاق):

لو سألت الجهال من السواد الأعظم؟ قالوا: جماعة الناس، ولا يعلمون أن الجماعة عالم متمسك بأثر النبي ﷺ وطريقه، فمن كان معه وتبعه فهو الجماعة، ومن خالفه فيه ترك الجماعة (ثم قال إسحاق) لم أسمع عالمًا منذ خمسين سنة أعلم من محمد بن أسلم.

قال أبو عبد اللَّه: سمعت أبا يعقوب المروزي ببغداد، قال لي: نظر أحمد بن حنبل في كتاب الرد على الجهمية الذي وضعه محمد بن أسلم فتعجب منه ثم قال: يا أبا يعقوب رأت عيناك مثل محمد.

قال أبو عبد اللَّه: قال لي محمد بن أسلم: يا أبا عبد اللَّه أصل الإسلام في هذه الفرائض، وهذه الفرائض في حرفين:

ما قال اللَّه ورسوله افعل فهو فريضة ينبغي أن يفعل، وما قال اللَّه ورسوله لا تفعل فينبغي أن ينتهي عنه فتركه فريضة، وهذا في القرآن وفي فريضة النبي ﷺ، وهم يقرؤونه، ولكن لا يتفكرون فيه قد غلب عليهم حب الدنيا.

حديث عبد اللَّه بن مسعود: «خط لنا رسول اللَّه ﷺ خطًّا فقال: «**هذا سبيل الله**». ثم خط خطوطًا عن يمينه وعن شماله ثم قال: «**هذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه**». ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣][(١)].

وحديث عبد اللَّه بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «**إن بني إسرائيل افترقوا على اثنتين وسبعين ملة، وأمتي تفترق على ثلاث وسبعين ملة، كلها في النار إلا واحدة**».

قالوا: يا رسول اللَّه من هم؟

قال: «**ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»[(٢)].

فرجع الحديث إلى واحد، والسبيل الذي قال في حديث ابن مسعود، والذي قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**». فدين اللَّه في سبيل واحد.

فكل عمل أعمله أعرضه على هذين الحديثين، فما وافقهما عملته، وما خالفهما تركته، ولو أن أهل العلم فعلوا، لكانوا على أثر النبي ﷺ،

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

ولكنهم فتنهم حب الدنيا، وشهوة المال.

ولو كان في حديث عبد اللَّه بن عمرو الذي قال: «**كلها في النار إلا واحدة**». قال: كلها في الجنة إلا واحدة؛ لكان ينبغي أن يكون قد تبين علينا في خشوعنا، وهمومنا، وجميع أمورنا؛ خوفًا أن نكون من تلك الواحدة، فكيف وقد قال: «**كلها في النار إلا واحدة**»» اهـ

فهذا الإمام ابن أسلم الطوسي وقد بيَّن لنا مراد اللَّه ورسوله، والسبيل الوحيد للنجاة والخلاص، ليس هناك سبيل غيره.

*** عرض الأصول الستة من هذا الكتاب على كلام محمد بن أسلم الطوسي وطريقته:**

وما خرج شيخنا -حفظه اللَّه- في أصوله التي أصلها في هذا الكتاب (هذه دعوتنا) قِيد أنملة عمَّا قاله وأصله الإمام محمد بن أسلم الطوسي، وما خرج محمد بن أسلم الطوسي قِيْد أنملة كذلك عما قاله محمد رسول اللَّه ﷺ، فرجع سبيل محمد رسول اللَّه ﷺ، وسبيل محمد بن أسلم الطوسي، (وإن شاء اللَّه) وسبيل محمد بن سعيد رسلان إلى سبيل واحد، ومنهاج واحد، وإيمان واحد، وطريقة واحدة.

١- **الأصل الأول**: قال: «ندعو الناس إلى توحيد اللَّه ﷻ وعدم الشرك».

٢- **الأصل الثاني**: قال: «الدعوة إلى الاتباع، والتحذير من الابتداع».

٣- **الأصل الثالث**: قال: «ندعوهم إلى الحكم بما أنزل الله: في العقيدة، وفي العبادة، وفي المعاملات، وفي الأخلاق، وفي السلوك».

٤- **الأصل الرابع**: (أننا ندعو إلى كل الأصول السابقة بالوسائل الشرعية السُّنِّيَّة السلفية، لا بالوسائل الكفرية، ولا الشركية، ولا البدعية).

٥- **الأصل الخامس**: (أننا نُحَذِّر من كل مخالف في أي أصل مما مرَّ، كلٌّ بما يستحقه.

٦- **الأصل السادس**: (أننا نحتكم عند النزاع في أي أمر يقع فيه النزاع إلى: كتاب اللَّه، وسنة رسول اللَّه ﷺ بفهم الصحابة رضي الله عنهم ومن تبعهم بإحسان، فسبيلهم سبيل المؤمنين).

قلت: فكل منصف محب للَّه ورسوله وسلفه الكرام، يشم عبق خير القرون في هذه الأصول الستة؛ لأنه ما أتى بشيء من عنده، وإنما هو محض الاتباع.

ومنذ أن عرفنا الشيخ -حفظه اللَّه تعالى- من سنين، ومن قبل أن نعرفه، كان وما زال، وسيظل -بإذن اللَّه تعالى-، قائلًا، عاملًا، داعيًا، إلى ذلك، ما تغير قوله، ولا عمله، ولا دعوته، ما تغيَّرت فتاويه، الذي يقوله من قبل ومن بعد واحد لا يتحول عن أصوله.

فكيف يتحول من قام أمره على: مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم.

ومنذ أن فتح اللَّه عليّ بحبّ طلب العلم، وأنا أكره وأمقت التقليد الأعمى للرجال، وقد جعلت قبلتي في الاتباع قول سفيان الثوري: «إنما الدين الآثار)، وقول سفيان بن عيينة: «ملاك الأمر الاتباع)، وقول الأوزاعي: «واسلك سبيل سلفك الصالح فإنه يسعك ما وسعهم) وقول

ابن شهاب الزهري ناقلًا عن الصحابة ﵃ ومن تبعهم: «الاعتصام بالسنة هو النجاة».

وهذا هو الذي ينبغي أن يسلكه دائمًا وأبدًا أهل العلم وطلابه، ولا يحيدون عنه قيد أنملة.

ومن ثم كُنت أزن أقوال الرجال على الضابط والمعيار الذي لا يتغير ولا يتحول، ما تغيَّرت الرجال وتحولت وتلوَّنت من الأبيض إلى الأسود والعكس، وهو قوله ﷺ: «**مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**».

ويعلم القاصي والداني ما عليه الشيخ -حفظه اللَّه- من ثبات على أصوله السلفية، وإلا لوجد المغرضون إليه سبيلا، وهو يرسل عليهم سهام الحق وشهب السنة والآثار، ثم هذا الزهد الذي لا نقدر عليه، وهاهو ذا داره ما زال بالطين مسكونًا على حاله من عشرات السنين، ليتشبَّه بسلفه الكرام باطنًا وظاهرًا فللَّه دَرُّه، وعهدنا به -حفظه اللَّه- أنَّه رجَّاع إلى الحق متى ذُكِّر، إن خالف الطريق عن غير قصد، فهو يعلم أن الحق ضالة المؤمن.

وليس أدَل على ذلك، من مكانة الشيخ حتى في نفوس مخالفيه -هداهم اللَّه- وحبه في قلوب الناس في الكثير من الدول، وما خرج الشيخ من قريته، فإنما الأمر ما قاله ابن الجوزي.

قال الإمام ابن الجوزي الحنبلي في كتابه المناقب في الباب الثامن والتسعين منه:

«اعلم -وفقك اللَّه- أنه مما تبيَّن الصواب في الأمور المشتبهة لمن أعرض عن الهوى، والتفت عن العصبيّة، وقصد الحق بطريقه، ولم ينظر

في أسماء الرجال ولا في صيتهم، فذلك الذي ينجلي له غامض المشتبه، فأما من مال به الهوى فعسير تقويمه». اهـ

فعلى طالب العلم أن يستدل أولًا ثم يعتقد على وفق الدليل، وينزل أقوال الرجال على هذا الدليل، فمن خالفه رُدَّ قوله على نحْره كائنًا من كان، مع التجرد لمعرفة الحق، فمن فعل ذلك تبين له الحق من الباطل، والسنة من البدعة، وهُدي إلى الصراط المستقيم، ولم يصبه قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، واعلم أن الخروج من الفتنة إنما هو بالعلم الشرعي الصحيح.

ذكر العلامة عبد القادر بن بدران في كتابه: (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد) تحت عنوان: «العقد الثاني: في السبب الذي لأجله اختار كثير من كبار العلماء مذهب الإمام أحمد على مذهب غيره» فقال تحته كلامًا في غاية الجودة أعقبه بكلام ابن الجوزي حيث قال (ص: ٥٤):

«هذا العَقْدُ له مدخل عظيم لمن يريد التمذهب بمذهب أحمد؛ وما ذلك إلا لأن الداخل على بصيرة في شيء أعقل من الداخل فيه على غير بصيرة، وأبعدُ عن التعصب والتقليد المحض، وكل إنسان يختار لمطعمه وملبسه وحوائجه الضرورية، فلأن يختار ويحتاط لدينه أوْلى، ولما كان المقلد لا رأي له ولا ترجيح، وإنما نَصِيبُه من العلم أن يقول: قالوا فقلنا، أثبتنا له هذا العقد ليتزين به، ونصبنا له هذا السُّلَّم أملًا بأنه إن ترك التعصب الذميم، والجهل المركّب، ارتقى قليلًا إلى درجات أوائل العلم، ولاح له لمعان من نور الهدى؛ فيجرُّه اختيار المذهب إلى اختيار بعض الفروع بالدليل والبرهان، فيكون حينئذ من المفلحين، ويتزحزح عن نار الغفلة والتقليد الأعمى المذموم على لسان كل عاقل له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد» اهـ.

قلت: فلا ينجرف طالب العلم الذي يتحسس طريق الحق مع الكثرة

والشهرة؛ قال تعالى: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وقال: ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣]، وقال ﷺ فيما رواه مسلم في صحيحه (٢٢٠): «**عُرضت عليَّ الأمم فرأيت النبي ومعه الرهيط، والنبي ومعه الرجل والرجلان، والنبي ليس معه أحد**».

فاعرف الحق تعرف أهله، فلا تعرف الحق بالرجال، فإن الرجال يتلوَّنون، ويتغيرون، وينافقون، ولدينهم يبيعون، وللدنيا والسياسة يشترون، ومن كان مستنًّا فليستن بمن قد مات؛ فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة.

※ التقعيد الفقهي الأصولي العقدي في هذا الأصل:

القاعدة الأولى:

(المرجعية الاستدلالية لهذه الأمة على منهاج النبوة: إلى الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة، وجوبًا، قولًا واحدًا).

ويستدل لها بجملة من الأدلة، منها:

أنه ﷺ لما سئل عن الفرقة الناجية قال: «**مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**».

وهذا المثلية في كل شيء، وعلى رأسها في الفهم للكتاب والسنة.

كذلك ما رواه مسلم عن أبي موسى الأشعري مرفوعًا، وفيه:

«**وأصحابي أمنة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمَّتي ما يوعدون**».

وحديث الصحيحين: «**خير الناس قرني**».

وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ

سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

والمعنيُّ بالآية: سبيل الصحابة، وقد مرَّت كل هذه الأدلة من قبل.

وقوله تعالى عليهم: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وكما مرَّ: فقد نقل ابن قدامة الدليل على وجوب اتباع السلف بالكتاب والسنة والإجماع والعبرة.

القاعدة الثانية:

(الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة تبيانًا لكل شيء يحتاجه الناس، فلا حاجة لهم البتَّة لغيرهما).

قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

وقال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

وقال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وقال تعالى: ﴿هَـٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٨].

وقال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠].

وقال ﷻ: ﴿فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وكلمة ﴿شَىْءٍ﴾ في آية النساء نكرة في سياق الشرط فتعم، كما هو مقرر عند الأصوليين، ولكن شرط رفع النزاع هو الردّ بفهم الصحابة رضي الله عنهم، ومن

هنا نقعد قاعدة فنقول:

القاعدة الثالثة:

(لا يُرفع النزاع بالردّ إلى الكتاب والسنة إلا بشرط فهم سلف الأمة).

ويستدل لها بما مرَّ آنفًا.

وقوله: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

القاعدة الرابعة:

(العقيدة الصحيحة، عقيدة أهل السنة والجماعة، منهاج النبوة، لا تؤخذ إلا من كتب سلفنا الصالحين؛ فإن الحي لا يؤمن عليه الفتنة).

ودليلها:

ما رواه البخاري في صحيحه من حديث أنس بن مالك قال (١٠٦٨):

«اصبروا فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم» سمعته من نبيِّكم ﷺ.

وحديث الصحيحين أيضًا: «**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**».

وقد مرَّت جُملة من الأدلة على ذلك.

القاعدة الخامسة:

(لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها، وما صلح أوَّلها إلا بالتمسك بالثوابت والأصول على منهاج النبوة).

ومن أدلتها: قوله ﷺ: «**قد تركت فيكم اثنتين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب اللَّه وسنَّتي**». وقوله: «**قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك**».

وقد مرَّت هذه الأحاديث.

وكذلك ما ذكرت من الأدلة آنفًا، مثل: «**ما أنا عليه اليوم وأصحابي**».

* * *

«خاتمة الرسالة»
«الدعاء بصلاح العباد والبلاد»

قال الشيخ -حفظه اللَّه تعالى- في نهاية رسالته:

«أَسْأَلُ اللَّهَ جَلَّتْ قُدْرَتُهُ، وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ، أَنْ يَحْفَظَنَا وَإِخْوَانَنَا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا.

اللَّهُمَّ احْفَظْنَا وَإِيَّاهُمْ مِنْ كُلِّ سُوءٍ، وَرُدَّ عَنَّا وَعَنْهُمْ كَيْدَ الْكَائِدِينَ، وَحَسَدَ الْحَاسِدِينَ، وَمَكْرَ الْمَاكِرِينَ، وَفُجُورَ الْفَاجِرِينَ، وَتَقَوُّلَ الْمُتَقَوِّلِينَ.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَدْرَأُ بِكَ فِي نُحُورِ الْمُخَالِفِينَ لِمِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ.

اللَّهُمَّ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ وَيَا أَكْرَمَ الْأَكْرَمِينَ، احْفَظْنَا وَإِخْوَانَنَا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا، وَافْتَحْ لَنَا فِي الدَّعْوَةِ إِلَيْكَ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ فَتْحًا مُبَارَكًا، وَاشْرَحْ لَنَا صُدُورَ خَلْقِكَ، وَهَيِّئْ لَنَا جَمِيعًا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا. إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ.

ألقيت هذه المحاضرة

يوم الجمعة: ٢٥/ شوال/ ١٤٣٢هـ

الموافق: ٢٣/ ٩/ ٢٠١١م

المسجد الشرقي- بسبك الأحد- من أعمال مدينة المنوفية- بمصر

ختم شيخنا الحبيب -حفظه اللَّه تعالى- بالدعوة العامة لأهل السنة والجماعة في جميع أنحاء المعمورة، بأن يحفظهم اللَّه -اللهم آمين- بالتزام منهاج النبوة؛ سبب الحفظ في الدنيا والآخرة، تأسِّيًا بوصية سلفه الكرام:

روى اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة عن الإمام سفيان الثوري أنه قال (٥٠):

«إذا بلغك عن رجل بالمشرق صاحب سنة، وآخر بالمغرب، فابعث إليهما بالسلام، وادع لهما؛ ما أقل أهل السنة والجماعة!».

وما أجلَّها من دعوة؛ دعوة على منهاج النبوة؛ ودعوة رسول اللَّه ﷺ:

روى الإمام أحمد في مسنده (٢٦٦٩) (٢٨٠٤) والترمذي في جامعه (٢٥١٦) وقال: «حديث حسن صحيح) عن ابن عباس قال: كنت خلف رسول اللَّه ﷺ يومًا فقال: «**يا غلام إني أعلمك كلمات: احفظ اللَّه يحفظك، احفظ اللَّه تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل اللَّه، وإذا استعنت فاستعن بالله**».

وفي رواية المسند: «**واعلم أن في الصبر على ما تكره خيرًا كثيرًا، وأن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسرًا**».

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في جامع العلوم والحكم (ح. ١٩/ ص: ٢٧٠):

«وهذا الحديث يتضمن وصايا عظيمة، وقواعد كلية من أهم أمور الدين، حتى قال بعض العلماء[١]: تدبَّرت هذا الحديث فأدهشني وكدتّ

(١) وهو ابن الجوزي أبو الفرج رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

أطيش، فوا أسفا من الجهل بهذا الحديث وقلة التفهم لمعناه.

قوله ﷺ: «**احفظ الله**» يعني: احفظ حدوده، وحقوقه، وأوامره، ونواهيه، وحفظ ذلك هو الوقوف عند أوامره بالامتثال، وعند نواهيه بالاجتناب، وعند حدوده فلا يتجاوز ما أمر به وأذن فيه إلى ما نهي عنه، فمن فعل ذلك فهو من الحافظين لحدود اللَّه الذين مدحهم اللَّه في كتابه، قال ﷻ: ﴿هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ ۝٣٢ مَّنْ خَشِيَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ وَجَآءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ﴾ [ق: ٣٢-٣٣].

وفُسر الحفيظ هنا بالحافظ لأوامر اللَّه، وبالحافظ لذنوبه؛ ليتوب منها.

وقوله: «**يحفظك**» يعني: أن من حفظ حدود اللَّه، وراعى حقوقه، حفظه اللَّه؛ فإن الجزاء من جنس العمل، كما قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِيٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠]. » اهـ.

قلت: وعَهْدُ اللَّهِ إلينا: أن نكون على منهاج النبوة، على مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، أن نتعبد إلى اللَّه بالكتاب والسنة بفهم سلف الأمة، أن نعبد اللَّه ولا نشرك به شيئًا، أن نعبد اللَّه بما شرَّعه اللَّه ورسوله ونجتنب البدع صغيرها وكبيرها، ومن لوازم هذا: التحذير من البدع وأهلها، ومن لوازم هذا:

ابتغاء الوسيلة الشرعية في الدعوة إلى صلاح العباد والبلاد، واجتناب الوسائل المبتدعة المحدثة؛ فملاك الأمر الاتباع؛ قوام هذا الدين وأصله الأصيل وعنصره الجوهري إنما هو الاتباع؛ محض الاتباع؛ والكف التام عن كل بدعة محدثة؛ فإن كل بدعة ضلالة، عَهْدُ اللَّه إلينا: شمولية حكمه لكل

مجالات الدين والدنيا: في العقيدة، والعبادة، والمعاملات، والأخلاق، والسلوك؛ لأن هذا هو سبيل المؤمنين، وبه يحفظ المؤمنون ويُثَبَّتُوا.

قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَّـَٔاتَيْنَـٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَـٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٦-٦٨].

ومن ثم، فالدعوة على منهاج النبوة-دعوتنا- تدعو إلى حفظ الأمة، وسلامتها، وخلاصها من كل سوء وشر، دعوة على منهاج النبوة-دعوتنا- دعوة لنصرة اللَّه ورسوله والمسلمين، دعوة لنصرة دين اللَّه، دعوة لإتمام نور اللَّه على خلقه،: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢].

دعوة على منهاج النبوة-دعوتنا- دعوة إحياء السنن، ودحض البدع وإماتتها، دعوة لإحياء نور العلم؛ فالعلم هو السنة، والجهل هو البدعة، هكذا قال الأئمة والسلف.

دعوة على منهاج النبوة -دعوتنا- دعوة إلى الاعتصام بالصراط المستقيم الحق الصحيح الخالي من شوب البدع والمحدثات والتفرق والتحزُّب، والضلالة والأهواء، الذي ثمرته التوفيق والرشاد بإذن اللَّه تعالى قال-جَلَّ وَعَلَا-: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٠١].

قال القرطبي في تفسيره (٤/ ١٢٠):

«﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ﴾ أي: يمتنع ويتمسك بدينه وطاعته﴿فَقَدْ هُدِىَ﴾ وُفِّق وأرشد ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾» اهـ، وهذا تؤكده الآية التي ذكرتها آنفا

(١) انظر: (سُرَّاق العقيدة، الممزقون عرى الشريعة المجيدة) لراقمه.

من سورة النساء: ﴿وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٨].

بهذا -فحسب- تحفظ الأمة، وتنصر، وتُوّفَّق، وتُرْشَد.

دعوتنا، دعوة تأصيل لأسس هذا الدين المتين، ليست الدعوة إلى اللَّه أن يتكلم الدعاة في الليل والنهار، في الشمال والجنوب، في المساجد والندوات، في القنوات والخلوات، على القصص والمواعظ والرقاق، فحسب- من غير تأصيل، ولا تحذير، من غير ما تفصيل بعد إجمال، زاعمين أنهم بذلك فحسب يخترقون قلوب العباد!!

بل أقول: هذه دعوة ناقصة، قائمة على لا شيء، فإن البناء إذا بُني على خير أُسٍّ لم يكد يعتدل، هكذا قال السلف والأئمة، دعوتهم هذه: دعوة سُرَّاق الدموع، فيبكي المَدْعُوُّن ثم ينتهي الأمر.

فدعوة ثمرتها دموع لا يتبعها تصحيح المعتقد، دعوة على غير منهاج النبوة؛ بل دعوة سُرَّاق العقيدة(١).

دعوة على منهاج النبوة -دعوتنا- تغيير وإصلاح بمشرط الجرّاح الناصح الأمين، الذي لا يُدَلِّس على المرضى بمسكّنات يزول تأثيرها بزوال وقتها، بل يستأصل الورم الخبيث من جذور قلوب الرجال، سرطان المعتقد العتيد في أجساد الأمة من قرون، الجرَّاح الناصح الأمين، الذي لا يبالي بمن يصفه بالحدّة والشدة؛ أليس شق القلوب لإصلاحها، بل ولنجاتها من الموت يحتاج إلى مشرط ومقص وسكين، وإسالة دم الشفاء؟!

هذا الجراح الناصح الأمين غايته الإصلاح والصلاح بوسائل الاستصلاح المعتبرة.

ومن هنا كانت دعوة شيخنا الحبيب -حفظه اللَّه- أن يشرح اللَّه صدور الخلق لدعوة الحق، -اللهم آمين- وأن يهيِّئ لنا من أمرنا رشدا -آمين، آمين، آمين.

واعلم -هداك اللَّه وبصّرك- أن كلام الأئمة وحالهم ينُمّ عما في قلوبهم من الغيظ والهم عل ضياع منهاج النبوة، وقد يموت الرجل منهم مغتمًّا مما عليه العباد والبلاد داعين ربهم أن يهيِّئ لهم جميعًا رشاد الأمور والأحوال.

ومن ذلك، ما رواه أبو نعيم في حلية الأولياء (١٣٥٦):

أن رجلًا قال لسفيان الثوري الإمام: كيف أصبحت يا أبا عبد اللَّه؟ فقال:

«تسألني كيف أصبحت وقد -والله- تحيَّرت، اللهم أبرم لهذه الأمة أمرًا رشدًا تُعِزُّ فيه وليّك، وتُذلّ فيه عدوك، ويؤمر فيه بالمعروف، وينهى فيه عن المنكر، ثم تنفس سفيان وقال: كم من مؤمن رأيناه مات غيظًا!».

فنسأله -جَلَّتْ قُدْرَتُهُ- أن يُفرِّج الكربة والغمَّة عن الأمة، وأن يوّلي علينا الصالحين من الأمراء والعلماء، والدعاة إلى اللَّه على بصيرة وعلم، على منهاج النبوة.

روى الإمام أحمد في مسنده (٣٧١٢، ٤٣١٨، ١٧٧١٠) وابن ماجة في سننه (٣٥٧٢)، والحاكم في المستدرك (١٨٧٧) وصححه على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بجهالة أبي سلمة.

قال الهيثمي في المجمع (١٠/ ١٩٦/ح: ١٧١٢٩): «رواه أحمد وأبو يعلى والبزّار والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح غير أبي سلمة الجهني، وقد وثقه ابن حبان» اهـ.

فرواه ابن حبان في صحيحه (٩٧٢) والبزار (٣١٢٢) والطبراني في الكبير (١٠٣٥٢) وأبو يعلى (٥٢٩٧) وصححه أحمد شاكر في بحث طويل نافع، في المسند (ح: ٣٧١٢)، عن عبد اللَّه بن مسعود قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «ما أصاب أحدًا قط همٌّ ولا حَزَنٌ فقال: اللهم إني عبدك وابن عبدك وابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماض فِيَّ حكمك، عدل فيَّ قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو أنزلته في كتابك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب همي، إلَّا أذهب اللَّه همَّه وحزنه، وأبدله مكانه فرحًا». قال: فقيل: يا رسول اللَّه، ألا نتعلمها؟.

فقال: «بلى، ينبغي لمن سمعها أن يتعلمها».

علَّمني اللَّه وإياكم ما فيه صلاح العباد والبلاد؛ فليس هناك همٌّ على قلب من وحَّد اللَّه على بصيرة وفقه، أشد من أن يُدْعَى إلى اللَّه على غير منهاج النبوة، ولا حول ولا قوة إلا باللَّه.

* * *

«خاتمة الشرح»
«القواعد الأصولية العقدية التي تضمَّنها الشرح»

وقد احتوت هذه الخاتمة، على قواعد أصولية عقدية هي خلاصة ما أردت بيانه وتوضيحه، من يقف عليها يعلم المراد بإذن اللَّه تعالى، قد ذكرتها بأدلتها متفرقة في ثنايا البحث، وهي هنا مجتمعة؛ لسهولة الرجوع إليها.

القاعدة (١):

(منهاج النبوة: هو مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم).

القاعدة (٢):

(التمسك بمذهب السلف عصمة الأمة وأمانها ومجدها ورفعتها).

القاعدة (٣):

(الإجماع منعقد على أن مذهب السلف هو المذهب الحق وسبيلهم هو الصراط المستقيم).

القاعدة (٤):

(وجوب اتباع السلف ثابت بالكتاب والسنة والإجماع).

القاعدة (٥):

(الهدى والرشاد في إيمان مثل إيمان السلف).

القاعدة (٦):

(الاجتماع والألفة، ونبذ الاختلاف والفرقة، أشهر أصول أهل السنة والجماعة، كما أن الفرقة أشهر أصول أهل البدعة والضلالة).

القاعدة (٧):

(البدعة مقرونة بالفُرقة والسنة مقرونة بالجماعة).

القاعدة (٨):

(الاعتصام بالسنة هو النجاة).

القاعدة (٩):

(التلون في الدين من شك القلوب في اللَّه).

القاعدة (١٠):

(المراء والجدال والخصومة من علامة هلاك الأمم).

القاعدة (١١):

(الوقيعة في أهل السنة والجماعة أهل الحق، من أخص علامات أهل

البدع والأهواء).

القاعدة (١٢):

(إنما الصلاح والنجاح والعزّة والرباح والفلاح في تجريد التوحيد للحميد المجيد).

القاعدة (١٣):

(التوحيد أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا ودائمًا وأبدًا، ومَدَارُ دعوتنا عليه).

القاعدة (١٤):

(التوحيد على منهاج النبوة هو التوحيد المفصَّل: قول على معرفة وعلم، مع معتقد يقيني صادق خالص للَّه وحده، مع قبول له وانقياد ومحبة، أنه لا معبود بحق إلا اللَّه، فيجمع بين النفي والإثبات، توحيد في ربوبيَّته، وألوهيَّته، وأسمائه، كفر بالطاغوت وإيمان باللَّه، ومدار ذلك على الاتباع المحض وترك الابتداع كله).

القاعدة (١٥):

(توحيد الألوهيَّة: صرف جميع أنواع العبادة الظاهرة والباطنة من الأقوال والأفعال للَّه وحده، مع الكفر بالطاغوت وهو كل ما يعبد من دون الله).

القاعدة (١٦):

(توحيد الأسماء والصفات: أنْ نَصِفَ اللَّه بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، أو بما وصفه به السابقون الأوَّلون، لا نتجاوز القرآن والحديث، من غير تكييف ولا تمثيل ولا تحريف ولا تعطيل، وننزِّهه عن مشابهة خلقه سبحانه، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير).

القاعدة (١٧):

(ملاك الدعوة على منهاج النبوة يقوم على أصلين: الأمر بالاتباع مع التحذير من الابتداع، لا يصلح أحدهما إلا بالآخر، كالنفي والإثبات في شهادة التوحيد).

القاعدة (١٨):

(صاحب البدعة لا يُقبل عمله، وهو محجوب عن التوبة حتى يرجع عن بدعته).

القاعدة (١٩):

(الإخلاص والمتابعة ركنا قبول العمل).

القاعدة (٢٠):

(شعار أهل البدع ترك انتحال مذهب السلف).

القاعدة (٢١):

(التوحيد الخالص من الشرك هو الأخذ بجميع عُرى الإسلام وشرائعه، فما من حركة ولا سَكَنَة، وما من ظاهر ولا باطن إلا ولله فيه حكم).

القاعدة (٢٢):

(التمسك بما كان عليه النبي ﷺ في العقيدة والعبادة والمعاملة أبرز خصائص الفرقة الناجية؛ لأن شمولية الأخذ بالشِّرعة كلها أهم مقاصد الشارع الحكيم).

القاعدة (٢٣):

(الشريعة موضوعة لإخراج المكلف من داعية هواه حتى يكون عبدًا للَّه).

القاعدة (٢٤):

(وسائل الدعوة إلى اللَّه توقيفية، فلا يزاد فيها ولا يُنقص).

القاعدة (٢٥):

(أصْلٌ أَصِيْلٌ في الشريعة: أن ما أدَّى إلى محرَّم فهو حرام، ثبت ذلك بالكتاب والسنة والإجماع).

القاعدة (٢٦):

(النهي يقتضي الفساد بإجماع السلف، فلا ينصلح حال العباد والبلاد قط بما نهى عنه اللَّه ورسوله).

القاعدة (٢٧):

(الشريعة لا تهمل مصلحة قط، فمن ابتغى الإصلاح في غير هديها فهو ضال مضل مفسد في الأرض).

القاعدة (٢٨):

(كل ما شهد الشرع بردّه فلا سبيل إلى قبوله، ولا صلاح إلا ما شهد الشرع بصلاحه، وذلك باتفاق المسلمين).

القاعدة (٢٩):

(ما لا يتم الواجب إلا به وقد أحلّه اللَّه ورسوله فهو واجب، فإذا حرّمه اللَّه ورسوله فالواجب تركه بإجماع المسلمين).

القاعدة (٣٠):

(كل من خالف منهاج النبوة وجب التحذير منه؛ لتستبين سبيل الزائغين، وسبيل المؤمنين؛ حتى لا يُلبَّس على الناس دينهم).

القاعدة (٣١):

(خطر المبتدع على دين اللَّه أشد من صاحب الكبائر والكافر الظاهر كفره).

القاعدة (٣٢):

(منهج أهل السنة والجماعة: عدم مجالسة أهل الأهواء، ولا مجادلتهم، ولا الكلام معهم، بل الفرار منهم كما تفر من المجذوم، خوفًا على القلوب والمعتقد، وعلى هذا عهد سلفنا الكرام، ولا نجاة منهم إلا بذلك).

القاعدة (٣٣):

(السُّنِّي من إذا ذُكِرَتْ الأهواء لم يغضب لشيء منها).

القاعدة (٣٤):

(الجرح والتعديل قائمان ما بقي للَّه في الأرض دين، وبهما يستقيم أمر المسلمين).

القاعدة (٣٥):

(القُطْبِيُّون هم الخوارج الجدد، ومدارُ فتنة الأمة اليوم عليهم).

القاعدة (٣٦):

(من علامات أهل الأهواء الفجور في الخصومة، وذلك بالتعمية على موطن النزاع الأصلي؛ تدليسًا ومكرًا وخداعًا؛ فيثمر الطعن في أهل الحق، وبغضهم في قلوب العامة، واللَّه غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون).

القاعدة (٣٧):

(المرجعية الاستدلالية لهذه الأمة على منهاج النبوة: إلى الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة وجوبًا، قولًا واحدًا).

القاعدة (٣٨):

(الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة تبيانًا لكل شيء يحتاجه الناس، فلا حاجة لهم ألبتة لغيرهما).

القاعدة (٣٩):

(لا يُرفع النزاع بالردّ إلى الكتاب والسنة إلا بشرط فهم سلف الأمة).

القاعدة (٤٠):

(العقيدة الصحيحة، عقيدة أهل السنة والجماعة، منهاج النبوَّة، لا تؤخذ إلا من كتب سلفنا الصالحين؛ فإن الحي لا يؤمن عليه الفتنة).

القاعدة (٤١):

(لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها، وما صلح أوَّلها إلا بالتمسك بالثوابت والأصول على منهاج النبوة).

هذا، ولقد تناولت كتاب شيخنا (دعائم منهاج النبوة) على منهج التقعيد العقدي، فقعَّدت فيه سبعين قاعدة، في كتاب اسمه (الصبغة التقعيدية لدعائم منهاج النبوة المصطفوية) فإذا ضممته إلى هذا الكتاب، اجتمع لديك أكثر من مائة قاعدة، تصيغ لك منهج أهل السنة والجماعة على منهج التقعيد العقدي، نفعني اللَّه وإياكم بالعلم النافع.

بهذه القواعد، أكون قد انتهيت من شرح هذه الرسالة المباركة، والتي أسأل اللَّه ﷿ أن يغفر لمؤلفها وشارحها وقارئها، وأن يجعل لها ولشرحها لسان صدق في الآخرين، وأن يهدي بها إلى منهاج النبوة، منهج السلف الكرام ﭫ، وأن يفرّق بها بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والسنة والبدعة، والرشاد والغي، وأن يجعلها فرقانًا لأهل السنة والجماعة، وأن يبارك في كل من ساعد على نشرها، اللهم آمين.

ولأن من صفات العمل البشري الخطأ والزلل، فإني أسأل اللَّه -جَلَّ وَعَلَا- أن يغفر لي زلَّاتي في هذا العمل، وأن يُخَلّص نيتي فيها من كل شيء أُريد به غير وجهه سبحانه، وهذه بضاعتي المزجاة، نصيحة في اللَّه، ولله، وباللَّه، وعلى أمر اللَّه، ولله الأمر من قبل ومن بعد، واللَّه من وراء

القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل .

وآخر دعوانا أن الحمد للَّه رب العالمين .

وكتب
أبو عبد الرحمن
عيد بن أبي السعود الكيال
باحث بالدكتوراه- كلية الشريعة- جامعة الأزهر
وكان الانتهاء منه مساء الخميس/ ١١/ صفر/ ١٤٣٣هـ
الموافق/ ٥ / ١ / ٢٠١٢/ م
ثم أعيد تنقيحه
الأحد/ ١/ ربيع الأول/ ١٤٣٤ هـ
الموافق: ١٣/ ١/ ٢٠١٣م
مصر-القاهرة- م. نصر- الهجانة.
م: ٠١١٤٥٨٠٩٤٤٧ - ٠١٠٠٣٩١٥٢٧٠

فهرس الكتاب

«فهرس الكتاب»

* متن «هذه دعوتنا» ٥
«رسالة إلى المسلمين» ٣٥
«افتتاحية دعوتنا» ٣٧
«مقدمة» ٤٣
* كلام اللالكائي في بداية كتابه: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٤٤
* اتباع منهاج السلف سبب للعصمة والتمكين في الأرض ... ٤٨
* لا تزال طائفة من الأمة ظاهرة على الحق لا يضرها من خالفها أو خذلها، بها تستقيم أمور العباد والبلاد. ٥٤
* هذه دعوتنا، دعوة على منهاج النبوة: ٥٦
* منهج الشرح وخطة البحث ٦٢
«توطئة بين يدي دعوتنا»، وفيها ركيزتان ٦٧
* الركيزة الأولى: «فصل في منهاج النبوة» ٦٧
* دعائم منهاج النبوة ٧٧
التقعيد الأصولي العقدي في هذا الفصل، وتحته خمس قواعد ٨٠
الركيزة الثانية: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ ٨٣
* الاعتصام بالسنة هو النجاة ٩٦
* علامات أهل البدع ١٠٧

* شعار أهل البدع التلون في الدين ١١٠
* من هم الجماعة، ومن السواد الأعظم؟ ١١٥
* هلاك الأمم بالمراء والجدال في الخصومات ١٢٠
* تفصيل معنى الجماعة ١٢٨
* ما أشبه الليلة بالبارحة ١٥٣
* التقعيد الأصولي العقدي في الركيزة الثانية، وتحته ست قواعد ١٥٨
«هذه دعوتنا ١٦٧
«أصول الدعوة على منهاج النبوة» ١٦٩
* الأصل الأول: «قولوا لا إله إلا اللَّه تفلحوا». ١٦٩
* بداية الأمر ونهايته: لا إله إلا اللَّه. ١٧٠
* معنى لا إله إلا الله ١٧١
* النفي والإثبات: ركنا التوحيد وعليهما يقوم. ١٧٢
* شروط لا إله إلا الله ١٧٢
* «التوحيد المُفَصَّل هو التوحيد على منهاج النبوة» ١٧٩
* أصل الداء العضال عند القوم: قيام دعوتهم على التوحيد المجمل ١٨٠
* ضابط النجاة ١٨٤
* نقل الإجماع على إثبات صفات اللَّه تعالى من غير تكييف ولا تمثيل ولا تعطيل ١٨٩
* التقعيد الأصولي العقدي في هذا الأصل الأول من أصول

دعوتنا ١٩٢
* الأصل الثاني من أصول الدعوة على منهاج النبوة «الدعوة إلى الاتباع والتحذير من الابتداع رُكنا دعوتنا» ١٩٧
* مآخذ أهل البدع الباطلةُ في الاستدلال ٢٠٣
* الناجون من الابتداع هم أهل الأثر الدائرون مع السنة حيث دارت ٢٠٧
* الإخلاص والمتابعة ركنا قبول العمل، وعلاقة ذلك بتحقيق كلمة التوحيد ٢٠٩
* من أصول أهل البدع ترك انتحال مذهب السلف ٢١٠
* التقعيد الأصولي العقدي في هذا الأصل، وتحته أربع قواعد ٢١٢
* الأصل الثالث: «الأخذ بجميع عرى الإسلام وشرائعه» ... ٢١٧
* كُلِّيَّةُ الأخذ بتعاليم الدين ٢١٩
* إن الحكم إلا لله ٢٢٠
* أبرز خصائص الفرقة الناجية: التمسك بما كان عليه النبي ﷺ في العقيدة والعبادة والأخلاق والمعاملة كافة. ٢٢١
* شمولية الأخذ بالشِّرْعَةِ كلها، تحقيق لأهم مقاصد الشارع الحكيم: ٢٢٢
* فصل في معنى قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]. ٢٢٧
* الكيل بمكيالين من صفات أهل الباطل والأهواء ٢٣٥
* التقعيد الأصولي العقدي في هذا الأصل، وتحته ثلاث

قواعد ٢٣٨
* الأصل الرابع: «وسائل الدعوة إلى اللَّه توقيفية» ٢٤١
* أصل المسألة: أن كل ما أدَّى إلى الحرام فهو حرام ٢٤١
* بيان معنى قاعدة: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ٢٥٥
* بيان القيد الذي به تستقيم القاعدة على منهاج النبوة ٢٥٦
* التقعيد الأصولي العقدي في هذا الأصل، وتحته: ست قواعد ٢٥٧
* تعليق مهم ٢٦٢
* «وجوب التحذير من أهل الأهواء؛ لتستبين سبيل الزائغين» ٢٦٤
* الأصل الخامس: «التحذير من مخالفة منهاج النبوة، وبيان حال المخالف» ٢٦٦
* خطورة المبتدع على الدين أشد من خطورة صاحب الكبائر، والكافر صريح الكفر ٢٦٨
* نقل الإجماع على أن البدع أشدّ من المعاصي ٢٦٩
* بيان أن البدع والأهواء تخالف الاستقامة في دين اللَّه وأنها شر وضلال ٢٧٢
* السلف والتحذير من أهل الأهواء (وغيض من فيض) ٢٧٥
* وجه تلبيس المُبْتَدِع على الناس!! ٢٧٦
* كلام إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل في ذلك ٢٨٣
* على ضوء ما مرَّ من الآثار دَوَّنَ أئمة العلم عقيدة السلف أهل السنة والجماعة في ذلك، ونقل الإجماع عليه ٢٨٧

* خلوص النصيحة للَّه، وباللَّه، وفي اللَّه، وعلى أمر اللَّه ﷻ ٢٨٩
* «ومن الفجور في الخصومة» ٣٠٠
* «مكرٌ وخداعٌ، ليس بخلاف ونزاع» ٣٠١
* الأمة العربية وربيع الثورات!! في ضوء منهاج النبوة ٣٠٢
* فتنة الأمة اليوم هي الامتداد الطبيعي لمنهج سيد قطب ٣٠٣
* التقعيد الأصولي العقدي في هذا الأصل، وتحته سبع قواعد ٣١٢
* «الأصل السادس: المرجعية الاستدلالية للمسلمين، الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة». ٣١٩
* الكتاب تبيانٌ لكل شيء ٣٢٤
* التعبُّدُ إلى اللَّه على منهاج النبوة بالرد إلى الكتاب والسنة عند التنازع مُقيَّد بفهم السلف ٣٢٦
١- دليل ذلك من القرآن ٣٢٨
٢- دليل ذلك من السنة ٣٢٩
٣- نقل الإجماع على وجوب اتباع مذهب السلف والتفهُّم بفهمهم ٣٣٠
* «إجمال بعد تفصيل»: العقيدة الصحيحة لا تؤخذ إلا من كتب المتقدمين من سلفنا الصالحين، ومن سار على هديهم من علمائنا الربَّانيين ٣٣٤
* مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة على لسان الإمام البخاري ٣٣٧
* ما أجمع عليه أهل السنة والجماعة عند ابن بطة في الإبانة

الكبرى ٣٣٨
* مقتطفات من العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية ٣٤٠
* خيرية هذه الأمة إنما تكمن في اتباع ما كان عليه النبي وأصحابه ٣٤٧
* ولا يستقيم أمر هذه الأمة إلا بتحقيق وتجريد التوحيد مع محض الاتباع. ٣٤٩
* أثرٌ فذٌّ يبيِّن منهج الاتباع الحق للإمام محمد بن أسلم الطوسي ٣٥٠
* عرض الأصول الستة من هذا الكتاب على هذا الأثر ٣٥٢
* التقعيد الفقهي الأصولي العقدي في هذا الأصل، وتحته خمس قواعد ٣٥٦
* «خاتمة الرسالة»، «الدعاء بصلاح العباد والبلاد» ٣٦٠
* «خاتمة الشرح»: «القواعد الأصولية العقدية التي تضمَّنها الشرح»، إحدى وأربعون قاعدة بنصها مجملة، مسرودة سردًا ٣٦٧
* «فهرس الكتاب» ٣٧٧

* * *